

شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

الجزء الثاني

علم المعاني ٢

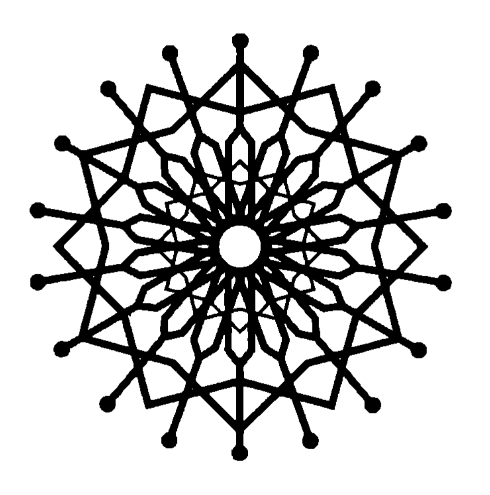
تحقيق

عبد العزيز بن محمد السالم

مكتبة الرشد

ناشرون


المطول





شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

الجزء الثاني

علم المعاني ٢

تحقيق

عبد العزيز بن محمد السالم

مكتبة الرشد
ناشرون

ⓒ مكتبة الرشد، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السالم، عبدالعزيز بن محمد

تحقيق المطول شرح «تلخيص المفتاح» بما فيه دراسة «سعد الدين التفتازاني وكتابه المطول»./ عبدالعزيز بن محمد السالم؛ أحمد بن صالح السديس.- الرياض، ١٤٤٠هـ

٢٠٨٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٦-٣٨-٨٢٦٤-٦٠٣-٩٧٨

١- البلاغة العربية أ. السديس، أحمد بن صالح (مؤلف مشارك) ب. العنوان

ديوي ٤١٤ ١٤٤٠/٥٥٩٧

ردمك: ٦-٣٨-٨٢٦٤-٦٠٣-٩٧٨ رقم الإيداع ١٤٤٠/٥٥٩٧

مكتبة الرشد ناشرون

الطبعة الأولى تاريخ: ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة: العليا فيو – طريق الملك فهد

ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف: ٠١١٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٠١١٤٦٠٢٤٩٧
Twitter: @ALRUSHDBOOKSTORE
Email: info@rushd.com.sa
Website : www.rushd.com.sa

فروعنا داخل المملكة

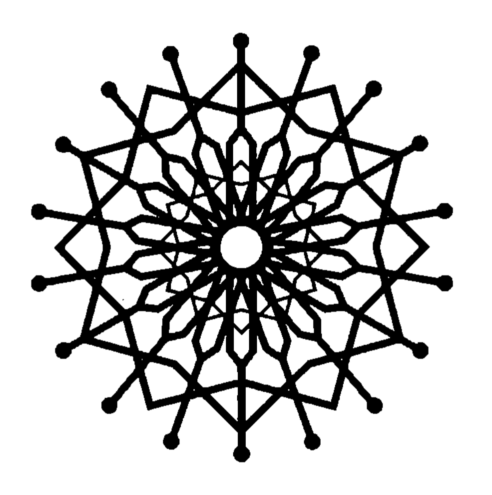
	هاتف	فاكس
المركز الرئيسي بالرياض: الدائري الغربي	☎: ٤٣٢٩٣٣٢	🖷: ٤٣٢٩٣٣٢
فرع مكة المكرمة:	☎: ٥٥٨٥٤٠١	🖷: ٥٥٨٣٥٠٦
فرع جدة:	☎: ٦٣٣١١٨٣	🖷: ٦٣٣٠٣١٥
فرع خميس مشيط:	☎: ٢٣٧٨١٢٩	🖷: ٢٢١٧٩١٣
فرع حائل:	☎: ٥٣٢٢٢٤٦	🖷: ٥٦٦٢٢٤٦
فرع تبوك:	☎: ٤٢٤١٦٤٠	🖷: ٤٢٣٨٩٢٧
فرع عرعر:	☎: ٤٦٦١٢١٠٠	
فرع الطائف:	☎: ٠٥٠٠١٥٩٧٢٥	
القاهرة	☎: ٢٢٧٢٨٩١١/٢٧٤٤٦٠٥	🖷: ٢٢٧١٣٦٢٥



الباب الثالث

أحوال المسند





الباب الثالث: (**أحوال المسند**).

ترك المسند

(**أما تركه فلما مرّ**) في حذف المسند إليه. وإنما قال في المسند إليه: "حذفه"، وفي المسند: "تركه"، إشارة[1] إلىٰ أن المسند إليه هو العمدة العظمىٰ والركن الأقوم، ومسيس الحاجة إليه أشد وأتم، حتىٰ إنه إذا لم يوجد في الكلام، فكأنه ذكر ثم حُذف قضاءً لحق المقام[2]، (**كقوله**) أي قول ضابيء بن الحارث البرجمي[3]:

ومَنْ يَكُ أمْسَىٰ بِالمَدِيْنةِ رَحْلُهُ (فَـإنِّي وَقَيَّـارٌ بِهَـا لَغَرِيْـبُ)[4]

---

(١) في الأصل ضرب المؤلف علىٰ النص التالي: "للطيفة، وهو أن المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلىٰ المسند، فحيث لم يذكر لفظًا فكأنه أتي به لفرط الاحتياج إليه ثم أسقط لغرض، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج، فيجوز أن يترك ولايؤتىٰ به لغرض".

وهذا النص موجود في النسخة ط، وفي هامش النسخة ظ. ومن قوله: "إلىٰ أن المسند إليه" إلىٰ: "لحق المقام" تصحيح كتبه المؤلف في الهامش. وكتب تحته: "حرر هذين السطرين مؤلف الكتاب".

(٢) من قوله: "إشارة إلىٰ أن المسند إليه" إلىٰ هنا موجود في هامش النسخة ط، وفيها: "رعاية إلىٰ...".

(٣) هو ضابئ بن الحارث بن أرطأة بن شهاب البرجمي. كان رجلاً بذيًا كثير الشر. وقد حبسه عثمان بن عفان ﷺ لأنه هجا قومًا من بني نهشل، ولم يزل في حبس عثمان حتىٰ مات [ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٧١-١٧٥].

(٤) لضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب ١/ ٧٥، واللسان: "قير" ٥/ ١٢٥، وفيهما:

فمن............... ... وقيّارًا...................

والكامل ١/ ٣٢٠، وفيه: .... وقيّارًا.....................

في[1] "الأساس": "الماء في رحله[2]: في منزله ومأواه"[3]، و"قيار" اسم جمل له[4]. لفظ البيت خبر، ومعناه التحسر علىٰ الغربة، والتوجع من الكربة. حُذِف المسند من الثاني -والمعنىٰ "إني لغريب وقيار أيضًا غريب"- لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر، مع ضيق المقام بسبب التحسّر ومحافظة الوزن.

ولا يجوز أن يكون "غريب"[5] خبرًا عنهما بإفراده؛ لامتناع العطف علىٰ محل اسم "إن" قبل مضي الخبر[6]، نحو "إن زيدًا وعمرو منطلقان". وفىٰ ارتفاع "قيار" وجهان:

أحدهما: العطف علىٰ محل اسم "إن"؛ لأن الخبر مقدم تقديرًا، فيكون العطف بعد مضي الجملة[7]، ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، كما في "إن زيدًا/ وعمرو ذاهبان"؛ لأن لكل منهما خبرًا آخر. /١٩٣أ

والثاني: أن يرتفع بالابتداء، والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف علىٰ جملة "إن" مع اسمه وخبره. ولا تشريك هنا في عامل، كما تقول: "ليت زيدًا قائم، وعمرو منطلق".

---

(١) ط: "وفي".

(٢) ط: زيادة: "أي".

(٣) أساس البلاغة: "رحل" ص١٥٨.

(٤) م: "فرسه أو جمله أو غلامه".

(٥) ط: "لغريب".

(٦) م، وظ: "الخبر".

(٧) ط: "الخبر".

والسر في تقديم "قيار" علىٰ خبر "إنّ" قصد التسوية بينهما في التحسر علىٰ الاغتراب، كأنه أثَّر في غير ذوي العقول أيضًا. بيان ذلك: أنه لو قيل: "إني غريب[1] وقيار"، لجاز أن يتوهم أن له مزية علىٰ "قيار" في التأثر[2] عن الغربة؛ لأن ثبوت الحكم أوَّلًا أقوىٰ، فقدمه ليتأتىٰ الإخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر، تنبيهًا علىٰ أن "قيارًا" -مع أنه ليس من ذوي العقول- قد ساوىٰ[3] العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب، قصدًا إلىٰ التحسر.

وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[4] الآية[5]، وقال: «"الصابئون" مبتدأ، وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة علىٰ جملة "إن الذين آمنوا إلىٰ آخره" لا محل لها من الإعراب. وفائدة تقديم "الصابئون" التنبيه علىٰ أنهم -مع كونهم أبين المذكورين ضلالًا، وأشدهم غيًّا- يتاب عليهم، إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم[6]؟!»[7]. وههنا أبحاث لا يحتملها المقام.

---

(١) ط: "الغريب".

(٢) ظ: "التأثير".

(٣) ط: "ساوي".

(٤) ليست في ط.

(٥) المائدة ٦٩، والآية بتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(٦) ط: "لغيرهم".

(٧) الكشاف ١/ ٦٣٢ بتصرف.

(وقوله):

(نَحْـنُ بِمَـا عَنْدَنَـا وَأَنْـتَ بِمَا) (عِنْـدَكَ رَاضٍ وَالـرَّأْيُ مُخْتَلِفُ)[١]

هذا تصريح[٢] في أن المذكور خبر عن الثاني، وخبر الأول محذوف، علىٰ عكس البيت السابق.

وكذا قوله:

رَمَانِيْ بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِيْ بَرِيْئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَوِيِّ رَمَانِيْ[٣]

علىٰ أن "بريئًا" خبر لـ"والدي"، وخبر "كنتُ" محذوف؛ فهو عنده من عطف المفرد[٤]. وجمهور النحاة علىٰ أن المذكور خبر "كنت"، و"والدي" مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف.

قال المرزوقي في قوله:

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُوْدَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ البَرُّ وَالبَحْرُ مُتْرَعًا[٥]

---

(١) لقيس بن الخطيم في ديوانه "الشعر المنسوب إليه" ص٢٣٩، والكتاب ١/ ٧٥. وفي جمهرة أشعار العرب ٢/ ٦٧٥، وديوان حسان بن ثابت ٢/ ٤٥ أنه لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري.

(٢) م: "صريح".

(٣) لابن أحمر في الكتاب ١/ ٧٥. وفي اللسان: "جول" ص١١/ ١٣٢ أنه لابن أحمر أو للأزرق بن طرفة.

(٤) م: زيادة: "علىٰ المفرد".

(٥) للحسين بن مطير الأسدي في الحماسة ١/ ٤٦١. وفي شعره ص٦٠، وفيه:
.... للمَكَارِمِ مَضْجعًا

«إنَّ "البحر" مرتفع بالابتداء علىٰ تقدير التأخير. والمعنىٰ/ "كان منه البر مترعًا، والبحر أيضًا مترعٌ"»[1]؛ فيكون من عطف الجملة، ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه؛ لأن هذا المبتدأ في نية التأخير، وإنما قدم لفرط الاهتمام. ٩٣ب/

ولو أنهم قدَّروا المحذوف في الثاني منصوبًا، أي "كنت منه بريئًا، ووالدي أيضًا بريئًا"، و"كان البر منه مترعًا، والبحر أيضًا مترعًا" -ليكون من عطف المفرد، كقولنا "كان زيد قائمًا، وعمرو قاعدًا"- لم يكن بعيدًا.

(**وقولك: "زيد منطلق وعمرو"**) أي "وعمروكذلك"، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

(**وقولك: "خرجت فإذا زيد"**) أي "موجود"، فحذف لما مرّ، مع اتّباع الاستعمال؛ لأن "إذا" المفاجأة تدل[2] علىٰ مطلق الوجود. وإذا[3] أريد فعل خاص -مثل "قائم"، أو "قاعد"، أو "راكب"- فلا بد من الذكر.

نعم قد يدل الفعل علىٰ نوع خصوصية فيقدر بحسبه، كما في المثال المذكور، فإن "خرجتُ" يدل علىٰ أن المعنىٰ "حاضرٌ"، أو "بالباب"، أو نحو ذلك.

و"الفاء" في "فإذا" قيل: هي للسببية[4] التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي "مفاجأة زيد لازمةٌ للخروج"، وقيل: للعطف حملًا علىٰ المعنىٰ،

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٣٦ بتصرف.

(٢) ط: "يدل".

(٣) ط: "فإذا".

(٤) ط: "السببية".

أي "خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب"، فالعامل[1] في "إذا" هو "فاجأت"؛ فحينئذ يكون مفعولًا به، لا ظرفًا.

ويجوز أن يكون العامل[2] هو الخبر المحذوف، فحينئذ لا تكون مضافة[3] إلىٰ الجملة. وقال المبرد: ""إذا"[4] ظرف مكان"[5]؛ فيجوِّز هو[6] أن تكون خبر المبتدأ، أي "فبالمكان زيد".

والتُزم تقديمه بمشابهتها[7] "إذا" الشرطية، لكنه لا يطرد في نحو "خرجت فإذا زيد بالباب"؛ إذ لا معنىٰ لقولنا: "فبالمكان زيد بالباب".

(وقوله) أي قول[8] الأعشىٰ[9]:

(إِنَّ مَحَلًا وإِنَّ مُرْتَحَلا) وَإِنَّ فِيْ السَّفْرِ إِذْ مَضَوا مَهَلا[10]

---

(١) ظ، وط: "والعامل".

(٢) ط: زيادة: "فيها".

(٣) ظ، وط: "يكون مضافًا".

(٤) ط: "إن "إذا"".

(٥) ينظر: مغني اللبيب ص١٢٠.

(٦) ليست في م، وط.

(٧) م، وظ، وط: "لمشابهتها".

(٨) ليست في ظ.

(٩) هو أبو بصير ميمون بن قيس من بني سعد بن ضبيعة بن قيس، المعروف بالأعشىٰ. أحد الشعراء الجاهليين المشهورين، أدرك الإسلام في آخر عمره ولم يسلم. وكان أعمىٰ، ويسمىٰ "صناجة العرب" [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٥٧-٢٥٨].

(١٠) ديوانه ص٢٦٩، وفيه:

.... مَا مَضَىٰ مَهَلا

السفْر: جمع سافر، كصحب وصاحب. ومهَلًا أي بعدًا وطولًا، (أي إنّ لنا في الدنيا) حلولا، (و) إن (لنا عنها) إلىٰ الآخرة ارتحالًا. والسفْرُ الرفاقُ قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم، ونحن علىٰ أثرهم عن قريب. فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعًا بخلاف ما/ سبق؛ لقصد الاختصار /١٩٤أ والعدول إلىٰ أقوىٰ الدليلين، أعني العقل، مع اتباع الاستعمال[١]؛ لاطراد الحذف في نحو "إن مالا"، و"إِن ولدًا"، و"إن زيدًا"، و"إن عمرًا". وقد وضع سيبويه لهذا بابًا فقال: «هذا باب "إنّ مالًا وإِن ولدًا"»[٢].

قال عبدالقاهر: «لو أسقطت "إنّ" لم يحسن الحذف أو لم يجز؛ لأنها الحاضنة له، والمتكفلة بشأنه، والمترجمة عنه»[٣].

وفيه أيضًا ضيق المقام، أعني المحافظة علىٰ الشعر. والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق[٤] بقوله: "إن زيدًا"، و"إن عمرًا" -قال: «وعليه[٥] "إنّ محلا"»[٦]، يعني علىٰ هذا الأسلوب الذي هو حذف خبر إن المكررة ظرفًا، ولم يقصد أنه بدون ضيق المقام، فافهم.

---

(١) ط: زيادة: "الوارد".

(٢) الذي في الكتاب: "هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة؛ لإضمارك ما يكون مستقرًا لها وموضعًا لو أظهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك "إن مالًا وإن ولدًا"..." [الكتاب ٢/ ١٤١].

(٣) دلائل الإعجاز ص٣٢٢ بتصرف.

(٤) ط: "ضيق المقام".

(٥) م، وط: زيادة: "قوله".

(٦) الإيضاح ١/ ١٧٠ باختلاف يسير.

(وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾)[1] تقديره "لو تملكون تملكون"، فحذف "تملكون" الأول، وأبدل من ضميره المتصل أعني "الواو" ضميرٌ منفصل وهو "أنتم"؛ لتعذر الاتصال؛ لسقوط ما يتصل به. فالمسند المحذوف ههنا فعل، وفيما تقدم اسم أو جملة، والغرض منه الاحتراز عن العبث؛ إذ المقصود من الإتيان بهذا الظاهر تفسيرُ المقدر، فلو أظهرته لم يُحتج[2] إليه، وإنما صِيْر إليه لأن "لو" إنما تدخل على الفعل دون الاسم، فـ "أنتم" فاعل الفعل المحذوف، لا مبتدأ، ولا تأكيد أيضًا على أن يكون التقدير "لو تملكون أنتم تملكون"؛ لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة؛ ولأنه[3] لا يُعهد حذفُ المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد.

قال صاحب "الكشاف": «هذا ما يقتضيه علم الإعراب. فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن "أنتم تملكون" فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ؛ لأن الفعل الأول لما سُقط لأجل المفسِّر، برز[4] الكلامُ في صورة المبتدأ والخبر»[5]، يعني كما أن قولنا: "أنا سعيت في حاجتك" وهو مبتدأ وخبره[6] يفيد الاختصاص، فكذا "لو أنتم

(١) الإسراء ١٠٠، وسياق الآية: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾.

(٢) ط: "تحتج".

(٣) ظ: "لأنه".

(٤) م: "أبرز".

(٥) الكشاف ٢/ ٤٦٨ باختلاف يسير.

(٦) م، وظ: "وخبر".

تملكون" لكونه[1] مثله في الصورة[2]/ . ٩٤ب/



(وقوله تعالى:﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾[3] **يحتمل الأمرين**): حذفَ المسند (أي) "فصبرٌ جميل (أجمل"، أو) حذفَ المسند إليه، أي (" **فأمري**) صبرٌ جميل". ففي الحذف تكثير الفائدة؛ لإمكان[4] حمل الكلام علىٰ كل من المعنيين، بخلاف ما لو ذُكر؛ فإنه يكون نصًا في أحدهما. والصبر الجميل هو الذي لا شكوىٰ فيه إلىٰ الخلق.

ورجح حذف المسند إليه بأنه أكثر، فالحمل عليه أولىٰ؛ وبأن سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له، والإخبار بأن الصبر الجميل أجمل لا يدل علىٰ حصوله له؛ وبأنه في الأصل من المصادر المنصوبة أي "صبرت صبراً جميلا"، وحَمْله علىٰ حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر؛ وبأن قيام الصبر به قرينة حالية علىٰ حذف المبتدأ، وليس علىٰ خصوص حذف الخبر، أعني "أجمل" قرينة نطقية[5] ولا حالية.

---

(١) ليست في ظ.

(٢) في الأصل ضرب المؤلف علىٰ النص التالي: «فالعجب ممن استدل بهذا الكلام علىٰ أن قولنا: "أنا عرفت" عند الاختصاص جملة فعلية، و"أنا" ليس بمبتدأ بل تأكيد متقدم. وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له». وكتب في الهامش: "ضرب عليه الخط بيده بقلمه". وهذا النص موجود في هامش النسخ م، وظ، وط.

(٣) يوسف١٨، و٨٣، وسياق الآية: ﴿قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾.

(٤) م، وط: "بإمكان".

(٥) م، وظ، وط: "لفظية".

وفي هذا نظر؛ لأن وجود القرينة شرط الحذف؛ فحينئذ لا يجوز الحذف أصلًا. والقرينة ههنا هو أنه إذا أصاب الإنسان مكروه فكثيرًا ما يقول: "الصبر خير"، حتىٰ صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنىٰ بسهولة.

ويرجح حذف المبتدأ أيضًا[1] بقراءة من قرأ: ﴿فَصَبْرًا جَمِيْلا﴾ بالنصب[2]، فإن معناه "اصبر صبرًا جميلا"؛ وبأن الأصل في المبتدأ التعريف، فحمل الكلام علىٰ وجه يكون المبتدأ معرفة أولىٰ، وإن كانت النكرة موصوفة؛ وبأن المفهوم من قولنا: "صبر جميل أجمل" أنه أجمل من صبر غير جميل، وليس المعنىٰ علىٰ هذا، بل علىٰ أنه أجمل من الجزع[3] وبث الشكوىٰ.

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾[4]، أي "لا[5] تقولوا: لنا" أو "في الوجود آلهة ثلاثة" أو "ثلاثة آلهة"، فحذف الخبر ثم الموصوف أو المميز، أو "ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة"، أي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة، كما إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في/ صفة ورتبة قيل: "هم ثلاثة"، فحذف المبتدأ. ١٩٥أ/

---

(١) ليست في م.

(٢) الكشاف ٢/ ٣٠٨.

(٣) ط: "الجذع".

(٤) النساء ١٧١، وسياق الآية: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾.

(٥) ط: "ولا".

قال صاحب "المفتاح": «وقد يكون حذف المسند بناء علىٰ أن ذكره يخرج إلىٰ ما ليس بمراد، كقولك: "أزيد عندك أم عمرو"، فإنك لو قلت: "أم عندك عمرو" أو "أم عمرو عندك"، لخرج[1] عن الاتصال إلىٰ الانقطاع»[2].

وذلك لأنه إذا وليت "أم" و"الهمزة" جملتان مشتركتان في أحد الجزأين، أعني المسند إليه أو المسند، وتَقْدِرُ علىٰ إيقاع مفرد بعد "أم"، نحو "أقام زيد أم قام عمرو؟" و"أزيد قائم أم هو قاعد؟" و"أزيد عندك أم عمرو عندك؟" أو "عندك عمرو؟" -فـ"أم" منقطعة لا متصلة؛ لأنك تقدر علىٰ الإتيان بالمفرد بعد "أم"، وهو أقرب إلىٰ الاتصال؛ لكون[3] ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع. فالعدول إلىٰ الجملة دليل الانقطاع.

وقولنا: "مع القدرة علىٰ المفرد" احتراز عن نحو الفعليتين المشتركتين[4] في الفاعل، نحو "أقمت أم قعدت" و"أقام زيد أم قعد"؛ لأن كل فعل لابد له من فاعل؛ فهي متصلة. ويجوز مع عدم التناسب بين معنىٰ الفعلين[5] أن تكون منقطعة، نحو "أقام زيد أم تكلم؟".



(١) ط: زيادة: "أم".

(٢) مفتاح العلوم ص٢٠٦- ٢٠٧ بتصرف.

(٣) م: "ليكون".

(٤) الأصل: "الفعليين المشتركين".

(٥) ط: "الفعليتين".

قرينة الحذف

(ولا بد) للحذف (من قرينة):

١- (كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقق، نحو ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[١] أي "خلقهن[٢] الله". فحذف المسند لأن هذا الكلام -عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء- يكون جوابًا عن سؤال محقق.

وجمهور النحاة على أن المحذوف فعل، والمذكور فاعل؛ لأن السؤال عن الفاعل؛ ولأن القرينة فعلية، فتقدير الفعل أولى.

وفيه نظر؛ لأنه إن أريد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحي، فممنوع، بل لا معنى له. وإن أريد أن السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه[٣]، فتقديره مبتدأ - كقولنا: "الله خلقها" - يؤدي هذا المعنى.

وكذا القرينة إنما تدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل، وهو حاصل في قولنا: "الله خلقها"؛ لظهور أن السؤال جملة اسمية لا فعلية. ومن ثم[٤] قيل:/ الأولى أنه مبتدأ، والخبر جملة فعلية؛ ليطابق السؤال، ولأن السؤال إنما هو عن الفاعل لا عن الفعل، وتقديم المسؤول عنه أهم. ٩٥ب/

(١) لقمان ٢٥، الزمر ٣٨.

(٢) م: "خلقها".

(٣) م، وط: "عنه".

(٤) م، وط: "ثمة".

والجواب: أن حمل الكلام علىٰ جملة أولىٰ من حمله علىٰ جملتين؛ لما فيه من الزيادة، وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية، كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[1].

٢- (أو مقدر) عطف علىٰ "محقق"، أي كوقوع الكلام جوابًا عن سؤال مقدر، (نحو) قول ضرار بن نهشل[2] في مرثية يزيد بن نهشل[3]:

(لِيُبْكَ يَزِيْدٌ) كأنه قيل: "من يبكيه؟"، فقال: "ضارع"، أي يبكيه (ضارع) أي ذليل (لِخُصُوْمَةٍ) متعلق بـ"ضارع" وإنْ لم يعتمد علىٰ شيء؛ لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل، أي يبكيه من يَـذِلُّ[4] لأجل خصومة؛ لأنه كان ملجأً وظهرًا لـلأذلاء والضعفاء. وتعليقه بـ"يبكي" المقدر ليس بقوي من جهة المعنىٰ. وتمامه:

وَمُخْتَبِـطٌ مِمَّـا تُطِيْـحُ الطَّوَائِـحُ[5]

المختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، وتطيح: من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك، والطوائح: جمع مُطيحة علىٰ غير القياس، كلواقح جمع مُلْقح. يقال: "طوّحتْه الطوائح"، و"أطاحته الطوائح"، ولا يقال: "المطوحات"، ولا "المطيحات".

---

(١) الزخرف ٩.

(٢) لم أعثر علىٰ ترجمته.

(٣) لم أعثر عليه. وقد أشار صاحب كتاب إيضاح شواهد الإيضاح إلىٰ أن يزيد بن نهشل هو يزيد القاضي [ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٩].

(٤) ط: زيادة: "ويعجز".

(٥) للحارث بن نهيك في الكتاب ١/ ٢٨٨. وفي الخزانة ١/ ٣٠٩ أنه لنهشل بن حري.

و"مما" يتعلق بـ"مختبط"، و"ما" مصدرية، أي[1] يُسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله، أو بـ"يبكي" المقدر، أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد. و"تطيح" على التقديرين بمعنى الماضي، عدل عنه[2] إليه استحضارًا لصورة[3] ذلك الأمر الهائل.

(وفضله) أي فضل نحو "لِيُبكَ يزيدٌ ضارعٌ" وهو أن يجعل الفعل مبنيًا للمفعول ويرفع المفعول مسندًا إليه، ثم يذكر الفاعل مرفوعًا بفعل مضمر جوابًا لسؤال مقدر **(على خلافه)**، وهو "لِيَبك يزيدَ ضارعٌ" بالبناء للفاعل ونصب "يزيد" مفعولا:

(١) **(بتكرر الإسناد)**؛ إذ قد أسند الفعل **(إجمالًا ثم تفصيلا)** وذلك لأنه لمّا قيل: "لِيُبكَ يزيدٌ"/ فقد علم أن هناك باكيًا يستند إليه هذا البكاء لكنه مجمل، فلما قيل: "ضارع"، أي يبكيه[4] ضارع، فقد أسند إلى مفصّل. ولا شك أن الإسناد مرتين أوكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس؛ فيكون أولى. /١٩٦أ

وقد يقال: إن الإسناد إجمالًا في السؤال المقدر أعني "من يبكيه؟"؛ لأنه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم إسناده إليه على الإجمال. ولا يبعد أن يقال: قد أسند ثلاث مرات: اثنين إجمالًا، وواحدًا تفصيلًا.

---

(١) ط: زيادة: "سائل".

(٢) ليست في ط.

(٣) ظ: "عنه إلى استحضار صورة".

(٤) الأصل، وم: "ليبكيه".

(٢) **(وبوقوع نحو "يزيد" غير فضلة)**، بل جزء جملة مسندًا إليه، بخلاف ما إذا نصب علىٰ المفعولية فإنه فضلة.

(٣) **(وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأن أول الكلام غير مُطمع في ذكره)** أي ذكر الفاعل، فيكون الفاعل رزقًا من حيث لا يحتسب. وهو ألذ[1] بخلاف ما إذا بني للفاعل، فإنه مطمع في ذكر الفاعل.

ولمعارض أن يفضل نحو "لِيَبْكِ يزيدَ"[2] بنصب "يزيد"، وبناء الفعل للفاعل علىٰ خلافه بسلامته عن الحذف والإضمار، واشتماله علىٰ إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر؛ لأن نصب نحو "يزيد" وجعلَه فضلة يوهم أن الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل، وتقديمَه علىٰ الفاعل المظهر يوهم أن الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل؛ وبأن في إطماع أول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقًا إليه؛ فيكون حصوله أوقع وأعزّ.



(١) ط: "الذي".

(٢) م، وظ: زيادة: "ضارع".

ذكر المسند

(وأما ذكره) أي ذكر المسند:

١- (فلما مرَّ) في ذكر المسند إليه من أن الذكر هو الأصل ولا مقتضىٰ للحذف، نحو "زيد قائم"(١).

٢- ومن الاحتياط لضعف التعويل علىٰ القرينة، نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾(٢).

٣- ومن التعريض بغباوة السامع، نحو "محمد نبينا" في جواب من قال: "من نبيكم؟". ومنه قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ بعد قوله: ﴿أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾(٣)، وغير ذلك.

٤- (أو أن يتعين كونه) أي المسند (اسمًا أو فعلا) فيفيد الثبوت أو التجدد، كما سنذكره.

٩٦ب/ ٥- أو أن يدل علىٰ قصد/ التعجيب(٤) من المسند إليه، كقولك: "زيد يقاوم الأسد" عند قيام القرائن، كَسَلِّ سيفِه وتلطُّخِ(٥) ثوبِه ونحو ذلك.

---

(١) ينظر: ١/ ٢٤٤.

(٢) الزخرف ٩.

(٣) الأنبياء ٦٢ - ٦٣، والسياق: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾.

(٤) ظ: "التعجب".

(٥) ظ: "وتلطيخ".

وحصول التعجيب[1] بدون الذكر ممنوع؛ لأن القرينة إنما تدل علىٰ نفس المسند. وأما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنىٰ عنه في الظاهر.



كون المسند مفردًا

(وأما إفراده) أي جعل المسند غير جملة **(فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم)**؛ إذا لو كان سببيًا، نحو "زيد قام أبوه"، أو مفيدًا للتقوي، نحو "زيد قام" فهو جملة قطعًا. وأما نحو "زيد قائم" فليس بمفيد للتقوي، بل هو قريب من "زيد قام" في اعتبار التقوي كما مرّ[2].

وقوله: "مع عدم إفادة التقوي" معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تقويَ الحكم، فحَذَفَ فاعلَ المصدر. فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير، نحو "عرفت عرفت"، أو حرف التأكيد، نحو "إنّ زيدًا قائم"[3]، ونحو ذلك[4]؛ أو يقال: تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص، نحو "زيد قام".

وإنما لم يقل: "مع عدم قصد التقوي" -كما يشعر به لفظ "المفتاح"[5]- ليشمل صورة التخصيص، نحو "أنا سعيت في حاجتك"،

(١) ظ: "التعجب".

(٢) ينظر: ١/ ٣٥١.

(٣) م: "القائم".

(٤) قوله: "أو نحو ذلك" ليست في م.

(٥) ينظر: المفتاح ص٢٠٨.

و"رجل جاءني"، و"ما أنا قلت هذا"؛ فإنه لم يقصد به التقوي، لكنه يفيده ضرورةَ تكررِ[1] الإسناد. فعدم إفادة التقوي أعم من عدم قصد التقوي.

وأجيب لصاحب "المفتاح" بأن نحو "أنا سعيت" عند قصد التخصيص جملة فعلية، و"أنا"[2] تأكيد مقدم، لا مبتدأ. والمسند مفرد، لا جملة، كما في "سعيت أنا"، وقد عرفتَ ما فيه.

ووقع قوله: "غير سببي" موقع "الفعلي" في عبارة "المفتاح"[3]. عدل إليه[4] المصنف لأن صاحب "المفتاح" قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكومًا به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه[5]، فزعم المصنف أنه يشمل السببي أيضًا؛ لأن كل مسند محكوم به[6] بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه، ضرورةَ أن الإسناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه[7].

ولقائل أن يقول: لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي؛ لأنا سنبين أن المسند السببي في نحو "زيد أبوه منطلق"،/ و"زيد انطلق أبوه " /١٩٧أ

---

(١) ظ: "تكرار".

(٢) م: "فأنا".

(٣) النص الموجود في المفتاح: «وأما الحالة المقتضية لإفراد المسند فهي إذا كان فعليًا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم» [المفتاح ص٢٠٨].

(٤) ط: "عنه".

(٥) ينظر: المفتاح ص٢٠٨.

(٦) ليست في ط.

(٧) ينظر: الإيضاح ١/ ١٧٦.

-هو "منطلق"، و"انطلق" بالنسبة إلىٰ "زيد"؛ لا[1] الجملة التي وقعت خبرًا للمبتدأ، وظاهرٌ أنه لم يحكم بثبوت "منطلق" أو "انطلق" لـ"زيد". لكن هذا غير مفيد؛ لأن الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد أسندت إليه ضرورة. وقد فسر الإسناد الخبري في كتابه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم، وهو إما بثبوته له أو بانتفائه عنه ضرورة؛ فلابد من الحكم بثبوت مفهوم "انطلق أبوه" لـ"زيد" بمعنىٰ أنه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الأب. غاية ما في الباب أنه وصف اعتباري، فلو أراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة، لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية. وإذا كان المجموع مسندًا فعليًا، فقد بطل أن كون المسند فعليًا مع عدم قصد التقوي يقتضي إفراده.



ومما ذكره الفاضل في "شرح المفتاح" ههنا أن المسند في "زيد منطلق أبوه" فعلي، بخلافه في "زيد أبوه منطلق". ثم استدل علىٰ أن المسند في "زيد منطلق أبوه" هو "منطلق" بدون "أبوه" -بأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، فالمحكوم به في "زيد منطلق أبوه" هو المفرد، بخلاف "زيد أبوه منطلق"[2]. وهذا خبط ظاهر؛ لأن اللازم مما ذكر أن لا يكون "منطلق" مع "أبوه" جملة، ولم يلزم منه أن يكون المسند هو "منطلق" وحده.

والظاهر أن مراد السكاكي أن المسند في "زيد منطلق أبوه" ليس بفعلي كما أنه ليس بسببي، وإلا لكان المناسب أن يورد في الفعلي مثالًا

---

(١) ط: "لأن".

(٢) ينظر: مفتاح المفتاح ل٣٨ بتصرف.

من هذا القبيل؛ لأنه لخفائه أولىٰ بأن يمثل له[1]. وأيضًا القول بأن مفهوم "منطلق أبوه" ثابت لـ"زيد" بخلاف مفهوم "انطلق أبوه" تحكّم محض. ثم المذكور في قسم النحو من "المفتاح" أن نحو "رجل كريم" وصف فعلي، ونحو "رجل كريم آباؤه" وصف سببي؛ وعلىٰ هذا كان القياس أن يجعل نحو "زيد منطلق أبوه" مسندًا سببيًا، لكنه لم يُقل به[2]. ففي الجملة عبارة المصنف أوضح. ثم أورد صاحب "المفتاح" بعد تفسير المسند الفعلي أمثلة منها نحو "الكرّ[3] من/ البرّ بستين"، و"في الدار خالد"، وقال: «إذ التقدير: استقر فيها أو حصل علىٰ أقوىٰ الاحتمالين»[4]. ٩٧ب/

واعترض عليه المصنف بأن الظرف إذا كان مقدرًا بجملة، كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي؛ لأن "خالد" مرفوع بالابتداء، لا بالفاعلية؛ لعدم اعتماد الظرف علىٰ شيء[5].

وأشار الفاضل في "الشرح" إلىٰ الجواب بأن المثال الأول مبني علىٰ أن الظرف مقدر باسم الفاعل، لا بالفعل؛ والثاني مبني علىٰ مذهب الأخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد علىٰ شيء"[6]. ثم

---

(١) ط: "به".

(٢) م: زيادة: "أحد".

(٣) الكر: مكيال لأهل العراق وهو ستة أوقار حمار [ينظر: اللسان: "كرر" ٥/ ١٣٧].

(٤) المفتاح ص٢٠٨ بتصرف.

(٥) ينظر: الإيضاح ١/ ١٧٦.

(٦) قوله "علىٰ شيء" ليس في ظ.

قال: «وإنما قيد المثال الأخير بقوله:" إذ تقديره استقر أو حصل"؛ لأنه لو قدر بـ"مستقر"، حتىٰ يكون "خالد" مرفوعًا به، لم يصح التركيب» [١].

وجميع ذلك خبط. ولم يقصد السكاكي إلّا ذكر أمثلة المسند الفعلي إيضاحًا لتفسيره، مفردًا كان أو جملة. ولم يذكر لإفراد المسند هنا[٢] مثالًا؛ لأن المفرد إما اسم أو فعل، وكل منهما مذكور بأمثلته وأغراضه؛ فيكون التمثيل هنا [٣] ضائعًا، ولذا تركه المصنف أيضًا. ويدل علىٰ ما ذكرنا أنه بعد ما فرغ من الأمثلة قال: «وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند»[٤]. فلو كان قصده أنها أمثلة لإفراد المسند، لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام؛ لأنه قد وقع منه في ضابط الإفراد ذكر الفعلي وذكر التقوي، فتوسيط[٥] أمثلة الإفراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبًا. وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام.



(**والمراد بالسببي نحو "زيد أبوه منطلق"**) لم يفسره لإشكاله وتعسّر ضبطه. وكان الأولىٰ أن يمثل بالجملة الفعلية أيضًا، نحو "زيد انطلق أبوه". ويمكن أن يُفسّر بأنه "جملة عُلّقت علىٰ المبتدأ بعائد بشرط أن لايكون

---

(١) مفتاح المفتاح ل٣٩ بتصرف.

(٢) ط: "ههنا".

(٣) ط: "ههنا".

(٤) المفتاح ص٢٠٨ باختلاف يسير.

(٥) ظ: "وتوسيط".

ذلك العائد مسندًا إليه لتلك[1] الجملة"، فخرج نحو "زيد منطلق أبوه"؛ لأنه مفرد، ونحو ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[2]؛ لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، ونحو "زيد قائم"، و"زيد هو قائم"؛ لأن العائد مسند إليه. ودخل فيه نحو "زيد أبوه قائم"،/ و"زيد قام أبوه"، و"زيد مررت به" و"زيد ضربتُ عمرًا في داره"، و"زيد كسَرْتُ سرجَ فرسِ غلامِه"، و"زيد ضربته"؛ ونحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[3]، لأن المبتدأ أعم من أن يكون قبل دخول العوامل أو بعدها؛ والعائد أعم من الضمير وغيره. فعلىٰ هذا: المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ.

١٩٨أ/

وقال صاحب "المفتاح": «هو أن يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بأنه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند، أي جعل خبرًا عنه أو منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليقَ إثبات لذلك الغير بنوع ما، أو تعليقَ نفي عنه بنوع ما؛[4] أو يكون المسند فعلاً يستدعي الإسنادَ إلىٰ ما بعده[5]، فيُطلبَ تعليقُ ذلك المسند علىٰ ما قبله بنوع إثبات أو نفي؛ لكون[6] ما بعد ذلك المسند متعلقًا بما قبله بسبب ما»[7].

---

(١) ظ، وط: "في تلك".

(٢) الإخلاص ١.

(٣) الكهف ٣٠.

(٤) قوله: "أو تعليقَ نفي عنه بنوع ما" ليس في ظ.

(٥) ط: زيادة: "بالإثبات أو بالنفي".

(٦) ظ: "ليكون".

(٧) المفتاح ص٢١٧ بتصرف.

فالأول نحو "زيد أبوه منطلق، فإن مفهوم منطلق"، مع الحكم عليه بثبوته لمبتدأيه، أعني "أبوه" قد علّق بـ "زيد"، بالإثبات له، و"زيدٌ" غير ما بني "منطلق" عليه؛ لأن معناه ما جعل مبتدأ، وأوقع[1] "منطلق" مثلًا خبرًا عنه، فخرج من هذا القسم نحو "زيد منطلق أبوه" أو"انطلق أبوه"؛ لأن مجرد اسم الفاعل أو الفعل ليس بمبني علىٰ شيء؛ لما عرفت من تفسيره.

والثاني نحو "عمرو ضُرب أخوه" فإن "ضُرب" فعل أسند إلىٰ ما بعده وهو "أخوه"، ثم علّق علىٰ ما قبله وهو "عمرو" بالإثبات؛ لكون[2] "الأخ" متعلقًا به ومضافًا إلىٰ ضميره؛ فالمسند السببي قسمان.

وقوله: "أو يكونَ المسند فعلا" منصوب معطوف علىٰ قوله[3]: "يكونَ مفهومُ المسند". وقد توهم بعضهم أن المسند السببي هو القسم الأول فقط، وأن قوله: "أو يكون" مرفوع معطوف علىٰ قوله:"إذا كان" في قوله: "وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي إذا أريد تقوي الحكم أو إذا كان المسند سببيًا". ولا يخفىٰ أنه سهو، وإلّا لكان المناسب أن يقول[4]: "إذا كان المسند فعلا"؛ إذ لا وجه للعدول إلىٰ المضارع/ وتَرْكِ لفظ "إذا" في موضع الالتباس مع رعايته في الأقرب الذي لا التباس فيه، أعني قوله: "إذا كان المسند سببيًا". ٩٨ب/

(١) ط: "أو وقع".

(٢) ظ: "ليكون".

(٣) ط: زيادة:" أن".

(٤) ظ، وط: زيادة: "أو".

ثم الظاهر من لفظ "المفتاح" أن المسند السببي في "زيد أبوه منطلق" هو "منطلق"، وفي "عمرو ضُرب أخوه" هو "ضُرب"؛ وأنه قد يكون مفردًا، كما في هذين المثالين، وقد يكون جملة، كما في قولنا: "زيد أبوه انطلق". وليس في كلامه ما يدل علىٰ أن نفس المسند السببي يجب أن يكون جملة، بل اللازم من كلامه أنه إذا كان في الكلام مسند سببي يجب أن يكون مسندُ ذلك الكلام جملة. وهذا حق؛ لما مر من أن المسند السببي لا يكون إلّا في جملة وقعت مسندًا إلىٰ مبتدأ.

ويمكن أن يقال: إن في قوله:" هو أن يكون" مضافًا محذوفًا هو "الزمان"، وضمير "هو" عائد إلىٰ المسند السببي أو إلىٰ قوله: "إذا كان المسند سببيًا. والمعنىٰ: أن المسند السببي يكون إذا كان مفهوم المسند كذا، أو وقتُ كون المسند سببيًا وقتُ كونه كذا. وحينئذ يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة، كما ذكرناه أولًا.



كون المسند فعلا

(وأما كونه) أي كون المسند (فعلًا؛ فللتقييد) للمسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) أعني الماضي: وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك، والمستقبل: وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان، والحال: وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ، كما يقال:

"زيد يصلي"، والحال أن بعض صلاته ماض، وبعضها باق؛ فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة[1] واقعة في الحال.

(على أخصر وجه)، بخلاف الاسم، نحو "زيد قائم أمس" أو "الآن" أو "غدًا"، فإنه يحتاج إلىٰ انضمام قرينة. وأما الفعل فأحد الأزمنة جزءُ مفهومه؛ فهو بصيغته يدل عليه. (مع إفادة التجدد) الذي هو من لوازم الزمان، الذي هو جزء من مفهوم الفعل. وتجدّد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه. وظاهر أن الزمان غير قارّ الذات لا يجتمع أجزاؤه بعضُها/ مع بعض، (كقوله) أي قول طريف بن تميم[2] : /١٩٩أ

(أَوَ كلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ) [3]

متسوَّق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع

(قَــبِــيْلَةٌ) (بَعَثُوْا إِلَيَّ عَرِيْفَهُمْ)

عريف القوم هو القيّم بأمرهم، الذي شُهِر بذلك وعُرف

(يَتَوَسَّمُ)[4]

---

(١) ظ: "متعاقبة".

(٢) هو أبو عمرو طريف بن تميم العنبري، فارس من فرسان بني تميم، شاعر جاهلي مقلّ. قتل شراحيل الشيباني، فقتله ابن شراحيل حَمْصِيصَة الشيباني [ينظر: سمط اللآلئ ١ / ١٥٢].

(٣) م، وظ: زيادة: "هو"، وط: زيادة: "وهو".

(٤) لسان العرب: "عرف" ٩/ ٢٣٦ لطريف بن مالك العنبرئ، وقيل طريف بن عمرو.

أي يتفرس الوجوه ويتأملها، يحدث منه ذلك التوسم شيئًا فشيئًا، ويصدر منه النظر لحظة فلحظة. يعني أن لي علىٰ كل قبيلة جناية، فمتىٰ وردوا عكاظ، طلبني الكافلُ بأمرهم.



كون المسند اسمًا

(وأما كونه اسمًا؛ فلإفادة عدمهما) أي عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد، بل لإفادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك، كما في مقام المدح والذم، وما أشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت، (كقوله):

(لا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوْبُ صُرَّتَنَا)

وهو ما يجمع فيه الدراهم.

(لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ)(1)

يعني أن الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد.

قال الشيخ عبدالقاهر: «المقصود من الإخبار: إنْ كان هو الإثبات المطلق، فينبغي أن يكون بالاسم؛ وإِنْ كان الغرض لا يتم إلّا بإشعار زمان ذلك الثبوت، فينبغي أن يكون بالفعل»(2).

(1) لجويَّة بن النضر في شرح الواحدي لديوان المتنبي ص١٥٧، وفيه:

.... خرقتنا

وفي معاهد التنصيص ١ / ٢٠٧ أنه للنضر بن جؤيَّة أو جؤيَّة بن النضر.

(2) دلائل الإعجاز ص١٧٤ - ١٧٥ بتصرف.

وقال أيضًا: «موضوع الاسم علىٰ أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئًا فشيئًا، فلا تعرّض في زيد منطلق، لأكثر من إثبات الانطلاق فعلًا له، كما في "زيد طويل"، و"عمرو قصير". وأما الفعل فإنه يقصد فيه التجدد والحدوث. ومعنىٰ "زيد ينطلق" أن الانطلاق يحصل منه جزءًا فجزءًا، وهو[1] يزاوله ويزجّيه. وقولنا في "زيد يقوم": إنه بمنزلة "زيد قائم" لا يقتضي استواء المعنىٰ من غير افتراق، وإلّا لم يختلفا اسمًا وفعلًا»[2].



(١) ظ: "فهو".

(٢) دلائل الإعجاز ص١٧٤ - ١٧٥ بتصرف.

تقييد الفعل

(**وأما تقييد الفعل**) ومايشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك (**بمفعول**): مطلق، أو به، أو فيه، أو له، أو معه، (**ونحوِه**) من الحال، والتمييز، والاستثناء، (**فلتربية الفائدة**) وتقويتها؛ لأن ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص، وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة، كما مرّ / في المسند إليه[1]. ٩٩ب/

لمّا [2] كان ههنا مظنة سؤال، وهو أن خبر" كان" مما هو نحو المفعول، وتقييد "كان" به ليس لتربية الفائدة؛ إذ لا فائدة في نحو "كان زيد" بدون الخبر ليكون الخبر لتربيته - أشار إلىٰ أنه مستثنىٰ من هذا الحكم، فقال:

(**والمقيد في نحو "كان زيد منطلقًا" هو "منطلقًا"، لا "كان"**)؛ لأن "منطلقًا" هو نفس المسند حقيقة؛ إذ الأصل "زيد منطلق". وفي ذكر "كان" دلالة علىٰ زمان النسبة، فهو قيد لـ "منطلقًا"، كما في قولك: "زيد منطلق في الزمان الماضي".

وأيضًا وضعُ الباب لتقرير الفاعل علىٰ صفة، أي جعله وتثبيته علىٰ صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر، علىٰ أنها -أعني تلك الصفة- متصفة بمعاني تلك الأفعال. فمعنىٰ "كان زيد قائمًا" أنه متصف

(١) ينظر: ١/ ٢٩٣.

(٢) م، وظ، وط: "ولما".

بالقيام المتصف بالكون أي الحصول والوجود في الماضي. ومعنىٰ "صار زيد غنيًا" أنه متصف بالغنىٰ المتصف بالصيرورة أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضي. وهذا معنىٰ قولهم: "إنها لإعطاء الخبر حكمَ معناها". فإن لـ "الغنىٰ" في هذا المثال حكمَ الانتقال؛ لأنه الحال التي انتقل إليها. وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الأخبار مقيدة بهذه الأفعال.



ترك تقييد المسند

(وأما تركه) أي ترك التقييد (فلمانع منها) أي من تربية الفائدة:

١ - كعدم العلم بالمقيّدات.

٢- و[1] عدم الاحتياج إليها.

٢- أو خوف انقضاء الفرصة.

٤ - أو عدم إرادة أن يطلع السامع أو غيره من الحاضرين علىٰ زمان الفعل أو مكانه، أو غير ذلك لأغراض تتعلق به.

٥- أو خوف أن يتصوّر المخاطب أن المتكلم مكثار أو قادر علىٰ التكلم؛ فيتولد منه عداوة، وما أشبه ذلك.



(١) م، وظ: "أو".

تقييد المسند بالشرط

(**وأما تقييده**) أي [1] الفعل (**بالشرط**)، نحو "أُكرمْك إنْ تكرمني"، أو "إنْ تكرمني أكرمْك" (**فلاعتبارات**) وحالات تقتضي تقييده به، (**لا تعرف إلّا بمعرفة ما بين أدواته**) أي حروف الشرط وأسمائه (**من التفصيل. وقد بُيّن ذلك**) التفصيل (**في علم النحو**)، فليرجع إليه.

/١٠٠أ/ وفي هذا الكلام تنبيه/ علىٰ أن الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه، فإن قولك: "إن تكرمْني أكرمْك" بمنزلة قولك: "أكرمك وقت إكرامك إياي".

ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، فالجزاء:

إنْ كان خبرًا، فالجملة خبرية، نحو "إن جئتني أكرمك" بمعنىٰ "أكرمك وقت مجيئك"،

وإن كان إنشاء، فالجملة إنشائية، نحو "إن جاءك زيد فأكرمه"، أي "أكرمه وقت مجيئه".

فقول صاحب "المفتاح": «إن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب[2] بناء علىٰ أنه في بحث تقييد المسند الخبري. وأما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعًا؛

---

(١) ط: زيادة: "تقييد".

(٢) مفتاح العلوم ص٢٠٩.

لأن الحرف قد أخرجته إلىٰ الإنشاء كالاستفهام؛ ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه، ولا يصح "عمرًا إنْ تضربْ أضربْك".

وأما ما ذكره الشارح العلامة من أن مراده أن الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها، أي نظرًا إلىٰ ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط، لا مع التقييد به علىٰ ما ظُن؛ لأن التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب، ولهذه الدقيقة قيّده بقوله: "في نفسها"[(١)] – فتعسفٌ منه وتخليط لكلام أهل العربية بما ذهب إليه المنطقيون من أن القضية إذا جعلت جزءًا من الشرطية مقدّمًا أو تاليًا، ارتفع عنها اسم القضية، ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب، وتعلَّقَ الاحتمالُ بالربط بين القضيتين. فقولنا: "إن كانت الشمس طالعة" ليس بقضية ولا محتمل[(٢)] للصدق والكذب، وكذا قولنا: "فالنهار موجود" عند وقوعه جوابًا للشرط.

وعليه منع ظاهر، وهو أنا لا نسلم ذلك في الجزاء؛ لأن قولنا: "أكرمك إنْ جئتني" بمنزلة قولنا: "أكرمك علىٰ تقدير مجيئك" أو "وقت مجيئك".

والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرُها بحسب اعتبار أهل العربية؛ لأنا إذا قلنا:" إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" فعند/ أهل العربية "النهار" محكوم عليه، و"موجود" محكوم به، والشرط قيد له. ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار علىٰ تقدير طلوع الشمس. وظاهرٌ أن الجزاء باق علىٰ ما كان عليه من احتمال

١٠٠ب/

(١) ينظر: مفتاح المفتاح ل ٤٠.

(٢) ظ:" محتملة".

الصدق والكذب. وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ، وكذبها[1] بعدمها.

وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط، والمحكوم به هو الجزاء، ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط. وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم، وكذبها بعدمها. فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب. وقالوا: إنها تشارك الحَمْلِيَّةَ في أنها "قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب"، وتخالفها بأن[2] طرفيها مؤلفان تأليفًا خبريًا، وإن لم يكونا خبرين[3]، وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر، بخلاف الحمليّة.

ألا ترىٰ [4] أن قولنا:" كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس، وعند النحاة أن التقدير: النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس. وظاهر أنه جملة خبرية قُيِّد مسندُه بمفعول فيه؛ فكم بين المفهومين!. وتحقيق هذا المقام علىٰ هذا الوجه من نفائس المباحث.

(ولكن لابدّ من النظر ههنا في "إنْ" و"إذا" و"لو") لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو[5]:

---

(١) الأصل، وط: "كذبها".

(٢) ط:"في أن".

(٣) ط:" خبريين".

(٤) ط:" يرىٰ".

(٥) لأصالتها في الشرطية وكثرة دورانها في الكلام.

(فـ"إنْ" و"إذا" للشرط في الاستقبال، لكن أصل "إنْ" عدم الجزم بوقوع الشرط) في اعتقاد المتكلم، فلا تقع[1] في كلام الله تعالىٰ إلاّ علىٰ طريق الحكاية أو علىٰ ضرب من التأويل، **(وأصل "إذا" الجزم)** بوقوعه في اعتقاده.

* فإن قلت: كما أنه يشترط في "إنْ" عدم الجزم بوقوع الشرط، فكذا يشترط أيضا عدم الجزم بلا وقوعه، كما ذكره جميع النحاة، وصرحوا بأنه إنما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، فلِمَ لم يتعرض له المصنف؟،

- قلت: لأن الغرض بيان وجه الافتراق بين "إنْ" و"إذا" بعد اشتراكهما/ في كونهما للشرط في الاستقبال، وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به. وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما، فليتأمل. ١٠١/أ

وكذا ذكر في "المفتاح" أن الأصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط، نحو "إن" تكرمني أكرمك"، حيث لا يعلم القائل[2] أتكرمه أم لا[3]، فنبّه في المثال علىٰ اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع. وكذا قال: «إنها في نحو "إن لم أكن لك أبًا كيف[4] تراعي حقي؟" مستعملة في مقام الجزم لنكتة»[5]. وظاهر أن الجزم ههنا إنما هو بلا وقوع الشرط؛ لأن الشرط هو انتفاء كونه أبًا له؛ فلو لم يشترط الخلو عنه أيضًا، لما احتاج هذا المثال إلىٰ

(١) ظ:"يقع".

(٢) ط: "المخاطب".

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٤٠.

(٤) ظ:" فكيف".

(٥) مفتاح العلوم ص٢٤٠ بتصرف.

التأويل. وقد سها الفاضل الشارح ههنا، فزعم أن الجزم فيه إنما هو بوقوع الشرط.

(ولذلك) أي ولأن [1]أصل "إنْ" عدم الجزم بالوقوع، وأصل "إذا" الجزم به، (كان) الحكم (النادر) الوقوع (**موقعًا لـ"إنْ"**) لأن النادر غير مقطوع به في الغالب. (و) لذلك أيضًا (**غلّب لفظ الماضي**) علىٰ لفظ المضارع في الاستعمال (**مع "إذا"**)؛ لأن الماضي أقرب إلىٰ القطع بالوقوع، نظرًا إلىٰ لفظه الموضوع للدلالة علىٰ الوقوع، وإن كان بالنظر إلىٰ المعنىٰ علىٰ الاستقبال؛ لأن "إذا" الشرطية تقلب الماضي إلىٰ معنىٰ المستقبل مثل "إنْ"، (**نحو** (﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ﴾) أي قوم موسىٰ (﴿ٱلۡحَسَنَةُ﴾)، كالخصب والرخاء (﴿قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ﴾) أي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها، (﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾): جدب وبلاء (﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾) أي يتشاءموا به ويقولوا: هذه بشرّ موسىٰ (﴿وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾[2]) من المؤمنين.

جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع "إذا"؛ (**لأن المراد الحسنة المطلقة**) التي حصولها مقطوع به؛ (**ولهذا عرفت تعريف الجنس**) أي الحقيقة لا الاستغراق، وإنْ كان تعريف الجنس يطلق عليهما. وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه؛ لتحققه في كل نوع من الأنواع، بخلاف نوع الحسنة فإنه لا يكثر كثرة جنسها؛ ولهذا جيء بـ"إنْ"

---

(١) م، وظ: "أي لأن".

(٢) الأعراف ١٣١.

دون "إذا" فيما قصد به النوع، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ / حَسَنَةٌ﴾[1]، ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2]. /١٠١ب/

وههنا بحث[3]، وهو أن عدم التكثر[4] وعدم القطع بالحصول إنما هو في نوع معين أو فرد معين، وأما في نوع من الأنواع وفرد من الأفراد - كما يدل عليه التنكير - فلا؛ لأن القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما أو فرد ما ضرورة أنه لا يحصل إلّا في ضمنه؛ فالفرق بين نحو ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ ونحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ غير واضح، اللهم إلّا أن يقصد به نوع مخصوص.

والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس[5] ردًا علىٰ صاحب "المفتاح"، حيث جوّز أن يكون تعريف عهد، وزعم أنه أقضىٰ لحق البلاغة[6]، وذلك لأنه إنْ أراد به العهد علىٰ مذهب الجمهور، فغير صحيح؛ إذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقًا ولا تقديرًا ليكون "اللام" إشارة إليها. ولو سلم، فيجب أن يكون القصد إلىٰ حصة معينة من الجنس. والمقدّر أن المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرةَ وقوعٍ واتساعًا.

---

(١) النساء ٧٨، وسياق الآية: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

(٢) النساء ٧٣، وتمام الآية: ﴿لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٣) ط: زيادة:" شريف".

(٤) ينظر: الإيضاح ١ / ١٧٨.

(٥) ينظر: الإيضاح ١ / ١٧٨.

(٦) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٤١.

وبهذا ظهر فساد ما قيل: إنه أقضىٰ لحق البلاغة؛ لكونه أدل علىٰ فضل الله وعنايته، حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها أن يشك في وقوعها كثيرة[1] الوقوع قطعيّةَ الحصول، مع جعل السيئة القليلة غيرَ قطعية الحصول.

وإنْ أراد العهد علىٰ مذهبه بناء علىٰ أن الحسنة المطلقة نزّلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتىٰ كأنها نُصب أعينهم؛ لفرط الاحتياج إليها وكثرةِ دورها فيما بينهم، ويكون أقضىٰ لحق البلاغة؛ لما فيه من الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ، فهذا بعينه تعريف الجنس علىٰ مذهبه.

وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من أن تعريف العهد أقضىٰ لحق البلاغة:

أما معنىٰ فلكونه أدل علىٰ سوء معاملتهم؛ لأن الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر، ففي تعريف العهد دلالة علىٰ أن هؤلاء الذين يدّعون أنهم أحقّاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله تعالىٰ عليها فهم أقبح الناس اعتقادًا وأسوأهم/ معاملة. ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس؛ إذ ليس دعوىٰ استحقاق القليل كدعوىٰ استحقاق الكثير؛ لأنه قد تُسلَّم[2] الأولىٰ دون الثانية، ولا تركُ الشكر علىٰ القليل كتركه علىٰ الكثير؛ فإنه قد يعذر الأول دون الثاني.

/١٠٢أ

(١) ط: "كثرة".

(٢) ط: "يسلم".

وأما لفظًا فلأنه إذا قصد بها العهد، تكون واقعة موجودة، فتوافق لفظَي[1] "إذا" و"جاء"، بخلاف الجنس، فإنه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس[2].

علىٰ أنا نقول: إنهم إذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة، فقد دخل فيه المعهود دخولًا أوليًا، ولزم من ترك الشكر علىٰ الجنس تركَه علىٰ المعهود وغيره؛ فيكون أسوأ.

وأيضًا وقوع جنس الحسنة ليس إلّا وقوع أفرادها، وأما من حيث هي فممتنع.

فدخول "إذا" عليها يكون ممتنعًا، لا مرجوحًا. وإذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة، لم يكن المراد مطلق الحسنة، كما هو المقدر. وحينئذ يظهر فساد ما قيل: إنه أقضىٰ لحق البلاغة؛ لكونه أبعد عن الإنكار، وأدخل في الإلزام، لكونها إشارة إلىٰ حاضر معهود لا يمكنهم إنكاره.

والحاصل أن القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد[3] الحسنة المطلقة.

ويمكن الجواب بأن معنىٰ كونها معهودة أنها عبارة عن حصة معينة من الحسنة، وهي الخصب والرخاء. ومعنىٰ كونها مطلقة أن المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعضٍ. وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه أقضىٰ لحق البلاغة.

---

(١) ط: "فيوافق لفظي"، وظ: "فيوافق لفظ".

(٢) ينظر: مفتاح المفتاح ل ٧١.

(٣) ط: زيادة:" بها".

(والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع "إنْ"؛ لأن السيئة نادرة الوقوع بالنسبة إلىٰ الحسنة المطلقة، (ولهذا نكّرت)؛ ليدل تنكيرها علىٰ تقليلها.

* فإن قلت[1]: جاء استعمال الماضي مع "إذا" في السيئة منكّرًا في قوله: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا﴾[2]، ومعرفًا في قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾[3] فما وجهه؟،

- قلت: أما الأول فللنظر إلىٰ لفظ/ "المسّ" المنبئ عن معنىٰ القلة، وإلىٰ تنكير "ضر" المفيد للتقليل، وإلىٰ "الإنسان" المستحق أن يلحقه كلُّ ضرر[4]؛ لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات. فنبّه بلفظ "إذا" والماضي علىٰ أن مساس قدر يسير من الضر لمثله[5] حقّه أن يكون في حكم المقطوع به. ١٠٢ب/

وأما الثاني فلأن الضمير في "مسَّه"، للإنسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾[6]. فنبّه بلفظ "إذا"، والماضي علىٰ أن ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشر يجب أن يكون مقطوعًا به.



(١) م، وظ: زيادة: "قد".

(٢) الزمر ٤٩.

(٣) فصلت.٥١.

(٤) ظ:" ضر".

(٥) ط: "بمثله".

(٦) فصلت ٥١.

من مواضع مجيء "إنْ" في مقام الجزم

١- (**وقد تستعمل**[1] **"إنْ" في**) مقام (**الجزم**) بوقوع الشرط (**تجاهلا**)؛ لاقتضاء المقام التجاهل، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار، وهو يعلم أنه فيها، فيقول: "إنْ كان فيها، أخبْرك"، فيتجاهل خوفًا من السيد. وكما إذا استطلتَ ليلتك، فتقول: "إنْ يطلعِ الصبحُ وينقضِ الليلُ، أفعلْ كذا"، فتتجاهل تولُّهًا وتضجّرًا. وقس علىٰ هذا.

٢- (**أو لعدم جزم المخاطب، كقولك لمن يكذبك: "إنْ صدقتُ، فماذا تفعل؟"**)[2].

٣- (**أو تنزيله**) أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (**منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم**)، كقولك لمن يؤذي أباه: "إنْ كان أباك، فلا تؤذه"، مع علمه بأنه أبوه، لكن مقتضىٰ العلم أن لا يؤذيه.

٤- (**أو التوبيخ**) أي لتعيير[3] المخاطب علىٰ الشرط، (**وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرطَ عن أصله لا يصلح**) ذلك المقام (**إلاّ لفرضه**) أي فرض الشرط، (**كما يُفرَض المُحَالُ لغرض**) يتعلق بفرضه، كالتبكيت، والإلـزام، والمبالغة، ونحو ذلـك، (**نحو ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ﴾**) أي أنُهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي

(١) ط: "يستعمل".

(٢) ط: زيادة: "مع علمك بأنك صادق".

(٣) ط: "التعبير".

والوعد والوعيد (﴿صَفۡحًا﴾): إعراضا أو للإعراض أو معرضين (﴿أَن كُنتُمۡ قَوۡمًا مُّسۡرِفِينَ﴾ [1] فيمن قرأ "إنْ"، بالكسر)[2]. فإن الشرط - وهو كونهم مسرفين أي مشركين - أمر[3] مقطوع به، لكن جيء بلفظ "إنْ "لقصد التوبيخ على الإسراف، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام/ يجب أن لا يكون إلّا على مجرد الفرض والتقدير، كما تفرض المحالات؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلًا. فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام.

/١٠٣أ

* لا يقال: المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة " لو"، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡ﴾ [4] يعني الأصنام، دون "إن"؛ لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه. والمحال مقطوع بلا وقوعه، فلا يقال: "إنْ طار الإنسان، كان كذا"، بل يقال: "لو طار"؛

- لأنا نقول: إنّ المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت. فمن هذا يصح استعمال "إنْ" فيه [5]، كما ذكر صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ

---

(١) الزخرف ٥.

(٢) ينظر: السبعة ص٥٨٤، والنشر ٢/ ٣٦٨.

(٣) ليست في م، وظ.

(٤) فاطر ١٤.

(٥) ليست في ظ.

﴿مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾[1] أنه من باب التبكيت؛ لأن دين الحق واحد لا يوجد له مثل، فجيء بكلمة الشك علىٰ سبيل الفرض والتقدير، أي إنْ حصّلوا دينًا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا [2].

وفي قوله: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾[3]، أي إنْ كان حقًا، فعاقبنا علىٰ إنكاره، والمراد[4] نفي حقيته. وتعليقُ العذاب بكونه حقًّا مع اعتقاد أنه باطل تعليقٌ بالمحال[5].

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾[6].

٥- (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتّصف)، كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة إلىٰ بعض وغير[7] قطعي بالنسبة إلىٰ آخرين، فتقول للجميع: "إنْ قمتم، كان كذا"، تغليبًا لمن لا يقطع بأنهم يقومون أم لا علىٰ من حصل لهم القيام قطعًا.

(وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾) [8] بـ"إنْ"، مع المرتابين (يحتملهما) أي يحتمل أن يكون للتوبيخ علىٰ الارتياب

---

(١) البقرة ١٣٧.

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٣١٥ بتصرف.

(٣) الأنفال ٣٢.

(٤) ظ "فالمراد".

(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ١٥٥.

(٦) الزخرف ٨١.

(٧) ظ: "غير".

(٨) البقرة ٢٣.

١٠٣ب/ وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي/ أن يثبت لكم إلّا علىٰ سبيل الفرض؛ لاشتمال المقام علىٰ مايزيله ويقلعه عن أصله، وهو الآيات الدالة علىٰ أنه منزل من عند الله - وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين علىٰ المرتابين منهم؛ لأنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادًا، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم. والإشكال المذكور وارد هنا؛ لأن عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعًا به، فلا يصح استعمال "إنْ"؛ لما مر.

* لا يقال: الشرط إنما هو وقوع الارتياب في الاستقبال، وهو محتمل الوجود والعدم؛

- لأنا نقول: ظاهرٌ أن ليس المعنىٰ علىٰ حدوث الارتياب في المستقبل. ولهذا زعم الكوفيون أنّ "إنْ"، ههنا بمعنىٰ "إذ"[١]. وقد نص المبرد والزجاج[٢] علىٰ أن "إنْ" لا تقلب "كان" إلىٰ معنىٰ الاستقبال[٣]. وذكر كثير من النحاة أنه إذا أريد إبقاء معنىٰ الماضي مع "إنْ"، جعل[٤] الشرط لفظ: "كان"، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٥]، ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[٦]، وذلك لقوة دلالة "كان" علىٰ المضي؛

---

(١) "ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٣٢.

(٢) هو أبوإسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، أحد علماء النحو، أخذ جل علمه عن المبرد. من مصنفاته: "معاني القرآن"، و"كتاب فعلت وأفعلت"، وغيرهما. توفي سنة ٣١١ هـ[ينظر: نزهة الالباء ص١٨٣ - ١٨٥].

(٣) لم أعثر علىٰ تصريحهما بذلك.

(٤) ظ: "يجعل".

(٥) المائدة ١١٦.

(٦) يوسف ٢٦.

لتمحضه له؛ لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله مستفاد[1] من الخبر، فلا يستفاد منه إلّا الزمان الماضي. ولذا ذكر[2] صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ ﴾[3] أنه يجوز أن يراد: وإنْ كان الشيطان ينسيك[4] قبل النهي قبحَ مجالسة المستهزئين؛ لأنه مما تنكره[5] العقول - فلا تقعد بعد أن ذكّرناك قبحها[6]. فلما أراد جعل الشرط ماضيًا، قدّر[7] "كان" ليستقيم المعنىٰ.

- فإن قيل: لمَّا كان البعض مرتابًا قطعًا والبعض غير مرتاب قطعًا، جعل الجميع كأنه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم،

* قلنا: هذه نكتة في استعمال "إنْ" في هذا المقام، وليس من التغليب في شيء. ولا محيص عن هذا الإشكال إلّا بأن يقال: غُلّب علىٰ المرتابين قطعًا غيرُ المرتابين قطعًا، أعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه. ويكون معنىٰ الكلام: أو لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط علىٰ المقطوع/ به، كما أشرنا إليه في المثال المذكور[8] ثمة. /١٠٤أ/

---

(١) م، وظ "يستفاد".

(٢) ظ: "وكذا ذكره".

(٣) الأنعام ٦٨، وسياق الآية: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

(٤) م، وظ، وط: "ينسينك".

(٥) ط: "ينكره".

(٦) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٦-٢٧.

(٧) ظ: "يقدر".

(٨) ليست في ظ.

التغليب

(والتغليب يجري في فنون) كثيرة:

١- منه تغليب الذكور علىٰ الإناث بأن يجرىٰ علىٰ الذكور والإناث صفة مشتركة المعنىٰ بينهم[1]، علىٰ طريقة إجرائه علىٰ الذكور خاصة، **(كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾**[2])، عدت الأنثىٰ من الذكور القانتين بحكم التغليب؛ لأن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث. والقياس: "كانت من القانتات". ويحتمل أن لايكون "من" للتبعيض، بل لابتداء الغاية، أي "كانت ناشئة من القوم القانتين"؛ لأنها من أعقاب هارون أخي موسىٰ. والأول هو الوجه؛ لأن الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وبكتبه [3] وكانت من المطيعين له.

٢- **(و)** منه تغليب جانب المعنىٰ علىٰ جانب اللفظ، نحو **(قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾**[4]) بتاء الخطاب، والقياس بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلىٰ "قوم"، ولفظه لفظ الغائب، لكونه اسما مظهرًا. لكنه في المعنىٰ عبارة عن المخاطبين؛ فغلّب جانب الخطاب علىٰ جانب الغيبة.

(و منه "أبوان"، ونحوه)، كـ "العمرين" لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، و"القمرين" للشمس والقمر، و"الحسنين" للحسن والحسين رضي الله عنهما[5]، وما

---

(١) ط: "بينهما".

(٢) التحريم ١٢.

(٣) ظ: " شرائع ربها وكتبه ".

(٤) النمل ٥٥.

(٥) قوله: "رضي الله عنهما" ليس في م.

أشبه ذلك مما غلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين علىٰ الآخر، بأن جعل الآخر متفقًا له في الاسم، ثم ثنّي ذلك الاسم وقصد إليهما جميعا.

وينبغي أن يُغلَّب الأخف، إلّا أن يكون أحد اللفظين مذكرًا فإنه يغلب علىٰ المؤنث، كـ "القمرين". ولا يخفىٰ عليك أن "أبوين" و"قمرين"، من هذا القبيل، لا من قبيل قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾[1]؛ إذ ليس تغليب أحدهما علىٰ الآخر بأن يجرىٰ عليهما الوصف المشترك بينهما علىٰ طريقة إجرائه علىٰ الذكور خاصة[2]، بل[3] بأن يجعل أحدهما متفقًا للآخر في اسمه، ثم يثنىٰ ذلك الاسم.

* فإن قلت: لا يكفي في المثنىٰ الاتفاق في اللفظ، بل لا بد من الاتفاق في المعنىٰ. ولذا تأولوا "الزيدَيْن" بـ "المسميَّيْن بزيد"؛ فلا يطلق "قرآن"[4] إلّا علىٰ الطهرين أو الحيضين، لا علىٰ طهر وحيض،

- قلت: هو مختلف فيه. قال الأندلسي[5]: «يقال:/ "عينان"[6] في عين الشمس وعين الميزان»[7]، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ ١٠٤ب/

(١) التحريم ١٢.

(٢) ليست في م.

(٣) ليست في ظ.

(٤) ط: "القران".

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد أو محمد أو إسماعيل بن سيده الأندلسي. كان أعلم أهل زمانه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وغيرها. من مؤلفاته: "المحكم والمحيط الأعظم"، و"شرح إصلاح المنطق". توفي سنة ٤٥٨ هـ [ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٤٣].

(٦) م، وظ، وط: "العينان".

(٧) لم أعثر علىٰ هذا النص.

دون المعنىٰ. ولو سلم، فليكن مجازًا. وجميع باب التغليب من المجاز؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له. ألا ترىٰ[1] أن "القانتين" موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقه علىٰ الذكور والإناث إطلاق علىٰ غير ما وضع له. وقس علىٰ هذا جميع الأمثلة السالفة[2] والآتية.

٣- ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد علىٰ فرد من غير هذا الجنس مغمورٍ فيما بينهم، بأن يطلق اسم ذلك الجنس علىٰ الجميع، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ [3]، عُدّ إبليس من الملائكة لكونه جنيًا واحدًا فيما بينهم.

٤- ومنه تغليب الأكثر علىٰ الأقل من جنس، بأن ينسب إلىٰ الجميع وصف مختص بالأكثر، كقوله تعالىٰ حكاية: ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ [4]، أُدخل شعيب بحكم التغليب في العود إلىٰ ملتهم مع أنه لم يكن في ملتهم قط حتىٰ يعود إليها، وإنما كان في ملتهم من آمن به.

٥- ومنه تغليب المتكلم علىٰ المخاطب أو الغائب، نحو "أنا وأنت فعلنا"، و"أنا وزيد ضربنا".

---

(١) ط: "يرىٰ".

(٢) ظ، وط: "السابقة".

(٣) البقرة ٣٤، والإسراء ٦١، والكهف ٥٠، وطه ١١٦.

(٤) الأعراف ٨٨.

٦- ومنه تغليب المخاطب على الغائب، نحو "أنت وزيد فعلتما"، و"أنت والقوم فعلتم". قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾[١] فيمن قرأ بتاء الخطاب[٢]. والمعنىٰ: تعمل أنت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم. ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب؛ لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع، فافهم.

وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ﴾[٣]، أي جزاؤهم وجزاؤك. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾/ فإنّ الخطاب في "لعلكم" شامل لـ "الناس" الذي توجه إليه الخطاب أولًا ولـ "الذين من قبلكم" الذي ذكر بلفظ الغيبة؛ لأن "لعلكم"، متعلق بقوله: "خلقكم"، لا بقوله: "اعبدوا"[٤] حتىٰ يختص بالناس المخاطبين؛ إذ لا معنىٰ لقولنا: "اعبدوه[٥] لعلكم تتقون". /١٠٥أ

٧- ومنه تغليب العقلاء علىٰ غيرهم، بإطلاق اللفظ المختص بالعقلاء علىٰ الجميع، كما تقول[٦]: "خلق الله الناس والأنعام ورزقهم"، فإن لفظ "هم" مختص بالعقلاء.



---

(١) الأنعام ١٣٢، وهود ١٢٣، والنمل ٩٣.

(٢) ينظر: السبعة ص٢٦٩، والنشر ٢/ ٢٦٣.

(٣) الإسراء٦٣، والآية بتمامها: ﴿قَالَ ٱذۡهَبۡ فَمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾.

(٤) البقرة ٢١.

(٥) م، وظ، وط: "اعبدوا".

(٦) م: "يقال".

وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب علىٰ الغائب والعقلاء علىٰ غيرهم، كقوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [1]، أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم، أي من جنسكم ذكورًا وإناثًا، وخلق للأنعام[2] أيضًا من أنفسها ذكورًا وإناثًا، يبثكم ويكثركم أيها الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل؛ لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل، فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير. فقوله: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ خطاب شامل للناس المخاطبين والأنعام المذكورة بلفظ الغيبة؛ ففيه تغليب المخاطب علىٰ الغائب، وإلا لما صح ذكر الجميع، أعني الناس والأنعام بطريق الخطاب؛ لأن الأنعام غَيَبٌ - وتغليب العقلاء علىٰ غيرهم، وإلّا لما صح خطاب الجميع بلفظ "كم"، المختص بالعقلاء، ففي لفظ "كم" تغليبان، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال: "يذرؤكم وإياها". كذا في "الكشاف"[3]، و"المفتاح"[4]، وغيرهما.

ولقائل أن يقول: جَعْل الخطاب شاملًا للأنعام تكلفٌ لا حاجة إليه؛ لأن الغرض إظهار القدرة وبيان الإلطاف في حق الناس، فالخطاب مختص بهم. والمعنىٰ: يكثركم أيها الناس في هذا التدبير، حيث مكنكم من التوالد والتناسل، وهيّأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبير

---

(١) الشورىٰ ١١.

(٢) ط: "الأنعام".

(٣) ينظر: الكشاف ٣/ ٤٦٢.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٤٣.

التوالد، ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[1] وجعلها أزواجًا تبقىٰ ببقائكم وتدوم بدوامكم. وعلىٰ هذا يكون التقدير: "وجعل لكم من الأنعام أزواجًا". وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدّروه، وهو "جَعَل للأنعام من أنفسها أزواجًا".

٨- ومنه تغليب الموجود/ علىٰ ما لم يوجد، كما إذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود، فيجعل الجميع كأنه وجد، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾[2] والمراد المنزل كله، وإن لم ينزل إلاّ بعضه. ١٠٥ب/

٩- ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص علىٰ ما وقع بغير هذا الوجه، كقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[3] ذكر الأيدي؛ لأن أكثر الأعمال تزاول[4] بالأيدي، فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تغليبًا.



(**ولكونهما**): تعليل لقوله: "كان كل". قدّم ليثبت الحكم من أول أمره معلّلا، فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده، أي ولكون "إنْ" و"إذا"، (**لتعليق أمر**) هو حصول مضمون الجزاء (**بغيره**) يعني حصول مضمون الشرط (**في الاستقبال**) متعلق بـ "غيره"، علىٰ معنىٰ: جُعل حصول الجزاء مترتبًا علىٰ حصول الشرط في الاستقبال. ولا يجوز أن

---

(١) النحل ٥.

(٢) البقرة ٤.

(٣) آل عمران ١٨٢، والأنفال ٥١.

(٤) ط: "يزاول".

يتعلق بـ"تعليق أمر"؛ لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم، لا في الاستقبال. ألا ترىٰ[1] أنك إذا قلت: "إنْ دخلت الدار، فأنت حُرّ"، فقد علقت الحرية علىٰ دخول الدار في الزمان المستقبل.

(كان كل من جملتي كل) من "إنْ" و"إذا" يعني الشرط والجزاء **(فعلية استقبالية)**: أما الشرط فظاهر؛ لأنه مفروض الحصول في الاستقبال، فيمتنع ثبوته ومضيه. وأما الجزاء؛ فلأن حصوله معلق علىٰ حصول الشرط، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت علىٰ حصول ما يحصل في المستقبل.

ويجب أنْ تتنبّه[2] أن الجزاء يجوز أن يكون طلبيًا، نحو "إنْ جاءك زيد فأكرمه"؛ لأنه فعليّ استقباليّ، لدلالته علىٰ الحدوث في المستقبل، فيجوز أن يترتب علىٰ أمر، بخلاف الشرط فإنه مفروض الصدق في الاستقبال، فلا يكون طلبيًا، فافهم.



نكتة العدول عن الاستقبال

(ولا يُخالَف ذلك لفظًا إلّا لنكتة) تطبيقًا للفظ بالمعنىٰ، وتفاديًا عن مخالفة مقتضىٰ الظاهر من غير أن يقتضيها شيء.

وقوله: "لفظًا" إشارة إلىٰ أن الجملتين وإن جُعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية، فالمعنىٰ علىٰ الاستقبال، حتىٰ/ إن قولنا: "إنْ أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس"، معناه: "إنْ تعتدّ بإكرامك إياي الآن، فاعتدّ

/١٠٦أ

---

(١) ط: "يرىٰ".

(٢) ط: "ينتبه".

بإكرامي إياك أمس"؛ وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[1] معناه "فلا تحزن واصبر؛ فقد كُذِّبت رسل من قبلك"؛ وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[2] معناه: "ينصره من نصره قبل ذلك". وقس علىٰ هذا، فقدّر ما يناسب المقام.

وتأويل الجزاء الطلبي بالخبريّ[3] وهمٌ؛ لأنه ليس بمفروض الصدق كالشرط، بل هو مترتب عليه.

هذا ولكن قد تستعمل[4] "إنْ" في غير الاستقبال:

١ - قياسًا إذا كان الشرط لفظ "كان"، نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾[5] و﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ﴾[6]، كما مر[7].

٢- وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط، ولا يذكر حينئذ له[8] جزاء، نحو "زيد وإنْ كثر ماله بخيل"، و"عمرو وإنْ أُعطي جاهًا لئيم".

---

(١) فاطر ٤.

(٢) التوبة ٤٠.

(٣) ط: " بالخبر ".

(٤) ط: " يستعمل ".

(٥) البقرة ٢٣، وسياق الآية: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾.

(٦) يونس ١٠٤، وسياق الآية: ﴿ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾.

(٧) ينظر: ص٤٨.

(٨) ط: " له حينئذ ".

٣- وفي غير ذلك قليلًا، كما في قول أبي العلاء:

فَيَا وَطَنِي إِنْ فَاتَنِي بِكَ سَابِقٌ مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَاكِنِكَ البَالُ[١]

وقوله أيضًا:

وَإِنْ[٢] ذُهِلَتْ عَمَّا أُجِنُّ صُدُوْرُهَا فَقَدْ أَلْهَبَتْ وَجْدًا نُفُوْسَ رِجَالِ[٣]

لظهور أن المعنىٰ علىٰ المضي دون الاستقبال.

وقد تُستعمل[٤] "إذا":

١- للماضي، كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾[٥]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾[٦]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[٧].

٢- وللاستمرار، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾[٨].

---

(١) سقط الزند ص٢٣٣.

(٢) ظ: "فإن".

(٣) سقط الزند ص٢٤٦.

(٤) ط: "يستعمل".

(٥) الكهف ٩٣.

(٦) الكهف ٩٦.

(٧) الكهف ٩٦.

(٨) البقرة ١٤، ٧٦.

(كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل[1])؛

١- (**لقوة الأسباب**) المتآخذة في حصوله، نحو "إنْ اشترينا [2] كذا، حال انعقاد أسباب الاشتراء.

٢- (**أو كون**) عطف علىٰ "قوة[3] الأسباب، لا علىٰ "إبراز غير الحاصل". وكذا جميع ما عطف بعده بـ"أو"؛ لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، أي لكون (**ما هو للوقوع كالواقع**)، كقولك: "وإن مُتُّ"، كما سبق من أنه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهًا علىٰ تحقق وقوعه [4].

٣- (**أو التفاؤل**).

٤- (**أو إظهار الرغبة/ في وقوعه**) أي وقوع الشرط، (**نحو "إنْ ظفرت بحسن العاقبة"**). هذا يصلح مثالًا للتفاؤل وإظهار الرغبة. ١٠٦ب/

ثم أشار إلىٰ بيان أن إظهار الرغبة يقتضي[5] إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله: (**فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر،**

---

(١) سياق نصّ "التلخيص": «ولكونهما لتعليق أمر بغيره في الاستقبال كان كلٌّ من جملتي كلٍّ فعليةً استقباليةً، ولا يُخالَف ذلك إلا لنكتة؛ كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل».

(٢) ط: زيادة: "كان".

(٣) ليست في ظ.

(٤) ينظر: ١/ ٣٩٨.

(٥) ظ: "تقتضي".

يكثر تصوره إياه) أي تصور الطالب ذلك الأمر (فربما يخيل) ذلك الأمرُ (إليه) أي إلىٰ ذلك الطالب (حاصلا)، فيعبر عنه بلفظ الماضي.

(وعليه) أي علىٰ إظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ (إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾[1]). جيء بلفظ الماضي دلالة علىٰ توفر الرغبة في إرادتهن التحصن.

* فإن قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن يقتضي جواز الإكراه عند انتفائها،

- أجيب بوجوه:

الأول: لا نسلم أن التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلَّق عند انتفائه. والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لأنه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء - في غاية السقوط؛ لأنه غلط من اشتراك اللفظ؛ إذ لا نسلم أن الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، بل هو المذكور بعد "إنْ" وأخواته معلقًا عليه حصول مضمون جملة[2]، أي حُكِمَ بأنه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله. وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي، يقال: شرط عليه كذا: إذا جعله علامة[3]. ألا يرىٰ أن قولنا: "إنْ كان هذا إنسانًا، فهو حيوان" شرط وجزاء، مع أن كونه حيوانًا لا يتوقف علىٰ كونه إنسانًا ولا ينتفي بانتفائه، بل الأمر بالعكس؛ لأن الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزء لازم.

---

(١) النور ٣٣.

(٢) ظ: "الجزاء".

(٣) ينظر: اللسان: "شرط" ٧/ ٣٢٩.

الثاني: أنه لا خلاف في أن التعليق بالشرط إنما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه، إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرىٰ. ويجوز أن تكون فائدته[1] في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولىٰ أحق بإرادتها، أو لأن الآية وردت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولىٰ علىٰ الزنا.

الثالث:/ أن "لا تكرهوا" معناه: "نحرّم[2] الإكراه"، أو "أطلب منكم الكف عن الإكراه". وعند عدم إرادة التحصن تنتفي حرمة الإكراه أو طلب الكف عن الإكراه، ضرورةَ انتفاء الإكراه حينئذ؛ لأنه إنما يكون علىٰ فعل يريد الفاعل نقيضه. فعند عدم إرادتهن الامتناع عن الزنا، لا يتحقق الإكراه عليه. /١٠٧أ/

الرابع: أنا سلمنا أن الآية تدل علىٰ انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظاهر، نظرًا إلىٰ مفهوم المخالفة، لكن الإجماع القاطع عارضه، والظاهرُ يُدفَعُ بالقاطع.

٥- قال (السكاكي: «أو التعريض) أي إبراز غير الحاصل في معرض[3] الحاصل: إما لما ذكر، أو للتعريض بأن يُنسب الفعل إلىٰ أحد والمراد غيره، (نحو) قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[4])، فالخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام، وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازًا للاشتراك في معرض الحاصل

(١) ط: "فائدة".

(٢) ط: "يحرم".

(٣) ظ: "قوة".

(٤) الزمر ٦٥.

علىٰ سبيل الفرض والتقدير، تعريضًا لمن صدر عنهم الإشراك بأنهم قد حبطت أعمالهم، كما إذا شتمك أحد، فتقول: "والله إنْ شتمني الأمير، لأضربنّه".

ولا يخفىٰ عليك أنه لا معنىٰ للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأنَّ ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه علىٰ أصله. ولِمَا كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف، نسبه إلىٰ السكاكي، وإلّا فهو قد ذكر جميع ما تقدم.

(ونظيره) أي نظير "لئن أشركت" **(في التعريض)**، لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض **(قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾**، أي: **"وما لكم**[1] **لا تعبدون الذي فطركم؟"**، بدليل **﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾**[2])؛ إذ لولا التعريض، لكان المناسب بسياق[3] الآية أن يقال: "وإليه أرجع".

(ووجه حسنه) أي حسن هذا التعريض **(إسماعُ)** المتكلم **(المخاطبين)** الذين هم أعداؤه **(الحق على وجه لا يزيد)** ذلك الوجه **(غضبهم، وهو)** أي ذلك الوجه **(ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل**»[4]، **ويُعينُ)** عطف علىٰ[5] "لا يزيد"- وليس هذا من كلام السكاكي- يعني علىٰ وجه يعين **(على قبوله)**

---

(١) ظ: "ما لكم".

(٢) يس ٢٢.

(٣) ظ: "لسياق".

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٤٥.

(٥) ط: زيادة: "قوله".

أي قبول الحق؛ (**لكونه**)/ أي ذلك الوجه (**أدخل في إمحاض النصح، حيث لا** ١٠٧ب/ **يريد**) المتكلم (**لهم إلّا ما يريد لنفسه**).

ويسمىٰ هذا النوع من الكلام "المنصفَ"[(١)]؛ لأن كل من سمعه قال[(٢)] للمخاطب: "قد أنصفك المتكلم به"، أو لأن المتكلم قد أنصف من نفسه، حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب. ويسمىٰ أيضًا "الاستدراج"؛ لاستدراجه الخصم إلىٰ الإذعان والتسليم. وهو من لطائف الأساليب، وقد كثر في التنزيل والأشعار والمحاورات.



- فإن قلت: في قوله تعالىٰ: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ﴾ أي إنْ يجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم ﴿يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً﴾ خالصي العداوة، ﴿وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾ أي بالقتل والضرب والشتم، ﴿وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[(٣)] أي تمنوا أن ترتدوا عن دينكم، فتكونوا مثلَهم وترتفع العداوة والقتال - قد[(٤)] ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة، وقد[(٥)] عدل في الثالثة إلىٰ لفظ الماضي، فأي نكتة في ذلك؟،

(١) لعل أول من ذكره بهذا الاسم الزمخشري [ينظر: الكشاف ٣/ ٢٨٩].

(٢) ظ: "يقول".

(٣) الممتحنة ٢.

(٤) ط: "وقد".

(٥) ليست في ظ.

* قلت: فيه وجهان:

أحدهما: وهو المذكور في "الكشاف" أن الغرض منه الدلالة علىٰ أنهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادَهم؛ لأنهم يريدون أن يلحق بهم مضارُ الدنيا والدين. وأسبق المضار عندهم أن يردوا المؤمنين كفارًا؛ لعلمهم بأن الدين أعز عليهم من أرواحهم؛ لأنهم يبذلون الأرواح دونه[1].

وثانيهما: وهو المذكور في "المفتاح"، أن لزوم ودادتهم أن يردوا[2] كفارًا لمصادفتهم والظفر بهم، لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الأولين لها، أعني كونهم أعداء وبسطَهم الأيدي والألسن إليهم[3][4]؛ لأنها واضحة اللزوم بالنسبة إليهما؛ لأن ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتةِ ألبتة. ولا أحب إليهم من كفرهم، لكونه أضرَّ الأشياء بالمؤمنين، وأنفعها للمشركين؛ لانحسام مادة المخاصة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة، بخلاف العداوة وبسط الأيدي والألسن، فإنه يجوز انتفاؤهما[5] لدىٰ المصادفة بتذكّر ما بينهم من القرابة/ والمعارفة، وبما نشأوا عليه من قولهم: "إذا ملكت فاسجح". وأما انتفاء ودادة كفرهم بأن يُسلم المشركون أيضًا، فهو وإن كان ممكنًا محتملًا لكن لا يخفىٰ أنه أبعد وأخفىٰ.

١٠٨/أ

(١) ينظر: الكشاف ٤/ ٩٠.

(٢) ط: "يردوهم".

(٣) ظ: "عليهم".

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٤٠.

(٥) م: "انتفاؤها".

* فإن قلت: وإذا[1] عطف شيء علىٰ جواب الشرط فهو علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يتصوّر وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصحَّ وقوعه جزاءً، نحو "إن تأتني، أعطك وأكسك".

والثاني: أن يتوقف المعطوف علىٰ المعطوف عليه، نحو "إنْ رجع الأمير، استأذنت وخرجت". وهذا في المعنىٰ علىٰ كلامين، أي "إذا رجع استأذنته، وإذا استأذنته خرجت". كذا فيٰ "دلائل الإعجاز"[2].

فما في الآية: إنْ كان من الضرب الثاني - ليكون مجموع الجمل الثلاث لازمًا واحدًا- لم يصحّ ما في "المفتاح"؛ وإنْ كان من الضرب الأول، لم يكن في تقييد ودادةِ الكفر بالشرط فائدة؛ لأنها حاصلة ظفروا بهم أو لم يظفروا. فالأولىٰ أن يكون قوله: "ودوا" عطفًا علىٰ الجملة الشرطية، لا علىٰ الجزاء وحده. فإن تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام، قال الله[3] تعالىٰ: ﴿ وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾[4] عطف "لا ينصرون" علىٰ مجموع الشرط والجزاء، وقال الله تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾[5] عطف الشرطية علىٰ "قالوا"،

---

(١) ط: "إذا".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٣٣ - ٢٣٤.

(٣) ليست في ظ.

(٤) آل عمران ١١١.

(٥) الأنعام ٨.

- قلت: الظاهر أنه من الضرب الأول. والمراد إظهار ودادة الكفر، واستيفاء مقتضياتها. ولا شك أنه موقوف علىٰ الظفر بهم. وكذا المراد إظهار كونهم أعداء، وإلّا فالعداوة حاصلة ظفروا أو لم يظفروا.

* لا يقال: إن الآية نزلت في حاطب بن أبي بلتعة حين وجه كتابًا إلىٰ مشركي مكة، وأخبرهم باستعداد النبي عليه الصلاة والسلام لقتالهم، فقبل ظفرالمشركين بهم يظنونهم كفارًا مثلهم؛ فلا عداوة ولا ودادة للرد الىٰ الكفر. وأما إذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين، فحينئذ تتحقق[1] العداوة وبسط الأيدي/ والألسن وودادة الرد إلىٰ الكفر؛ ١٠٨ب/

- لأنا نقول: هذا إنما يصح، أي[2] لو وصل الكتاب إلىٰ المشركين، وعلموا من حاطب الكفرَ والنفاقَ. والمذكور في القصة أن الكتاب لم يصل إليهم، وأنه أخذه أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام عن الطريق[3].



(**"ولو" للشرط**) أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول[4] مضمون الشرط فرضًا (**في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط**)، فيلزم انتفاء الجزاء، كما تقول: "لو جئتني أكرمتك"[5] معلِّقًا الإكرام بالمجيء مع

(١) ط: "يتحقق".

(٢) م، وظ، وط: "إن".

(٣) ينظر في سبب النزول: أسباب نزول القران للواحدي، ص٤٤٧ -٤٤٩.

(٤) ط: "لحصول".

(٥) ظ: "لأكرمتك".

القطع بانتفائه؛ فيلزم انتفاء الإكرام[1].

وأما عبارة "المفتاح" وهي أنها «لتعليق ما امتنع بامتناع غيره علىٰ سبيل القطع، كقولك: "لو جئتني، لأكرمتك"، معلّقًا لامتناع إكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك»[2] - ففيها إشكال؛ لأنه جعل أولاً المعلَّقَ نفسَ الجزاء، والمعلَّقَ عليه امتناعَ الشرط. وثانيًا المعلَّق امتناعَ الجزاء، والمعلَّقَ عليه نفسَ الشرط، مع وضوح فساد كل منهما.

وقد وجّهه بعض من اطلع عليه بأنه علىٰ حذف مضاف[3]، أي "أنها لتعليق امتناع ما امتنع" و"معلقًا لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء".

وأظن أنه لا حاجة إليه؛ لأنه تعليق الحكم[4] بالوصف مشعر[5] بالحيثية. فكأنه قيل: إنها لتعليق ما امتنع من حيث إنه ممتنع، وهذا معنىٰ تعليق امتناعه. وكذا قوله: "بما امتنع". وهذا معنىٰ لطيف شجع السكاكي علىٰ هذه العبارة، وغفل عنه المهرة من متقني كتابه. فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي. وعلىٰ ما ذكرنا: لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء. والمآل واحد: ففي الجملة هي لامتناع الثاني -أعني

---

(١) ط: "الإكرام، فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء، لامتناع الأول، أعني الشرط".

(٢) مفتاح العلوم ص٢٤٦.

(٣) ظ:" المضاف".

(٤) كتب المؤلف في الهامش تعليقًا: «فالحكم ههنا هو التعليق المذكور في عبارة "المفتاح". والوصف هو الممتنع المدلول عليه بقوله: "ما امتنع". ونعني بالحكم ما يدل علىٰ نسبة». كتب تحته: «حرره مؤلف هذا الكتاب».

(٥) م: "يشعر".

الجزاء- لامتناع الأول -أعني الشرط- سواء كان الشرط والجزاء إثباتًا أو نفيًا، أو أحدهما إثباتًا والآخر نفيًا، فامتناع النفي إثبات وبالعكس. فهو في نحو "لو لم تأتني، لم أكرمك" لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم الإتيان، أعني لثبوت الإكرام لثبوت الإتيان. هذا هو المشهور/ بين الجمهور. ١٠٩أ/

واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبَّب، والسبب قد يكون أعم من المسبب؛ لجواز أن يكون لشيء أسباب مختلفة، كالنار والشمس للإشراق. فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبَّب، بخلاف انتفاء المسبَّب فإنه يوجب انتفاء السبب. ألا ترىٰ[١] أن قوله تعالىٰ: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[٢] إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد علىٰ امتناع تعدد الآلهة دون العكس؛ إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز أن يفعله الله بسبب آخر. فالحق أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني[٣].

وقال بعض المحققين[٤]: إن دليله باطل ودعواه حق:

أما الأول: فلأن الشرط عندهم أعم من أن يكون سببًا، نحو "لو كانت الشمس طالعة، لكان النهار موجودًا"[٥]، أو شرطًا، نحو "لو كان لي مال، لحججت"، أو غيرهما، نحو "لو كان النهار موجودًا، كانت[٦] الشمس طالعة".

---

(١) ط: "يرىٰ".

(٢) الأنبياء ٢٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤١ - ٢٤٢.

(٤) هو رضي الدين الأستراباذي.

(٥) ظ، وط: "طالعة، فالعلم مضيء".

(٦) ظ: "لكانت".

وأما الثاني: فلأن الشرط ملزوم والجزاء لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس. فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون، فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم؛ لأجل امتناع لازمه وهو الجزاء[1].

فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي ليدل انتفاء الجزاء علىٰ انتفاء الشرط. ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي: إنَّ رفع التالي يوجب رفع المقدّم، ورفع المقدّم لا يوجب رفع التالي. فقولنا: "لو كان هذا إنسانًا، كان حيوانًا، لكنه ليس بحيوان" ينتج أنه ليس بإنسان. وقولنا: "لكنه ليس بإنسان" لا ينتج أنه ليس بحيوان. هذا ما ذكره جماعة من الفحول، وتلقاه غيرهم بالقبول.

ونحن نقول: ليس معنىٰ قولهم: «"لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول» أنه يستدل بامتناع الأول علىٰ امتناع الثاني، حتىٰ يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل علىٰ انتفاء المسبَّب أو اللازم. بل معناه أنها للدلالة علىٰ أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، فمعنىٰ "لو شاء الله لهداكم"/ أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة[2]. فهي عندهم /١٠٩ب/ تستعمل للدلالة علىٰ أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط، من غير التفات إلىٰ أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي. ألا ترىٰ[3] أن قولهم: «"لولا" لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو "لولا علي

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٥١.

(٢) ظ: زيادة: "له".

(٣) ط: "يرىٰ".

لهلك عمر"» معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليل علىٰ أن عمر لم يهلك. ويدل علىٰ ما ذكرنا قطعًا قول أبي العلاء المعري:

وَلَوْ دَامَتِ الدَّوْلَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ رَعَايَا وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ(1)

ألا يرىٰ أن استثناء نقيض المقدّم لا ينتج شيئًا علىٰ ما تقرر في المنطق. وكذا قول الحماسي:

وَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ(2)

أي عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها، فليتأمل.

وأما أرباب المعقول فقد جعلوا "لو" و"إنْ" ونحوهما أداةً للتلازم دالة علىٰ لزوم الجزاء للشرط، من غير قصد إلىٰ القطع بانتفائهما. ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم، نحو "لو كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة". فهم يستعملونها للدلالة علىٰ أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول، ضرورةَ انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير التفات إلىٰ أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؛ لأنهم إنما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات.

---

(1) سقط الزند ص١٠٩. لأ

(2) لأُبَيِّ بن سُلْمِيّ بن ربيعة في حماسة أبي تمام ١/ ٢٨٧، وفيه:
فَلَوْ.......................

ولا شك أن العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس. وإذا تصفحنا وجدنا استعمالها علىٰ قاعدة اللغة أكثر. لكن قد تستعمل علىٰ قاعدتهم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[1] لظهور أن الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة، لا بيان سبب انتفاء الفساد. فعُلِم أن اعتراض الشيخ المحقق وأشياعه إنما هو علىٰ ما فهموه من كلام القوم، وقد غلطوا فيه غلطًا صريحًا:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيْحًا [2]

* فإن قيل: لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نِعْمَ العَبْدُ/ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ، لَمْ يَعْصِهِ»[3]، وإلاّ يلزم ثبوت عصيانه؛ لأن نفي النفي إثبات. وهذا فاسد؛ لأن الغرض مدح صهيب بعدم العصيان، /١١٠أ

- قلنا: قد تستعمل[4] "إنْ" و"لو" للدلالة علىٰ أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يُستبعد استلزامه لذلك [الجزاء][5]، ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب

---

(١) الأنبياء ٢٢.

(٢) للمتنبي في ديوانه ٤/ ١٢٠، وتمامه

وَآفَتُه مِن الفَهْمِ السَّقِيْمِ

(٣) رواه الديلمي في مسند الفردوس برقم ٨٩٦، لكنه في سالم مولىٰ أبي حذيفة. ونصه: [إن معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة، لا يحجبه من الله إلّا المرسلون، وإن سالمًا مولىٰ أبي حذيفة شديد الحب لله، لو لم يخف الله، ما عصاه].

(٤) ط: "يستعمل".

(٥) زيادة من م، وظ، وط.

وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائمًا، سواء كان الشرط والجزاء مثبتين، نحو "لو أهنتني، لأثنيت عليك"، أو منفيين، نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ، لَمْ يَعْصِهِ»، أو مختلفين، نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[1]، ونحو "لو لم تكرمني، لأثنيت عليك".

ففي هذه الأمثلة: إذا ادُّعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له، فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأولىٰ. ويستعمل لهذا[2] المعنىٰ "لولا" أيضًا، نحو "لولا إكرامك إياي، لأثنيت عليك"، يعني "أثني عليك علىٰ تقدير عدم الإكرام، فكيف علىٰ تقدير وجوده"؛ إذ لا فرق في المعنىٰ بين قولنا: "لولا" و"لو" الداخلة علىٰ النفي.

* فإن قيل: هل يجوز أن تكون[3] "لو" في هذه الأمثلة علىٰ أصلها من تقدير انتفاء الجزاء؟ بناء علىٰ أن الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلًا. فيجوز أن يكون هذا منفيًا، وعدمُ العصيان المرتبط بالخوف ثابتًا. وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الإكرام، بناء علىٰ ثبوت الثناء المرتبط بالإكرام،

- قلنا: لا يخفىٰ علىٰ أحد أن الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء، وإنما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط، وإلّا لكان تقييده بالشرط

(١) لقمان ٢٧.

(٢) م: "في هذا".

(٣) ط: "يكون".

تكرارًا، كما إذا قلنا: "لو جئتني، لأكرمتك إكرامًا مرتبطًا بالمجيء". ونحن نعلم قطعًا أن المنفي في قولنا: "لو جئتني، لأكرمتك" هو نفس الإكرام، لا الإكرام المرتبط بالمجيء. وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء / أو ثبوته له يجب أن يكون ملاحظًا للعقل عند الحكم وقيدًا لذلك الشيء. ١١٠ب/

وزعم ابن الحاجب أنه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي؛ إذ لا عموم للمثبت، فيجوز في نحو "لو أهنتني، لأثنيت عليك" أن يقدر الثناء المنفي غير المثبت، بخلاف النفي فإنه يفيد العموم؛ فيلزم في نحو "لو لم يخف الله، لم يعصه" نفي العصيان مطلقًا. فلو قدر ثبوت[1] نفي النفي، لزم الإثبات؛ فيتناقض[2][3].

وهذا وهمٌ؛ لأنه إنْ اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء، حتىٰ يكون المعنىٰ "لو أهنتني، لأثنيت عليك ثناء مرتبطًا بإهانة" - فليعتبر ذلك في المنفي أيضًا، حتىٰ يكون المعنىٰ [في][4] «لو لم يَخَفِ الله، لم يعصه»: "عدم عصيان مرتبطًا بعدم الخوف". وحينئذ يجوز أن يكون انتفاؤه بانتفاء القيد، ويلزم "عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف". وإنْ لم يعتبر، بل أُجري علىٰ إطلاقه، يلزم العموم في نفيه مثبتًا كان أو منفيًا.

---

(١) ليست في ظ.

(٢) م، وظ: "ويتناقض".

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٢ - ٢٤٤.

(٤) زيادة من ط.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ﴾[1] فقد قيل: إنه علىٰ صورة قياس اقتراني، فيجب أن ينتج "لو علم الله فيهم خيرًا، لتولوا". وهذا محال؛ لأنه علىٰ تقدير "إنْ يعلم الله فيهم خيرًا، لا يحصل منهم التولي، بل الانقياد".

وأجيب بأنهما مهملتان، وكبرىٰ الشكل الأول يجب أن تكون كلية. ولو سلم، فإنما تنتجان لو كانتا لزوميتين، وهو ممنوع. ولو سلم، فاستحالة النتيجة ممنوعة؛ لأن علم الله فيهم خيرًا محال؛ إذ لا خير فيهم، والمحال جاز أن يستلزم المحال. وهذا غلط؛ لأن لفظ "لو" لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنىٰ منه نقيض التالي؛ لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره؛ ولهذا لا يصرّح باستثناء نقيض التالي.

وكيف يصح أن يعتقد في كلام الحكيم تعالىٰ أنه قياس أهملت فيه شرائط الإنتاج؟!، وأي فائدة تكون في ذلك؟!، وهل يركب القياسُ إلّا لحصول النتيجة؟!. بل الحق أن قوله: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا﴾[2] وارد علىٰ قاعدة اللغة يعني أن سبب عدم/ الإسماع عدم العلم بالخير فيهم. ثم ابتدأ قوله: ﴿وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ﴾ كلامًا آخر، علىٰ طريقة «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ، لَمْ يَعْصِهِ»، يعني أن التولي لازم علىٰ تقدير الإسماع، فكيف علىٰ تقدير عدم الإسماع؛ فهو دائم الوجود. كذا ذكروا.

/١١١أ/

---

(١) الأنفال ٢٣.

(٢) ط: ﴿خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ﴾.

وأقول: يجوز أن يكون التولي منتفيًا بسبب انتفاء الإسماع، كما هو مقتضىٰ أصل "لو"؛ لأن التولي هو الإعراض عن الشيء وعدم الانقياد له. فعلىٰ تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء، لم يتحقق منهم التولي والإعراض عنه، ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له.

* فإن قيل: انتفاء التولي خير، وقد ذكر أن لا خير فيهم،

- قلنا: لا نسلم أن انتفاء التولي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنما يكون خيرًا لو كانوا من أهله بأن أُسمعوا شيئًا ثم انقادوا له ولم يعرضوا. وهذا كما يقال: "لا خير في فلان، لو كان به قوة، لقَتَلَ المسلمين"، فإن عدم قتل المسلمين بناء علىٰ عدم القوة والقدرة ليس خيرًا فيه.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا﴾[1] فيحتمل أن يكون من قبيل «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ، لَمْ يَعْصِهِ»، يعني "لو جعلنا الرسول ملكًا، لكان في صورة رجل[2]، فكيف إذا كان إنسانًا؟!". ويحتمل أن يكون علىٰ أصل "لو" من انتفاء الشرط والجزاء، أي "ولو جعلنا الرسول المرسل إليهم ملكًا، لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل".

وإذا كان "لو" للشرط في الماضي، **(فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها)**[3] ليوافق الفرض، إذ الثبوتُ ينافي التعليقَ والحصولَ الفرضي،

---

(١) الأنعام ٩.

(٢) م: "الرجل".

(٣) ط: "جملتيهما".

والاستقبالُ ينافي المضيَّ؛ فلا يعدل في جملتيها[1] عن الفعلية الماضوية إلاّ لنكتة. ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال "إنْ"[2]. وهو مع قلته ثابت، نحو "اطْلُبُوْا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّيْن"[3]، و«إِنِّي أُبَاهِي بِكُمُ الأَمَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَوْ بِالسِّقْطِ»[4]، وقال أبو العلاء:

١١١ب/ وَلَـوْ وَضَعَتْ فِـيْ/ دِجْلَةَ الهَامَ لَـمْ تُفِقْ
مِـنَ الجَـزْعِ إِلَّا وَالقُلُـوْبُ خَـوَالِ[5].

يصف تأسفه علىٰ مفارقة بغداد، وشـوقَ ركائبه إلىٰ ماء دجلة. والمعنىٰ "إنْ وَضَعَتْ"، لكنه جاء بـ"لو" قصدًا إلىٰ أن وضع ركائبه[6] الهامَ في ماء دجلة كأنه أمر قد حصل منه اليأس، وانقطع الرجاء، وصار في حكم المقطوع بالانتفاء.



---

(١) ط: "جملتيهما".

(٢) هذا المذهب مذكور بلا نسبة في مغني اللبيب ص٣٤٨.

(٣) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ١/ ٢٨. قال الألباني عنه: حديث باطل [ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/ ٤١٣].

(٤) لم أعثر عليه بهذا اللفظ. ووجدت في سنن البيهقي قريبًا منه وهو قوله ﷺ: «تزوجوا فإني مكاثر الأمم بكم يوم القيامة، ولا تكونوا كرهبانية النصارىٰ». [ينظر: سنن البيهقي ٧/ ٧٨].

(٥) سقط الزند ص٢٤٦.

(٦) الأصل، وم، وظ: "ركائبها".

من أغراض دخول "لو" علىٰ المضارع

١ - (فدخولها على المضارع في نحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1]) أي لوقعتم في الجهد والهلاك؛ (**لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتًا فوقتًا**)؛ لأنه كان في إرادتهم استمرار عمل النبي ﷺ علىٰ ما يستصوبون، وأنه كلّما عنَّ لهم رأي في أمر، كان معمولًا عليه، بدليل قوله: ﴿فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾، (**كما في قوله تعالى**: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾) بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[2]، حيث لم يقل: "الله مستهزئ بهم" بلفظ اسم الفاعل قصدًا إلىٰ حدوث الاستهزاء وتجدده وقتًا بعد وقت. والاستهزاء هو السّخرية والاستخفاف، ومعناه إنزال الهوان والحقارة بهم. وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم، تتجدد وقتًا فوقتًا، وتحدث حالًا فحالًا.

* فإن قيل: إنْ أراد بالفعل في قوله: "لقصد استمرار الفعل" الإطاعةَ مثلًا؛ ليكون المعنىٰ أن انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره علىٰ طاعتكم - فهذا مخالف لما ذكر في "المفتاح" من أن المعنىٰ أن امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن إطاعتكم[3]. وإنْ أراد به امتناع الطاعة؛ ليكون الاستمرار راجعًا

---

(١) الحجرات ٧.

(٢) البقرة ١٤-١٥.

(٣) ينظر: المفتاح ص٢٤٧.

إلىٰ الامتناع من[1] الطاعة، فهو خلاف ما يفهم من الكلام؛ لأن المضارع يفيد الاستمرار. فدخول "لو" عليه إنما يفيد امتناع الاستمرار، لا استمرار الامتناع،

- قلنا: الظاهر هو الأول، وللثاني أيضًا وجه؛ لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت، يجوز أن يفيد المنفي/ استمرار النفي. ويفيد الداخل عليه "لو" استمرار الامتناع بحسب الاستعمال، كما أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد. وإذا[2] أدخلت عليها حرف النفي، تكون لتأكيد النفي وثباته، لا لنفي التأكيد والثبوت؛ ولهذا قالوا: إنّ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[3] ردّ لقولهم: "إنا آمنا" علىٰ أبلغ وجه وآكده، وإن قولنا: "ما زيدًا ضربت"، و"ما بزيد مررت" لاختصاص النفي، لا لنفي الاختصاص، مع أنه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص. ولهذا نظائر في كلامهم.

/١١٢أ

٢- (و) دخول "لو"[4] علىٰ المضارع في نحو (﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾) الخطاب لمحمد عليه السلام أو لكل من يتأتىٰ منه الرؤية (﴿إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[5]) أي أُروها حتىٰ يعاينوها، وأُطْلعوا عليها اطلاعًا هي تحتهم، أو أُدخلوها

---

(١) ط: "عن".

(٢) م، وظ: "فإذا".

(٣) البقرة ٨.

(٤) م: "ودخولها".

(٥) الأنعام ٢٧.

فعُرِّفوا[1] مقدار عذابها، من قولك: وقفتُه على كذا: إذا فهَّمْتَه وعرَّفته، وجواب "لو" محذوف، أي "لرأيت أمرًا فظيعًا". وكذا في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[2]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾[3]؛ (لتنزيله) أي المضارع (منزلة الماضي؛ لصدوره) أي المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف في إخباره)، وهو الله الذي يعلم غيب السماوات والأرض، فالمستقبل الذي أخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع. فهذه[4] الحالة إنما هي في المستقبل؛ لأنها إنما تكون في القيامة. لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل[5] "لو" و"إذ" وهما مختصان[6] بالماضي. وحينئذ كان المناسب أن يقال: "ولو رأيت"، لكنه عدل إلىٰ لفظ المضارع؛ لأنه كلام من لا خلاف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي. فهذا مستقبل في التحقيق، ماضٍ بحسب التأويل. كأنه قيل: "قد انقضىٰ هذا الأمر، لكنك ما رأيته، ولو رأيته، لرأيت أمرًا عجيبًا". هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام.

(١) ط: "فيعرفوا".

(٢) سبأ ٣١.

(٣) السجدة ١٢.

(٤) ظ: "وهذه".

(٥) ط: زيادة: "فيها".

(٦) ط: "مختصًا".

وإنْ جعلت الخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام و"لو" للتمني، فلا استشهاد؛ لأن "لو" التمني[1] تدخل[2] علىٰ المضارع أيضًا[3]،/ (كما في ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[4])، فإنه قد التزم ابن السراج[5] وأبو علي في "الإيضاح"[6] أن الفعل الواقع بعد "رُبَّ" المكفوفة بـ"ما" يجب أن يكون ماضيًا؛ لأنها للتقليل في الماضي. وجوّز أبو علي -في غير "الإيضاح"- ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها. فقوله: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾[7] من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولي البصريين.

١١٢ب/

وأما الكوفيون فعلىٰ أنه بتقدير "كان"، أي "ربما كان يود"، فحذف لكثرة استعمال "كان" بعد "ربما".

وأما جعل "ما" نكرة موصوفة بـ"يود"، والفعل المتعلق به "رُبَّ" محذوفًا، أي "رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت" - فلا يخفىٰ ما فيه

---

(١) ط: "للتمني".

(٢) ط: "يدخل".

(٣) ليست في م.

(٤) الحجر ٢، وتمام الآية: ﴿... لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾.

(٥) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، أحد أئمة النحو المشهورين. أخذ عن المبرد، وانتهت إليه الرئاسة في النحو بعد المبرد. من مصنفاته: "الأصول في النحو". توفي سنة ٣١٦هـ [ينظر: نزهة الألباء ص١٨٦-١٨٧]. ورأي ابن السراج هذا في كتابه: الأصول في النحو ١/ ٤١٩.

(٦) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، من أكابر أئمة النحويين. أخذ عن ابن السراج والزجاج. من مصنفاته: "الإيضاح"، و"الحجة في علل القراءات السبع"، وغيرهما. توفي سنة ٣٧٧هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٢٣٢-٢٣٣]. ولم أعثر علىٰ رأي أبي علي هذا في كتابه "الإيضاح".

(٧) ط: زيادة: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾.

من التعسف وبتر[1] النظم.

و"رُبَّ" ههنا لتقليل النسبة، بمعنىٰ أنه تُدْهِشُهم أهوالُ القيامة فيُبهتون، فإنْ وُجِدت منهم إفاقةٌ ما، تمنّوا ذلك. ويجوز أن تكون مستعارة للتكثير. وذكر ابن الحاجب أنها نقلت من التقليل إلىٰ التحقيق، كما نقلوا "قد" إذا دخلت علىٰ المضارع من التقليل إلىٰ التحقيق[2].

ومفعول "يود" محذوف بدلالة قوله: ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾، علىٰ أن "لو" للتمني حكاية لودادتهم، جيء به[3] علىٰ لفظ الغيبة؛ لأنهم مخبَرٌ عنهم، كما تقول: "حلف بالله ليفعلن". ولو قيل: "لأفعلن"، لكان أيضًا سديدًا حسنًا.

وأما من زعم أن "لو" الواقعة بعد فعل يُفهم منه معنىٰ التمني حرفُ مصدرية، فمفعول "يود" عنده هو قوله: ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾.

(أو لاستحضار الصورة) عطف علىٰ قوله: "لتنزيله"، يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين علىٰ النار، قائلين: "يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا"، وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم، والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات، **(كما قال الله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[4])** بلفظ المضارع بعد قوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ ﴾، **(استحضارًا لتلك**

---

(١) ط: "وتبتير".

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٦.

(٣) ليست في م.

(٤) فاطر ٩.

الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) أعني صورة إثارة السحاب مسخرًا بين السماء والأرض علىٰ الكيفية المخصوصة، والانقلابات المتفاوتة.

١١٣أ/ وذلك لأن المضارع مما يدل علىٰ الحال الحاضر الذي/ من شأنه أن يشاهد، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة؛ ليشاهدها السامعون. ولا يفعل ذلك إلّا في أمر يهتم بمشاهدته؛ لغرابة، أو فظاعة، أو نحو ذلك. وهو في الكلام كثير.

٣- وقد يكون دخولها علىٰ المضارع للدلالة علىٰ أن الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن أن يُعبّر عنه بلفظ الماضي؛ لكونه مما يدل علىٰ الوقوع في الجملة، كما تقول: "لقد أصابتني حوادث، لو تبقىٰ إلىٰ الآن، لما بقي مني أثر".

ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت إلىٰ جعل الجملة الثانية اسمية، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[1]، دلالةً علىٰ ثبات[2] المثوبة واستقرارها؛ لأنه ظاهر. وأما الجملة الأولىٰ فلا تقع إلّا فعلية ألبتة.



(١) البقرة ١٠٣.

(٢) ط: "ثبوت".

تنكير المسند

(**وأما تنكيره**) أي تنكير المسند:

١- (**فلإرادة عدم الحصر والعهد**) المفهومين من تعريفه، (**كقولك: "زيد كاتب"، و"عمرو شاعر"**). ويدخل فيه ما إذا قصد حكاية المنكر، كما إذا قال لك قائل: "عندي رجل"، فتقول تصديقًا له: "الذي عندك رجل"، وإنْ كنت تعلم أنه زيد.

٢- (**أو للتفخيم، نحو** ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1]) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبر ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾.

٣- (**أو للتحقير**)، نحو "ما زيد شيئًا".

قال صاحب "المفتاح": «أو لكون المسند إليه نكرة، نحو "رجل من قبيلة كذا حاضر"، فإنه يجب حينئذ تنكير المسند؛ لأن كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة، سواء قلنا يمتنع عقلًا، أو لا يمتنع - ليس في كلام العرب.

ونحو قوله:

وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الـوَدَاعَـا[2]

وقوله:

يَـكُـوْنُ مِـزَاجَـهَـا عَـسَـلٌ وَمَـاءُ[3]

---

(١) البقرة ٢.

(٢) سبق تخريجه ١/ ٤٠٠.

(٣) لحسان بن ثابت ﵁ في ديوانه ١/ ١٧، وصدره:

كَأَنَّ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ

من باب القلب علىٰ ما مر»[1].

وهذا علىٰ إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنهم يجوّزون كون المبتدأ نكرةً اسمَ استفهام، والخبرِ معرفةً، نحو "من أبوك؟"، و"كم درهمًا مالُك؟". وكذا في[2] "ماذا صنعتَ؟"، علىٰ أن يكون المعنىٰ "أيّ شيء الذي صنعته؟". وقد صرحوا في جميع ذلك بأن اسم الاستفهام مبتدأ، والمعرفةَ بعده خبرٌ له. واستدل بعضهم/ علىٰ أن كون المبتدأ نكرةً، والخبرِ معرفةً يمتنع عقلًا بوجهين: ١١٣ب/

الأول: أن الأصل في المسند إليه أن يكون معلومًا؛ لاستلزام الحكم علىٰ الشيء العلم به، والأصلَ في المسند التنكير؛ لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة. وارتكاب مخالفة أصلين مستبعد عند العقل.

الثاني: أن العلم بحكم من أحكام شيء يستلزم جواز حكم العقل علىٰ ذلك الشيء بذلك الحكم، وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلمَ بذلك الشيء؛ لامتناع الحكم علىٰ ما لا يعلم بوجه من الوجوه.

وكلاهما في غاية الفساد:

أما الأول: فلأن وجوب كونه معلومًا لا يستلزم كونه اسمًا معرّفًا؛ إذ النكرة المخصَّصة، بل النكرة المحضة معلومة من وجه. والحكم علىٰ الشيء إنما يستدعي العلم به بوجه ما؛ ولأن قوله: "لا فائدة في الإخبار

---

(١) مفتاح العلوم ص٢١٠ بتصرف.

(٢) ليست في ظ.

بالمعرفة" غلط؛ لما سيجيء في[1] تعريف المسند؛ ولأن ما ذكر[2] علىٰ تقدير صحته، إنما يدل علىٰ الاستبعاد، كما اعترف به. والمطلوب هو الامتناع.

وأما الثاني: فلأنه لا يدل إلّا علىٰ أن المحكوم عليه يجب أن يكون معلومًا. وهذا لا يستلزم كونه معرفة، كما مر. علىٰ أن قوله: "جواز الحكم علىٰ الشيء يستلزم العلم به" ممنوعٌ، بل إنما يستلزم جواز العلم به، وهو لا يوجب كونه معلومًا.



تخصيص المسند

(وأما تخصيصه بالإضافة)، نحو "زيدٌ غلامُ رجل"، (أو الوصف)[3]، "زيدٌ رجلٌ عالم" (فلكون الفائدة أتم)؛ لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتميّه الفائدة.

وجعل معمولات المسند -كالحال ونحوه- من المقيدات، والإضافةَ والوصف من المخصِّصات - مجرد اصطلاح.

وقيل: لأن التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع، ولا شيوعَ للفعل؛ لأنه إنما يدل علىٰ مجرد المفهوم، والحال تقيّده، والوصفُ يجيء للاسم الذي فيه الشيوع، فيخصّصه.

---

(١) ط: زيادة: "بحث".

(٢) ط: "ذكره".

(٣) ظ: "بالوصف".

وهذا وهمٌ؛ لأنه إنْ أراد الشيوع باعتبار الدلالة علىٰ الكثرة والشمول، فظاهر أن النكرة في الإيجاب ليست كذلك؛ فيجب أن لا يكون الوصف في نحو "رجل عالم" مخصصًا./ وإنْ أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق علىٰ كل فرد يُفرض من غير دلالة علىٰ التعيين، ففي الفعل أيضًا شيوع؛ لأن قولك: "جاءني زيد" يحتمل أن يكون علىٰ حالة الركوب وغيره. وكذا "طاب زيد" يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها. ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص. ألا يرىٰ إلىٰ صحة قولنا: "ضربت ضربًا شديدًا" بالوصف.

١١٤أ/

ترك تخصيص المسند

(**وأما تركه**) أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف (**فظاهر مما سبق**) في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة[1].



(١) ينظر: ص٣٥.

تعريف المسند

(**وأما تعريفه فلإفادة السامع حكمًا على أمر معلوم له**) أي للسامع (**بإحدى طرق التعريف**) هذا إشارة إلىٰ أنه يجب عند تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفة؛ إذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً في الجملة الخبرية. (**بآخر مثله**) أي حكمًا علىٰ أمر معلوم بأمر آخر مثل ذلك الأمر المحكوم عليه في كونه معلومًا للسامع بإحدىٰ طرق التعريف، سواء يتحد الطريقان، نحو "الراكب هو المنطلق"، أو يختلفان، نحو "زيد هو المنطلق". فقوله: "بآخر" إشارة إلىٰ أنه تجب[1] مغايرة المسند إليه والمسند بحسب المفهوم؛ ليكون الكلام مفيدًا. فنحو:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِيْ شِعْرِيْ[2]

متأوَّل بحذف المضاف باعتبار الحالين، أي "شعري الآن مثل شعري فيما كان" أي "المعروف المشهور بالصفات الكاملة". وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر علىٰ ما توهمه[3] بعضهم؛ إذ لا حاجة إليه في نحو قولنا: "زيد شجاع، فمن سمعتَه يقاوم الأسد فهو هو بعينه"، فأحد الضميرين لـ"من سمعته"، والآخر لـ"زيد". وهذا مفيد من غير تأويل.

---

(١) ط: "يجب".

(٢) لأبي النجم العجلي في ديوانه ص٩٩.

(٣) م: "توهم".

(أو لازم حكم كذلك) عطف علىٰ "حكمًا"، أي "أو لإفادة السامع لازم حكم علىٰ أمر معلوم بإحدىٰ طرق التعريف/ بآخر[1] مثله". وفي هذا إشارة إلىٰ أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدًا للسامع فائدة مجهولة؛ لأن ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر إلىٰ المبتدأ، أو كون المتكلم عالمًا به. والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلىٰ الآخر.

١١٤ب/

والحاصل أن السامع قد علم أمرين، لكنه يجوّز أن يكونا متعددين في الخارج، فاستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات، **(نحو "زيد أخوك"، و"عمرو المنطلق")**حال كون المنطلق في المثال الأخير معرّفًا **(باعتبار تعريف العهد أو الجنس)**. وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر[2].

ومما ورد علىٰ تعريف العهد قول أبي فراس[3][4]:

فَـإِنْ تَكُوْنُوا بَـرَاءً مِـنْ جِنَايَتِهِ فَإِنَّ مَنْ نَصَرَ الجَانِيْ هُوَ الجَانِيْ[5]

---

(١) ط: "بأمر آخر".

(٢) ينظر: ص١٧٥.

(٣) ط: "نواس".

(٤) هو الأمير أبو فراس الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي، الشاعر المفلق. كان رأسًا في الفروسية والجود وبراعة الأدب. أسرته الروم جريحًا، فبقي في القسطنطينية أعوامًا، ثم فداه سيف الدولة منهم بأموال. له ديوان شعر مشهور. قتل سنة ٣٥٧هـ وهو ابن ٣٧ سنة [ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٩٦ - ١٩٧].

(٥) ديوانه ص٢٩٤. وفيه:

.... رَفَدَ..................

أي "هو هو"، يعني أن الناصر للجاني والجاني سيان، علىٰ معنىٰ أن هذا ذاك وذاك هذا، لا فرق بينهما في جواز إضافة الجناية إلىٰ كل منهما حسب إضافتها إلىٰ الآخر.

ويجوز أن يكون المعنىٰ "فهو الكامل في الجناية، المربي علىٰ كل جانٍ". ولم يرد "أن من نصر الجاني فقد جنىٰ جناية"؛ حتىٰ يصح له التنكير.

والمذكور في بعض الكتب أن تعريف المسند: إنْ كان بغير الإضافة، تجب معلوميّة المسند إليه والمسند. وإنْ كان بالإضافة، لا تجب إلّا معلومية المسند إليه. وبهذا يشعر لفظ "الإيضاح"[1]. لكن قوله: "بأمر معلوم علىٰ آخر مثله" يأبىٰ ذلك، ويدل علىٰ أنه تجب[2] معلومية الطرفين، سواء كان التعريف بالإضافة، أو غيرها. ويؤيده ما ذكره النحاة من أن تعريف الإضافة باعتبار العهد، فإنك لا تقول: "غلام زيد" إلّا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة، لا لغلام من غلمانه، وإلّا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة.

نعم، قد ذكر بعض المحققين من النحاة[3] أن هذا أصلُ وَضْعِ الإضافة، لكنه قد يقال: "جاءني غلام زيد" من غير/ إشارة إلىٰ معين كالمعرّف باللام، وهو علىٰ خلاف وضع الإضافة، لكنه كثير في الكلام[4]. /١١٥أ

---

(١) ينظر: الإيضاح ١/ ١٨٩.

(٢) ط: "يجب".

(٣) هو الرضي.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٨.

فلفظ الكتاب[1] ناظر إلىٰ أصل الوضع، وما في "الإيضاح" إلىٰ هذا الاستعمال. لكن المعرّف بالإضافة إن كان مسندًا إليه، فلابدّ من أن يكون معلومًا، مثلًا لا تقول: "أخوك زيد" لمن لا يعرف أن له أخًا؛ لامتناع الحكم بالتعيين علىٰ من لا يعرفه المخاطب أصلًا.

(**وعكسِهما**) أي ونحو عكس المثالين، وهو "أخوك زيد"، و"المنطلق عمرو".

والضابط في[2] التقديم: أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف[3] السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرىٰ، حتىٰ يُجوِّز أن تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج، فأيُّهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به، وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه، وتجعلَه مبتدأ. وأيُّهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به، وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو بنفيه عنها، يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه، وتجعله خبرًا.

فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه، وأردت أن تعرِّفه ذلك، قلت: "زيد أخوك". وإذا عرف أخًا له، ولا يعرفه علىٰ التعيين، وأردت أن تعيّنه عنده، قلت: "أخوك زيد"، ولا يصح "زيد أخوك". وهذا يتضح في قولنا: "رأيت أُسُودًا غابُها الرماح"، ولا يصح "رماحها الغاب". ولهذا قيل في بيت "القسط":

---

(١) يعني التلخيص.

(٢) ط: زيادة: "هذا".

(٣) ظ: "عرف".

يَـخُـوْضُ بَـحْـرًا نَـقْـعُـهُ مَـاؤُهُ ....[1]

: إن الصواب "ماؤه نقعه"؛ لأن السامع يعرف[2] له ماء، وإنما يطلب تعيينه.

وكذا إذا عرف زيدًا، وعلم أنه كان من إنسان انطلاق، ولم يعرف اتصاف زيد بأنه المنطلق المعهود، وأردت أن تعرفه ذلك، قلت: "زيد المنطلق". وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق زيد، بناء علىٰ أنه يطلبه علىٰ التعيين، ويقول: "من المنطلق؟"،/ قلتَ: "المنطلق زيد"، ولا يصح "زيد المنطلق". د١١٥ب/

وبهـذا يظهر أن مـا ذكـره صـاحـب "الكشاف" في قـولـه تعالىٰ: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[3] أنه إذا بلغك أن إنسانًا من أهل بلدك تاب، ثم استخبرتَ: "من هو؟"، فقيل: "زيد التائب"[4]- محل نظر. وقس علىٰ ما ذكرنا سائر طرق التعريف.

(والثاني) أي اعتبار تعريف الجنس **(قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقًا)** أي قصرًا محققًا[5] مطابقًا للواقع، **(نحو "زيد الأمير")** إذا لم يكن أمير سواه، **(أو مبالغة)** أي قصرًا غير محقق، بل مبالغًا فيه **(لكماله فيه)** أي

---

(١) للمعري في سقط الزند ص٢٧، وتمامه:

يَحْمِلُهُ السَّابِحُ فِيْ لِبْدِهِ

(٢) ط: "أن".

(٣) البقرة ٥.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ١٤٦.

(٥) م: "تحقيقًا"، وط: "حقيقيًا".

لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء، أو بالعكس، (**نحو "عمرو الشجاع"**) أي الكمال في الشجاعة. فيبرز[1] الكلام في صورة توهم أن الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه[2]؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره؛ لقصورها عن رتبة الكمال. وكذا إذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدأ، نحو "الأمير زيد"، و"الشجاع عمرو".

ولا[3] تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة علىٰ زيد، والشجاعة علىٰ عمرو. وذلك لأن "اللام": إنْ حملت- لكونها في المقام الخطابي- علىٰ الاستغراق- وكثيرًا ما يقال له: "لام الجنس"- فأمره ظاهر؛ لأنه بمنزلة قولنا: "كل أمير زيد"، و"كل شجاع عمرو" علىٰ طريقة "أنت الرجل كلُّ الرجل".

وإنْ حملت علىٰ الجنس والحقيقة، فهو يفيد أن زيدًا وجنسَ الأمير، وعمرًا وجنسَ الشجاع متحدان في الخارج، ضروة أن المحمول متحدٌ بالموضوع في الوجود؛ لظهور امتناع حمل أحد المتميزين في الوجود الخارجي علىٰ الآخر. وحينئذ يجب أن لا يصدق جنس الأمير والشجاع إلّا حيث يقصد "زيد" و"عمرو"، وهذا معنىٰ القصر.

---

(١) ط: "فتبرز".

(٢) ط: "يتجاوزه".

(٣) ظ: "لا".

* فإن قلت: هذا جار بعينه في الخبر المنكّر، نحو "زيد إنسان"، أو "قائم" مثلًا، فإنهما متحدان في الوجود؛ فيلزم أن لا يصدق "الإنسان" و"القائم" علىٰ غير "زيد". وفساده/ ظاهر، /١١٦أ/

- قلت: المحمول هنا[1] مفهوم فرد من أفراد الإنسان أو القائم. ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلًا اتحادُ جميع الأفراد الغير المتناهية به، بخلاف المعرّف، فإن المتحد به هو الجنس نفسه، فلا يصدق فرد منه علىٰ غيره؛ لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس. وفيه نظر.

فالحاصل أن المعرّف بلام الجنس: إنْ جعل مبتدأ فهو مقصور علىٰ الخبر، سواء كان الخبر معرّفًا بلام الجنس، أو غيره[2]، نحو "الكرم التقوىٰ"، أي لا غيرها، و"الأمير الشجاع"، أي لا الجبان، و"الأمير هذا"، أو "زيد" أو "غلام زيد"، أو كان غير معرّف أصلًا، نحو "التوكل علىٰ الله"، و"التفويض إلىٰ أمر الله"، و"الكرم في العرب"، و"الإمام من قريش"؛ لأن الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر، فلا يتحقق بدون ذلك الواحد. لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس، فيلزم أن يكون الكرم مقصورًا علىٰ الاتصاف بكونه في العرب، ولا يلزم أن يكون ما في العرب مقصورًا علىٰ الاتصاف بالكرم. وعلىٰ هذا القياس، فليتأمل؛ فإن فيه دقة.

---

(١) ط: "ههنا".

(٢) م: "بغيره".

وبهذا يظهر أن تعريف الجنس في "الحمد لله" يفيد قصر الحمد علىٰ الاتصاف بكونه لله علىٰ ما مرّ. وإنْ جعل خبراً، فهو مقصور علىٰ المبتدأ، نحو "زيد الأمير"، و"عمرو الشجاع". والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس.

ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقًا، كما في الأمثلة المذكورة، وقد يكون جنسًا مخصوصًا باعتبار تقيّده بوصف، أو حال، أو ظرف، أو مفعول، أو نحو ذلك، كقولنا في القصر تحقيقًا أو مبالغة: "هو الرجل الكريم"، و"هو السائر راكبًا"، و"هو الوفي حين لا يفي أحد لأحد"، و"هو الواهب ألف قنطار". قال[1] الأعشىٰ:

هُوَ الوَاهِبُ المِائَةَ المُصْطَفَا ةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا[2]

١١٦ب/ قصر عليه هبة المائة من الإبل حال كونها مخاضًا أو عشارًا، / لا هبة الإبل[3] مطلقًا بأي حال كانت، ولا الهبة مطلقًا، سواء كانت هبة إبل[4]، أو غيرها. وليس هذا مثل قولنا: "زيد المنطلق" باعتبار العهد؛ لأن القصد هنا[5] إلىٰ جنس مخصوص من الهبة، فهو بمنزلة النوع، لا إلىٰ هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص.

(١) ظ: "وقال".

(٢) ديوانه.ص٨٧.

(٣) الأصل، وط: "كونه".

(٤) ط: "المائة".

(٥) ط: "ههنا".

وههنا نكتة ذكرها الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أن قولنا: "أنت الحبيب" ليس معناه أنك الكامل في المحبوبية، حتىٰ إنه لا محبة في الدنيا إلّا ما أنت به حبيب، كما في "أنت الشجاع". ولا أن أحدًا لم يُحِب أحدًا مثل محبتي لك، حتىٰ إن سائر المحبات في جنبها غير محبة، كما في قولنا: "أنت المظلوم" علىٰ معنىٰ لم يُصِب أحدًا ظلمٌ مثلُ الظلم الذي أصابك، حتىٰ كأنّ كل ظلم في جنبه عدل. بل معناه أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك، وليس لغيرك حظ في محبة مني. فهو مثل "زيد المنطلق"، أي الذي كان منه الانطلاق المعهود، إلّا أن ههنا نوعًا من الجنسية؛ لأن المعنىٰ أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك، ولم تعمِد إلىٰ محبة واحدة من محباتك. ولا يتصور هذا في "زيد المنطلق"؛ إذ لا وجه للجنسية. ولو قلت: "زيد المنطلق في حاجتك"، أي "الذي من شأنه أن يسعىٰ في حاجتك" عَرَض فيه معنىٰ الجنسية حينئذ مثله في "أنت الحبيب"[(١)].

وقوله: "قد يفيد" بلفظة "قد" إشارة إلىٰ أنه قد لا يفيد القصر، كما في قول الخنساء في مرثية[(٢)] أخيها صخر[(٣)]:

إذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَىٰ قَتِيْلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيْلا[(٤)]

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٩١- ١٩٢.

(٢) ط: "مرسية".

(٣) هو صخر بن عمرو بن الحارث بن الشريد، قتله زيد بن ثور الأسدي يوم الأثل، وقيل: بل طعنه، فمات بسبب تلك الطعنة بعد سنين، ودفن بجوار جبل يدعىٰ عسيب بأرض بني سليم إلىٰ جنب المدينة [ينظر: الأغاني ١٥/ ٧٦- ٧٩].

(٤) ديوانها ص١١٩ ط دار بيروت.

فإنها لم ترد قصر الحسن علىٰ بكائه لا يتجاوزه إلىٰ شيء آخر، وإلا لم يحسن جعله جوابًا لقوله: "إذا قبح البكاء علىٰ قتيل"؛ إذ لا معنىٰ للقصر في[1] قولنا: "إذا قبح البكاء علىٰ قتيل، لم يحسن إلاّ بكاؤك" علىٰ ما لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ دُربة[2] بأساليب الكلام؛ لظهور أن الغرض أن تثبت لبكائه الحسن، وتخرجَه من جنس بكاء غيره من القتلىٰ، كما قيل: "الصبر محمود إلّا عنك، والجزع مذموم/ إلّا عليك". ١١٧/أ

وبهذا[3] سقط ما قيل: إنه يجوز أن يكون للقصر مبالغةً، وأن يكون لقصر الحسن علىٰ بكائه، بمعنىٰ أنه لا يتجاوزه إلىٰ بكاء غيره، لا أنه لا يتجاوزه إلىٰ شيء آخر. ومعنىٰ التعريف ههنا أن اتصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر، ولا يشك فيه.

ومثله قول حسان:

وإِنَّ سَنَامَ المَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بِنْتِ مَخْزُوْمٍ وَوَالِدُكَ العَبْدُ[4]

أراد أن يثبت له العبودية، ثم يجعلَه ظاهر الأمر فيها، معروفًا بها. كذا في "دلائل الإعجاز"[5].

---

(١) م: "في نحو".

(٢) ط: "درية".

(٣) م: "ولهذا".

(٤) ديوانه ١/ ٣٩٨.

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٨١- ١٨٢.

* فإن قيل: "اللام" حينئذ لا تكون للجنس، فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدًا للقصر دائمًا،

- قلنا: قد سبق أن "اللام" التي ليست للعهد إنما هي للجنس، وباقي المعاني من شعبه وفروعه، وكذا المعنىٰ الذي أشرنا إليه في بحث ضمير الفصل[1]. وإنما خص حكم القصر بالثاني، أعني تعريف الجنس؛ لأن القصر وعدمه إنما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة. والمعهود في "زيد المنطلق" يفيد تساوي المبتدأ والخبر، فلا يصدق أحدهما بدون الآخر. وكذا قولنا: "أنت زيد"، و"هذا عمرو"، وما أشبه ذلك. وكذا نحو "زيد أخوك"، إذا جعل المضاف معهودًا، كما هو أصل وضع الإضافة. ومثل هذا الاختصاص لا يقال له "القصر" في الاصطلاح.



(**وقيل: الاسم متعين للابتداء**) تقدم أو تأخر؛ (**لدلالته على الذات، والصفةُ**) متعيّنة (**للخبرية**) تقدمت أو تأخرت؛ (**لدلالتها على أمر نسبي**)؛ لأنه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقًا به أوّلًا، بل لكونه مسندًا إليه ومثبتًا له المعنىٰ. وليس الخبر خبرًا لكونه منطوقًا به ثانيًا، بل لكونه مسندًا ومثبتًا به المعنىٰ، والذات هي المنسوب إليها، والصفة هي المنسوب بها. فسواء قلنا: "زيد المنطلق"، أو "المنطلق زيد" يكون "زيد" مبتدأ، و"المنطلق" خبرًا.

---

(١) ينظر: ١/ ٣١٨.

(وَرُدَّ) هذا القول (بأن المعنى: الشخص[1] **الذي له الصفة صاحب الاسم)**، فالصفة قد جُعلت دالة علىٰ الذات ومسندًا[2]/ إليها، والاسم جعل دالًا علىٰ أمر نسبي ومسندًا. ١١٧ب/

وقد يسبق[3] إلىٰ الوهم أن تأويل "زيد" بـ"صاحب هذا الاسم" مما لا حاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقًا، وهو الصحيح من مذهب البصريين.

وجوابه: أن الاحتياج إليه إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه، وإنما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم "زيد". وسوق هذا الكلام إنما هو لإفادة هذا المعنىٰ.

وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجبٌ قطعًا؛ لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولًا ألبتة، فلا بد من تأويله بمعنىٰ كلي، وإن كان في الواقع منحصرًا في شخص.



---

(١) م، وظ: "الشخصي".

(٢) قوله: "المعنىٰ الشخصي" إلىٰ هنا ساقط من الأصل.

(٣) م، وظ: "سبق".

كون المسند جملة

(**وأما كونه**) أي المسند (**جملة**) قد توهم كثير من النحاة أن الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح أن تكون إنشائية؛ لأن الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب؛ ولأنه يجب أن يكون ثابتًا للمبتدأ، والإنشاء ليس بثابت في نفسه؛ فلا يكون ثابتًا لغيره.

وجوابه: أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلىٰ المبتدأ، لا ما يحتمل الصدق والكذب. والغلط من اشتراك اللفظ. ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر والقضيّة، لا في[1] مطلق خبر المبتدأ؛ لأن الإسناد عندهم أعم من الإخباري والإنشائي. ألا يرىٰ[2] أن الظرف في نحو "أين زيد؟" و﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[3]، و"متىٰ القتال؟"، وما أشبه ذلك خبرٌ، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، وليس بثابت للمبتدأ.

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾[4]، وقولك: "أما زيد فاضربْه"، و"زيد كأنه الأسد"، ونحو "نعم الرجل زيد" علىٰ أحد القولين. ولا يخفىٰ أن تقدير القول في جميع ذلك تعسف.

١- (**فللتقوي**).

---

(١) ليست في م.

(٢) ظ: "ترىٰ".

(٣) آل عمران ٣٧.

(٤) ص٦٠.

٢- (أو لكونه سببيًا كما مرّ) من أن إفراده لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم[١].

والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحالٍ ما هو من سبب الموصوف، إلّا أنه لا يكون إلّا جملة. وقولهم: "هذا بسبب من ذاك"، أي متعلق به مرتبط؛/ لأن السبب في الأصل هو الحبل وكل ما يتوصل به إلىٰ شيء. /١١٨أ

وسبب التقوي علىٰ ما ذكره صاحب "المفتاح" هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء. فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه ذلك المبتدأ، صرفه المبتدأ إلىٰ نفسه، سواء كان خاليًا عن الضمير، أو متضمنًا له؛ فينعقد بينهما حكم. ثم إذا كان متضمنًا لضميره المعتد به، بأن لا يكون مشابهًا للخالي عن الضمير- كما مر- صَرَفَه ذلك الضمير إلىٰ المبتدأ ثانيًا؛ فيكتسي الحكم قوة[٢]. فعلىٰ هذا يختص التقوي بما يكون مسندًا إلىٰ ضمير المبتدأ، ويخرج عنه نحو "زيد ضربته"، وينبغي أن يجعل سببيًا، كما سبقت الإشارة إليه.

وأما علىٰ ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أن الاسم لا يؤتىٰ به معرًّىٰ عن العوامل إلّا لحديث قد نُوي إسناده إليه[٣]. فإذا قلت: "زيد"، فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة

---

(١) ينظر: ص٢٣.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢١.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٣٢.

للإعلام به. فإذا[1] قلت: "قام"، دخل في قلبه دخول المأنوس. وهذا أشد للثبوت، وأمنع عن الشبهة والشك. وبالجملة: ليس الإعلام بالشيء بغتةً مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة، فإن ذلك يجري مجرىٰ تأكيد الإعلام في التقوي والإحكام، فيدخل فيه نحو "زيد ضربته"، و"زيد مررت به"، وما أشبهه[2].

* فإن قلت: هب أنه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرًا عن ضمير الشأن؛ لشهرة أمره وكونه واحدًا متعينًا. لكن كان ينبغي أن يتعرض لصور التخصيص، مثل "أنا سعيت في حاجتك"، و"رجل جاءني"، وما أشبه ذلك مما قصد به التخصيص، فإن المسند ههنا جملة قطعًا،

- قلت: هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الإسناد، فكأنه قال: "للتقوي، سواء كان علىٰ سبيل التخصيص أو لا"، فلفظ "التقوي" يشمل التخصيص من حيث إنه تقوٍّ. وفي عبارة "المفتاح" إشعار بذلك[3]، حيث ذكر/ في نحو "زيد عرف" أن عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد إلّا التقوي، ١١٨ب/ واعتبارَهما يفيد التخصيص[4]. ولم يقل: "لا يفيد إلاّ التخصيص"، كيف لا، وقد ذكر في بحث "إنما" أن ليس التخصيص إلّا تأكيدًا علىٰ تأكيد؟![5].

(١) م: "وإذا".

(٢) ط: "أشبه ذلك".

(٣) ظ: "إشارة لذلك".

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢١- ٢٢٢.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٩١.

وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في "شرحه" من أن المعنىٰ أنه يفيد التخصيص فقط دون التقوي؛ لأنه لابدّ في التخصيص من تسليم ثبوت أصل الفعل. وبعد تسليم العرفان لا حاجة إلىٰ التأكيد والبيان[1]. ثم العجب أنه صرح بأن المسند لا يكون جملة إلّا للتقوي، أو لكونه سببيًا[2]، مع تصريحه بأن المسند في نحو "أنا سعيت في حاجتك" عند قصد التخصيص جملةٌ[3].



(واسميتها وفعليتها وشرطيتها كما مرّ).



(وظرفيتها لاختصار الفعلية؛ إذ هي) أي الظرفية **(مقدرة بالفعل على الأصح)**؛ لأن الأصل في التعليق هو الفعل. واسم الفاعل إنما يعمل بمشابهته[4]. فالأولىٰ عند الاحتياج[5] أن يرجع إلىٰ الأصل، ولأنه قد ثبت تعلّقها بالفعل قطعًا في[6] نحو "الذي في الدار أخوك"، فعند التردد الحملُ عليه أولىٰ.

---

(١) ينظر: مفتاح المفتاح ل٥٤.

(٢) ينظر: مفتاح المفتاح ل٤٨.

(٣) ينظر: مفتاح المفتاح ل٦١.

(٤) ط: "لمشابهته".

(٥) أي إلىٰ التعليق.

(٦) ليست في ظ.

وقيل: المقدر اسم فاعل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا؛ لأصالة المفرد في الإعراب. علىٰ أن الإنصاف[1] هو أن المفهوم من قولنا: "زيد في الدار": "ثابت فيها" أو "مستقر"، لا "ثَبَتَ" أو "استقرَّ".

ثم عبارة النحويين في هذا المقام: أن الظرف مقدر بجملة.

والمصنف قد غير الجملة إلىٰ الفعل، قصدًا إلىٰ أن الضمير قد انتقل إلىٰ الظرف، ولم يحذف مع الفعل. فحينئذ يكون المقدّر فعلًا، لا جملة. لكنه لو قصد هذا، لوجب أن يقول: "إذ المقدّر فعل"؛ لأن معنىٰ قولهم: "الظرف مقدر بالجملة" أنه يجعل في التقدير جملة، لا مفردًا. وحينئذ لا معنىٰ لعبارة المصنف أصلًا، مع أن فيها فسادًا آخر؛ لأنها إنْ حملت علىٰ ظاهرها، أفادت أن الجملة الظرفية مقدرة باسم/ الفاعل علىٰ غير الأصح. /١١٩أ وفساده واضح؛ لأن الظرف في ذلك المذهب مفرد، لا جملة؛ فكان ينبغي أن يقول: "إذ الظرف مقدر بالفعل".



(١) ط: "الاتصاف".

تأخير المسند

(وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم، كما مرّ) في تقديم المسند إليه[1].

(١) ينظر: ١/ ٣٢٢.

تقديم المسند

(وأما تقديمه):

١- **(فلتخصيصه بالمسند إليه)** أي لقصر المسند إليه، علىٰ ما مرّ في "ضمير الفصل"[١]؛ لأن معنىٰ قولنا: "قائم زيد": أنه مقصور علىٰ القيام، لا يتجاوزه إلىٰ القعود. **(نحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٢]، أي بخلاف خمور الدنيا)**.

واعترض بأن المسند هو الظرف، أعني "فيها"، والمسند إليه ليس بمقصور عليه، بل علىٰ جزئه المجرور، أعني الضمير الراجع إلىٰ خمور الجنة.

وجوابه: أن المراد به[٣] أن عدم الغول مقصور علىٰ الاتصاف بـ "في خمور الجنة"، أو علىٰ الحصول فيها، لا يتجاوزه إلىٰ الاتصاف بـ "في خمور الدنيا"[٤]. وإنْ اعتبرت النفي في جانب المسند، فالمعنىٰ أن الغول مقصور علىٰ عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة، لا يتجاوزه إلىٰ عدم الحصول في خمور الدنيا. فالمسند إليه مقصور علىٰ المسند قصرًا غير حقيقي.

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[٥] معناه: دينكم مقصور علىٰ الاتصاف بـ "لكم"، لا يتصف بـ "لي"، وديني مقصور علىٰ الاتصاف

---

(١) ينظر: ١/ ٣١٨.

(٢) الصافات ٤٧.

(٣) ليست في م.

(٤) ط: زيادة: "أو الحصول فيها. هذا لو اعتبرت النفي في جانب المسند إليه".

(٥) الكافرون ٦.

بـ "لي" لا يتصف بـ "لكم". فهو من قصر الموصوف علىٰ الصفة دون العكس، كما توهمه البعض.

ونظير ذلك ما ذكره صاحب "المفتاح" في قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾[1] أن[2] معناه «حسابهم مقصور علىٰ الاتصاف بـ "علىٰ ربي"، لا يتجاوزه إلىٰ الاتصاف بـ "علَيّ"» [3].

وليس القصر حقيقيًا؛ حتىٰ يلزم من كون ديني مقصورًا علىٰ الاتصاف بـ "لي" أن لا يتجاوزه إلىٰ غيري أصلًا. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾، و﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾.

وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في "شرح المفتاح" من أن الاختصاص ههنا ليس علىٰ معنىٰ أن دينكم لا يتجاوز إلىٰ غيركم، وديني لا يتجاوز إلىٰ غيري، بل علىٰ معنىٰ/ أن المختص بكم دينكم، لا ديني، والمختص بي ديني، لا دينكم. كما أن معنىٰ "قائم زيد" أن المختص به القيام دون القعود، لا أن غيره لا يكون قائمًا[4]. فلينظر إلىٰ ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون.

١١٩ب/

(ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص علىٰ ما ذكرنا، **(لم يقدم الظرف)** الذي هو المسند علىٰ المسند إليه **(في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5])** ولم يقل: "لا فيه ريب"؛ **(لئلا يفيد)** تقديمه عليه **(ثبوتَ الريب في سائر كتب الله**

---

(١) الشعراء ١١٣.

(٢) ليست في م، وظ.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٨٩.

(٤) مفتاح العلوم ص٤٠١.

(٥) البقرة ٢.

تعالى) بحسب دلالة الخطاب، بناء علىٰ اختصاص عدم الريب بالقرآن. وإنما قال: "في سائر كتب الله" دون "سائر الكتب"، و"سائر الكلمات"؛ لأن القصر ليس يجب أن يكون حقيقيًا، بل الغالب أن يكون غير حقيقي. والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالىٰ، كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمورُ الدنيا، لا سائر المشروبات وغيرها.

٢- **(أو التنبيه)** عطف علىٰ "تخصيصه"، أي تقديم المسند للتنبيه **(من أول الأمر على أنه)** أي المسند **(خبرٌ لا نعت)**؛ إذ النعت لا يتقدم علىٰ المنعوت. وإنما قال: "من أول الأمر"؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنىٰ، والنظر إلىٰ أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ، **(كقوله)** أي قول حسان في مدح النبي عليه الصلاة والسلام:

(لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا) وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَىٰ أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ[1]

فإنه لو أخر الظرف، أعنىٰ "له" عن المبتدأ، أعني "همم"، لتوهم أنه نعت له، لا خبر.

ثم هذا التقديم واجب فيما إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة[2]، نحو "في الدار رجل"؛ ليصير المبتدأ -بتقديم الحكم عليه- كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم، كالفاعل فإنه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه، نحو "قام رجل".

---

(١) ليست في ديوانه. وفي معاهد التنصيص ١/ ٢٠٩- ٢١٠ أنه لحسان ﷺ أو لأعرابي، وبلا نسبة في إعجاز القرآن للباقلاني ص٩٢، والصناعتين ص٨١، والإشارات والتنبيهات ص٦٦، والمفتاح ص٢١٩، والمصباح ص٣٩.

(٢) ظ: "متخصصة".

ويشترط أن يكون الخبر ظرفًا، فلا يصح[1] "قائم رجل"؛ لأن الالتباس باق؛ لجواز أن يكون "قائم" مبتدأ و"رجل" بدلًا منه، بخلاف الظرف فإنه يتعين كونه خبرًا؛ ولأنهم اتسعوا في الظروف ما لم/ يتسعوا في غيرها. ١٢٠أ/

وأما إذا كانت النكرة مخصصة، فلا يجب التقديم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[2].

وأورد علىٰ نحو "في الدار رجل" أن التخصيص إذا كان بسبب تقدم الحكم، يكون الحكم علىٰ غير مخصص، ضرورةَ أن التخصيص لا يحصل إلّا بعد حصول الحكم، وقد قالوا أن لا حكم علىٰ ما ليس بمخصص. فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان[3][4]، وهو أن جواز تنكير المبتدأ مبني علىٰ حصول الفائدة. فإذا حصلت الفائدة، فأخبرْ عن أي نكرة شئت، نحو "رجل علىٰ الباب"، و"غلام علىٰ السطح"، و"كوكب انقضّ الساعة".

٣- (أو التفاؤل)، نحو:

سَعِدتْ بِغُـرَّةِ وَجْهِـكَ الأَيَّـامُ ....[5]

---

(١) ط: زيادة: "نحو".

(٢) الأنعام ٢.

(٣) ط: "دهان".

(٤) هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان، من أعيان النحاة وأفاضل اللغويين، أخذ عن الرماني. من تصانيفه: "تفسير القرآن"، و"شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي". توفي سنة ٥٦٩هـ [ينظر: إرشاد الأريب ١١/ ٢١٩- ٢٢١]. ورأيه هذا في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣١.

(٥) لم أعثر عليه.

٤- (أو التشويق إلى ذكر المسند إليه، كقوله) أي قول محمد بن وُهَيْب[١] في المعتصم بالله[٢]:

(ثلاثَةٌ) هذا هو المسند المقدم[٣]، والمسند إليه "شمس الضحىٰ" وما عطف عليه (تُشْرِقُ) من أشرق بمعنىٰ صار مضيئًا. وفاعله هو (الدُّنْيَا) والضمير العائد إلىٰ الموصوف، أعني "ثلاثة" هو المجرور في قوله: (بِبَهْجَتِهَا) أي بحسنها، أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها. وقد توهم بعضهم أن "تشرق" مسند إلىٰ ضمير "ثلاثة"، و"الدنيا" ظرفٌ، أي في الدنيا، أو مفعول به علىٰ تضمين "تشرق" معنىٰ فعل متعد، وهو سهوٌ.

(شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُوْ إِسْحَاقَ)

هو كنية المعتصم بالله

(وَالقَمَرُ)[٤]

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن وهيب الحميري، شاعر عباسي مطبوع، له شعر كثير. أحد الشعراء العباسيين المشهورين، مدح المأمون والمعتصم [ينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ١٧٩].

(٢) هو أبو إسحاق محمد بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، بويع بالخلافة بعد موت المأمون. أحد الخلفاء العباسيين المشهورين. توفي سنة ٢٢٧ هـ وخلفه الواثق بالله في الخلافة [ينظر: الكامل في التاريخ ٤٣٩- ٥٢٣].

(٣) م، وط: "المتقدم".

(٤) ديوان المعاني ١/ ٢٨، وزهر الآداب ٣/ ٧٠٣، وفيه:

.... بِبَهْجَتِهِمْ

٥- ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام، نحو "كيف زيد؟"، أو كونه أهم عند المتكلم، نحو "عليه من الرحمن ما يستحقه". وقد أهملهما[١] المصنف، أما الأول: فلشهرة أمره، ولأن الكلام في الخبر دون الإنشاء، وأما الثاني: فلأن الأهمية ليست اعتبارًا مقابلًا للاعتبارات المذكورة، بل هي المعنىٰ المقتضي للتقديم، وجميعُ المذكورات تفاصيل له، علىٰ ما مرّ في تقديم المسند إليه[٢].

٦- ومما جعله السكاكي مقتضيًا لتقديم المسند كونُ المراد من الجملة إفادة التجدد، نحو "عرف زيد". وتركه المصنف؛ لأنه كلام يفترُّ عن خَبْط وإشكال، ويشتمل علىٰ نوع اختلال،/ وذلك أنه قال: «أو أن يكون المراد من الجملة إفادة التجدد دون الثبوت، فيجعل المسند فعلًا ويقدم ألبتة علىٰ ما يسند إليه في الدرجة الأولىٰ. وقولي: "في الدرجة الأولىٰ" احتراز عن نحو "أنا عرفت"، و"أنت عرفت"، و"زيد عرف"؛ فإن الفعل فيه يستند إلىٰ ما بعده من الضمير ابتداء، ثم بوساطة[٣] عَوْد ذلك الضمير إلىٰ ما قبله يسند إليه في الدرجة الثانية»[٤]. ١٢٠ب/

والإشكال فيه من وجهين:

أحدهما: أن هذا الكلام صريح في أن خبر المبتدأ إذا كان فعلًا مسندًا إلىٰ ضمير المبتدأ، فإسناد الفعل إلىٰ الضمير في الدرجة الأولىٰ، وإلىٰ

(١) م: "وأهملها".

(٢) ينظر: ١/ ٣٢٢ وما بعدها.

(٣) م، وظ، وط: "بواسطة".

(٤) مفتاح العلوم ص٢٢١ باختلاف يسير.

المبتدأ في الدرجة الثانية. وكلامه في تقرير "تقوي الحكم" يدل علىٰ عكس ذلك، حيث قال: «إن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء[1]، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه، صرفه المبتدأ إلىٰ نفسه، فينعقد بينهما حكم، سواء كان خاليًا عن ضمير المبتدأ، أو متضمنًا له. ثم إذا كان متضمنًا للضمير، صرفه ذلك الضمير إلىٰ المبتدأ ثانيًا، فيكتسي الحكم قوة»[2]. وهذا ظاهر في أن الإسناد إلىٰ المبتدأ، أو انعقاد[3] الحكم بينهما متقدمٌ علىٰ الإسناد إلىٰ الضمير. وهل هذا إلّا تناقض؟!.

وثانيهما: أن إِسناد الفعل في هذه الأمثلة أعني نحو "أنا عرفت"، و"أنت عرفت"، و"زيد عرف" إذا كان إلىٰ ضمير المبتدأ في الدرجة الأولىٰ- علىٰ ما ذكره ههنا- كيف يصح الاحتراز عنها بقوله: "في الدرجة الأولىٰ"، والحال أن الفعل في كل منها متقدم علىٰ ما أُسند إليه في الدرجة الأولىٰ، وهل هذا إلّا تهافت؟!.

ويمكن أن يجاب عن الأول: بأن في نحو "زيد عرف" ثلاثة أسانيد مترتبة في التقدم والتأخر:

أولها: إسناد "عرف" إلىٰ "زيد" بطريق القصد. وامتناع إسناد الفعل إلىٰ المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع.

وثانيها: إسناده إلىٰ ضمير "زيد"./ /١٢١أ

---

(١) ليست في ظ.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢١ بتصرف.

(٣) م، وط: "وانعقاد".

وثالثها: إسناده إلىٰ "زيد" بطريق الالتزام[١]، بوساطة أن عود الضمير إلىٰ "زيد" يستدعي صرف الإسناد إليه مرة ثانية.

أما وجه تقدم الأول علىٰ الثاني؛ فلأن الإسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين، وبعد تحققهما لا تتوقف[٢] علىٰ شيء آخر. ولاشك أن ضمير الفاعل إنما يكون بعد الفعل، والمبتدأ قبله. فكما[٣] يتحقق الطرفان، انعقد بينهما الحكم. وأما وجه تقدم الثاني علىٰ الثالث فظاهر.

فكلامه[٤] ههنا صريح في أن إسناد الفعل إلىٰ ضمير المبتدأ مقدم علىٰ إسناده إلىٰ المبتدأ بوساطة[٥] عود الضمير، وهو الذي كان بطريق الالتزام. وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول علىٰ أن إسناد الفعل إلىٰ المبتدأ بطريق القصد- من غير اعتبار توسط الضمير- مقدّم علىٰ إسناده إلىٰ الضمير، وإلىٰ المبتدأ بطريق الالتزامِ وتوسّطِ الضمير؛ فلا تناقض.

فالمدعىٰ أن أحد الأمرين لازم: إما استلزام كلامه التناقض، وإما اقتضاؤه القول بالأسانيد الثلاثة؛ لأن قوله: "صرفه ذلك الضمير إلىٰ المبتدأ ثانيًا": إن كان عبارة عن إسناد الفعل إلىٰ الضمير، فقد تناقض؛ لأنه جعل تارة أولًا، وتارة ثانيًا. وإن كان غيرَه كان مع الإسنادين الآخرين[٦] ثلاثةً.

---

(١) ظ: "الإلزام".

(٢) ط: "يتوقف".

(٣) بمعنىٰ المفاجأة.

(٤) م، وظ، وط: "وكلامه".

(٥) ظ: "بواسطة".

(٦) ظ: "الأخيرين".

وعن الثاني: بأنه لمّا كان أول الأسانيد في هذه الأمثلة إسناد الفعل إلىٰ المبتدأ بطريق القصد، والمسند إليه بهذا الإسناد مقدم علىٰ الفعل، كانت هذه الأمثلة خارجة بقوله: "في الدرجة الأولىٰ"، بخلاف نحو "عرف زيد، فإن المسند إليه في الدرجة الأولىٰ فيه هو الفاعل، والفعلُ مقدم عليه.

لكن بقي هنا[1] اعتراض صعب لا دفع[2] له، وهو أن قوله: "فإن الفعل فيه يستند[3] إلىٰ ما بعده من الضمير ابتداء... إلىٰ آخره" لا يصلح تعليلًا للاحتراز عن الأمثلة المذكورة بقوله: "في الدرجة الأولىٰ"؛ لأنه إنما/ يدل علىٰ أوليّة إسناد الفعل إلىٰ الضمير. والمطلوب أوليّة[4] إسناده إلىٰ المبتدأ؛ فلا يكون لهذا الكلام معنىً في هذا المقام أصلًا. وإنما الصالح لذلك ما أورده في بحث "التقوي"، فإنه الذي يدل علىٰ أن إسناد الفعل إلىٰ المبتدأ في الدرجة الأولىٰ.

١٢١ب/

هذا خلاصة ما أورده بعض مشايخنا في "شرح المفتاح"،[5] وصرَّح بأن نحو "أنا عرفت"، و"أنت عرفت"[6]، و"زيد[7] عرف" يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث.

---

(١) ط: "ههنا".

(٢) م: "مدفع".

(٣) ط: "يسند".

(٤) ط: "أولويّة".

(٥) ليس في "شرح المفتاح" للعلّامة قطب الدين الشيرازي.

(٦) قوله: "وأنت عرفت" ليس في ظ.

(٧) ظ: "هو".

ثم إنه تصدىٰ لمناظرته بعض الفضلاء، وكتب في ذلك كلامًا قليل الجدوىٰ، وهو أن الإسناد علىٰ قسمين:

قسم يقتضيه الفاعل، وهو علىٰ ضربين:

الأول: الإسناد في الدرجة الأولىٰ، أي[1] بلا واسطة شيء، كإسناد الفعل إلىٰ الضمير في نحو "زيد قام".

والثاني: الإسناد في الدرجة الثانية، أي بواسطة شيء، كإسناده إلىٰ المبتدأ بتوسط الضمير.

وقسم يقتضيه المبتدأ.

فقوله: "صرفه المبتدأ إلىٰ نفسه" محمول علىٰ القسم الثاني. وقوله: "صرفه ذلك الضمير إلىٰ المبتدأ ثانيًا" محمول علىٰ الضرب الثاني من القسم الأول، أعني الإسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل؛ وحينئذ لا تناقض. هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح.

ولا يخفىٰ أن فيه القول بتحقّق ثلاثة أسانيد، وأنه إنْ أراد بالإسناد الذي يقتضيه المبتدأ إسناد مجرد الفعل إلىٰ المبتدأ، فهو بعينه ما ذكره[2] الشارح. وإنْ أراد إسناد الجملة التي هي الخبر، وأنه مغاير لإسناد الفعل بواسطة الضمير، فلابد من بيان جهة تقدمه علىٰ الإسناد بواسطة الضمير[3]، كما يشعر به قوله: "ثم إذا كان متضمنًا لضميره، صرفه ذلك الضمير إلىٰ

---

(١) ليست في م.

(٢) م: زيادة: "الشيخ".

(٣) م، وط: زيادة: "إلىٰ المبتدأ".

المبتدأ ثانيًا"؛ فإنه منشأ للإشكال، وقد أهمله. ولا يتم المقصود بزيادة لفظ "القسمة" و"الاقتضاء"، وتفسير الدرجة الأولىٰ/ بما لا يكون بواسطة. /١٢٢أ

ومن العجب أنه لم يقدح في شيء من كلام الشارح، ولم يتنبه لما فيه من الغلط، ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال، ولم يره[1] ولا طَيْفَ خيال. ثم[2] بالغ في التشنيع علىٰ الشارح؛ تلافيًا لما كان عند المناظرة، وتشفيًا عمَّا جرىٰ عليه.

وأنا أقول: في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه:

الأول: أن لفظ "المفتاح" صريح في أن كون المسند جملة فعلية في نحو "زيد انطلق" أو "ينطلق" إنما هو لإفادة التجدد دون الثبوت، وأن نحو "زيد علم" يفيد التجدد، وأن نحو "زيد في الدار" يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير "حاصل" أو "حصل". فالقول بأن كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهمٌ، بل إنما يكون ذلك إذا لم يكن الخبر جملة فعلية. والقول بإفادة التجدد والثبوت معًا باعتبار الإسنادين مما لا يخفىٰ بطلانه.

الثاني: أن قول صاحب "المفتاح": «وقولي: "في الدرجة الأولىٰ"... إلىٰ آخره» كلام[3] ظاهر في أن المراد بالإسناد في الدرجة الأولىٰ إنما هو إسناد الفعل إلىٰ الضمير، لا إلىٰ المبتدأ، كما زعم.

---

(١) الأصل: "يرده".

(٢) ليست في ط.

(٣) ليست في ظ.

الثالث: أن حمل قوله في بحث "التقوي": "صرفه المبتدأ إلىٰ نفسه" علىٰ إسناد مجرد الفعل إلىٰ المبتدأ بعيد؛ لأنا لا نسلم أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير إسناد الخبر؛ لظهور أن تضايفه[1]، إنما هو مع الخبر، لا غير. وما يقال في نحو "زيد قام": "إن الفعل مسند إلىٰ المبتدأ"، فباعتبار أنه مسند إلىٰ الضمير الذي هو عبارة عنه. وأيضًا كثيرًا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به: "فعل".

الرابع: أنه إنْ أراد بالإسناد النسبة المعنوية المخصوصة، فليس في نحو "أنا عرفت" إلّا إسناد واحد، وهو نسبة العرفان إلىٰ المتكلم بالثبوت. وإن أراد به الوصف الذي به يجعل أهل العربية أحد اللفظين مسندًا إليه والآخر/ مسندًا، فظاهر أن الإسناد إلىٰ الضمير العائد إلىٰ شيء لا يقتضي الإسناد إلىٰ ذلك الشيء اصطلاحًا، كالمجرور في قولنا: "دخلت علىٰ زيد فقام"، وأن الإسناد عندهم ليس إلّا بين المبتدأ والخبر، ولو بعد العوامل، أو بين الفاعل وعامله. فلابدّ ههنا من زيادة اعتبار ما. ١٢٢ب/

الخامس: أنه إنْ أراد بالإسناد بواسطة الضمير إسناد الخبر الذي هو الجملة، فلا وجه لجعله التزامًا - مع أنه المتفق علىٰ تحققه - وجَعْلِ إسناد مجرد الفعل إلىٰ المبتدأ قصدًا، مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد. وإن أراد غيره، فلا وجه للاقتصار علىٰ الثلاثة؛ إذ الأسانيد[2] أربعة:

الأول: إسناد مجرد الفعل إلىٰ المبتدأ.

---

(١) سيعرّف التفتازاني "التضايف" في مبحث الجامع في الباب السابع "الفصل والوصل"، وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقُّل كل واحد منهما إلا بالقياس إلىٰ تعقّل الآخر. [ينظر: ص٣١٥].

(٢) ط: زيادة: "حينئذ".

الثاني: إسناده إلىٰ الضمير.

الثالث: إسناده بواسطة الضمير إلىٰ المبتدأ.

الرابع: إسناد الجملة التي هي الخبر[1] إلىٰ المبتدأ.

وهذا مما لم يقل به أحد، ولم تلجئ[2] إليه ضرورة.

- فإن قلت: فقد[3] ظهر مما ذكرت أن ليس مراد السكاكي بالإسناد في الدرجة الأولىٰ إسنادَ مجرد الفعل إلىٰ المبتدأ. وكلام الشارح أيضًا لا يخلو عن اعتراف بذلك. وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود. فما رأيك في تصحيح كلام صاحب "المفتاح"؟، وفي تحقيق احترازه عن نحو "أنا عرفت" مع التصريح بأنه مفيد للتجدد دون الثبوت؟،

- قلت: أما الأول: فوجهه أن الإسناد في الدرجة الأولىٰ وفي الدرجة الثانية واحد بالذات، مغاير بالاعتبار؛ لأن ما أسند إليه الفعل: إنْ اعتبر من حيث إنه فاعل، فالإسناد في الدرجة الأولىٰ. وإنْ اعتبر من حيث إنه عبارة عن شيء آخر، والإسناد إلىٰ الضمير العائد إلىٰ شيء إسنادٌ إلىٰ ذلك الشيء من جهة المعنىٰ؛ إذ لا تفاوت إلّا في اللفظ - فالإسناد في الدرجة الثانية؛ لأن هذا اعتبار لا يكون إلّا/ بعد الإسناد إلىٰ الضمير. وهذا كما إذا قلنا في نحو "دخلت علىٰ زيد فقام": إنّ "قام" مسند إلىٰ "زيد" باعتبار إسناده إلىٰ ضميره. /١٢٣أ

(١) م: "خبر".

(٢) ط: "يلجئ".

(٣) ظ: "قد".

وكلامه[1] ههنا صريح في تقدم الاعتبار الأول علىٰ الثاني، وكلامه في بحث "التقوي" لا يدل إلّا علىٰ تأخر الاعتبار الثاني عن إسناد الخبر الذي هو الجملة إلىٰ المبتدأ؛ لأنه الذي يستدعيه المبتدأ؛ لكونه مبتدأ. وهو المراد بقوله: "صرفه المبتدأ إلىٰ نفسه".

وإنما كان الاعتبار الثاني متأخرًا عن هذا الإسناد؛ لأن هذا الإسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ. وبعد تحقق الخبر لا يتوقف علىٰ شيء آخر، بخلاف الاعتبار الثاني، فإنه إنما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير[2] وكونه عائدًا إلىٰ المبتدأ. ولا يخفىٰ أن كون الخبر متضمنًا للضمير، أو غير متضمّنٍ وصفٌ له متأخر عن ذاته، فبهذا الاعتبار قال: "ثم إذا كان متضمنًا لضميره صرفه ذلك الضمير إلىٰ المبتدأ ثانيًا"، يعني بعد صرف المبتدأ الخبرَ إلىٰ نفسه: إنْ كان الخبر متضمنًا للضمير - أي مسند إليه - لزم إستناد[3] الفعل إلىٰ المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار. فالمراد بقوله: "صرفه ذلك الضمير إلىٰ ثانيًا" هو الاعتبار الثاني من إسناد الفعل إلىٰ الضمير. والمتقدمُ عليه وعلىٰ إسناد الجملة هو الاعتبار الأول منه. وحينئذ لم[4] يستلزم كلامه التناقض، ولا اقتضىٰ[5] الأسانيد الثلاثة علىٰ الوجه المستبعد المستبدع، كما زعم.

---

(١) ظ: "فكلامه".

(٢) م، وظ: "الضمير".

(٣) م، وط: "إسناد".

(٤) ظ: "لا".

(٥) ظ: "يقتضي".

وأما الثاني: فهو أن معنىٰ كلامه أنه إذا كان المراد بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت، يجعل المسند الواقع في تلك الجملة[1] فعلاً، ويُقدَّم ذلك الفعل ألبتة علىٰ ما يسند إليه في الدرجة الأولىٰ، يعني إلىٰ فاعله، سواء وجد ههنا إسناد آخر، كما في "زيد عرف"، و"قام أبوه زيد" علىٰ أن "زيد" مبتدأ، و"قام أبوه" خبر مقدم عليه - أو لم يوجد، كما في "عرف زيد". فجميع هذه الصور تفيد[2] التجدد/ والحدوث، ولا بد فيها من تقديم الفعل علىٰ ما يسند إليه في الدرجة الأولىٰ. ١٢٣ب/

واحترز بقوله: "في الدرجة الأولىٰ" عن نحو "زيد عرف"، يعني عن إسناد الفعل بتوسط الضمير إلىٰ المبتدأ، فإنه في الدرجة الثانية. ولا يشترط في إفادة التجدد تقديم الفعل ألبتة علىٰ هذا المسند إليه[3]. وهذا معنىٰ الاحتراز عن نحو "زيد عرف"، و"أنا عرفت"، و"أنت عرفت"، لا ما ذكره الشارح من أنه احتراز عنه؛ لأنه لا يفيد التجدد[4].



(١) م: "الواقع فيه".

(٢) ط: "يفيد".

(٣) في ط زيادة: «بل يجوز أن يتقدّم عليه، كما في "قام أبوه زيد"، ويجوز أن لا يتقدّم، كما في نحو "زيد عرف" مع حصول التجدّد في الصورتين، بخلاف المسند إليه في الدرجة الأولىٰ؛ فإنه لا بدّ من تقديم الفعل عليه. وإلىٰ ما ذكرنا أشار بقوله: "ألبتة"».

(٤) ط: زيادة: "لما مرّ".

الأغراض لا تخصّ المسند والمسند إليه

(**تنبيه: كثير مما ذكر في هذا الباب**)، يعني "باب المسند" (**والذي قبله**) يعني "باب المسند إليه" (**غير مختص بهما، كالذكر والحذف، وغيرهما**) من التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والإطلاق والتقييد، وغير ذلك مما سبق. (**والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما**) أي في البابين، (**لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما**) من المفاعيل، والملحقات بها، والمضاف إليه.

وإنما قال: "كثير مما ذكر"؛ لأن بعضها مختص بالبابين، كـ "ضمير الفصل"؛ فإنه يختص بما بين المسند إليه والمسند، وككون المفرد فعلًا فإنه يختص بالمسند؛ لأن كل فعل مسند دائمًا، فلا يصح أن يكون غير المسند فعلًا. نعم يصح أن يكون جملة فعلية.

وأما ما يقال من أنه إشارة إلىٰ أن جميعها لا يجري في غير البابين، كالتعريف في الحال والتمييز، وكالتقديم في المضاف إليه، فليس بشيء؛ لأن قولنا: "جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما" لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل مما[1] يغاير[2] البابين، فضلًا عن جريان كل منها[3] فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما[4].



---

(١) م: "ما"..

(٢) ط: "تغاير".

(٣) ظ: "منها".

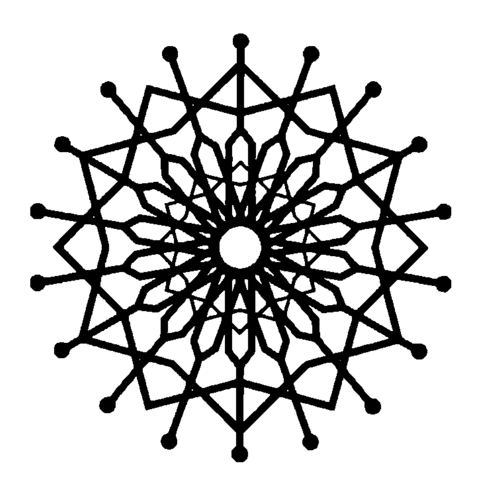
(٤) في ظ زيادة: "والله أعلم".



الباب الرابع

أحوال متعلقات الفعل





الباب الرابع: (**أحوال متعلقات الفعل**)، قد[1] سبقت إشارة إجمالية إلىٰ أن متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الأحوال المذكورة في البابين، لكنه أراد أن يشير إلىٰ تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة؛ فوضع هذا الباب./ وأراد بالأحوال بعضَها، كحذف المفعول، وتقديمه علىٰ الفعل، وتقديم المعمولات بعضها[2] علىٰ بعض. ١٢٤أ/



(١) ظ: "وقد".

(٢) ليست في ظ.

حذف المفعول

ثم مهّد لهذا مقدمة، فقال: (**الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه**) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما[1] (**إفادةُ تلبسه به**) أي تلبّس الفعل بكل منهما. لكنهما يفترقان بأن تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه، وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه. ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به؛ لأن هذا تمهيد لحذفه، وإن كان سائر المفاعيل، بل جميع المتعلقات كذلك. فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادةُ تلبُّسه بها من جهات مختلفة، كالوقوع فيه، وله، ومعه، وغير ذلك.

(**لا إفادة وقوعه مطلقًا**) أي ليس الغرض من ذكره مع الفعل إفادةَ وقوع الفعل وثبوتهِ في نفسه، من غير إرادة أن يعلم ممن وقع، وعلىٰ مَن وقع؛ إذ لو كان الغرض ذلك، كان[2] ذكر الفاعل والمفعول معه عبثًا، بل العبارة حينئذ أن يقال: "وقع الضرب"، أو "وُجِد"، أو "ثبت"، أو نحو ذلك من الألفاظ الدالة علىٰ مجرد وجود الفعل. ألا ترىٰ[3] أنه إذا أريد تلبسه بمن وقع منه فقط، ترك المفعول ولم يذكر معه، وإذا أريد تلبسه بمن وقع عليه فقط، ترك الفاعل، وبني للمفعول وأسند إليه.

---

(١) ط: زيادة: "والوجه هو الأول، يعرف بالتأمّل".

(٢) م: "لكان".

(٣) ط: "يرىٰ".

(فإذا لم يذكر) المفعول به **(معه)** أي مع الفعل المتعدي المسند إلىٰ فاعله، **(فالغرض: إنْ كان إثباته)** أي إثبات ذلك الفعل **(لفاعله أو نفيه عنه)** أي نفي الفعل عن فاعله **(مطلقًا)** أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفراده، أو خصوص بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فضلًا عن عمومه أو خصوصه - **(نُزِّل)** الفعل المتعدّي حينئذ **(منزلة اللازم، ولم يقدّر له مفعول؛ لأن المقدر)** بواسطة دلالة القرينة **(كالمذكور)** في أن السامع/ يتوهم[1] منهما[2] أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فينتقض غرض المتكلم. ألا ترىٰ[3] أنك إذا قلت: "هو يعطي الدنانير"، كان الغرض بيان جنس ما تناوله[4] الإعطاء، لا بيان حال كونه معطيًا، ويكون كلامًا مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير، لا مع من نُفي أن يوجد منه إعطاء. ١٢٤ب/

(وهو) أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم **(ضربان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل)** حال كونه **(مطلقا)** أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول **(كناية عنه)** أي عن ذلك الفعل حال كونه **(متعلقًا بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينة، أو لا)** يجعل كذلك:

---

(١) ظ: "فيهما".

(٢) ط: "منها".

(٣) ط: "يرىٰ".

(٤) ظ، وط: "يتناوله".

(الثاني: كقوله تعالى[1]: ﴿ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[2])، فإن الغرض إثبات العلم لهم ونفيه عنهم، من غير عموم في أفراده ولا خصوص، ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام أو خاص. والمعنىٰ لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد. ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة، وإنما قدم الثاني؛ لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتمامًا بحاله.

ذكر (السكاكي) في بحث إفادة "اللام" للاستغراق[3] أنه إذا كان المقام خطابيًا لا استدلاليًا، كقوله ﷺ: «المؤمن غِرٌّ كريم، والمنافق خب لئيم»[4] حُمِلَ المعرف باللام - مفردًا كان أو جمعًا - علىٰ الاستغراق بعلّة إيهام أن القصد إلىٰ فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما، ترجيحٌ لأحد المتساويين علىٰ الآخر[5]. ثم ذكر في بحث "حذف المفعول" أنه قد يكون للقصد إلىٰ نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم، ذهابًا في نحو "فلان يعطي" إلىٰ معنىٰ "يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة"، إيهامًا للمبالغة بالطريق المذكور[6] في إفادة "اللام" للاستغراق[7][8].

---

(١) ط: زيادة: ﴿قُلۡ﴾.

(٢) الزمر ٩.

(٣) م، وظ: "الاستغراق".

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٩١٠٧ بلفظ: «إنّ المؤمن غر كريم، وإنّ المنافق خب لئيم».

(٥) ينظر: المفتاح ص٢١٥ - ٢١٦.

(٦) ظ: "المذكورة".

(٧) ظ: "الاستغراق".

(٨) ينظر: المفتاح ص٢٢٩.

فجعل المصنف قوله: "بالطريق المذكور" إشارة إلىٰ قوله: "ثم إذا كان المقام خطابيًا، حُمِلَ المعرف باللام علىٰ/ الاستغراق". وإليه أشار بقوله: (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (إذا كان المقام خطابيًا) يُكتفىٰ فيه بمجرد الظن، (لا استدلاليًا) يطلب فيه اليقين البرهاني، (أفاد) أي المقام الخطابي أو الفعل المذكور (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا، (مع التعميم) في أفراد الفعل؛ (دفعًا للتحكم) اللازم من حمله علىٰ فرد دون فرد آخر. /١٢٥أ

وتحقيقه أن معنىٰ "يعطي" حينئذ: "يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة". فمصدر هذا الفعل معرّف بلام الحقيقة؛ فيجب أن يحمل في المقام الخطابي علىٰ استغراق الإعطاءات وشمولها، احترازًا عن ترجيح أحد المتساويين.

* لا يقال: إن إفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا؛ لأن معنىٰ الإطلاق أن لا يعتبر عمومُه[1] أفرادَ الفعل أو خصوصُها، ولا تعلقُه بمن وقع عليه؛ فكيف يجتمعان؟!؛

- لأنا نقول: لا نسلم المنافاة؛ إذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبراً في الغرض والمقصود - عدمُ كونه مفادًا من الكلام. وإنما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم، لا عدم اعتبار العموم، والفرق واضح.

(١) ط: "عموم".

ثم المذكور في "شرح المفتاح" أن قوله: "بالطريق المذكور" إشارة إلىٰ ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من أن نحو "حاتم الجواد" يفيد الانحصار مبالغة، بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم؛ لأن معنىٰ قولنا: "فلان يعطي": "هو لا غيرُه يوجد حقيقة الإعطاء، لا غيرَها"[1]. وهذا لعمري فِرية ما فيها مِرية؛ لأن ما ذكره من الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل. نعم إذا حمل علىٰ التعميم، أفاد انه يوجِد كلَّ إعطاء؛ فيلزم أن لا يكون غيره موجدًا للإعطاء. أما أنه لا يُوجدُ إلا[2] الإعطاء، فمما لا تسعه[3] هذه العبارة.

١٢٥ب/ والظاهر/ ما ذكره المصنف. وتحقيقه ما ذكرنا، فليُحافَظ عليه؛ فإن هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم[4] خبط عظيم.

(والأول) وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص، (كقول البحتري[5] في المعتز بالله)[6] معرضًا بالمستعين بالله[7]:

---

(١) ينظر: مفتاح المفتاح ل ٥٩.

(٢) ظ: "غير".

(٣) ط: "يسعه".

(٤) يقصد الخلخالي لأنه سلك مسلك الفاضل العلّامة [ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ل ٩٤-٩٥].

(٥) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الله بن يحيىٰ البحتري الطائي، أحد شعراء الدولة العباسية المشهورين. عاصر أبا تمام، واتصل بالخلفاء ومدحهم، وكان من المقربين إلىٰ الخليفة المتوكل. توفي سنة ٢٨٤ هـ [ينظر: إرشاد الأريب ١٠/ ٢٤٨-٢٥١].

(٦) هو محمد بن جعفر، الخليفة العباسي المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم. بويع بالخلافة بعد عزل المستعين بالله، وهو ابن تسع عشرة سنة، ولم يلِ الخلافة قبلَه أصغر منه. توفي سنة ٢٥٥ هـ وهو ابن أربع وعشرين سنة [ينظر: فوات الوفيات ٣/ ٣١٩-٣٢٠].

(٧) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن هارون، الخليفة العباسي المستعين بالله بن المعتصم بن هارون الرشيد. تولّىٰ الخلافة بعد وفاة المنتصر بن المتوكل سنة ٢٤٨هـ. قتل في سامراء سنة ٢٥٢هـ وهو ابن إحدىٰ وثلاثين سنة [ينظر: فوات الوفيات ١/ ١٤٠-١٤١].

(شَجْوُ حُسّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ) (أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ)[1]

(أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع؛ فيدرك) بالبصر (محاسنه، و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره، فلا يجدوا) نَصْبٌ عَطْفٌ علىٰ المضارع المنصوب قبله، أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة (إلى منازعته الإمامة سبيلا).

فالحاصل أنه نزَّل "يرىٰ"، و"يسمع" منزلة اللازم، أي يصدر منه الرؤية والسماع، من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره، بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره، دلالة علىٰ أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلىٰ حيث يمتنع خفاؤها، فيبصرها كل راءٍ، ويسمعها كل واعٍ، بل لا يبصر الرائي إلّا آثاره، ولا يسمع الواعي إلّا أخباره. فذكر الملزوم وأراد اللازم، علىٰ ما هو طريق الكناية.

ولا يخفىٰ أنه يفوت هذا المعنىٰ عند ذكر المفعول أو تقديره[2]؛ لما في التغافل عن ذكره والإعراض عنه من الإيذان بأن فضائله يكفي فيها أن يكون ذو سمع وذو بصر[3]، حتىٰ يعلم أنه المتفرد بالفضائل[4].

(١) ديوانه ٢/ ١٢٤٤.

(٢) م: "وتقديره".

(٣) م، وظ: "ذو بصر وذو سمع".

(٤) م: "بالفضائل".

(وإلاّ) أي وإن لم يكن الغرض - عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إليه فاعله - إثباتَه لفاعله أو نفيَه عنه مطلقًا، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور، (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة علىٰ تعيين المفعول،/ إنْ عامًا فعام، وإن خاصًا فخاص. /١٢٦أ

وإنما قلنا: "بل قصد تعلقه بمفعول"؛ لأنه لو لم يقصد إثباته أو نفيه[1] مطلقًا، بل قصد إثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها، من غير اعتبار التعلق بمفعول - لم يجب تقدير المفعول، بل لم يجز لفوات المقصود. كما إذا قلنا: "فلان يعطي كل سنة مرة أو مرتين"، أي يفعل إعطاءً ما، من غير تعيين المفعول، و"فلان يعطي" مع قصد أنه يفعل كل إعطاء، من غير اعتبار للمفعول. فالفرق بين تعميم أفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر. وهما وإن فرض تلازمهما في الوجود، فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد.



أغراض حذف المفعول

(ثم الحذف) أي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام، أعني وجود القرينة:

١- (إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة) والإرادة ونحوهما، إذا وقع شرطًا، فإن الجواب يدل عليه ويبيّنه. (ما لم يكن تعلقه به) أي تعلق فعل

(١) ط: زيادة: "عنه".

المشيئة بالمفعول (غريبًا، نحو ﴿وَلَوْ[1] شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2])
أي "لو شاء هدايتكم[3] أجمعين". فإنه متىٰ قيل: "لو شاء"، علم السامع أن هناك شيئًا قد عُلِّقَتْ المشيئة عليه لكنه مُبهم عنده، فإذا جيء بجواب الشرط، صار مبيّنًا له. وهذا أوقع في النفس.

(بخلاف نحو) قول الخريمي[4] يرثي ابنه، ويصف نفسَه بشدة الحزن والصبر عليه:

(وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيَ دَمًا لَبَكَيْتُهُ)
عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ[5] [6]

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب؛ فلا[7] بدَّ من ذكر المفعول؛ ليتقرر في نفس[8] السامع ويأنس السامع به.

---

(١) ط: "فَلَوْ"، وهو تحريف.

(٢) النحل ٩.

(٣) م: زيادة: "لهداكم".

(٤) هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان الخريمي، وهو أعجمي، كان مولىٰ ابن خُرَيْم من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان. من شعراء الدولة العباسية، كان متصلًا بمحمد بن منصور بن زياد كاتب البرامكة، وله فيه مدائح جياد [الشعر والشعراء ٢/ ٨٥٣].

(٥) ط: زيادة:

وَأَعْدَدْتُهُ ذُخْرًا لِكُلِّ مُلِمَّةٍ وَسَهْمُ المَنَايَا بِالذَّخَائِرِ مُوْلَعُ

(٦) ديوانه ص٤٣.

(٧) م: "ولا".

(٨) ظ: "ذهن".

(وأما قوله) أي قول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهري[1]:

(وَلَـمْ يُبْقِ مِنِّيْ الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِيْ)

(فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيْ بَكَيْتُ تَفَكُّرَا)[2]

(فليس منه) أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء علىٰ غرابة تعلقها به، علىٰ ما سبق[3] إلىٰ الوهم[4] من أن المراد "لو[5] شئت أن أبكي تفكرًا، بكيت تفكرًا"، فلم/ يحذف مفعول المشيئة، ولم يقل: "لو شئت بكيت تفكرًا"؛ لأن تعلّق المشيئة ببكاء التفكر غريب، كتعلقها ببكاء الدم. فرَفَعَ هذا الوهمَ، وصرَّحَ بأنه ليس من هذا القبيل؛ (لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي)، لا البكاء الفكري[6]؛ لأنه لم يرد أن يقول: "لو شئت أن أبكي تفكرًا، بكيت تفكرًا"، بل أراد أن يقول: "أفناني النحول؛ فلم يُبق مني غيرَ خواطر تجول فيَّ، حتىٰ لو شئت البكاء، فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع، لم أجده، وخرج منها بدل الدمع التفكر". فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدىٰ إلىٰ التفكر ألبتة،

١٢٦ب/

(١) هو أبو الحسن علي بن أحمد الجوهري، أحد الشعراء الكتّاب من أهل جرجان، ومن المقربين للصاحب بن عبّاد. كان حيًّا سنة ٣٧٧هـ [ينظر: يتيمة الدهر ٤/ ٢٩].

(٢) لم أعثر عليه. وقد ذكر الثعالبي في يتيمة الدهر ٤/ ٣٧-٣٨ قصيدة للجوهري علىٰ قافية موافقة لقافية هذا البيت، فلعلّ هذا البيت من هذه القصيدة ولم يثبته الثعالبي.

(٣) م، وظ: "يسبق".

(٤) ط: زيادة: «وذهب إليه صاحب "الضرام"».

(٥) ط: "ولو".

(٦) ط: "التفكير".

والبكاء الثاني مقيّد معدّىٰ[1] إلىٰ التفكر؛ فلا يصلح[2] تفسيرًا للأول وبيانًا؛ لأن المبيِّن يجب أن يكون عين المبيَّن[3]، كما إذا قلت: "لو شئت أن تعطي درهما، أعطيت درهمين". كذا في "دلائل الإعجاز"[4].

ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل: إن الكلام في مفعول "أبكي"، والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه[5] المفعول للبيان بعد الإبهام، بل لغرض آخر.

* لا يقال: يحتمل أن يريد "أني ضعفت ونحلت، بحيث لم يبق فيَّ مادة الدمع. فصرت بحيث أقدر علىٰ بكاء التفكر"، والمعنىٰ: "لو شئت أن أبكي تفكرًا، بكيت تفكرًا"، علىٰ أنه من باب التنازع، مثل "ضربت وأكرمت زيدًا"؛ فيكون من قبيل "لو شئت أن أبكي دمًا لبكيته"؛

- لأنا نقول: ترتّب هذا الكلام علىٰ قوله: "فلم يبق مني الشوق غير تفكري" يدل علىٰ فساد هذا الاحتمال؛ لأن بكاء التفكر ليس سوىٰ الأسف والكمد. والقدرة عليه لا تتوقف[6] علىٰ أن لا يبقىٰ فيه غير التفكر، بخلاف عدم القدرة علىٰ البكاء الحقيقي، بحيث يحصل منه بدل الدمع[7] التفكر؛

---

(١) ظ: "متعدي".

(٢) م: "يصح".

(٣) قوله: "لأن المبيِّن يجب أن يكون عين المبيَّن" ليس في م، وظ.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٦٧.

(٥) ظ: "منه".

(٦) ط: "يتوقف".

(٧) ط: "الدم".

فإنه مما يتوقف علىٰ أن لا يبقىٰ فيه غير التفكر. فحينئذ يحسن ترتُّب[1] النظم، فليتأمل.

ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الإبهام قولك "أمرته فقام"، أي: "أمرته بالقيام"[2]. / قال الله تعالىٰ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾[3]، أي: "أمرناهم بالفسق". وهو مجاز عن تمكينهم وإقدارهم. /١٢٧أ

٢- (وإما) عطف علىٰ قوله: "للبيان"[4]، (لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء) متعلق بقوله: "توهم"، (كقوله) أي البحتري:

(وَكَمْ ذُدْتَ) أي دفعت (عَنِّيْ مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ)

يقال: "تحامل فلان عليَّ": إذا لم يعدل. و"كم" في البيت خبرية، مميزها قوله: "من تحامل حادث". وإذا فصل بين "كم" الخبرية ومميزها بفعل متعد، وجب الإتيان بـ "من"؛ لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل، نحو قوله تعالىٰ: : ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[5]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾[6]. ومحل "كم" ههنا[7] النصب علىٰ المفعولية.

---

(١) ظ: "ترتيب".

(٢) ط: زيادة: "فقام".

(٣) الإسراء ١٦.

(٤) م: زيادة: "بعد الإبهام"، وظ: "إما للبيان أي الحذف"، وط: "إما للبيان".

(٥) الدخان ٢٥.

(٦) القصص ٥٨.

(٧) ط: "هنا".

(وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ) أي شدتها وصولتها (حَزَزْنَ) أي قطعن اللحم (إِلَى العَظْمِ)[1]

فحذف المفعول، أعني "اللحم"؛ (إذ لو ذكر "اللحم"، ربَّما توهّم قبل ذكر ما بعده) أي ما بعد "اللحم"، وهو قوله: "إلىٰ العظم" (أن الحزَّ لم ينته إلى العظم)، بل كان في بعض اللحم. فترك ذكر "اللحم" ليدفع من المسامع هذا الوهم، ويصوِّرَ في نفسه من أول الأمر أن الحز مضىٰ في اللحم، حتىٰ لم يردّه إلّا العظم.

٣- (وإما لأنه أريد ذكره) أي[2] ذكر المفعول (ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) أي لفظ المفعول، (إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه) أي وقوع الفعل علىٰ المفعول، حتىٰ لا يرضىٰ بأن يوقعه علىٰ ضميره، وإنْ كان كناية عنه، (كقوله) أي[3] البحتري:

(قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِيْ السُؤْ　　　دَدِ وَالمَجْدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلا)[4]

أي "قد طلبنا لك مِثلا"، فحذف المفعول من اللفظ؛ إذ لو ذكره[5]، لكان المناسب في قوله: "لم نجد" الإتيان بضميره، أي "فلم نجده". وفيه

(١) ديوانه ٣/ ٢٠١٨.

(٢) قوله: "ذكره أي" ليس في ظ.

(٣) ط: "قول".

(٤) ديوانه ٣/ ١٦٥٧.

(٥) ظ: "ذكر".

تفويت الغرض[1]، وهو إيقاع نفي الوجدان علىٰ صريح لفظ "المثل"؛ لكمال العناية بعدم وجدان المثل[2] له.

ولأجل هذا المعنىٰ بعينه عكس ذو الرمة[3] في قوله:

وَلَـمْ أَمْـدَحْ لأُرْضِيَـهُ بِشِعْرِيْ لَئِيْمًا أَنْ يَكُـوْنَ أَصَـابَ مَـالا[4]

١٢٧ب/ / لأنـه أعمل[5] الفعل الأول في صريح لفظ "اللئيم"، والثاني في ضميره؛ لأن الغرض إيقاع نفي المدح علىٰ اللئيم صريحًا؛ لكمال العناية بذلك، بخلاف الإرضاء.

(**ويجوز أن يكون السبب**) أي سبب حذف المفعول في بيت البحتري (**ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له**)، قصدا إلىٰ المبالغة في التأدب معه؛ لأن طلب المثل صريحًا مما يدل علىٰ تجويزه، بناء علىٰ أن العاقل لا يطلب إلّا ما يجوّزُ وجوده. وأيضًا في الحذف بيان بعد الإبهام.

٤ - (**وإمّا للتعميم**) في المفعول (**مع الاختصار، كقولك: "قد كان منك ما يؤلم"، أي: "كل أحد"**) بقرينة أن المقام مقام المبالغة. وهذا

---

(١) م، وظ، وط: "للغرض".

(٢) ط: "مثل".

(٣) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة بن مسعود وقيل بُهَيْش بن حارثة، المشهور بذي الرُّمّة. أحد الشعراء العباسيين المشهورين، اشتهر بحسن التشبيه. توفي وهو ابن أربعين سنة في خلافة هشام بن عبدالملك [ينظر: الأغاني ١٨/ ١-٢٤].

(٤) ديوانه ٣/ ١٥٣٤.

(٥) ظ: زيادة: "لفظ".

التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، لكنه يفوت الاختصار حينئذ [1].

(وعليه) أي علىٰ حذف المفعول للتعميم والاختصار (﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾)، أي: "يدعو العباد كلهم"؛ لأن الدعوة إلىٰ الجنة تعم الناس كافة. لكن الهداية إلىٰ الطريق المستقيم الموصل إليها تختص بمن[2] يشاء ﴿ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[3].

فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة، والثاني تحقيقا. وهما وإن احتملا أن يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم، لكن التأمل الذوقي يشهد أن القصد في هذا المقام إلىٰ المفعول؛ فإن الحمل علىٰ أمثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام. ولذا جعل صاحب "المفتاح" نحو "فلان يعطي" محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد إلىٰ تعميم المفعول[4].

ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالىٰ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾[5]، أي "علىٰ كل أمر يستعان فيه". ويحتمل أن يراد "علىٰ أداء العبادة"؛ ليتلاءم الكلام.

---

(١) ليست في م.

(٢) م،وط: "لمن".

(٣) يونس ٢٥.

(٤) ينظر: المفتاح ص٢٢٨-٢٢٩.

(٥) الفاتحة ٥.

وههنا بحث، وهو أن ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار إنما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن، وحينئذ فإن[1] دلت القرينة علىٰ أن المقدّر يجب أن يكون عامًا، فالتعميم من عموم المقدر، سواء ذكر أو حذف، وإلّا فلا دلالة علىٰ التعميم. فالظاهر أن العموم فيما ذكر/ إنما هو من دلالة القرينة علىٰ أن المقدر عام، والحذف /١٢٨أ إنما هو لمجرد الاختصار، كما ذكره فيما يليه، وهو قوله: (**وإما لمجرد الاختصار**). وقد وقع في بعض النسخ: (**عند قيام قرينة**)، وهو تذكرة لما سبق في قوله: "يجب[2] التقدير بحسب القرائن"، ولا حاجة إليه.

وما يقال: إن المعنىٰ "عند قيام قرينة علىٰ أن الحذف لمجرد الاختصار" ليس بسديد؛ لأن هذا جار في سائر الأقسام، ولا وجه للتخصيص لمجرد الاختصار، (**نحو"أصغيت إليه"، أي "أُذني". وعليه**) قوله: (﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[3]، **أي "ذاتك"**).

- وقد عرضت هذا البحث علىٰ بعضهم، فقال: «إذا ذكر المفعول، نحو "يؤلم كل أحد"، يكون الاعتماد علىٰ اللفظ من حيث الظاهر. وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي، وهو ليس بمقصود. وأما إذا حذف، فيكون الاعتماد علىٰ العقل ظاهرًا، فلا يعم إلّا ما يجوّزه العقل، ولا يوهم

---

(١) ظ: "هو".

(٢) ط: "وجب".

(٣) الأعراف ١٤٣، وسياق الآية: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

خلاف المقصود؛ فيصح[1] أن الحذف للتعميم الذي[2] لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار؛ إذ لو ترك الاختصار لأمكن أن يقال: "يؤلم كل أحد ممن يجوّز العقل والعرف إيلامه إياه"».

* فقلت: أولًا: تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه.

وثانيًا: أن الحذف حينئذ إنما يكون لدفع الإيهام. والتعميم مستفاد من عموم المقدّر. ولو سلّم، فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف، أعني دفع الإيهام، والتعرض لما ليس كذلك، أعني التعميم - غير مناسب.

وثالثًا: أن هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَـٰمِ﴾[3] مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة؛ إذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود، بل يحقق المقصود علىٰ ما ذكرته، فلا وجه للحذف سوىٰ مجرد الاختصار.

ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾[4] علىٰ أن الدعاء بمعنىٰ التسمية التي تتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، أي "سموه الله/ أو سموه الرحمن، أيا ما تسمونه فله الأسماء الحسنىٰ"؛ إذ لو ١٢٨ب/

---

(١) ظ: "فصح".

(٢) ط: زيادة: "هو".

(٣) يونس ٢٥.

(٤) الإسراء ١١٠.

كان الدعـاء بمعنىٰ النداء[1] المتعـدِّي إلىٰ مفعول واحد، لزم الشـرك[2] إنْ كان مسـمىٰ "الله" غير مسـمىٰ "الرحمن"، ولزم عطف الشـيء علىٰ نفسه إن كان عينه.

ومثل هذا العطف وإن صح بـ "الواو" باعتبار الصفات، كقوله:

إِلَىٰ المَلِكِ القِرْمِ وَابْنِ الهُمَام وَلَيْثِ الكَتِيْبَةِ فِيْ المُزْدَحَمْ[3]

لكنه لا يصح في "أو"[4]؛ لأنها لأحد الشيئين المتغايرين، ولأن التخيير إنما يكون بين الشيئين. وأيضًا لا يصح قوله: "أيًّا ما تدعو"؛ لأن "أيًّا" إنما يكون لواحد من اثنين أو جماعة. وأما قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾[5] فذهب الشيخ عبدالقاهر وصاحب "الكشاف" إلىٰ أن حذف المفعول فيه للقصد إلىٰ نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم، أي "يصدر منهم السقي ومنهما الذود". وأما أن المسقي والمذود إبل أو غنم فخارج عن المقصود، بل يوهم خلافه؛ إذ لو قيل أو قدّر: "يسقون إبلهم وتذودان غنمهما"، لتوهم أن الترحّم عليهما ليس من جهة أنهما علىٰ الذود والناسَ علىٰ السقي، بل من جهة أن مذودهما غنم ومسقيَّهم إبل. ألا ترىٰ[6] أنك

(١) ط: "الدعاء".

(٢) ط: "الإشراك".

(٣) بلا نسبة في الكشاف ١/ ١٣٣، والإنصاف ٢/ ٤٦٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٥.

(٤) ظ، وط: "بـ"أو"".

(٥) القصص ٢٣.

(٦) ط: "يرىٰ".

إذا قلت: "مالك تمنع أخاك؟"، كنتَ منكرًا المنع لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع الأخ؟!(١).

وذهب صاحب "المفتاح" إلىٰ أنه لمجرد الاختصار، والمراد "يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما"، وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية(٢).

وهذا أقرب إلىٰ التحقيق؛ لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس، بل من جهة ذودهما عنهما وسقي الناس مواشيهم، حتىٰ لو كانتا تذودان غير غنمهما، وكان الناس يسقون غير مواشيهم، بل غنمهما مثلا - لم يصح(٣) الترحم، فليتأمل، ففيه دقة اعتبرها صاحب "المفتاح" بعد التأمل في كلام الشيخين، وغفل/ عنها الجمهور؛ فاستحسنوا كلامهما. ١٢٩أ/

٥- **(وإما للرعاية علىٰ الفاصلة، نحو)** قوله تعالىٰ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾(٤) أي "ما قلاك"، فحذف "الكاف"(٥)؛ لأن فواصل الآي علىٰ "الألف".

ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الأغراض المذكورة؛ ولذا ذكر صاحب "الكشاف" هنا أنه اختصار لفظي لظهور

---

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ١٧٠-١٧١، ودلائل الإعجاز ص١٦١-١٦٢.

(٢) ينظر: المفتاح ص٢٢٩.

(٣) ظ: "لا يصح".

(٤) الضحىٰ ١-٣.

(٥) ليست في ظ.

المحذوف، مثل ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[1]، أي "والذاكراته"[2][3].

٦- **(وإما لا ستهجان ذكره)** أي ذكر المفعول، **(كقول عائشة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**:«ما رأيت منه)** أي من النبي ﷺ **(ولا رأىٰ مني»**[4]، **أي "العورة")**.

٧- **(وإما لنكتة أخرىٰ)**، كإخفائه، أو التمكن من إنكاره إنْ مست إليه حاجة[5]، أو تَعيُّنِه، أو ادِّعاءِ تَعيُّنه، أو نحو ذلك.

قال الله تعالىٰ: ﴿لِّيُنذِرَ بَأۡسًا شَدِيدًا﴾[6]، أي "لينذر الذين كفروا"، فحذف لتعينه، ولأن الغرض هو ذكر المنذر به.



---

(١) الأحزاب ٣٥.

(٢) ط: "وذاكراته".

(٣) ينظر: الكشاف ٤/ ٢٦٣.

(٤) أخرجه ابن ماجه بلفظ: «ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط» [ينظر: سنن ابن ماجه ص٢٧٥]. وقد أشار ابن قدامة إلىٰ هذا الحديث بلفظ: «ما رأيته من رسول الله ﷺ ولا رآه مني» [ينظر: المغني ٩/ ٤٩٧؛ وإرواء الغليل٦/ ٢١٣].

(٥) ط: "مست الحاجة إليه".

(٦) الكهف ٢.

تقديم المفعول ونحوه

(**وتقديم مفعوله**) أي مفعول الفعل، (**ونحوه**) أي نحو المفعول من الجار والمجرور، والظرف، والحال، ونحو ذلك (**عليه**) أي علىٰ الفعل (**لرد الخطأ في التعيين، كقولك: "زيدًا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنسانًا وأنه غير زيد**)، فإنه مصيب في اعتقاد[1] وقوع عرفانك علىٰ إنسان، مخطئ في تعيين أنه غير زيد. (**وتقول لتأكيده**) أي تأكيد هذا الرد: "زيدًا عرفت (**لا غيره**)".

وقد يكون أيضا لرد الخطأ في الاشتراك، كقولك: "زيدا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت زيدًا وعمرًا وغيرهما. وتقول لتأكيده: "زيدًا عرفت وحده". فكان علىٰ المصنف أن يذكره، بل كان الأحسن أن يقول بدل قوله: "لرد الخطأ": "لإفادة الاختصاص"؛ ليدخل فيه القصرُ [بأنواعه][2] الثلاثة، ونحوُ قولك: "زيدًا أكْرِمْ"، و"عمرًا لا تكرمْ" في الأمر والنهي، فإن اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف.

(**ولذلك**) أي ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل علىٰ مفعول في الجملة (**لا يقال: "ما زيدًا ضربت ولا غيره"، ولا "ما زيدًا ضربت/ ولكن أكرمته"**). /١٢٩ب

---

(١) ظ: "اعتقاده".

(٢) في جميع النسخ: "بأنواعها".

أما الأول: فلأن التقديم يفيد وجود الضرب علىٰ أحد غير زيد، تحقيقًا لمعنىٰ الاختصاص، وقولك: "لا غيره" صريح في نفيه. نعم، إذا قامت قرينة علىٰ أن التقديم ليس للتخصيص، يصح أن يقال: "ما زيدًا ضربت ولا غيره"، كما ذكر في "ما أنا قلت هذا ولا غيري". وكذا يصح "زيدًا ضربت وعمرًا"، إذا لم يكن التقديم للاختصاص، بخلاف ما إذا كان له.

وأما الثاني: فلأن مبنىٰ الكلام ليس علىٰ أن الخطأ في الضرب، فتردَّه[1] إلىٰ الصواب في الإكرام، وإنما الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد. فردُّه إلىٰ الصواب أن يقال: "ما زيدًا ضربت ولكن عمرًا".



(**وأما نحو "زيدًا عرفته" فتأكيد إنْ قدّر**) الفعل المحذوف (**المفسَّر**) بالفعل المذكور (**قبل المنصوب**)، نحو "عرفت زيدًا عرفته". (**وإلا**) أي وإنْ لم يقدّر المفسَّر قبل المنصوب، بل بعده، نحو "زيدًا عرفت عرفته" - (**فتخصيص**)؛ لأن التقديم علىٰ المحذوف كالتقديم علىٰ المذكور، كما في "بسم الله".

فنحو "زيدًا عرفته" يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد. لكن إذا قامت قرينه علىٰ أن الفعل مقدر بعد المنصوب، فهو أبلغ في الاختصاص من قولنا: "زيدًا عرفت"؛ لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد. ومعلوم أن ليس القصر والتخصيص إلّا تأكيدًا علىٰ تأكيد، فيتقوىٰ بازدياد التأكيد لا محالة. وهذا معنىٰ قول صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِيَّٰيَ

(١) ط: "فيرده".

﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾[1]: «إنه من باب "زيدًا رَهِبْتُه"، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[2]»[3].

وقد صرح في "المفتاح" بأن "الفاء" للعطف على المحذوف، والتقدير "إياي ارهبوا فارهبون"[4]. وتتحقق[5] المغايرة بأن في المعطوف عليه الاختصاصَ دون المعطوف. ولم يعتبر فيه التخصيص؛ لأن الغرض[6] مجرد تفسير الفعل، لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾[7] فهو علىٰ تقدير "فإياي فاعبدوا/ فاعبدون"[8] و"الفاء"[9] في "فاعبدون"[10] جواب شرط محذوف؛ لأن المعنىٰ "إن أرضي واسعة، فإن لم تخلصوا العبادة لي في أرض، فأخلصوها لي في غيرها"، ثم حُذِف الشرط وعُوِّض منه تقديم المفعول مع إفادته الاختصاص. كذا في "الكشاف"[11]. /١٣٠أ

---

(١) البقرة ٤٠.

(٢) الفاتحة٥.

(٣) الكشاف ١/ ٢٧٦ باختلاف يسير.

(٤) ينظر: المفتاح ص٢٥٠.

(٥) ط: "ويتحقق".

(٦) ط: زيادة: "منه".

(٧) العنكبوت ٥٦.

(٨) م: "فاعبدوني".

(٩) ظ، وط: "فالفاء".

(١٠) م: "فاعبدوني".

(١١) ينظر: الكشاف ٣/ ٢١٠.

وفي جعله "الفاء" في "فاعبدون" جزاء الشرط تسامح، بناء على أنه تفسير لما هو الجزاء، أعني "فاعبدوا"، فكأنه هو هو. وأما "الفاءات" الثلاث: فأولاها هي التي كانت في الشرط المحذوف أبقيت تنبيهًا على مسببيته عما قبلها[1]، أي "إذا كان أرضي واسعة، فإن لم تخلصوا... إلى آخره". والثانية: جزاء الشرط. والثالثة: تكرير لها، أو عاطفة، كما في "المفتاح"[2].

وقد وقع في بعض النسخ: (**أما**[3] **نحو** ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[4] **فلا يفيد إلا التخصيص**) وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدمًا، نحو "أمَّا فهدينا ثمود" لالتزامهم وجود فاصل بين "أمَّا" و"الفاء".

وتحقيق المقام أن قولنا: "أما زيد فقائم"، أصله "مهما يكن من شيء فزيد قائم"، بمعنى "إنْ يقع في الدنيا شيء، يقع معه قيام زيد". فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له؛ لأنه جعل لازمًا لوقوع شيء في الدنيا. وما دامت الدنيا، فإنه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط، أعني "يكن من شيء"، وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو "زيد"، وأبقي "الفاء" المؤذن بأن ما بعدها لازم لما قبلها؛ ليحصل الغرض الكلي، أعني لزوم القيام لزيد. وإلّا فليس هذا موقع "الفاء" لأن موقعه صدر الجزاء.

---

(١) ظ: "قبله".

(٢) ينظر: المفتاح ص٢٥٠.

(٣) ط: "وأما".

(٤) فصلت ١٧.

فحصل التخفيف، وإقامة الملزوم في قصد المتكلم، أعني زيدًا[1]، مقام الملزوم في كلامهم، أعني الشرط، وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من أن حيّز ما التزم حذفه ينبغي أن يشغل[2] بشيء آخر، وحصل/ أيضًا بقاء "الفاء" متوسطة في الكلام، كما هو حقها؛ إذ لا تقع[3] "الفاء" السببية في ابتداء الكلام. ولذا يقدم علىٰ "الفاء" من أجزاء الجزاء المفعولُ، والظرفُ، وغير ذلك من المعمولات، مما يقصد لزوم ما بعد "الفاء" له. ولا يُستنكر إعمال ما بعد "الفاء" فيما قبله، وإنْ امتنع في غير هذا الموضع؛ لأن التقديم لأجل هذه الأغراض المهمة، فيجوز لتحصيلها[4] إلغاء[5] المانع. ١٣٠ب/

ويظهر لك من هذا التحقيق أن مثل هذا التقديم ليس للتخصيص؛ لظهور أن ليس الغرض "أنا هدينا ثمود وغيرهم" ردًا علىٰ من زعم الاشتراك أو انفراد الغير بالهداية، بل الغرض إثبات[6] الهداية لهم ثم الإخبار عن سوء صنيعهم. ألا ترىٰ[7] أنه إذا جاءك زيد وعمرو، ثم سألك سائل: "ما

---

(١) ظ: "زيد".

(٢) م، وظ، وط: "يشتغل".

(٣) ظ: "يقع".

(٤) م: "لتحصيله".

(٥) ط: "الفاء".

(٦) ط: زيادة: "أصل".

(٧) ط: "يرىٰ".

فعلت بهما؟"، تقول "أمَّا زيدًا فأكرمته، وأمَّا عمرًا فأهنته"، وليس في هذا حصر و[1] تخصيص؛ لأنه لم يكن عارفًا بثبوت أصل الإكرام والإهانة.

(وكذلك) أي ومثل قولك: "زيدًا عرفت" (قولك: "بزيد مررت") لمن اعتقد أن: مررت بإنسان وأنه غير زيد، وكذا سائر المعمولات، نحو "يوم الجمعة سرت"[2]، و"في المسجد صليت"، و"تأديبًا ضربته"، و"ماشيًا حججت".

(والتخصيص لازم للتقديم غالبًا) يعني أن التخصيص لا ينفك في غالب الأمر عن تقديم ما حقه التأخير، يعني أنه لازم للتقديم لزومًا أكثريًا، كما يقال: "تحرُّك الفك الأسفل لازم للمضغ غالبًا"، أي بخلاف التمساح.

وقوله: "غالبًا" إشارة إلى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص، بل لمجرد الاهتمام، أو التبرك، أو الاستلذاذ، أو موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر، أو رعاية السجع والفاصلة، أو ما أشبه ذلك. قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[3]، وقال: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ۝٣٢﴾[4]، وقال: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾[5]/ وقال: /١٣١أ

(١) ظ، وط: زيادة: "لا".

(٢) ظ: "مررت".

(٣) النحل ١١٨.

(٤) الحاقة ٣٠-٣٢.

(٥) الانفطار ١٠.

﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1]، وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ۝١١﴾[2]، إلىٰ غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص؛ لنبوّ المقام عنه، علىٰ ما صرح به ابن الأثير في "المثل السائر"، حتىٰ ذكر أن التقديم في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[3] لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو علىٰ حرف "النون"، لا للاختصاص علىٰ ما قاله الزمخشري[4].

وأشار إليه المصنف بقوله: (**ولهذا يقال في** ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾: **معناه "نخصك بالعبادة والاستعانة"، وفي** ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾[5] **معناه "إليه[6] لا إلى غيره"**). استشهد بما ذكره أئمة التفسير في مثالين: أحدهما المفعول بلا واسطة، مثل "زيدًا عرفت"، والثاني بواسطة، مثل "بزيد مررت"، مع أن الذوق أيضًا يقتضي ذلك.

وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من أن التقديم في نحو "الله أحمد"، و﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[7] للاهتمام، ولا دليل علىٰ كونه للحصر[8]؛ لأن الذوق

---

(١) القيامة ٢٣.

(٢) الضحىٰ ٩-١١.

(٣) الفاتحة ٥.

(٤) ينظر: المثل السائر ٢/ ٣٦، والكشاف ١/ ٦١-٦٢.

(٥) آل عمران ١٥٨.

(٦) قوله: "معناه: إليه" ليس في ط.

(٧) الفاتحة ٥.

(٨) لم أعثر عليه.

وقول أئمة التفسير دليلان عليه. والاهتمام أيضًا حاصل؛ لأنه لا ينافي الاختصاص. وإليه أشار بقوله:

(ويفيد)[1] التقديم **(في الجميع وراء التخصيص)** أي بعده **(اهتمامًا بالمقدَّم)**؛ لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم، وهم ببيانه أعنىٰ.

قال الشيخ في "دلائل الإعجاز": «إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرىٰ الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء، ويعرف له معنىٰ. وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: "إنه قدم للعناية، ولكونه أهم" من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم.

ومن الخطأ أيضًا أن يجعل التقديم مفيدًا في كلام فائدة، وغير مفيد في آخر، بأن يقال: "إنه توسعة علىٰ الشاعر والكاتب في القوافي الأسجاع"؛ إذ من البعيد أن يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرىٰ»[2]. هذا كلامه، وفيه نظر.

(ولهذا يقدر) المحذوف **(في "بسم الله" مؤخرًا)**، نحو "بسم الله أفعل كذا"؛ ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: "باسم اللات والعزىٰ"، فقَصَد الموحدُ تخصيص اسم الله بالابتداء؛ للاهتمام والرد عليهم.

---

(١) ط: زيادة: "أي".

(٢) دلائل الإعجاز ص١٠٧-١١١ بتصرف.

(وأُورِدَ ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾[1])،/ فإنه قُدّم فيه الفعل، فلو كان التقديم ١٣١ب/ مفيدًا للاختصاص والاهتمام، لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم "باسم ربك"؛ لأن كلام الله أحق برعاية ما تجب[2] رعايته.

(وأجيب: **بأن الأهم فيه القراءة**)؛ لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم. كذا في "الكشاف"[3].

و(**بأنه**) أي "باسم[4] ربك" (**متعلق بـ"اقرأ" الثاني**) أي هو مفعول "اقرأ" الذي بعده. (**ومعنىٰ الأول "أوجد القراءة"**) من غير اعتبار تعديته إلىٰ مقروء به، كما يقال: "فلان يعطي"، أي "يوجد الإعطاء" من غير اعتبار تعلقه إلىٰ المعطَىٰ. كذا في "المفتاح"[5].

وهو مبني علىٰ أن تعلق "باسم ربك" بـ"اقرأ" الثاني[6] تعلّقُ المفعولية، ودخولُ "الباء" للدلالة علىٰ التكرير والدوام، كقولك: "أخذت الخطامَ"، و"أخذتُ بالخطام". والأحسن أن "اقرأ" الأول والثاني كليهما[7] منزلان منزلة اللازم، أي "افعل القراءة وأوجدها"، أو المفعول[8] محذوف في

---

(١) العلق١.

(٢) ط: "يجب".

(٣) ينظر: الكشاف١/ ٣٠.

(٤) ط: "اسم".

(٥) ينظر: المفتاح ص٢٢٩.

(٦) ليست في ظ.

(٧) الأصل، وم، وط: "كلاهما".

(٨) م: "والمفعول".

كليهما، أي "اقرأ القرآن"، و"الباء" للاستعانة أو الملابسة، أي "مستعينًا باسم ربك"، أو متبركًا ومبتدئًا به"

ولا يبعد على[1] المذهب الصحيح، وهو كون التسمية من السورة، أن يجعل "باسم ربك" متعلقًا بـ"اقرأ" الثاني، ويكون متعلق الأول قوله: "بسم الله".



(١) ظ: زيادة: "هذا".

تقديم بعض معمولات الفعل علىٰ بعض

(**وتقديم بعض معمولاته**) أي معمولات الفعل (**علىٰ بعض**):

١ـ (**لأن أصله**) أي أصل ذلك البعض (**التقديم**) علىٰ البعض الآخر (**ولا مقتضىٰ للعدول عنه**) أي عن ذلك الأصل، (**كالفاعل في نحو "ضرب زيد عمرا"**)، فإن أصله التقديم علىٰ المفعول؛ لأنه عمدة يفتقر إليه في الكلام؛ والمفعولَ فضْلة يُستغنىٰ عنه فيه[1]؛ والعمدة أحق بالتقديم؛ ولأنه كالجزء من الفعل، فينبغي أن لا يفصل بينهما/ بشيء. /١٣٢أ/

(**والمفعول الأول في نحو "أعطيت زيدًا درهمًا"**)، فإنّ أصله التقديم علىٰ المفعول الثاني؛ لما فيه من معنىٰ الفاعلية، وهو أنه عاطٍ أي آخذ العطاء.

وأما ترتّب[2] المفاعيل، فقيل: الأصل تقديم المفعول المطلق، ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر، ثم الذي بالواسطة، ثم المفعول فيه الزمان، ثم المكان، ثم المفعول له، ثم المفعول معه.

والأصل أن يذكر الحال عقيب ذي الحال، والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل.

---

(١) ليست في ظ.

(٢) ط: "ترتيب".

وعند اجتماع التوابع: الأصل تقديم النعت، ثم التأكيد، ثم البدل أو[1] البيان.

٢ـ (أو لأن ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي تقدم (أهم).

قد جعل الأهمية ههنا قسيمًا؛ لكون الأصل التقديم. وجعلها في المسند إليه شاملًا له ولغيره من الأمور المقتضية لتقديم المسند إليه[2]. وكلام "المفتاح" ههنا موافق لما ذكر في المسند إليه[3]. فمراد المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة، بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه، واهتمامه بحاله لغرض من الأغراض.

(**كقولك: "قتل الخارجيَّ فلانٌ"**) بتقديم المفعول؛ لأن المقصود الأهم قتلُ "الخارجي" ليتخلَّص الناس من شره. وكقولك: "قتل زيدٌ رجلا" إذا كان "زيد" ممن لا يُقدَّر فيه أن يقتل أحدًا. فالغرض الأهم الإخبار بأنه صدر منه القتل، مع أن الأصل تقديم الفاعل.

٣ـ (أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى، نحو ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[4]، **فإنه لو أخر "من آل فرعون"**) عن قوله: "يكتم إيمانه"، (**لتوهم أنه من صلة "يكتم"؛ فلم يُفهم أنه**) أي ذلك الرجل (**منهم**) أي من آل فرعون. يعني أنه قد ذكر لـ"رجل" ثلاثة أوصاف،

---

(١) ط: "ثم".

(٢) ينظر: ١/ ٣٢٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: المفتاح ص٢٣٦-٢٣٧.

(٤) غافر ٢٨.

والسبب في تقديم الأول، أعني "مؤمن" ظاهر؛ لأنه أشرف الأوصاف، وأما الثاني فسبب تقديمه علىٰ الثالث أن لا يتوهم خلاف المقصود.

٤ـ (أو) لأن في التأخير إخلالًا (بالتناسب، كرعاية الفاصلة، نحو ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[(١)]) بتقديم الجار والمجرور والمفعول علىٰ الفاعل؛ لأن فواصل الآي علىٰ الألف./ ١٣٢ب/

وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقًا – أي سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها – قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام فيما قُدّم هو التقديم، كتقديم المبتدأ المعرّف علىٰ الخبر؛ وتقديم ذي الحال المعرّف علىٰ الحال؛ وتقديم العامل علىٰ المعمول، إلىٰ غير ذلك.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه:

(١) إما لكونه في نفسه نصب عينك، كتقديم المعمول علىٰ العامل في قولك: "وجه الحبيب أتمنىٰ" لمن قال لك: "ما الذي تتمنىٰ؟"، وتقديم المفعول الثاني علىٰ الأول في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[(٢)]، علىٰ أنهما مفعولا "جعلوا"؛ فإن ذِكْرَ "الله" وذِكْرَ "وجه الحبيب" أهم؛ لكونه في نفسه نصب عينك.

(٢) وإما لأنه يعرض له أمر يوجب كونه نصب عينك، كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت إليه منتظر لذكره، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَآءَ مِنۡ

---

(١) طه ٦٧.

(٢) الأنعام ١٠٠. وفي م: "وجعلوا لله شركاء من الجن".

أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾[1] بتقديم المجرور على الفاعل؛ لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل، فكان المقام مقام أن ينتظر السامع لإلمام حديثٍ بذكر القرية: هل فيها مَنْبِتُ خير أم كلّها كذلك؟. فهذا العارض جعل المجرور نصبَ العين، بخلاف قوله تعالى في سورة القصص: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾[2]، فإنه ليس فيه ذلك العارض.

(٣) وكما إذا عرفت أن في التأخير مانعًا، مثل الإخلال بالمقصود في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[3] بتقديم الحال، أعني "من قومه" على الوصف، أعني "الذين كفروا" إذ لو تأخّر[4]، لتوهم أنه من صلة "الدنيا"؛ لأنها ههنا اسم تفضيل من الدنوّ، وليست اسمًا، والدنوّ يتعدى بـ"من".

(٤) ومثل الإخلال بالفاصلة في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[5] بتقديم "هارون"، مع أن "موسى" أحق بالتقديم.

واعترض عليه المصنف بوجوه:

---

(١) يس ٢٠.

(٢) القصص ٢٠.

(٣) المؤمنون٣٣.

(٤) م: "أخر".

(٥) طه٧٠.

أحدها: أن قوله ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[1] مسوق للإنكار التوبيخي؛ فيمتنع أن يكون تعلق "جعلوا" بـ"الله" مُنْكَرًا إلّا باعتبار تعلقه بـ"شركاء"؛ إذ لا ينكر/ أن يكون جعلٌ ما متعلقًا بالله. وكذا تعلقه بـ"شركاء" إنما ينكر /١٣٣أ باعتبار تعلقه بـ"الله"؛ فلا فرق بين تقديم "لله" وتأخيره. وقد علم بهذا أن كل فعل متعد إلىٰ مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلّا باعتبار تعلقه بالآخر، إذا قدم أحدهما علىٰ الآخر، لم يصح تعليل تقديمه بالعناية.

والجواب: أنه ليس في كلامه ما يدل علىٰ أن المنكَر تعلق "جعلوا" بـ"الله" من غير اعتبار تعلقه بـ"شركاء"، بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما. لكن العناية بـ"الله" أتم، وإيراده في الذكر أهم، لكونه في نفسه نصب عين المؤمن، ولا يخفىٰ أنه لا يرد علىٰ هذا ما ذكره.

وثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقصود أو لرعاية الفاصلة من القسم الثاني؛ وليسا[2] منه.

وجوابه المنع؛ فإن الاحتراز المذكور أمر عارض، أوجبَ لما تقدم أن يكون نصب العين.

وثالثها: أن تعلق "من قومه" بـ"الدنيا" علىٰ تقدير تأخره وإنْ كان صحيحًا من جهة اللفظ، بناء علىٰ أن "الدنيا" وصف، والدنوّ يتعدىٰ بـ"من". لكنه غير معقول من جهة المعنىٰ؛ إذ لا معنىٰ لقولنا: "أترفنا الكفرة

---

(١) الأنعام١٠٠.

(٢) ط: "وليسىٰ".

ونَعَّمناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح" اللهم إلّا علىٰ وجه بعيد؛ مثل أن يراد "دَنَت من حياة قوم نوح"، أي كانت قريبة من حياتهم شبيهة بها[1].

وهذا الاعتراض - وإن كان مناقشة في المثال- لكنه حق.

واعترض بعضُهم بأنه جعل تقديم "وجه الحبيب" علىٰ "أتمنىٰ" من باب تقديم المعمولات بعضها علىٰ بعض، وليس كذلك.

وجوابه ما أشرنا إليه من أنه قسَّم التقديم مطلقًا؛ بدليل أنه أورد فيه تقديم العامل علىٰ المعمول، والمبتدأ علىٰ الخبر. نعم، قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها علىٰ بعض، لكنه عمم الحكم تعميمًا للفائدة.

وقد يُجاب بأنه تنبيه علىٰ أن تقديم بعض المعمولات علىٰ بعض قد يكون بحيث يمتنع إلّا بعد تقديمه علىٰ العامل. فالمقصود ههنا/ تقديم المفعول علىٰ الفاعل، وإنما جاز التقديم علىٰ الفعل من جهة الضرورة؛ لامتناع تقديم المفعول علىٰ الفاعل المتصل من غير تقديمه علىٰ الفعل.

١٣٣ب/



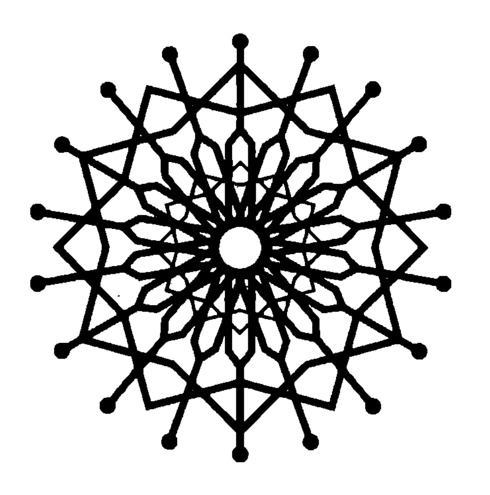
(١) ينظر: الإيضاح ١/ ٢١٢.



الباب الخامس

القصر





الباب الخامس: (**القصر**)، وهو في اللغة: الحبس. يقال [1]: "قصرت اللقحة علىٰ فرسي": إذا جعلتَ درَّها له لا لغيره [2].

وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق معهود.

أنواع القصر

وهو (**حقيقي وغير حقيقي**)؛ لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلىٰ غيره أصلًا، وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة والنسبة إلىٰ شيء آخر بأن لا يتجاوزه إليه، وهو غير حقيقي، بل إضافي؛ لأن تخصيصه بالمذكور ليس علىٰ الإطلاق، بل بالإضافة إلىٰ معيّن آخر، كقولك: "ما زيد إلّا قائم" بمعنىٰ أنه لا يتجاوز القيام إلىٰ القعود ونحوه، لا بمعنىٰ أنه لا يتجاوز إلىٰ صفة أخرىٰ أصلًا. وانقسامُه إلىٰ الحقيقي والإضافي بهذا المعنىٰ لا ينافي كون التخصيص مطلقًا من قبيل الإضافات.

ولما لم يصرح صاحب "المفتاح" بتقسيمه إلىٰ الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه، توهم المصنف أنه أهمل ذكر الحقيقي. وليس كذلك؛ لأنه قال: «حاصل معنىٰ القصر راجع إلىٰ تخصيص الموصوف بوصف

---

(١) ط: "تقول".

(٢) ينظر: اللسان "قصر" ٥/ ٩٧.

دون ثان، أو بوصف مكان آخر، أو إلىٰ تخصيص الوصف بموصوف دون ثان، أو بموصوف مكان آخر»(١).

وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره؛ لأن المراد بقوله: "ثان"، و"آخر" ما يصدق عليه أنه ثان أو آخر، أعمَّ من أن يكون واحدًا أو أكثر إلىٰ ما لا نهاية له. إذ لو أريد الواحد، لخرج عنه كثير من أمثلة غير الحقيقي أيضًا (٢)، كقولك: "ما زيد إلاّ كاتب" لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر ومنجم، وكقولك: "ما شاعر إلّا زيد" لمن اعتقد أن زيدًا (٣) وبكرًا وخالدًا شعراء. فليتأمل، فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي.

نعم إنه قد أورود الأمثلة في أثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارًا لكثرة الوقوع واحترازًا عن وصمة الكذب. وكلامه لا يخلو عن أمثلة/ هي ظاهرة في الحقيقي، مثل "زيد شاعر لا غير"، و"ليس غير"، و"ليس إلاّ"، ومثل"ما ضرب عمرًا إلّا زيد"، و"ما ضرب زيد إلّا عمرًا". وإذا تأملت وجدته مشيرًا إلىٰ التقسيم أيضًا حيث قال: «متىٰ أدخلت النفي علىٰ الوصف المسلَّم ثبوته وقلت: "ما شاعر"، توجَّه النفي بحكم العقل إلىٰ ثبوته للمدّعىٰ له إن عامًا، كقولك: "في الدنيا شعراء"، أو "في قبيلة كذا شعراء"، وإن خاصًا كقولك: "زيد وعمرو شاعران" فيتناول النفي ثبوته لذلك، فمتىٰ قلت: "إلاّ زيد"، أفاد القصر»(٤).

/١٣٤أ

---

(١) المفتاح ص٢٨٨ بتصرف.

(٢) ليست في ظ.

(٣) ظ: زيادة: "وعمرًا".

(٤) المفتاح ص٢٩٠ بتصرف.

(**وكل منهما**) أي من الحقيقي وغير الحقيقي (**نوعان**):

١- (**قصر الموصوف على الصفة**)،

٢- (**وقصر الصفة على الموصوف**).

والفرق بينهما واضح، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة؛ لأن معناه أن هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة، ولكن تلك الصفة [1] يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر. وفي الثاني تمتنع[2] تلك المشاركة؛ لأن معناه أن تلك الصفة ليست إلّا لذلك الموصوف، فكيف يصح أن تكون [3] لغيره؟!، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر.

(**والمراد**) الصفة (**المعنوية**) التي هي معنىً قائم بالغير، (**لا النعت**) النحوي الذي هو تابع يدل علىٰ ذات ومعنىً فيها غيرِ الشمول.

وبينهما عموم من وجه؛ لتصادقهما علىٰ العلم في قولنا: "أعجبني هذا العلم". وصدق الصفة المعنوية بدون النعت علىٰ العلم في قولنا: "العلم حسن"، وصدقه بدونها علىٰ "الرجل" في قولنا: "مررت بهذا الرجل". وكذا بين النعت والصفة المعنوية- التي فسروها بما دل علىٰ ذات باعتبار معنىً هو

(١) قوله: "ولكن تلك الصفة" ليس في ظ.

(٢) ط: "يمتنع".

(٣) ط: "يكون".

المقصود- عمومٌ من وجه؛ لتصادقهما في[1] "جاءني رجل عالم". وصدقها بدونه في قولنا: "العالم مكرم"، وبالعكس في قولنا: "جاءني هذا الرجل".

ويجوز أن يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنىٰ. والأول أنسب.

وأما نحو قولك: "ما هو إلّا زيد"، و"ما زيد إلّا أخوك"، و"ما الباب إلّا ساج"،/ وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدًا- فمن قصر الموصوف علىٰ الصفة؛ إذ المعنىٰ أنه مقصور علىٰ الكون "زيدًا"، أو "أخاك"، أو "ساجًا"، فليتأمل. ١٣٤ب/

(**والأول**) أي قصر الموصوف علىٰ الصفة (**من الحقيقي، نحو "ما زيد إلا كاتب" إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها**) أي غير الكتابة.

(**وهو لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء**)؛ إذ ما من متصوَّر إلّا وله صفات تتعذر[2] إحاطة المتكلم بها، فكيف يصح منه قصره علىٰ صفة ونفي ما عداها بالكلية؟!. بل نقول: إن هذا النوع من القصر مفض إِلىٰ المحال؛ لأن للصفة المنفية نقيضًا ألبتة، وهو أيضًا من الصفات. فإذا نفيت جميع الصفات، لزم ارتفاع النقيضين. مثلًا إذا قلت: "ما زيد إلّا كاتب" علىٰ معنىٰ أنه لا يتصف بغيرها، لزم أن لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها، وهو محال، اللهم إلّا أن يراد الصفاتُ الوجودية.

(**والثاني**) أي قصر الصفة علىٰ الموصوف من الحقيقي (**كثير، نحو "ما في الدار إلا زيد"**) علىٰ معنىٰ أن الكون في الدار مقصور علىٰ زيد.

---

(١) ظ: زيادة: "نحو".

(٢) ط: "يتعذر".

ويجب أن يعلم أن الأقسام الثلاثة من قصر الإفراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي؛ لما سنشير إليه.

(وقد يقصد به) أي بالثاني **(المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور)**، كما يقصد بقولنا: "ما في الدار إلّا زيد" أن جميع من في الدار ممن عدا زيدًا في حكم المعدوم. ويكون هذا قصرًا حقيقًا ادعائيًا، لا قصرًا غير حقيقي؛ لفوات المقصود.

فالقصر الحقيقي نوعان:

أحدهما: الحقيقي تحقيقًا.

والثاني: الحقيقي مبالغة.

ويمكن أن يعتبر هذا في قصر الموصوف علىٰ الصفة أيضًا، بناء علىٰ عدم الاعتداد بباقي الصفات. والفرق بين القصر [غير][1] الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق، فليتأمل.

(والأول) أي في قصر الموصوف علىٰ الصفة **(من غير الحقيقي: تخصيص أمر بصفة دون)** صفة **(أخرى أو مكانها)** أي تخصيص/ أمر بصفة مكان صفة أخرىٰ. /١٣٥أ

(والثاني) أي قصر الصفة علىٰ الموصوف من غير الحقيقي: **(تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر أو مكانه)**.

(١) في جميع النسخ: "الغير".

ولفظ [1] "أو" للتنويع، فلا ينافي التفسير. وقوله: "دون أخرىٰ" معناه: متجاوزًا صفةً [2] أخرىٰ. فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين، والمتكلِّم يُخَصِّصه بإِحداهما ويتجاوز الأخرىٰ. ومعنىٰ "دون" في الأصل: أدنىٰ مكان من الشيء، يقال: "هذا دون ذاك": إذا كان أحطَّ منه قليلًا [3]. ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقيل: "زيد دون عمرو في الشرف". ثم اتُّسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حدٍّ إلىٰ حدّ وتخطي حكم إلىٰ حكم.

ولقائل أن يقول: إن قوله: "دون أخرىٰ"، و"دون آخر": إنْ أراد به "دون صفة واحدة أخرىٰ"، و"دون أمر واحد آخر"، فقد خرج عنه ما إذا اعتقد المخاطب اتصاف أمر بأكثر من صفتين، أو ثبوت صفة لأكثر من أمرين، نحو قولنا: "ما زيد إلّا كاتب" لمن اعتقده كاتبًا وشاعرًا ومنجمًا، وقولنا: "ما شاعر إلّا زيد" لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك. وإن أراد به أعمّ من الواحد والاثنين والجمع، فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير؛ لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور. وكذا الكلام علىٰ قوله: "مكان أخرىٰ"، و"مكان آخر".

- فإن قلت: تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات يقتضي أن يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات؛ لأن القصر يقتضي أن يعتقد المخاطب

---

(١) ط: "ولفظة".

(٢) ط: "عن صفة".

(٣) ينظر: اللسان "دون" ١٣/ ١٦٥- ١٦٦.

ثبوت ما نفاه المتكلم قطعًا أو احتمالا[1]، وهذا مما لا يقع. وكذا الكلام في البواقي،

- قلت: هذا الاقتضاء مختص بالقصر [غير][2] الحقيقي. ألا ترىٰ [3] أنهم اتفقوا علىٰ صحة "ما في الدار إلّا زيد" قصرًا حقيقيًا مع أنه ليس ردًا علىٰ من اعتقد أن جميع الناس في الدار.

ويمكن أن يجاب بأن المراد هو الثاني، وهذا المعنىٰ مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي. لكنه/ خصصه بغير الحقيقي؛ لأنه ليس بصدد التعريف، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلىٰ قصر الإفراد والقلب والتعيين. وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي؛ إِذ العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات، ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة، ولا يردّده أيضًا بين ذلك. وكذا اشتراك الصفة [4] بين جميع الأمور[5].

/١٣٥ب



(١) ظ: "واحتمالا".

(٢) في جميع النسخ: "الغير".

(٣) ط: "يرىٰ".

(٤) ط: "صفة".

(٥) قوله: "وكذا اشتراك الصفة بين جميع الأمور" ليس في م، وظ.

(**فكل منهما**) أي فعلم من هذا الكلام، ومن استعمال لفظة "أو" فيه [1]- أن كل واحد من قصر الموصوف علىٰ الصفة وقصر الصفة علىٰ الموصوف (**ضربان**):

الأول: تخصيص أمر بصفة دون أخرىٰ، وتخصيص صفة بأمر دون آخر.

والثاني: تخصيص أمر بصفة مكان أخرىٰ، وتخصيص صفة بأمر مكان آخر.

(**والمخاطب بالأول من ضربي كلٍّ**) من قصر الموصوف علىٰ الصفة وقصر الصفة علىٰ الموصوف (**من يعتقد الشركة**) أي شركة صفتين أو أكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف علىٰ الصفة، وشركة موصوفين أو أكثر في صفة واحدة في قصر الصفة علىٰ الموصوف، حتىٰ يكون المخاطب بقولنا: "ما زيد إلّا كاتب" من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر، وبقولنا: "ما كاتب إلّا زيد" من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة. (**ويسمى**) هذا القصر (**قصر إفراد؛ لقطع الشركة**) أي لقطعه الشركة المذكورة.

(**وبالثاني**) أي المخاطب بالثاني من ضربي كلٍّ- وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرىٰ، أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر- (**من يعتقد العكس**) أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم، حتىٰ يكون المخاطب بقولنا: "ما زيد إلّا قائم" من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: "ما شاعر إلّا

---

(١) ليست في م.

زيد" من يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد. (**ويسمى**) هذا القصر (**قصر قلب؛ لقلب حكم المخاطب**).

(**أو تساويا عنده**) الظاهر أنه عطف علىٰ قوله: "يعتقد العكس". ولفظ "الإيضاح" [1] صريح في ذلك [2]. أي المخاطب بالثاني إمّا من يعتقد العكس، وإما من تساوىٰ عنده الأمران، أعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر/ الموصوف، واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة، حتىٰ يكون المخاطب بقولنا: "ما زيد إلّا قائم" من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد، ولا يعرفه علىٰ التعيين، وبقولنا [3]: "ما شاعر إلا زيد" من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو، من غير أن يعلمه علىٰ التعيين. (**ويسمى**) هذا القصر (**قصر تعيين**)؛ لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب. ١٣٦/أ

فالحاصل أن تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر إفراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر: إنْ اعتقد المخاطب فيه العكس قصرُ قلب، وإنْ تساويا عنده [4] قصر تعيين.

وفيه نظر؛ لأنه إذا تساوىٰ الأمران عند المخاطب وعيَّن المتكلم أحدهما، يكون هذا تخصيص أمر بصفة دون أخرىٰ، لا تخصيص أمر بصفة مكان أخرىٰ؛ لأنه لم يُثبِت الصفة الأخرىٰ، حتىٰ يثبت المتكلم تلك

---

(١) ط: "إيضاح".

(٢) ينظر: الإيضاح ١/ ٢١٤.

(٣) ط: "ويقولنا".

(٤) م: "فيه".

الصفة[1] مكانها. ألا ترىٰ [2] أنك إذا قلت: "ما زيد إلّا قائم" لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود علىٰ التساوي، فقد خصَّصته بالقيام متجاوزًا القعود، ولم تخصِّصه بالقيام مكان القعود؛ لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود، حتىٰ توقع القيام مكانه. وكذا الكلام في قصر الصفة.

ولهذا جعل صاحب "المفتاح" تخصيصَ شيء بشيء دون آخر مشتركًا بين قصر الإفراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين، وجعل تخصيصَه به مكان آخر قصر قلب فقط [3].

* فإن قلت: مراد المصنف بـ"الأخرىٰ" إحدىٰ الصفتين، وبـ"الآخر" أحد الأمرين. فإذا قلت: "ما زيد إلّا قائم" لمن اعتقد اتصافه بإحدىٰ الصفتين، فقد خصصت زيدًا بالقيام مكان الصفة الأخرىٰ التي هي إحدىٰ الصفتين التي اعتقدها المخاطب. وكذا في قصر الصفة،

- قلت: مقتضىٰ قوله: "مكان أخرىٰ" أن تكون الصفة المذكورة ثابتة والأخرىٰ منفية. وإذا[4] أريد بـ"الأخرىٰ" إحدىٰ الصفتين، فهي صادقة علىٰ الصفة المذكورة؛ لأن المخاطب/ لم يعتقد اتصافه بإحدىٰ الصفتين بشرط عدم التعيين؛ لأن تحققها محال، بل اعتقد اتصافه بإحدىٰ الصفتين من غير علم بالتعيين. وهذا صادق علىٰ كل واحد من الصفتين، ١٣٦ب/

(١) ليست في م.

(٢) ط: "يرىٰ".

(٣) ينظر: المفتاح ص٢٨٨.

(٤) م: "فإذا".

فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان أخرىٰ، بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الأخرىٰ.

* فإن قلت: قوله: "مكان أخرىٰ" لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة وإثبات الأخرىٰ، بل يكفي فيه تجويز نفيها وإثبات الأخرىٰ. وههنا كذلك؛ لأنه إذا تساوىٰ الأمران عنده، فكما جوز أن تكون الصفة الثابتة [هي][1] القيام، فقد جوّز أن تكون[2] هو القعود علىٰ التعيين. فإذا قلت: "ما زيد إلّا قائم"، فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الأخرىٰ التي جوّز[3] ثبوتها له علىٰ التعيين، وهي[4] القعود. وهذا بخلاف قصر الإفراد[5]، فإنه إذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوّز انتفاء أحداهما، فلا يكون قولك: "ما زيد إلّا كاتب"[6] تخصيصًا لزيد بالكتابة مكان الشعر؛ لأن الكتابة[7] في مكانه[8]،

- قلت: بعد ارتكاب جميع ذلك فالإشكال بحاله؛ لأن غاية هذا التكلف أن يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر، لكنه

(١) في جميع النسخ: "هو".

(٢) ط: "يكون".

(٣) ط: "جور".

(٤) ط: "وهو".

(٥) ط: "إفراد".

(٦) م، وظ: "قائم".

(٧) م، وظ: "لزيد بالقيام مكان القعود لأن القيام".

(٨) ط: "مكانها".

لا يقتضي أن يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر؛ لأن قولك: "ما زيد إلّا قائم" لمن يردده بين القيام والقعود تخصيصٌ له بالقيام دون القعود. وهذا ظاهر لا مدفع له. فحينئذ يكون قوله: "دون أخرىٰ" مشتركا بين [1] الإفراد والتعيين، ولا يلزم أن يكون المخاطب به من يعتقد الشركة ألبتة، بل إما من يعتقد الشركة، أو من تساويا عنده.

وغاية ما يمكن في هذا المقام أن يقال: إن في كلامه حذفًا وإضمارًا. وتقديره: "المخاطب بالأول من يعتقد الشركة أو تساويا عنده، وبالثاني من يعتقد العكس أو تساويا عنده. ويسمىٰ القصر الذي يكون المخاطب/ به من تساويا عنده- سواء كان دون أخرىٰ، أو مكان أخرىٰ- قصر تعيين". وكفىٰ دليلًا علىٰ متانة كلام "المفتاح" وركاكة هذا الكلام أنه يفتقر إِلىٰ هذه التكليفات. ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد إلىٰ المخالفة.

/١٣٧أ



(وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: عدم تنافي الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، حتىٰ تكون المنفية في [2] قولنا: "ما زيد إلّا شاعر" كونه كاتبًا أو منجمًا، لا كونه مفحمًا؛ لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحميّة؛ لأن الإفحام هو وجدان الرجل غير شاعر.

---

(١) ظ: زيادة: "قصر".

(٢) ظ: زيادة: "نحو".

(و) شرط قصر الموصوف علىٰ الصفة (قلبًا: **تحقق تنافيهما**) أي تنافي الوصفين، ليَكون إثباتها مشعرًا بانتفاء غيرها. كذا في "الإيضاح"[1].

وفيه نظر؛ لأنه إن أراد به ما سبق إلىٰ بعض الأوهام من أن يكون إثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة -كالقيام في قولنا: "ما زيد إلّا قائم"- مشعرًا بانتفاء غيرها وهو القعود، ضرورةَ امتناع اجتماعهما- ففساده واضح؛ لأن هذا لا يتوقف علىٰ تنافيهما؛ لأن إثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير، كما في قصر الإفراد والتعيين. بل قد يصرّح بالنفي والإثبات جميعًا، نحو "زيد قائم لا قاعد".

وإن أراد به أن يكون إثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرًا بانتفاء[2] غيرها، وهي[3] التي أثبتها المتكلم كالقيام -حتىٰ يكون هذا عكسًا لحكم المخاطب، فيكون قصر قلب- فهو أيضًا فاسد؛ لجواز أن يكون انتفاء الغير معلومًا من وجه آخر، مثل أن يصرح المخاطب به ويقول: "ما زيد إلّا قاعد". وأيضًا يخرج حينئذ قولنا: "ما زيد إلّا شاعر" لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر عن أقسام القصر؛ لعدم التنافي بين الشعر والكتابة. علىٰ أنه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب علىٰ ما صرح به صاحب "المفتاح"[4]. ولقد أحسن في عدم اشتراط هذا الشرط.

---

(١) ينظر: الإيضاح ١/ ٢١٤.

(٢) ط: "بانتفاع".

(٣) الأصل، وظ: "هو".

(٤) ينظر: المفتاح ص٢٨٩.

وأمنا ما يقال من أن هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من/ اللفظ، بل يأباه لفظ "الإيضاح"[1]. ولو فهم، فلا دليل عليه؛ لأنا لا نسلم عدم حسن قولنا: "ما زيد إلّا شاعر" لمن اعتقده كاتبًا لا شاعرًا. وكذا ما يقال: إن المراد التنافي[2] في اعتقاد المخاطب بأن لا يجتمع فيه الوصفان؛ لأن هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعًا؛ لأنه قد علم أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس، أعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما أثبته.

١٣٧ب/

وأيضًا قد اعتبر صاحب "المفتاح" في قصر القلب كون المخاطب معتقدًا للعكس[3]، فلا يصح قول المصنف: إنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين.

وأما عدم اشتراط السكاكي في قصر الإفراد عدم تنافي الوصفين فمبني علىٰ أنه أدخل فيه قصر التعيين. (**وقصر التعيين أعم**) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو غير متنافيين؛ لأن اعتقاد كون الشيء موصوفًا بأحد الأمرين المتعينين لا يقتضي إمكان اجتماعهما ولا امتناعه. فكل مادة تصلح مثالًا لقصر الإفراد أو القلب تصلح مثالًا لقصر التعيين من غير عكس.



(١) ظ: زيادة: "وهو قوله: "ليكون إثباتًا مشعرًا بانتفاء غيرها"".

(٢) ظ: "بالتنافي".

(٣) ينظر: المفتاح ص٢٨٨.

طرق القصر

(وللقصر طرق)، والمذكور ههنا أربعة[1].

وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل، وتعريف المسند، وبنحو قولك: "زيد مقصور علىٰ القيام ومخصوص به"، وما أشبه ذلك. فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه[2] الأربعة.

ويمكن أن يجعل الفصل وتعريف المسند أيضًا من طرق القصر، لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند إليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق، بخلاف العطف والتقديم، فإنهما وإن سَبَقا، لكنهما يعُمَّان غير المسند إليه والمسند، كالطريق المذكورة ههنا. وكأنّ في قول المصنف: "منها... ومنها"، دون أن يقول: "الأول... والثاني" إيماء إلىٰ هذا.

١- **(منها العطف، كقولك في قصره)** أي[3] قصر الموصوف علىٰ الصفة **(إفرادًا: "زيد شاعر لا/ كاتب"، أو"ما زيد بكاتب[4]بل شاعر")**. مثل /١٣٨أ بمثالين: أحدهما أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف، والثاني بالعكس. وفيه إشعار بأن طريق العطف للقصر هو "لا"، و"بل" دون سائر حروف العطف. وأما "لكنْ" فظاهر كلام "المفتاح"

---

(١) م: "اربع".

(٢) ظ: زيادة: "الطرق".

(٣) م: زيادة: "في".

(٤) ظ، وط "كاتبًا".

و"الإيضاح" في باب العطف أنه يصلح طريقًا للقصر، ولم يذكراه ههنا[1][2].
وقد أشرنا إلىٰ ذلك في بحث العطف[3].

(**وقلبًا: "زيد قائم لا قاعد"**). ونفي القعود وإن علم من إثبات القيام بناء علىٰ تنافيهما، لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدًا للعكس. فلطريق القصر دلالة علىٰ هذا المعنىٰ، بخلاف مجرد الإثبات فإنه خال عن هذه الدلالة. (**أو "ما زيد قائمًا بل قاعد"، وفي قصرها**) أي قصر الصفة علىٰ الموصوف (**:"زيد شاعر لا عمرو"، أو "ما عمرو شاعرًا بل زيد"**). ويصح أن يقال: "ما شاعر عمرو بل زيد"، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين؛ لبطلان عمل "ما" بتقديم الخبر. وقد أجمع النحاة علىٰ صحة هذا التقديم وبطلان العمل.

و[4] ذكر في "شرح المفتاح" أنه يمتنع تقديم الخبر علىٰ الاسم إذا عمل، فكذا إذا لم يعمل: إما لأن أصله العمل، وإما ليوافق اللغة العاملة[5]. وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة.

واعلم أنه لما لم يكن في قصر الموصوف[6] مثالٌ للإفراد[7] صالحًا أن يكون مثالًا للقلب- لاشتراط عدم التنافي في الإفراد، وتحقق التنافي في

---

(١) ط: "ولم يذكرا ههنا له مثالا".

(٢) ينظر: المفتاح ص١٩١، والإيضاح ١/ ١٣٤.

(٣) ينظر: ١/ ٣١٤.

(٤) ظ، وط: زيادة: "قد".

(٥) ينظر: مفتاح المفتاح ل١١٥.

(٦) ظ: زيادة: "علىٰ الصفة".

(٧) م، وط: "الإفراد".

القلب على زعمه- أفرد للقلب مثالًا يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصفة، فإن مثالًا واحدًا يصلح لهما. ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالًا لقصر التعيين، لم يتعرض لذكره. وكذا الكلام في سائر الطرق.

٢- (**ومنها النفي والاستثناء، كقولك في قصره**) إفرادًا: (**"ما زيد إلا شاعر"، و**) قلبًا: (**"ما زيد إلا قائم"، وفي قصرها**) إفرادًا وقلبًا: (**"ما شاعر إلا زيد"**). والكل/ يصلح مثالًا للتعيين، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب. ١٣٨ب/

٣- (**ومنها "إنما"، كقولك في قصره**) إفرادًا: (**"إنما زيد كاتب"، و**) قلبًا: (**"إنما زيد قائم"، وفي قصرها**) إفرادًا وقلبًا: (**"إنما قائم زيد"**).

واعلم أن كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز" مشعر بأن "لا" و"إنما" يدلان على قصر القلب دون الإفراد؛ لأنه قال: «ليس المراد بقولهم إنّ "لا" تنفي عن الثاني ما وجب للأول- أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل. ألا ترى[1] أنه ليس معنى "جاءني زيد لا عمرو" أنه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد، حتى كأنه عكس قولك: "جاءني زيد وعمرو"، بل المعنى أن الجائي هو زيد لا عمرو. فهو كلام مع من غلط فزعم أن الجائي عمرو لا زيد، لا من اعتقد أنهما جائيان.

وهذا المعنى قائم بعينه في "إنما". فإذا قلت: "إنما جاءني زيد" لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع زيد غيره، بل تنفي المجيء الذي أثبتّه لزيد عن عمرو. فهو كلام مع من زعم أن الجائي عمرو، لا من زعم أن زيدًا وعمرًا

---

(١) ط: "يرى".

جائيان. فإن زعمت أن المعنىٰ إنما جاءني من بين القوم زيد وحده، فإنه تكلف. والكلام هو الأول، وبه الاعتبار إذا أطلق ولم يُقيَّد بنحو "وحده"؛ لأنه السابق إلىٰ الفهم» [1] انتهىٰ كلامه.

وإنما كان "إنما"[2] مفيدًا للقصر (**لتضمنه معنى "ما" و"إلّا"**). وفي هذا الكلام إشارة إلىٰ أن "ما" في "إنما" ليست هي النافية علىٰ ما توهمه بعض الأصوليين [3]، حيث استدلوا علىٰ إفادته القصر بأن "إنّ" للإثبات و"ما" للنفي، ولا يجوز أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه، بل يجب أن يكونا لإثبات ما بعده ونفي ما سواه أو علىٰ العكس، والثاني باطل بالإجماع؛ فتعين الأول، وهو معنىٰ القصر؛ ذلك لأن "إنّ" لا تدخل إلّا علىٰ الاسم، و"ما" النافية لا تنفي إلّا ما دخلت عليه بإجماع النحاة.

وأشار بلفظ "التضمن" إلىٰ أنه ليس بمعنىٰ "ما" و"إلا" حتىٰ كأنهما لفظان مترادفان، إذ فرق بين أن يكون/ في الشيء معنىٰ الشيء وأن يكون الشيءُ الشيءَ علىٰ الإطلاق. فليس كل كلام يصلح فيه "ما" و"إلا" يصلح فيه "إنما"، كما سيجيء. ثم استدل علىٰ تضمنه معنىٰ "ما" و"إِلا" بثلاثة أوجه: ١٣٩/أ

أشار إلىٰ الأول بقوله: (**لقول المفسرين: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[4] بالنصب معناه: "ما حرم عليكم إلا الميتة". وهو**) أي هذا المعنىٰ هو

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٥- ٣٣٧ بتصرف.

(٢) ليست في م، وظ.

(٣) هو البيضاوي في كتابة "منهاج الأصول" [ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١/ ٣٥٧].

(٤) البقرة ١٧٣.

(المطابق لقراءة الرفع) أي رفع "الميتة". وتقرير هذا أن القراءة المشهورة نصب "الميتة" و"حَرَّم" مبنيًا للفاعل، وقرئ برفع "الميتة" و"حَرَّم" مبنيًا للفاعل أيضًا[1]، وقرئ برفعها و"حُرِّم" مبنيًا للمفعول[2]. كذا في "تفسير الكواشي"[3].

فعلىٰ قراءة نصب "الميتة" و"حَرَّم" مبنيًا للفاعل "ما" في "إنما" كافة قطعًا؛ إذ لو كانت موصولة، لبقي "إنّ" بلا خبر، والموصولُ بلا عائد، بل لم يبق للكلام معنىٰ أصلًا.

فإذا[4] فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم إلا الميتة، ثبت أنَّ "إِنما" متضمنة[5] معنىٰ "ما" و"إِلّا"؛ وطابقت[6] هذه القراءةُ قراءةَ الرفع؛ لأن "ما" فيهما موصولة، والعائد محذوف، و"الميتة" خبر "إِنّ"، تقديره: "إن الذي حرمه الله عليكم الميتة". وهذا يفيد القصر (لما مرّ) في تعريف المسند أن نحو "المنطلق زيد"، أو[7] "زيد المنطلق" يفيد حصر الانطلاق علىٰ زيد.

* فإن قلت: هلا جعلت "ما" في قراءة الرفع كافة، مثله في قراءة النصب!،

---

(١) ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٢٢٦.

(٣) ينظر: تفسير الكواشي "مخطوط" ص٨٢.

(٤) ط: "وإذا".

(٥) م، وط: "متضمن".

(٦) ط: "فطابقت".

(٧) م: "و"

- قلت: أما على قراءة "حَرَّم" مبنيًا للفاعل- وهو المذكور في "المفتاح"[1] والمقصود ههنا- فظاهر أنها ليست بكافة؛ لأن "حَرَّم" مسند إلى ضمير الله، فلا وجه لرفع "الميتة" إلّا على تأويل: "إنما حرم الله شيئًا هو الميتة". ومع ظهور هذا الوجه الصحيح، وهو أن تجعل[2] "ما" موصولة، والعائد محذوفًا، والميتة خبر "إنّ"، والتقدير: "إن الذي حرمه الله عليكم الميتة"- لا مجال لارتكاب هذا التأويل.

وأما على قراءة "حُرِّم" مبنيًا للمفعول، فيُحتمل أن تكون كافة، وأن تكون موصولة. ونقل أبو علي عن الزجاج أنه اختار أن تكون "ما" كافة، و"حُرِّم" مسندًا/ إلى "الميتة"[3]. لكنا نقول: جعلُها موصولة اسم "إنّ"، و"الميتة" خبرها أولى؛ لتبقى "إنّ" عاملة على ما هو الأصل. ١٣٩ب/

وأشار إلى الثاني بقوله: (**ولقول النحاة: "إنما" لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه**) أي سوى ما يذكر بعده. أما في قصر الموصوف، نحو "إنما زيد قائم" فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه. وأما في قصر الصفة، نحو "إنما يقوم زيد" فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما. فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص؛ لظهور أنه لا ينفي[4] كلَّ حكم سواه.

---

(١) ينظر: المفتاح ص٢٩١.

(٢) ط: "يجعل".

(٣) لم أعثر على نقل أبي علي هذا، وكلام الزجاج في معاني القرآن ١/ ٢٤٣.

(٤) م: "ينتفي".

وقد يقال: إن المراد أنه لإثبات الجزء الأخير مما بعده لموصوفٍ، أو لإثباته علىٰ صفة مع نفي ما سواه. وهو تكلف.

وأشار إلىٰ الثالث بقوله: (**ولصحة انفصال الضمير معه**) أي مع "إنما"، كقولك: "إنما يقوم أنا"، كما تقول: "ما يقوم إلّا أنا"؛ إذ قد تقرر في علم النحو أنه لا يصح الانفصال إلّا لتعذر الاتصال. ووجوه التعذر محصورة، مثل التقدم [1] علىٰ العامل، والفصل بينهما لغرض، ونحو ذلك. وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوىٰ أن يقدر فيه الفصل لغرض، وذلك بأن يكون المعنىٰ "ما يقوم إلّا أنا".

ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت مَنْ هو من[2] الفصحاء، وصرح باسم الشاعر؛ ليعلم أنه من الأبيات التي يستشهد بها لإثبات القواعد، إذْ ليس الغرض مجرد التمثيل، فقال: (**قال الفرزدق**):

(**أنا الذائد**) من الذود وهو الطرد (**الحامي الذِّمَارَ**) وهو العهد. وفي[3] "الأساس": «هو الحامي الذمار: إذا حمىٰ ما لو لم يَحْمِه ليْمَ [4] وعُنِّف من حماه وحريمه»[5].

(**وَإِنَّمَا**) (**يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلي**)[6]

---

(١) م، وظ: "التقديم".

(٢) قوله: "من هو من" ليس في م.

(٣) م: "في".

(٤) ط: "سئم".

(٥) الأساس: "ذمر" ص١٤٥.

(٦) ديوانه ٢/ ١٥٣. وفيه:

لمّا كان غرضه أن يخصَّ المدافِعَ لا المدافَع عنه، فصل الضمير وأخره؛ إذ لو قال: "وإنما أدافع عن أحسابهم"، لصار المعنىٰ أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، كما قيل: "لا أدافع إلّا عن أحسابهم". وليس ذلك معناه، وإنما معناه/ أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره. ولا يجوز[1] أن يقال: إنه محمول علىٰ الضرورة؛ لأنه كان يصح أن يقول: "وإنما أدافع عن أحسابهم أنا" علىٰ أن "أنا" تأكيد. ولا يجوز أن تكون "ما" موصولة اسم "إن"، و"أنا" خبرها، أي "إن الذي يدافع أنا"؛ لأن قوله: "أنا الذائد" دليل علىٰ أن الغرض الإخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه. وليس بمستحسن أن يقال: "أنا الذائد والمدافع أنا" مع أنه لا ضرورة في العدول عن لفظ "من" إلىٰ لفظ "ما"، وهو أظهر في المقصود.

/١٤٠أ

* فإن قيل: كيف صح[2] إسناد الفعل الغائب إلىٰ ضمير المتكلم؟،

- قلنا: لا نسلم أن الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه. فالفعل في نحو "ما يقوم إلّا أنا أو أنت" لا يكون غائبًا. ولو سلم، فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنىٰ منه العام، وهو غائب.

وقد يستدل علىٰ تضمنه معنىٰ "ما" و"إلا" بإعمال [3] الصفة الواقعة بعده، علىٰ ما صرح به بعض النحاة، نحو "إنما قائم أبواك"، مثل "ما قائم إلّا أبواك".

أنا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا

(١) م: زيادة: "به".

(٢) ط: "يصح".

(٣) ظ: "بصحة إعمال".

وقد نقل في تضمنه معنىٰ "ما" و"إلا" مناسبة عن علي بن عيسىٰ الربعي[1]، وهي أنه لما كانت كلمة "إن" لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها "ما" المؤكدة، ناسب أن يُضمّن[2] معنىٰ القصر؛ لأن القصر ليس إلّا تأكيدًا للحكم علىٰ تأكيد؛ وذلك لأن نحو قولك: "زيد جاء لا عمرو" لمن يردد المجيء بينهما - يفيد إثبات المجيء لزيد صريحًا في قولك: "زيد جاء"، وضمنًا في قولك: "لا عمرو"؛ لأن نفس المجيء لمّا كان مسلم الثبوت لأحدهما، فإذا نفيته عن عمرو، ثبت[3] لزيد ضرورة[4].

* فإن قلت: هذا إثبات علىٰ إثبات، لا تأكيد علىٰ تأكيد،

- قلت: أما الثاني - أعني الإثبات الضمني - فتأكيد قطعًا. وأما الأول فتأكيد أيضًا بالنسبة إلىٰ نفس الحكم؛ لأنه كان مسلم الثبوت قبل ذكره.

ويجب أن يعلم أن هذه مناسبة ذكرت لوضع "إنما" متضمنًا معنىٰ "ما" و"إلا"، فلا يلزم اطرادها حتىٰ يكون كل كلام فيه تأكيد/ علىٰ تأكيد مفيدًا للقصر، مثل "إن زيدًا لقائم". /١٤٠ب

٤- (ومنها) أي ومن طرق القصر (التقديم) أي تقدم ما حقه التأخير، كخبر المبتدأ، ومعمولات الفعل، (كقولك في قصره) أي في قصر الموصوف:

---

(١) هو علي بن عيسي بن الفرج بن صالح الربعي، من أكابر النحويين، أخذ عن السيرافي، ثم عن أبي علي الفارسي. من مصنفاته: كتاب "البديع" في النحو. توفي سنة ٤٢٠هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٢٤٩ - ٢٥٠]

(٢) ط: "يتضمن".

(٣) ط: "يثبت".

(٤) ناقل هذا هو السكاكي في المفتاح ص٢٩١.

("تميمي أنا"). وكان[1] الأحسن أن يذكر مثالين؛ لأن هذا المثال لا يصلح مثالًا للجميع؛ لأن التميمية والقيسية: إنْ تنافيا، لم يصلح لقصر الإفراد، وإلّا لم يصلح لقصر القلب.

(**وفي قصرها: "وأنا كفيت مهمك"**) إفرادًا لمن اعتقد[2] أنك مع الغير كفيته، وقلبًا لمن اعتقد انفراد الغير به، وتعيينًا لمن اعتقد اتصاف أحدهما[3] به.

وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه.



(**وهذه الطرق**) الأربعة بعد اشتراكها في أن المخاطب بها يجب أن يكون حاكمًا حكمًا مشوبًا بصواب وخطأ، وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطئه: أما في قصر الإفراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم، وخطأ في بعض وهو ما ينفيه. وأما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف علىٰ أحد الوصفين أو كون الوصف لأحد[4] الموصوفين، والخطأ تعيينه. وأما في قصر التعيين فالصواب أيضًا كونه لأحدهما، والخطأ تجويز كل منهما علىٰ التساوي. (**تختلف من وجوه**):

(١) م: "فكان".

(٢) م: "يعتقد".

(٣) ط: "أحدكما".

(٤) م: "علىٰ أحد".

(فدلالة الرابع) أي التقديم **(بالفحوى)** أي بمفهوم الكلام، بمعنىٰ أنه إذا تأمّل[1] الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقدم، فَهِمَ منه القصر، وإنْ لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء كذلك. (و) دلالة الثلاثة **(الباقية بالوضع)**؛ لأن الواضع وضع "لا"، و"بل"، والنفي والاستثناء، و"إنما" لمعان تفيد القصر.



(والأصل) أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل **(في الأول)** أي في طريق العطف **(النص على المثبت والمنفي، كما مرّ)** من الأمثلة فإن في "لا" المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي، وفي "بل" بالعكس، **(فلا يترك)** النص عليهما **(إلا كراهة الإطناب، كما إذا قيل: "زيد يعلم النحو والتصريف والعروض"، أو "زيد يعلم النحو وبكر وعمرو"**[2]/ **فتقول فيهما)** أي في هذين المقامين: **("زيد يعلم النحو غير")**. أما في الأول فمعناه "لا غير النحو"، وهو قائم مقام "لا التصريف ولا العروض"، وأما في الثاني فمعناه "لا غير زيد"، وهو قائم مقام "لا عمرو ولا بكر". /١٤١أ

وحذف المضاف إليه من "غير"، وبُني على الضم تشبيهًا بالغايات من جهة الإبهام.

---

(١) ط: زيادة: "من له".

(٢) ظ: "وعمرو وبكر".

والمسطور في كلام بعض النحاة أن "لا" هذه ليست عاطفة[1]، وإنما هي "لا" التي لنفي الجنس. (أو نحوه) أي نحو "لا غيره"، مثل "لا ما سواه"، و"لا من عداه"، وما أشبه ذلك.

وقد مثل في "المفتاح" في هذا المقام بنحو "ليس غير"، و"ليس إلا"[2]. واعترض عليه بأن هذا ليس طريق العطف، بل طريق النفي والاستثناء؛ لأن [معنىٰ][3] "زيد يعلم النحو": "ليس معلومه إلاّ النحو"، أو "ليس العالم بالنحو إلّا هو"[4].

وأجيب بأن ترك النص علىٰ المثبت والمنفي في العطف قد يكون بأن يحذف المنفي، ويقام مقامه لفظ أخصر متناولٌ له، ويكون العطف بحاله، نحو "لا غير". وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعًا، ويقام مقامهما لفظ أخصر يؤدي معناهما، مثل "ليس غير"، و"ليس إلا"، وحينئذ لا يبقىٰ العطف، فليتأمل[5]. فالأصل في العطف النص عليهما.

(وفي) الثلاثة (الباقية النصُّ على المثبت فقط) دون المنفي، نحو "ما زيد إلّا قائم"، و"إنما هو قائم"، و"قائم هو"، فإنه لا نص فيه علىٰ المنفي، أعني "القعود".



(١) ط "بعاطفة".

(٢) ينظر: المفتاح ص٢٩٣.

(٣) في جميع النسخ: "المعنىٰ".

(٤) ط: "زيدًا".

(٥) ط: زيادة: "فإنه دقيق".

(والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي يعني بـ "لا" العاطفة، لا مطلق النفي؛ إذ لا دليل علىٰ امتناع "ما زيد إلّا قائم ليس هو بقاعد". وإنما لم يقل: "طريق العطف"، كما في "المفتاح"[1]؛ لأن الحكم مختص بـ "لا" دون "بل". **(لا يجامع الثاني)**، أعني النفي والاستثناء. لا يقال: "ما زيد إلّا قائم لا قاعد"، و"ما يقوم إلّا زيد لا عمرو". وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين[2]، لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم؛ **(لأن شرط المنفي بـ "لا")** العاطفة/ علىٰ ما صرح به في "المفتاح" و"دلائل الإعجاز" **(أن لا يكون)** ذلك المنفي **(منفيًا قبلها بغيرها)** من أدوات النفي؛ لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع، لا لأن تُعيد بها النفي في شيء قد نفيته. وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: "ما زيد إلّا قائم"، فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع، حتىٰ كأنك قلت: "ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع"، ونحو ذلك، فإذا قلت: "لا قاعد"، فقد نفيت بها شيئًا هو منفي قبلها بـ "ما" النافية. وكذا إذا قلت: "ما يقوم إلّا زيد"، فقد نفيت عمرًا وبكرًا وغيرهما عن القيام، فلو قلت: "لا عمرو"، كان نفيًا لما هو منفي قبلها بحرف النفي، وهذا خروج عن وضعها[3].

١٤١ب/

---

(١) ينظر: المفتاح ص٢٩٣.

(٢) لعله يقصد الزمخشري حيث قال في قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]: «في إمضاء أمرك علىٰ الأرشد الأصلح، فإن ما هو أصلح لك لا يعلمه إلّا الله لا أنت ولا من تشاور» [الكشاف ١/ ٤٧٥].

(٣) ينظر: المفتاح ص٢٩٣، ودلائل الإعجاز ص٣٤٧- ٣٤٩.

* فإن قلت: ما فائدة قوله: "بغيرها"؟، وكأنه يَجُوز كونُ منفيها منفيًا قبلها بـ "لا" العاطفة الأخرىٰ،

- قلت: المراد به غيرها من كلمات النفي، علىٰ ما صرح به في "المفتاح"[1]- وفائدته الاحتراز عن أن يكون منفيًا بفحوىٰ الكلام، أو علم السامع أو المتكلم، أو بشيء من الأفعال الدالة علىٰ النفي، مثل "امتنع"، و"أبَىٰ"، و"كفَّ"، وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي، فإنه لا امتناع في ذلك، وكان الأحسن أن يصرح المصنف أيضًا بقوله: "من كلمات النفي".

وأما ما ذكرتَ من الوهم فهو مرتفع بالتأمل في قولنا: "دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره"، فإن المفهوم منه أنه لا يؤذي غيره، سواء كان ذلك الغير كريمًا أو غير كريم؛ لأن الضمير لذلك الشخص. فقوله: "بغيرها" أي بغير "لا" العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي. ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها؛ إذ لا يخفىٰ أنه لا يمكن أن يُنفىٰ شيء بـ "لا" العاطفة قبل الإتيان بها.

وبعضهم قد أخذوا هذا الوهم مذهبًا، وزعموا أنه احتراز عن أن يكون منفيًا بـ "لا" العاطفة الأخرىٰ، نحو "زيد قائم لا قاعد لا قاعد" علىٰ أن يكون الثاني تأكيدًا، ونحو/ "جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها"[2] علىٰ أن يكون بدلًا. /١٤٢أ

(ويجامع) النفي بـ "لا" العاطفة (الأخيرين) أي "إنما" والتقديم. (فيقال: "إنما أنا تميمي لا قيسي"، و"هو يأتيني لا عمرو"). والتمثيل بنحو

(١) ينظر: المفتاح ص٢٩٣.

(٢) م: "غيرهما".

"زيدًا ضربت لا عمرًا" أحسن؛ **(لأن النفي فيهما)** أي في الأخيرين **(غير مصرح به)** بخلاف النفي والاستثناء، فإنه وإن لم يكن المنفي فيه مصرحًا به، لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي.

وإذا لم يكن الأخيران صريحين[1] في النفي، فلا بد وأن يكونا صريحين في الإيجاب؛ فتكون[2] "لا"[3] نفيًا لذلك المعنىٰ الموجَب؛ فلا يلزم خروجها عن وضعها.

ومما يدل علىٰ أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح أنه يصح أن يقال: "ما من إله إلّا الله"، و"ما أحد إلّا وهو يقول ذاك"، ويمتنع "إنما من إله[4] الله"، وإنما أحد[5] وهو يقول ذاك"؛ لأن "مِن" لا تزاد إلّا في النفي، و"أحد" بهذا المعنىٰ لا تقع[6] إلاّ فيه.

وهذا **(كما يقال: "امتنع زيد عن المجيء لا عمرو")**؛ لأنه[7] دلّ علىٰ نفي المجيء عن زيد، لكن لا صريحًا بل ضمنًا. وإنما معناه الصريح إيجاب

---

(١) الأصل، وم: "صريحًا".

(٢) ط: "فيكون".

(٣) ليست في م.

(٤) م، وظ، وط: "إلا".

(٥) كتب المؤلف في الهامش: «و"أحد" تجيء لمعنيين: أحدهما الشخص، والآخر الواحد. وإن كان بمعنىٰ الشخص لا يقع إلّا في النفي»، وكتب تحته: "مؤلف الكتاب".

(٦) ط: "يقع".

(٧) ط: زيادة: "إن".

امتناع المجيء له، فتكون[1] "لا" في قولك: "لا عمرو" تنفي عن الثاني ما أوجبته للأول، بخلاف "ما جاءني[2] زيد لا عمرو" فإنه صريح في النفي، فتكون[3] "لا" نفيًا للنفي وهو إيجاب، فتخرج[4] عن وضعها. فالتشبيه بقوله: "امتنع زيد عن المجيء لا عمرو" من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح، لا من جهة أن المنفي بـ"لا" العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني، كما في "إنما أنا تميمي لا قيسي"؛ إذ لا دلالة لقولنا: "امتنع زيد عن المجيء" علىٰ نفي عمرو، لا ضمنًا ولا صريحًا، فليتأمل.

ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا: "أبىٰ زيد إلّا القيام لا القعود"، و"قرأت إلّا يوم الجمعة لا سائر الأيام"؛ لأن المنفي بـ "لا" ليس منفيًا بشيء من كلمات النفي، اللهم إلّا أن يقال: إن التصريح بالاستثناء مشعر بأن المنفي[5] أيضًا في حكم المصرح به، أي "لم يرد زيد إلاّ القيام"، و"ما تركت القراءة إلّا يوم الجمعة"؛ فيمتنع.

/١٤٢ب/ ثم قال (السكاكي: «شرط/ مجامعته) أي النفي بـ "لا" العاطفة (للثالث) أي "إنما" (أن لا يكون الوصف) في نفسه (مختصًا بالموصوف)؛ لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص، (نحو ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ

---

(١) ط: "فيكون".

(٢) م، وط: "جاء".

(٣) ط:"فيكون".

(٤) ط: "فيخرج".

(٥) ط:"النفي الضمني".

يَسۡمَعُونَ﴾[1]»[2])، فإنه يمتنع أن يقال: "لا الذين لا يسمعون"؛ إذ كل عاقل يعلم أنه لا تكون الاستجابة إلّا ممن يسمع ويعقل، بخلاف "إنما يقوم زيد لا عمرو"؛ إذ لا اختصاص للقيام في نفسه[3] بزيد.

وقال (عبدالقاهر: «لا تحسن) المجامعة المذكورة (في) الوصف (المختص، كما تحسن في غيره»[4]. وهذا أقرب)؛ إذ لا دليل علىٰ الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد. ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم، لا وجوبًا ولا استحسانًا، فكأنّ[5] دلالته علىٰ القصر أضعف من "إنما".

ثم قال عبدالقاهر: «إن النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة، نحو "ما جاءني زيد"، و"إنما جاءني عمرو"؛ ويتأخر أخرىٰ، نحو "إنما جاءني زيد لا عمرو"، و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾[6]»[7].

وفيه بحث؛ لأن الكلام في النفي بـ"لا" العاطفة، وإلّا فلا دليل علىٰ امتناع نحو "ما جاءني إلّا زيد، لم يجيء إلّا عمرو"، و"ما زيد إلّا قائم، ليس

(١) الأنعام ٣٦.

(٢) المفتاح ص٢٩٣ – ٢٩٤ بتصرف.

(٣) م: زيادة: "في نفسه للقيام"".

(٤) دلائل الإعجاز ص٣٥٣ بتصرف.

(٥) م: "وكأن".

(٦) الغاشية ٢١– ٢٢.

(٧) دلائل الإعجاز ص٣٥٣ بتصرف.

هو بقاعد". وفي التنزيل: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾[1].

(**وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره، بخلاف الثالث**) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل هو له من الأحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها[2]، بخلاف "إنما" فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره. كذا في "الإيضاح" [3].

وقد نقله عن "دلائل الإعجاز" حيث قال: «اعلم أن موضع[4] "إنما" أن تجيء[5] لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره، أو لما يُنزّل هذه المنزلة. و"ما" و"إلا" لما ينكره، أو في حكمه»[6].

وفيه إشكال؛ لأن المخاطب إذا كان عالمًا بالحكم ولم يكن حكمه مشوبًا بالخطأ[7]، لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم،

---

(١) فاطر ٢٢- ٢٣.

(٢) الأصل، وظ: "وينكره".

(٣) ينظر: الإيضاح ١/ ٢١٨- ٢٢٠.

(٤) م: "مواضع".

(٥) ط: "يجيء".

(٦) دلائل الإعجاز ص٣٣٠- ٣٣٢ بتصرف.

(٧) ظ: "بخطأ".

فكأنَّ مراد الشيخ أنه يجيء لخبر[1] من شأنه أن لا يجهله المخاطب/ ١٤٣أ/ ولا ينكره، حتىٰ إن إنكاره يزول بأدنىٰ تنبيه؛ لأنه لا يصر عليه. وعلىٰ هذا يكون موافقًا لما في "المفتاح" وهو أن طريق "إنما" أن[2] يسلك مع المخاطب في مقام لا يُصِرّ علىٰ خطئه، أو يجب عليه أن لا يصر[3].

ثم إنه قد يترك كل من الأصلين إخراجًا للكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر، فأشار[4] إلىٰ أمثلة الأصلين وتركهما بقوله: (**كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحًا من بعيد: "ما هو إلا زيد" إذا اعتقده[5] غيـرَه**) أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبحَ غير زيد (**مصرًّا**) علىٰ هذا الاعتقاد.

(**وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيستعمل له**) أي لذلك المعلوم، (**الثاني**)، أي النفي والاستثناء (**إفرادًا**) أي حال كونه قصر إفراد، (نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[6]، **أي مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلى التبرؤ من الهلاك**). فالمخاطبون -وهم الصحابة ﷺ أجمعين- عالمون بكونه مقصورًا علىٰ الرسالة، غير جامع بين الرسالة والتبرؤ من الهلاك، لكنهم لمّا كانوا يعدون هلاكه أمرًا عظيمًا، (**نزّل استعظامُهم هلاكَه منزلةَ إنكارهم إياه**) أي الهلاك، فاستعمل له النفي والاستثناء. والاعتبار

---

(١) ط: زيادة: "هو".

(٢) ليست في م، وظ.

(٣) ينظر: المفتاح ص٢٩٥.

(٤) م: "وأشار".

(٥) ظ: "اعتقد".

(٦) آل عمران ١٤٤.

المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم، وشدة حرصهم علىٰ بقاء النبي ﷺ فيما بينهم، حتىٰ كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال.

(أو قلبا) عطف علىٰ قوله: "إفرادًا"، أي أو يستعمل[1] له الثاني حال كونه قصر قلب، (نحو ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا) تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾[2]، فإن المخاطبين بهذا الكلام -وهم الرسل- لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا، ولا منكرين لذلك، لكنهم نُزّلوا منزلة المنكرين؛ (**لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرًا، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة**) أي لأن الكفار القائلين بهذا القول - أعني "إنْ أنتم إلّا بشر" -كانوا يعتقدون أن البشرية تنافي الرسالة في الواقع- وإن كان/ هذا الاعتقاد خطأ منهم - والرسل المخاطبون كانوا يدَّعون أحد الوصفين - أعني "الرسالة"- فنزّلهم الكفارُ منزلةَ المنكرين للوصف الآخر-أعني "البشرية"- بناء علىٰ ما اعتقدوا[3] من التنافي بين الوصفين، فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا: "إن أنتم إلّا بشر"، أي أنتم مقصورون علىٰ البشرية، ليس لكم وصف الرسالة التي تدّعونها.

١٤٣ب/

ولمّا كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة، وأن المخاطبين مقصورون علىٰ البشرية، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين علىٰ البشرية، حيث قالوا: "إن نحن إلّا بشر مثلكم"، فكأنهم سلّموا انتفاء الرسالة عنهم - أشار إلىٰ جوابه بقوله:

---

(١) م: "ويستعمل".

(٢) إبراهيم ١٠.

(٣) م: "اعتقدوه".

(وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين: (﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[1] **من)** باب **(مجاراة الخصم)** أي التماشي معه، وإرخاء العنان إليه، والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته؛ **(ليعثر)** الخصم - من العِثَار وهو الزلة، لا من العثور وهو الاطلاع - **(حيث يراد تبكيته)** أي إسكات الخصم وإلزامه، **(لا لتسليم انتفاء الرسالة)**. فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: "إنَّ ما قلتم مِن أنا بشر مثلكم حق لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع[2] أن يكون الله تعالىٰ قد مَنَّ علينا بالرسالة". وهذا يصلح جوابًا لإثبات الرسلِ البشريةَ لأنفسهم. وأما إثباتها بطريق القصر فليكون علىٰ وفق كلام الخصم، كما هو دأب المناظرين.

ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر، وهو أنه استعمل في قوله: ﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ [3]﴾ النفي والاستثناء مع أن المخاطبين لا ينكرون ذلك، بل يدّعونه. والأول أرفق بجواب المتن، فليفهم.

ومما اشتمل علىٰ تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصرَ قلب قوله تعالىٰ حكاية عن أهل أنطاكية حين كذبوا رسل عيسىٰ عليه السلام: ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾[4]. فقوله: ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ ﴾ قصر قلب علىٰ ما قررنا الآن.

---

(١) إبراهيم١١.

(٢) م، وظ: "يمتنع".

(٣) ليست في ظ.

(٤) يس ١٥. وجاء في جميع النسخ: "إنْ أنتم إلا بشر مثلنا".

/١٤٤أ وأما قوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾/ فالظاهر أيضا أنه قصر قلب؛ لأن المخاطبين -وهم الرسل- يعتقدون أنهم صادقون قطعًا، وينكرون كونهم كاذبين.

لكن حمله صاحب "المفتاح" علىٰ أنه قصر إفراد[1]، يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين، بناء علىٰ نكتة وهي أن الكفار تُرِي المخاطبين وتنبّههم علىٰ أن قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل ألبتة، بل غاية أمرهم أن يكونوا مترددين بين الصدق والكذب، كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين، فقصروهم علىٰ الكذب قصر تعيين.

(وكقولك) عطف علىٰ قوله: "كقولك لصاحبك"، يعني أن الأصل في "إنما" أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب، كقولك (:**"إنما هو أخوك"** **لمن يعلم ذلك ويقرُّ به**)، وأنت (**تريد أن ترققه عليه**) أي أن تجعل من يعلم ذلك رقيقًا مشفقًا علىٰ ذلك الأخ.

والأَولىٰ بناء علىٰ ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج لا علىٰ مقتضىٰ الظاهر؛ لأنه لمّا لم يشفق علىٰ أخيه، فكأنه أخطأ فزعم أنه ليس بأخيه، لكنه غير مصر علىٰ ذلك.

(وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم) أي منزلة ما من شأنه أن يكون معلومًا للمخاطب، لا يصر علىٰ إنكاره؛ **(لا دعاء ظهوره، فيستعمل له الثالث)**[2] أي

---

(١) ينظر: المفتاح ص٢٩٤- ٢٩٥.

(٢) من قوله: "أي منزلة ما من شأنه" إلىٰ هنا ليس في م.

"إنما"، (**نحو**) قوله تعالىٰ حكاية عن اليهود: (﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾)[1]. ادعـوا أن كونهـم مصلحين أمر ظاهر من شـأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكـره. (**ولذلك جـاء ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ للرد عليهـم مؤكدًا بما ترى**) من إيراد الجملة الاسـمية الدالة علـىٰ الثبوت، وتعريف الخبر الدال علـىٰ الحصر الذي هو تأكيد علىٰ تأكيد، وتوسـيط ضميـر الفصل المؤكد لإفادة الحصر، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال علىٰ أن مضمون الكلام ممـا له خطر والعناية إليه مصروفة، ثم التأكيد بـ "إن"، ثم تعقيب الكلام بما يدل علىٰ التقريع والتوبيخ وهو قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[2].

فعلـم أن بيـن الطـرق الأربعـة مشـاركة رباعيّـة كمـا مـر، وثلاثيـة كاشتراك/ الثلاثة الأول في أن دلالتها علىٰ القصر بالوضع، والثلاثة الأخيرة في أنـه لا تنصيص فيها علىٰ المثبت والمنفي، بل علىٰ المثبت فقط، وثنائية كاشتراك الأخيرين في صحة المجامعة مع "لا" العاطفة. ١٤٤ب/

(**ومزية "إنما" على العطف أنه يعقل منها**) أي من "إنما" (**الحكمان**) أي الإثبات للمذكور والنفي عما سواه (**معًا**)، بخلاف العطف، فإنه يفهم منه أولًا الإثبات ثم النفي، نحو "زيد قائم لا قاعد"، أو علىٰ العكس، نحو "ما زيد قائمًا بل قاعد". وتعقّل الحكمين معًا أرجح؛ إذ لا يذهب فيه الوهم إلىٰ عدم القصر من أول الأمر، كما في العطف.

---

(١) البقرة ١١.

(٢) البقرة ٢١.

(وأحسن مواقعها) أي مواقع "إنما" **(التعريض، نحو ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾**[1]**، فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم، فطَمَع النظر)** والتأمل[2] **(منهم كطمعه منها)** أي كطمع النظر من البهائم.

ثم قال الشيخ: «اعلم انك إذا استقرأت وجدتها أقوىٰ ما تكون[3]، وأعلق ما ترىٰ[4] بالقلب، إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه. فإنا نعلم قطعًا أن ليس الغرض من قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يُذَمَّ الكفار، وأن يقال[5]: إنهم من فرط الجهل كالبهائم»[6].



(ثم القصر - كما يقع بين المبتدأ والخبر -[7] **يقع بين الفعل والفاعل)**، نحو "ما قام إلّا زيد"، **(وغيرهما)** كالفاعل والمفعول، نحو "ما ضرب زيدٌ إلّا عمرًا"، و"ما ضرب عمرًا إلّا زيدٌ"، والمفعولين، نحو"ما أعطيت زيدًا إلّا درهمًا"، و"ما أعطيت درهمًا إلّا زيدًا"، وذي الحال والحال، نحو "ما جاء زيد إلّا راكبًا"، و"ما جاء راكبًا إلّا زيدٌ". وكذا بين الفعل وسائر

---

(١) الرعد ١٩، والزمر ٩.

(٢) ليست في م.

(٣) ط "يكون".

(٤) ط: "يرىٰ".

(٥) ظ: زيادة: "لهم".

(٦) دلائل الإعجاز ص٣٥٤ بتصرف.

(٧) ط: زيادة: "علىٰ ما مر".

متعلقاته[1] سوى المفعول معه، نحو "ما قام زيدٌ إلاّ في الدار"، و"ما نام إلاّ في الليل"، و"ما ضربته إلّا للتأديب"[2]، و"ما طاب إلاّ نفسًا"، ونحو ذلك. وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه، نحو "ما جاءني رجل إلّا فاضل"، و"ما جاءني[3]/ أحد إلاّ أخوك"، و"ما ضربت زيدًا إلاّ رأسه"، و"ما سُلب زيدٌ إلّا ثوبُه". /١٤٥أ

(**ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء**)، كما ترىٰ في الأمثلة. ومعنىٰ قصر الفاعل علىٰ المفعول مثلًا قصر الفعل المسند إلىٰ الفاعل علىٰ المفعول. وعلىٰ هذا قياس[4] البواقي، فيرجع في التحقيق إلىٰ قصر الصفة علىٰ الموصوف، أو قصر الموصوف علىٰ الصفة. ويكون حقيقيًا وغير حقيقي إفرادًا أو قلبًا أو تعيينًا، كما مرّ. ولا يخفىٰ اعتبار ذلك.

(**وقلَّ تقديمهما بحالهما**) أي جاز علىٰ قلة تقديمُ المقصور عليه وأداةُ الاستثناء علىٰ المقصور حال كون المقصور عليه وأداة الاستثناء[5] بحالهما، وهو أن تكون[6] الأداة متقدمة[7] علىٰ المقصور عليه، والمقصور عليه يليها، (**نحو "ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ"**) في قصر الفاعل علىٰ المفعول،

---

(١) م، وظ "المتعلقات".

(٢) ط: "تأديبًا".

(٣) م: "جاء".

(٤) ظ "القياس".

(٥) م، وظ، وط: "والأداة".

(٦) ط: "يكون".

(٧) م: "مقدمة".

والتقدير "ما ضرب زيدٌ إلّا عمرًا"، (و) "ما ضرب (**إلاّ زيدٌ عمرًا**") في قصر المفعول علىٰ الفاعل، والتقدير "ما ضرب عمرًا إلّا زيدٌ". ومنه قول الشاعر:

لا أَشْتَهِيْ يَا قَوْمُ إِلاَّ كَارِهًا بَابَ الأَمِيْرِ وَلا دِفَاعَ الحَاجِبِ[1]

وقوله:

كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌ سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ[2] عَلَىٰ أَحَدٍ إلّا عَلَيْكَ النَّوَائِحُ[3]

وكذا[4] سائر المعمولات.

وإنما قلَّ ذلك (**لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها**)؛ لأن الصفة المقصورة علىٰ "عمرو" في الأول هي الضرب المسند إلىٰ زيد، والصفة المقصورة علىٰ "زيد" في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو؛ لا مطلق الضرب، فلا بدَّ من تقديم الفاعل في الأول والمفعول في الثاني لتتمّ[5] تلك الصفة. وإنما جاز مع قلّة لأنها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر.

وإنما قال:"بحالهما" احترازًا عن تقديمهما مع إزالتهما عن مكانهما بأن تؤخر أداة الاستثناء عن المقصور عليه، كما يقال في "ما ضرب زيد

---

(١) لموسىٰ بن جابر النصراني في حماسة أبي تمام ١/ ٢١١.

(٢) ط:"يقم".

(٣) لأشجع السلمي في أشجع السلمي حياته وشعره ص٢٠٠، وحماسة أبي تمام ١ / ٤١٤، وأمالي القالي ١/ ١١٨، وديوان المعاني ٢/ ١٨٥.

(٤) ظ: "وكذلك".

(٥) ط: "ليتم".

إلّا عَمرًا": "ما ضرب عمرًا إلّا زيدٌ"، بتقدم الأداة والمفعول علىٰ الفاعل لكن مع تأخير الأداة عن المفعول، وفي "ما ضرب عمرًا إلّا زيدٌ": "ما ضرب/ زيدٌ إلّا عمرًا"، بتقديم الفاعل والأداة علىٰ المفعول لكن مع تأخير الأداة عن الفاعل، فإنه ممتنع لما فيه من إخلال المعنىٰ وانعكاس المقصود، فالضابط أن المقصور عليه يجب أن يلي أداة الاستثناء، سواء كانا متأخرين عن المقصور، كا هو الشائع، أو متقدمين عليه، كما هو القليل. /١٤٥ب/

واعلم أن تقديمهما بحالهما أيضـًا مما منعه بعض النحاة؛ لأنه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعـًا، فيختلّ المقصود لأن التقدير في "ما ضرب إلّا عمرًا زيدٌ": "ما ضربَ أحداً أحدٌ إلّا عمرًا زيدٌ"، وفي "ما ضرب إلّا زيدٌ عمرًا": "ما ضرب أحدٌ أحداً إلّا زيدٌ عمرًا". هذا عند من يجوّز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف مطلقـًا.

وبعضهم يجوّز[1] ذلك، إذا كان المستثنىٰ منه مذكورًا والمستثنىٰ بدلًا منه، نحو "ما ضرب أحدٌ أحدًا إلّا زيدٌ عمرًا"، والأكثرون علىٰ منعه مطلقًا؛ لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيها "إلا" وهي حرف، فلا يستثنىٰ بها شيئان.

فتقديمهما بحالهما إنما يجوز علىٰ تقدير أن لا يُجعل الاستثناء متعددًا، ويُجعل المقصور في النيّة مقدّمًا، ويُجعل عمل ما قبل إلّا فيما بعد المستثنىٰ بها، إلّا أنّ أكثر النحاة علىٰ منع ذلك إلّا أن يكون المعمول الواقع بعد المستثنىٰ هو المستثنىٰ منه، نحو "ما جاءني إلّا زيدًا أحدٌ"، أو

---

(١) م: "جوز".

تابعًا للمستثنىٰ، نحو "ما جاءني إلّا زيدٌ الظريف"، أو معمولًا لغير العامل في المستثنىٰ[1]، نحو:

رَأَيْتُكَ إِذْ لَمْ يَبْقَ إِلّا المَوْتُ ضَاحِكًا [2]

فإن "ضاحكًا" مفعول "رأيت"، والعامل في "الموت": "لم يبق".

وليُطلب بيان ذلك من كتبهم، إلىٰ أن[3] قالوا: فالظرف في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾[4] منصوب بمضمر، أي "اتبعوك في بادي الرأي"، وكذا "باب الأمير" في البيت الأول، أي "لا أشتهي باب الأمير"، و"النوائح" في البيت الثاني مرفوع بمضمر، أي "قامت النوائح".

وفيه بحث؛ لأن الفعل الأول يبقىٰ بلا فاعل، واعتبار المضمر[5] لا يخلو عن تعسف.

نعم يصح هذا فيما إذا قدم المرفوع وأخر المنصوب، ومن هذا قيل: إن "عمرًا" في قولنا: "ما ضرب إلّا زيدٌ عمرًا"، منصوب بمضمر، كأنه قيل: "ما وقع ضرب إلّا من زيد"، ثم قيل: "من ضرب؟"، فقيل: "عمرًا"، أي "ضرب عمرًا".

(١) ظ: زيادة: "منه".

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) من قوله في الصفحة السابقة: "لأنه يفيد القصر في الفاعل والمفعول" إلىٰ هنا ساقط من ط.

(٤) هود ٢٧.

(٥) ط: "الضمير".

قال المصنف: «وفيه نظر؛ لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعًا»[1]. وذلك لأن "من ضرب؟"، لإبهامه استفهامٌ عن جميع مَنْ وقع عليه الفعل، حتىٰ إنك إذا ضربت زيدًا وعمرًا وبكرًا، فقيل لك: "مَن ضربت؟"، فقلت: "زيدًا"، لم يتم الجواب حتىٰ تأتي بالجميع.

فعلىٰ[2] هذا لا يكون غير "عمرو" في المثال المذكور مضروبًا لـ"زيد"، ولم يقع ضربٌ إلّا من "زيد"؛ فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعًا.

وقد خفي علىٰ بعضهم هذا البيان؛ فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين[3]: إنّ الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر[4]، فمن أين يلزم القصر في المفعول؟. نعم يمكن أن يقال: إنا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعًا، ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام.

(**ووجه الجميع**) أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصرَ فيما بين المبتدأ والخبر أو الفاعل والمفعول أو غير ذلك (**أن النفي في الاستثناء المفرغ**) - وهو الذي ترك فيه المستثنىٰ منه، ففُرِّغَ الفعل الذي قبل "إلا"، وشُغِل عنه بالمستثنىٰ المذكور بعد "إلا" - (**يتوجه إلى مقدر/ هو مستثنى منه**)؛ لأن "إلا" للإخراج، والإخراج يقتضي مُخْرَجًا منه (**عام**)؛ ليتناول ١٤٦أ/

---

(١) الإيضاح ١/ ٢٢٦.

(٢) ظ: "وعلىٰ".

(٣) م: زيادة: "علىٰ".

(٤) ظ: "قصر".

المستثنىٰ وغيره، فيتحقق[1] الإخراج، ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص. قال صاحب "المفتاح": «ولذلك ترانا في علم النحو نقول: تأنيث الضمير في "كانت" في قراءة أبي جعفر[2] ﴿إِنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ﴾[3] بالرفع[4]، وفي "تُرىٰ" مبنيًا للمفعول في قراءة الحسن[5] ﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا تُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾[6] برفع "مساكنهم"[7][8]، وفي بيت ذي الرمة:

وَمَابَقِيَتْ إلّاالضُّلُوْعُ الجَرَاشِعُ[9]

- للنظر إلىٰ ظاهر اللفظ، والأصل التذكير؛ لاقتضاء المقام معنىٰ "شيء من الأشياء"»[10].

---

(١) م، وظ: "ويتحقق".

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن صالح المصري، الحافظ المقرئ. ولد بمصر سنة ١٧٠هـ، وسمع من عدد من الأعلام وروىٰ عنهم. وهو أحد القراء المشهورين. توفي سنة٢٤٨هـ [ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٢ - ١٥٦".

(٣) يس ٢٩، و٥٣.

(٤) ينظر: المحتسب ٢/ ٢٠٦، وجامع البيان للطبري ٢٠/ ٥١١.

(٥) هو الحسن بن يسار البصري من الموالي. ولد في المدينة في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ. من رواة الحديث وأحد الزهاد المشهورين. توفي سنة ١٢٠هـ.[ينظر: الطبقات الكبرىٰ٧/ ١٥٦ - ١٧٨].

(٦) الأحقاف ٢٥.

(٧) قوله: "برفع مساكنهم" ليس في م، وظ.

(٨) ينظر: المحتسب ٢/ ٢٦٥، وجامع البيان للطبري ٢٢/ ١٣٠.

(٩) ديوانه ٢ / ١٢٩٦. وفيه:

طَوَىٰ النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِيْ غُرُوْضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُوْرُ...............

(١٠) المفتاح ص٢٩٨.

وفيه إشكال، وهو أنه إذا فرّغ العامل إلىٰ ما بعد "إلا" بأن حذف المستثنىٰ منه، فلا ضمير في الفعل أصلًا. فالأحسن أن يقال: "تأنيث الفعل"، كما في "الكشاف"[1]. ولعل صاحب "المفتاح" نظر إلىٰ الأصل والحقيقة، فإن الفاعل في الحقيقة هو المستثنىٰ منه المقدر، وإلا فكيف يسند الفعل المنفي إلىٰ الفاعل المراد وقوع الفعل منه؟!. وإذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام، وهو ليس بمذكور، ففي الفعل ضمير عائد إليه، كما في قولهم: "إذا كان غدًا فأْتني"، فإن اسم "كان" ضمير عائد إلىٰ ما نحن عليه.

وكقوله[2] تعالىٰ: ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا ﴾[3] فيمن قرأ بالياء[4]، فإن فاعله ضمير عائد إلىٰ "حاسب"؛ لامتناع حذف الفاعل. فعلىٰ مذهبه تكون[5] "هندٌ" مثلاً في "ما قام إلاّ هند" بدلاً من الضمير العائد إلىٰ "أحد". لكن التزم في هذا القسم الإبدال، ولم يجوّز النصب؛ لإسقاط المستثنىٰ منه من اللفظ بالكلية، والاقتصارِ علىٰ ضميره[6] العائد إلىٰ ما ليس في اللفظ، وانصرافِ العامل إلىٰ المستثنىٰ.

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٣٢٠.

(٢) ظ: "كقوله".

(٣) آل عمران ١٨٨. وفي الأصل، وم: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ﴾.

(٤) ينظر: النشر ٢/ ٢٤٦.

(٥) ط: "يكون".

(٦) ط "الضمير".

(مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدّر في نحو "ما ضرب إلّا زيدٌ": "ما ضرب أحدٌ"، وفي[1] "ما كسوته إلا جبّة": "لباسًا"، وفي نحو "ما جاء[2] إلّا راكبًا": "كائنًا علىٰ حال من الأحوال"، وفي "ما سرت إلّا يوم الجمعة": "وقتًا من الأوقات"، وفي "ما صليت إلّا في المسجد"، "في مكان من الأمكنة"، وعلىٰ/ هذا القياس. ١٤٦ب/

ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بأن يكون المستثنىٰ منه بحيث يصح إطلاقه علىٰ المستثنىٰ؛ إذ ليس المقدر في "ما كسوته إلّا جبة": "شيئًا"، مع صحة إطلاقه علىٰ الجبّة، وكذا في سائر الأمثلة المذكورة، بل المراد أخص من ذلك.

(و) في (صفته) يعني في كونه فاعلًا، أو مفعولًا، أو ظرفًا، أو حالًا، أو غير ذلك.

وإذا كان النفي متوجها إلىٰ هذا المقدر العام المناسب للمستثنىٰ في جنسه وصفته: (فإذا أوجب منه) أي من ذلك المقدّر (شيء بـ"إلا"، جاء القصر) ضرورةَ بقاء ما عدا ذلك الشيء علىٰ صفة الانتفاء.



(١) م: زيادة: "نحو".

(٢) ط: "جاءني".

واعلم أنه قد يقع بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ الجملةُ، وهي إما خبر مبتدأ، نحو "ما زيد إلّا يقوم"، أو صفة، نحو "ما جاءني منهم رجل إلا يقوم و[1] يقعد"، أو حال، نحو "ما جاءني زيد إلاّ يضحك".



وكثيرًا ما يقع الحال بعد "إلا"، ماضيًا مجردًا عن "قد" "و"الواو" نحو "ما أتيته إلّا أتاني". وفي الحديث «ما [2] أيسَ الشيطان من بني آدم إلّا أتاهم من قبل النساء» [3].وذلك لأنه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد "إلا" بما[4] قبلها؛ فأشبه الشرط والجزاء. وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون[5] عامله إلاّ علىٰ تأويل "العزم"، والتقديرُ أي "ما أيسَ الشيطان من بني آدم من جهة[6] غير النساء إلّا عازمًا علىٰ إتيانهم من قبلهن"، كقولهم: "خرج الأمير معه صقر صائدًا به غدًا". جُعِلَ المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل.



---

(١) ط: "أولا".

(٢) ط: "وما".

(٣) هو من كلام سعيد بن المسيب، ونصه: "ما أيس الشيطان من شيء إلاّ أتاه من قبل النساء" [ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٣٧].

(٤) ظ، وط: "لما".

(٥) م: "لمضمون".

(٦) قوله: "من جهة" ليس في ط.

(وفي "إنما" يؤخر المقصور عليه، تقول: "إنما ضرب زيدٌ عمرًا").
فالقيد الأخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد "إلا"، فيكون هو المقصور عليه. **(ولا يجوز تقديمه)** أي تقدم المقصور عليه **(على غيره للإلباس)**، فإنه إنما جاز في النفي والاستثناء علىٰ قلّة؛ لعدم الإلباس، بناء علىٰ أن المقصور عليه هو المذكور بعد "إلا"، سواء قُدّم علىٰ المقصور أو أُخر عنه. وههنا ليس "إلا" مذكورًا، بل الكلام متضمن لمعناه. فلو قلنا في "إنما ضرب زيدٌ عمرًا": "إنما ضرب عمرًا زيدٌ"، انعكس المعنىٰ، بخلاف ما إذا قلنا في "ما ضرب زيدٌ إلّا عمرًا": "ما ضرب إلّا عمرًا زيدٌ"،/ فإنه يعلم أن المقصور عليه هو المذكور بعد "إلا"، قُدّم أو أُخر. /١٤٧أ

وههنا نظر، وهو أن تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التقديم مفيدًا للقصر، كما في قولنا: "إنما زيدًا ضربتُ"، فإنه لقصر "الضرب" علىٰ "زيد". قال أبو الطيب:

أَسَامِيًا لم تَزِدْهُ مَعْرِفَةً ... وَإنّمَا لَذّةً ذَكَرْنَاهَا[1]

أي "ما ذكرناها إلّا للذة"[2].

ويمكن الجواب بأن الكلام فيما إذا كان القصر مستفادًا من "إنما"، وهذا ليس كذلك.



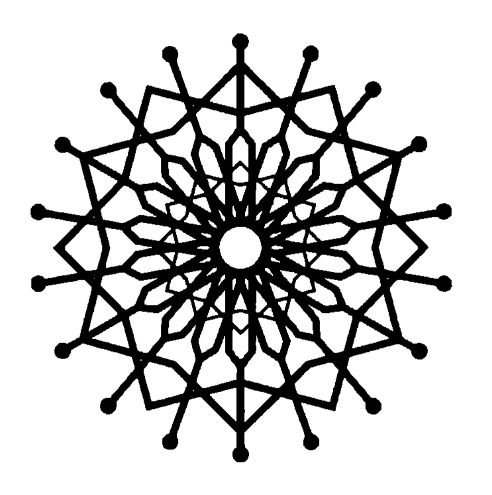
(١) ديوانه ٤/ ٢٧٥.

(٢) ظ: "لذة".

(و"غير" كـ "إلا" في إفادة القصرين) أي قصر الموصوف علىٰ الصفة، وقصر الصفة علىٰ الموصوف، إفرادًا وقلبًا وتعيينًا. تقول في قصره: "ما شاعر غير زيد" إفرادًا، و"ما زيد غير قائم" قلبـًا، وفي قصرها: "ما شاعر غير زيد"، بالاعتبارين بحسب المقام.

(وفي امتناع مجامعة "لا") العاطفة، لا تقول: "ما زيد غير شاعر لا منجم"، و"ما شاعر غير زيد لا عمرو"؛ لانتفاء شرطها؛ لكون منفيها منفيًا قبلها بغيرها من كلمات النفي.

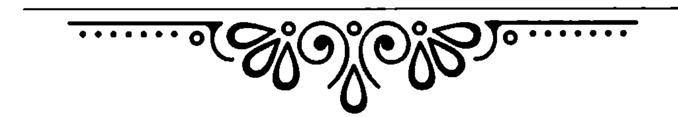


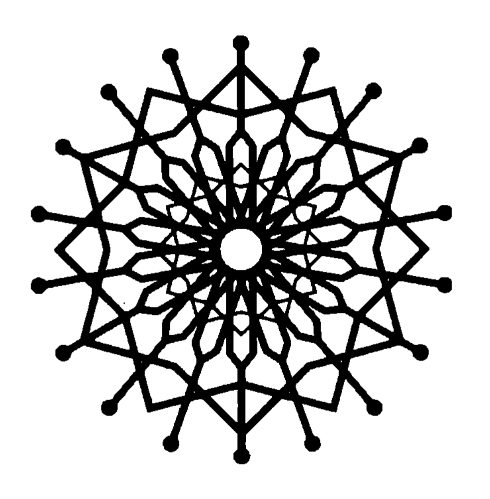




الباب السادس

الإنشاء





الباب السادس: (الإنشاء).

الإنشاء قد يقال علىٰ الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وقد يقال علىٰ فعل المتكلم، أعني إلقاء الكلام الإنشائي، كالإخبار.

والمراد ههنا هو الثاني؛ لأنه قسّمه إلىٰ الطلب وغيره، وقسم الطلب إلىٰ: التمني، والاستفهام، وغيرهما. وأراد بها معانيها المصدرية، لا الكلام المشتمل عليها، بقرينة قوله: "واللفظ الموضوع له كذا وكذا"؛ لظهور أن "ليت" مثلًا موضوع لإفادة معنىٰ التمني، لا الكلام الذي فيه التمني، وكذا البواقي.

ولا يتوهم أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ؛ لأن المقصود ينجر إليه آخر الأمر.

فالإنشاء ضربان:

١- طلب: كالاستفهام، والأمر، والنهي، ونحو ذلك.

٢- وغير طلب: كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود، والقسم، و"لعلّ"، و"رُبّ"، و"كم" الخبرية، ونحو ذلك.

والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب؛ لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر، ولأن كثيرًا من الإنشاءات [غير][1] الطلبية في الأصل

---

(١) في جميع النسخ: "الغير".

/١٤٧ب أخبار نقلت إلىٰ معنىٰ/ الإنشاء. ولهذا قال صاحب "المفتاح": «إن السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب»[1].

فالإنشاء **(إن كان طلبًا، استدعى مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب)**؛ لامتناع طلب الحاصل. والغرض أن جميع أنواع الطلب تستدعي[2] ذلك، حتىٰ إذا كان المطلوب حاصلًا، يمتنع اجراؤها علىٰ معناها الحقيقي، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام.

(وأنواعه كثيرة)، وهي - علىٰ ما ذكره المصنف - خمسة: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. لأنه إما أن يقتضي كون مطلوبه ممكنًا أو لا، الثاني التمني. والأول: إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب حصول أمر في الخارج: فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهي، وإن كان ثبوته: فإن كان بأحد حروف النداء فهو النداء، وإلأ فهو الأمر.



(١) المفتاح ص١٦٤. بإختلاف يسير.

(٢) ط: "يستدعي".

التمني

(**منها التمني**)، وهو طلب حصول شيء علىٰ سبيل المحبة.

(**واللفظ الموضوع له "ليت". ولا يشترط إمكان المتمني**)؛ لأن الإنسان كثيرًا ما يحب المحال ويطلبه. فهو قد يكون ممكنًا، (**كما**) تقول: "ليت زيدًا يجيء"، وقد يكون محالًا، كما (**تقول: "ليت الشباب يعود"**).

لكنه إذا كان ممكنًا، يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه، وإلا لصار ترجيًا، ويستعمل فيه "لعل"، أو "عسىٰ".

ولمّا ذكر ما هو موضوع للتمني، أشار إلىٰ ما يستعمل في التمني مجازًا، فقال:

(**وقد يتمنى بـ "هل"، نحو "هل لي من شفيع"، حيث يعلم أن لا شفيع**)؛ لأنه حينئذ يمتنع حمله علىٰ حقيقة الاستفهام؛ لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم، واستدعاءِ الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه.

والنكتة في التمني بـ "هل" والعدول عن "ليت" هو إبراز المتمنىٰ - لكمال العناية به - في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه.

(**و**) قد يتمنىٰ (**بـ "لو"، نحو "لو تأتيني فتحدثَني" بالنصب**) علىٰ تقدير "فأنْ تحدثَني"، فإنَّ النصب قرينة علىٰ أن "لو" ليست علىٰ أصلها؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها علىٰ إضمار "أنْ"، وإنما يضمر "أنْ" في جواب الأشياء الستة./ والمناسب للمقام ههنا هو التمني. /١٤٨أ

فكما[1] يفرض بـ"لو" غير الواقع واقعًا، كذلك يطلب بـ"ليت" وقوع ما لا طماعية في وقوعه. وقيل: إنها "لو" التي تجيء بعد فعل فيه معنىٰ التمني، نحو: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾[2]، وهي حرف مصدرية، وكثيرًا ما يستغنىٰ بها عن فعل التمني؛ فينتصبُ الفعل بعدها، نحو "لو كان لي مال فأحجَّ"، أي "أود لو كان لي مال". قال الله تعالىٰ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[3].

قال (السكاكي: «**كأن**[4]**حروف التنديم والتحضيض وهي "هلا"، و"ألا" بقلب الهاء همزة، و"لولا"، "لوما" مأخوذة منهما**) أي كأنها مأخوذة من "هل" و"لو" اللتين للتمني حال كونهما (**مركبتين مع "لا" و"ما" المزيدتين؛ لتضمينهما**) علة لقوله: "مركبتين". والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء، تقول: ضمّنت الكتاب كذا بابًا، إذا جعلته متضمنًا لتلك الأبواب. يعني أن الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل "هل" و"لو" متضمنتين (**معنى التمني؛ ليتولد**) علة لـ"تضمينهما". يعني أن الغرض من تضمينهما معنىٰ التمني ليس إفادة التمني، بل أن يتولد (**منه**) أي من معنىٰ التمني المتضمنين هما إياه (**في الماضي التنديم، نحو "هلا أكرمت زيدًا"**) و"لو ما أكرمته"، علىٰ معنىٰ "ليتك أكرمته" قصدًا إلىٰ جعله نادمًا علىٰ ترك

(١) م، وط: "وكما".

(٢) القلم ٩.

(٣) الزمر ٥٨.

(٤) ط: "كأنه".

الإكرام (**وفي المضارع التحضيضُ، نحو "هلا تقوم"**»)[1]، و"لوما تقوم"، علىٰ معنىٰ "ليتك تقوم"، قصدًا إلىٰ حضه علىٰ القيام.

ومع هذا فلا[2] يخلو[3] من ضرب من التوبيخ واللوم علىٰ ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه. فقوله: "لتضمينهما" مصدر مضاف إلىٰ المفعول الأول، و"معنىٰ التمني" مفعوله الثاني.

وهذا وإن لم يكن مصرحًا به في لفظ "المفتاح"، لكنه حاصل معناه؛ لأنه قال: «مركبة مع "ما" و"لا" المزيدتين، مطلوبًا بالتزام التركيب التنبيهُ علىٰ إلزام "هل" و"لو" معنىٰ التمني»[4]. وهذا مشعر بأن ما يقع في بعض النسخ: "لتضمنهما"، ليس علىٰ ما ينبغي./ ١٤٨ب/

وكذا قوله: "ليتولد" أيضًا محصولُ كلام صاحب[5] "المفتاح" حيث قال: «إذا قيل: "هلّا أكرمت زيدًا"، فكأنّ المعنىٰ "ليتك أكرمته" متولدًا منه معنىٰ التنديم»[6]. وإنما لم يجعل تركيبهما من أول الأمر لتضمين معنىٰ التنديم والتحضيض من غير توسط[7] معنىٰ التمني - جريًا علىٰ مقتضىٰ

---

(١) المفتاح ص٣٠٧ بتصرف.

(٢) ظ: "فلا".

(٣) ظ: زيادة: "الكلام".

(٤) المفتاح ص٣٠٧.

(٥) ليست في ط.

(٦) المفتاح ص٣٠٧ بتصرف

(٧) ط: "توسيط".

المناسبة، فإن "هل" و"لو" قد تستعملان[1] للتمني. وتمني ما مضىٰ يناسب التنديم، وما يستقبل السؤالَ والتحضيضَ[2].

وإنما ذكر هذا الكلام بلفظ "كأنّ" لعدم القطع بذلك؛ لاحتمال أن يكون كل منها حرفًا موضوعًا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب، فإن التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة.

(**وقد يُتمنى بـ "لعل"؛ فيعطى له حكم "ليت"**)، وينصب في جوابه المضارع علىٰ إضمار "أنْ"، (**نحو "لعلي أحج فأزورَك" بالنصب؛ لبعد المرجو عن الحصول**)، فبسبب بُعده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها، فيتولد منه التمني، لما مرّ من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه[3]، بخلاف الترجي، فإنه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، فمن ثم[4] لا يقال: "لعل الشمس تغرب". ويدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق: فالطمع ارتقاب المحبوب، نحو "لعلك تعطينا"، والإشفاق ارتقاب المكروه، نحو "لعلي أموت الساعة". وبهذا ظهر أن الترجي ليس بطلب.



(١) ط: "يستعملان".

(٢) م: "التحضيض والسؤال".

(٣) الأصل: "وقوعها".

(٤) ط: "سمة".

الاستفهام

(ومنها) أي ومن أنواع الطلب **(الاستفهام)**. وهو طلب حصول صورة[1] في الذهن: فإن كانت تلك الصورة وقوع النسبة[2] بين الشيئين أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلّا فهو التصور.

(والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، و"هل"، و"ما"، و"مَن"، و"أيّ"، و"كم"، و"كيف"، و"أين"، و"أنى"، و"متى"، و"أيان").فبعضها مختص بطلب التصور، وبعضها بطلب التصديق، وبعضها لا يختص بشيء منهما، بل يعم القبيلين[3]./ وبهذا الاعتبار صار أهم، فقدمه المصنف، وقال: /١٤٩أ

(فالهمزة لطلب التصديق) أي إدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها. وهذا معنىٰ الحكم، والإسناد، وما يجري مجراهما، **(كقولك: "أقام زيد؟"، و "أزيد قام؟")**، فأنت عالم بأن بينهما نسبة إما الإيجاب أو السلب[4] وتطلب تعيينها.

(أو التصور) أي إدراك غير النسبة **(كقولك)** في طلب تصور المسند إليه: **("أدِبس في الإناء أم عسل؟")**، فإنك تعلم أن في الإناء شيئًا، والمطلوب تعيينه، **(و)** في طلب تصور المسند: **("أفي الخابية دِبسك أم في الزّق؟")**، فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق، والمطلوب هو

---

(١) ظ: زيادة: "الشيء".

(٢) ظ: "نسبة".

(٣) ط: "القبيلتين".

(٤) ط: "بالسلب".

التعيين. فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي، ويطلب بالاستفهام تفصيله.

(**ولهذا**) أي لمجيء[1] الهمزة لطلب التصور (**لم يقبح**) في طلب تصور الفاعل ("**أزيد قام؟**")، كما قبح "هل زيد قام؟"، (**و**) **لم يقبح في طلب** تصور المفعول ("**أعمرًا عرفت؟**") كما قبح "هل عمرًا عرفت؟". وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فتكون[2] "هل" لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة، فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل أو المفعول. وهذا ظاهر في "أعمرًا عرفت؟"، وأمّا في "أزيد قام؟" فلا؛ إذ لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل[3]. غايتُه أنه محتمل لذلك علىٰ مذهب عبدالقاهر؛ فيجوز أن يكون "أزيد قام؟" لطلب التصديق، ويكون تقديم "زيد" للاهتمام، ونحوه. ويدل علىٰ هذا أنه علّل قبح "هل زيد قام؟" بأن "هل" بمعنىٰ "قد"، لا بأنه مختص بطلب التصديق، كما سيجيء.

(**والمسؤول عنه بها**) أي الذي يسأل عنه بالهمزة (**هو ما يليها، كالفعل في "أضربت زيدا؟"**) إذا كان الشك في نفس الفعل، أعني الضربَ الصادر من المخاطب الواقع علىٰ زيد، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجودَه، فهي علىٰ هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه.

---

(١) ط: "والمجيء".

(٢) ط: "فيكون".

(٣) ط: زيادة: "بل".

وإذا قلت:/ "أضربت زيدًا أم أكرمته؟"، فهو لطلب تصور المسند ١٤٩ب/ أضربٌ هو أم إكرامٌ، والتصديق حاصل بثبوت أحدهما. فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق، وأن يكون لطلب تصور[1] المسند. ويفرق بينهما بحسب القرائن، فنحو[2] قولك: "أفرغت عن[3] الكتاب الذي كنت تكتبه؟" سؤال عن وجود نفس الفعل، ونحو "أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته؟" سؤال عن تعيين المسند. وبهذا يظهر أن كلام المصنف لا يخلو عن تعسف.

(**والفاعل في "أأنت ضربت زيدًا؟"**) إذا كان الشك في الفاعل مَنْ هو، مع العلم بوقوع ضرب علىٰ زيد.

(**والمفعول في "أزيدًا ضربت؟"**) إذا كان الشك في المفعول مَن هو، مع العلم[4] بوقوع ضرب من المخاطب.

وكذا سائر المتعلقات، نحو "أفي الدار صليت؟"، و"أيوم الجمعة سرت؟"، و"أتأديبًا ضربته؟"، و"أراكبًا جئت؟"، ونحو ذلك.

قال الشيخ في "دلائل الإعجاز": «ومما يؤيد ذلك أنك تقول:"أقلت شعرًا قط؟"، "أأنت رأيت اليوم[5] إنسانًا؟"؛ إذ لا معنىٰ للسؤال عن الفاعل

---

(١) ظ: "التصور".

(٢) م، وط: "ونحو".

(٣) م، وظ: "من".

(٤) م، وظ: "القطع".

(٥) ليست في ظ.

مَنْ هو في مثل هذا؛ لأن ذاك[1] إنما يتصور إذا كانت[2] الإشارة إلىٰ فعل مخصوص، نحوأن تقول[3]: "من قال هذا الشعر؟"، و"من بنىٰ هذه الدار؟"، وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه علىٰ معيّن. فأما قِيلُ شعر علىٰ الجملة، ورؤية إنسان علىٰ الإطلاق، فمحال ذلك فيه؛ لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتىٰ تسأل عن فاعله»[4].

(و"هل" لطلب التصديق فحسب). وتدخل علىٰ الجملتين، (**نحو**"هل قام زيد؟")، و"**هل عمرو قاعد؟**") إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو.

(ولهذا) أي لاختصاصها[5] بطلب التصديق (**امتنع "هل زيد قام أم عمرو؟"**)؛ لأن وقوع المفرد بعد "أم"، دليل علىٰ كونها متصلة. و"أم" المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم،/ فهي لا تكون إلّا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم. و"هل" ليس إلّا لطلب التصديق؛ فبينهما تدافع، فيمتنع، بخلاف ما إذا لم يذكر "أم عمرو"، وقيل: "هل زيد قام؟"، فإنه يقبح، ولا يمتنع؛ لما سيجيء.

١٥٠/أ

* فإن قلت: التصديق مسبوق بالتصور، فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في "أم" المتصلة، نحو "أزيد قام أم عمرو؟"؟،

---

(١) م، وظ، وط: "ذلك".

(٢) م:"كان".

(٣) م:"يقال".

(٤) دلائل الإعجاز ص١١٢ بتصرف.

(٥) "ولاختصاصها".

- قلت: التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلىٰ أحد المذكورين، والمطلوب تصور أحدهما علىٰ التعيين، وهو غير التصور السابق علىٰ التصديق؛ لأنه التصور بوجه ما.

(و[1] **قبح "هل زيدًا ضربت؟"؛ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل**)، فتكون[2] "هل" لطلب حصول[3] الحاصل، وهو محال. وإنما لم يمتنع؛ لاحتمال أن يكون "زيدًا" مفعولَ فعل محذوف يفسره الظاهر، أي "هل ضربت زيدًا ضربت؟". لكنه يقبح؛ لعدم اشتغال فعل[4] المفسِّر بالضمير.

- وقيل: لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام، غير التخصيص.

* وفيه نظر؛ لأنه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوىٰ أن الغالب في التقدم هو الاختصاص. وهذا يوجب أن يقبح "وجهَ الحبيب أتمنىٰ" علىٰ قصد الاهتمام دون الاختصاص، ولا قائل به.

(**دون "ضربته"**) أي لم يقبح "هل زيدًا ضربته"؛ (**لجواز تقدير المفسر قبل "زيدًا"**) أي "هل ضربت زيدًا ضربته؟"، بل هذا أرجح؛ لأن الأصل

---

(١) ط: زيادة: "لهذا أيضًا".

(٢) ط: "فيكون".

(٣) م، وظ: "طلبًا لحصول".

(٤) ليست في ظ.

تقديم العامل علىٰ المعمول، فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فتكون[1] "هل" لطلب التصديق فيحسن.

وذكر بعض المحققين من النحاة[2] أنها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل علىٰ الاسم، وإن كان منصوبًا بمضمر يفسره الظاهر. فلا يجوز اختيارًا "هل زيدًا ضربته؟"، بل لابدّ من إيلائها إياه لفظًا.

(وجعل السكاكي قبح "هل رجلٌ عرف؟" لذلك) أي[3] لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل؛ لما سبق من أن/ اعتبار التقديم والتأخير في نحو "رجل عرف" واجب، وأن أصله "عرف رجل" علىٰ أنه بدل من الضمير، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[4]، وإنما لم يحكم بالامتناع؛ لاحتمال أن يكون "رجل" فاعل فعل محذوف.

١٥٠ب/

(ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبح "هل زيد عرف؟")؛ لأن تقديم المظهر المعرّف ليس للتخصيص، حتىٰ يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل علىٰ ما مرّ، مع أنّه قبيح باتفاق النحاة.

وما ذكره صاحب "المفصل" من أن نحو "هل زيد خرج؟" علىٰ تقدير الفعل[5] - فتصحيحٌ للوجه القبيح البعيد، لا أنه شائع حسن.

---

(١) ظ: "فيكون".

(٢) هو الرضي في شرح الكافية ٤/ ٤٤٧.

(٣) ليست في ظ.

(٤) الأنبياء ٣.

(٥) مثّل الزمخشري بنحو "هل عمرٌو خارج؟" [ينظر: المفصل ص٣١٩].

وههنا نظر، وهو أنا لا نسلم لزوم ذلك؛ لجواز أن يكون قبيحًا بعلة[1] أخرىٰ، فإن انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقًا. فغاية ما في الباب أنه لا يلزم علىٰ ما ذكره السكاكي قبح "هل زيد عرف؟"، لا أنه يلزم عدم قبحه.

(وعلل غيره) أي غير السكاكىٰ **(قبحهما)** أي قبح "هل رجل عرف؟"، و"هل زيد عرف؟" **(بأن "هل" بمعنى "قد" في الأصل)**، وأصله "أهل"، كقوله:

أَهَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَالغَرِيَّيْنْ[2]

(وتَرْكُ "الهمزة" قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام)، فأقيمت هي مقام "الهمزة"، وتطفّلت عليها في الاستفهام. و"قد" من لوازم الأفعال، فكذا[3] ما هي بمعناها.

* فإن قلت: هذا يقتضي أن لا يصح أو يقبح دخولها علىٰ الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان، نحو "هل عمرو قاعد؟"، وإلا فما الفرق بينه وبين ما إذا كان الخبر فعلًا، نحو "هل زيد قام؟"؟،

- قلت: الفرق أنها إذا رأت الفعل في حيزها، تذكرت عهودًا بالحمىٰ، وحنَّت إلىٰ الإلف المألوف، وعانقته، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما. بخلاف ما إذا لم تره في حيزها، فإنها تسلَّت عنها ذاهلة[4].

---

(١) ط: "لعلة".

(٢) لخطام المجاشعي في خزانة الأدب للبغدادي ١١/ ٢٦٨، وبلا نسبة في الصحاح "غرا" ٦/ ٢٤٤٥.

(٣) ظ: "وكذا".

(٤) هذا كلام الرضي في شرح الكافية ٤/ ٤٤٧.

(وهي) أي "هل" **(تخصص المضارع بالاستقبال)** بحكم الوضع، كـ "السين" و"سوف". **(فلا يصح "هل تضرب زيدًا وهو أخوك؟"، كما** ١٥١أ/ **يصح/ "أتضرب زيدًا وهو أخوك؟")**، يعني أنه لا يصح استعمال "هل" لإنكار إثبات الفعل الواقع في الحال بمعنىٰ أنه لا ينبغي أن يقع، كما يصح استعمال الهمزة فيه، وذلك لأن "هل" تخصص المضارع بالاستقبال؛ فلا تصح[1] لإنكار إثبات[2] الفعل الواقع[3] في الحال، لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل.

وقد صرح السكاكي بذلك، وقال: "في أن يكون الضرب واقعًا في الحال"[4]، وعُلم أن هذا الامتناع جارٍ فيما إذا دلت القرينة علىٰ أن المراد إنكار الفعل الواقع بمعنىٰ أنه لا ينبغي أن يقع، سواء كانت القرينة مقالية، كما في هذا المثال، أو حالية، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[5]، وقولك: "أتضرب أباك؟"، و"أتشتم السلطان؟"، فإنه لا يصح وقوع "هل" هذا[6] الموقع.

وبهذا ظهر فساد ما قيل: إنما امتنع ذلك من جهة أن الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال؛ لعدم المقارنة؛ لأن الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل.

---

(١) ط: "يصبح".

(٢) ليست في ط.

(٣) زيادة: "في الحال".

(٤) المفتاح ص٣٠٩.

(٥) الأعراف ٢٨، ويونس ٦٨.

(٦) ط: "في هذا".

وانتفاؤها ههنا ممنوع. ألا ترىٰ[1] إلىٰ صحة قولنا: "سيجيء زيد راكبًا"، و"سأضرب زيدًا وهو بين يدي الأمير". قال[2] الحماسي:

سَأَغْسِلُ عَنِّيْ العَارَ بالسَّيْفِ جَالِبًا ... عَلَيَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِبًا[3]

وفي التنزيل ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[4].

وأعجب من هذا أن بعضهم لما سمع قول النحاة: "إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال"؛ لما سنذكر في بحث الحال [5]، فهم منه أن الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال، فلا يصح تقييد "هل تضرب؟" بالحال، وأورد قول النحاة دليلًا علىٰ كلامه. وهو ينادي علىٰ خطئه. ولم ينقل عن أحد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال. ولعمري إن التعرض لأمثال هذه المباحث مما لا ينبغي أن يشتغل به، لكنا نخاف علىٰ/ القاصرين أن يقعوا فيه[6] من غير تأمل، ويأخذوه[7] مذهبًا. /١٥١ب

(ولاختصاص التصدي بها) أي لكون "هل" مقصورة علىٰ طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق، كما يقال: "نخصك بالعبادة" بمعنىٰ

---

(١) ط: "يرىٰ".

(٢) م: "وقال".

(٣) لسعد بن ناشب المازني في حماسة أبي تمام ١/ ٦٩، وزهر الآداب ١/ ٢٥٨، وسمط اللآلي ٢/ ٧٩٤.

(٤) غافر ٦٠.

(٥) ينظر: ص٣٣٨.

(٦) ط: "فيها".

(٧) م، وظ، وط: "ويأخذوها".

"لا نعبد غيرك"، **(وتخصيصها المضارع)** بالاستقبال، **(كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيًا أظهر)**. "ما" موصولة، و"كونه" مبتدأ، خبره "أظهر". و"زمانيًا" خبر "الكون"، أي بالشيء الذي زمانيّته أظهر. **(كالفعل)**، فإن الزمان جزء من مفهومه. بخلاف الاسم، فإنه إنما يدل عليه حيث يدل [1] بعروضه[2] له.

أما اقتضاء الثاني- أعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك- فظاهر؛ إذا المضارع إنما يكون فعلًا.

وأما اقتضاء الأول، أعني اختصاصها بالتصديق لذلك؛ فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء. والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلىٰ الصفات التي هي مدلولات الأفعال من حيث هي، لا إلىٰ الذوات التي هي[3] مدلولات الأسماء[4] من حيث هي؛ لأن الذوات ذوات فيما مضىٰ وفي الحال وفيما يستقبل.

(ولهذا) أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل **(كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[5] أدلّ على طلب الشكر من "فهل تشكرون"، و"فهل أنتم تشكرون")**، مع أنه مؤكد بالتكرير؛ لأن "أنتم" فاعل فعل محذوف؛ **(لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله)** من إبقائه علىٰ أصله، كما في

---

(١) ط: "دل".

(٢) م: "لعروضه".

(٣) ط: زيادة: "من".

(٤) ط: "أسماء".

(٥) الأنبياء ٨٠.

"هل[1] تشكرون"؛ لأنها داخلة علىٰ الفعل حقيقة، وفي "هل أنتم تشكرون"؛ لأنها داخلة علىٰ الفعل تقديرًا؛ لأن "أنتم" فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر.

(و) أيضًا ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ أدل علىٰ طلب الشكر (من "أفأنتم تشكرون"، وإن كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية، (لأن "هل" أدعى للفعل من "الهمزة". فتركه معه)[2] أي ترك الفعل مع "هل" (أدلُّ على ذلك) أي علىٰ كمال العناية بحصول ما سيتجدد./ /١٥٢

(ولهذا) أي ولأن "هل" أدعىٰ للفعل من "الهمزة" (ولا يحسن "هل زيد منطلق؟" إلا من البليغ) [3] الذي يقصد به الدلالة علىٰ الثبات وإبراز ما سيتجدد في معرض الوجود، بخلاف غير البليغ فإنه لا يفرق بينه وبين "هل ينطلق زيد؟". فكأن الاولىٰ به أن يُدخلَه علىٰ الفعل، كما هو أصله.



(وهي) أي "هل" (قسمان):

١- (بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أو لا وجوده، (كقولنا: "هل الحركة موجودة) أو لا موجودة؟".

٢- (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أو لا وجوده له، (كقولنا: "هل الحركة دائمة) أو لا دائمة؟"، فإن المطلوب وجود الدوام

---

(١) ط: "فهل".

(٢) ط: "معها".

(٣) م، وظ: "لأنه".

للحركة أو لا وجوده [1]. وقد أُخِذَ في هذه شيئان غيرُ الوجود، وفي الأول شيء واحد؛ فلذا كانت مركبة بالنسبة إليها. فالوجود في البسيطة محمول، وفي المركبة رابطة.

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها (لطلب التصور فقط)، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصوّر شيء آخر.

(فيُطلب بـ "ما" شَرْحُ الاسم، كقولنا "ما العنقاء؟") طالبًا أن يُشرح هذا الاسم، ويُبين مفهومه، وأنه لأيّ معنىً وضع. فيجاب بإيراد لفظٍ أشهرَ، سواء كان من هذه اللغة أو من غيرها. (أو ماهيّة المسمى) أي حقيقته التي هو بها هو، (كقولنا: "ما الحركة؟") أي "ما حقيقة مسمىٰ هذا اللفظ؟". فيجاب بإيراد ذاتياته من الجنس، والفصل.

(وتقع "هل" البسيطة في الترتيب بينهما) أي بين "ما" التي لشرح الاسم، والتي لطلب الماهية. يعني مقتضىٰ الترتيب الطبيعي أن يُطلب أولا شرح الاسم، ثم وجود المفهوم في نفسه، يعني ثم ماهيته وحقيقته؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ، استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم. ومن[2] لم يعرف أنه موجود، استحال منه طلب حقيقته وماهيته؛ إذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة؛ لأن الماهية ما به يكون الشيء هو هو، والمعدوم لا هُوِيَّة له.

---

(١) قوله: "أو لا وجوده" ليس في ظ.

(٢) ظ: زيادة "ثم".

والفرق بين المفهوم من اللفظ/ بالجملة وبين الماهية التي تفهم ١٥٢ب/ من الحد بالتفصيل غير قليل، فإن كل من خواطب باسم فَهِم فهما ما، ووقف علىٰ الشيء الذي يدل عليه الاسم، إذا كان عالمًا باللغة. وأما الحد فلا يقف عليه إلّا المرتاض بصناعة المنطق. فالموجودات لمّا كان لها مفهومات وحقائق، كان لها حدود بحسب الاسم [١] وبحسب الحقيقة[٢]. وأما المعدومات فلما لم يكن إلّا المفهومات، لم يكن لها حدود إلّا بحسب الاسم؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلّا بعد أن يعرف أن الذات موجودة، حتىٰ إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن علىٰ وجودها في أثناء العلم إنما هي حدودٌ بحسب شرح الاسم، ثم لمّا أُثْبِتَ وجودُها وبُرهن عليه، صار تلك الحدود بعينها حدودًا بالذات والحقيقة. كذا ذكره الشيخ في "الشفاء"[٣]. فعلم أن الجواب الواحد[٤] يكون حدًا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس إلىٰ شخصين، وبالقياس إلىٰ شخص واحد في وقتين.

(**وبـ"مَن" العارضُ المشخّص لذي العلم**) أي يطلب بـ "مَن" الأمر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعيّنه، (**كقولنا: "مَن في الدار؟"**)، فإنه يجاب عنه بـ "زيد"، ونحوه مما يفيد تشخصه. وأما الجواب بنحو "رجل فاضل من قبيلة كذا"، ونحو "ابن فلان"، و"أخو فلان"، وما أشبه

---

(١) م: "الحقيقة".

(٢) م: "الاسم".

(٣) لم أعثر عليه.

(٤) ط: زيادة: "جاز أن".

ذلك - فإنما يصح من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص، وإن كانت تلك الأوصاف نظرًا إلىٰ مفهوماتها كليات.

(**وقال السكاكي: «يُسأل بـ"ما" عن الجنس، تقول: "ما عندك؟"، أي "أي أجناس الأشياء عندك؟". وجوابه: "كتاب"، ونحوه**). ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة، نحو "ما الكلمة؟" أي "أيّ أجناس الألفاظ هي؟". ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة، نحو "ما الكلمة؟" أي "أيّ أجناس الألفاظ هي؟". وجوابه: "لفظ مفرد موضوع"- "وما الاسم؟"، أي "أيّ أجناس الكلمات هو؟". وجوابه: "الكلمة الدالة علىٰ معنىٰ في نفسه

١٥٣/أ غير مقترن بأحد الأزمنة"[1]. (**أو عن الوصف، تقول: "ما زيد؟"./ وجوابه: "الكريم"، ونحوه**)[2]. وفي الحديث «سيروا فقد سبق المُفَرِّدون». قيل: "وما المفردون يا رسول الله؟"، فقال: «الذاكرون الله كثيرًا والذكرات»[3].



(و) يسأل (**بـ "مَن" عن الجنس من ذوي العلم، تقول: "من جبريل؟"، أي "أبشر هو أم ملك أم جني؟"»**[4]. **وفيه نظر**)؛ إذ لا نسلّم أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب "من جبريل؟" أن يقال: "ملك"، بل جوابه:

(١) ط: زيادة: "الثلاثة".

(٢) ليست في ظ.

(٣) رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار [صحيح مسلم ١٧/ ٤].

(٤) المفتاح ص٣١٠-٣١١ بتصرف.

"إنه ملك يأتي بالوحي إلىٰ الرسل"، ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعيّنه.

وأما ما ذكره السكاكي في قوله تعالىٰ حكاية[1]: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ أن معناه: "أبشر هو أم ملك أم جني؟"[2]- ففساده يظهر من جواب موسىٰ بقوله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[3]، فإنه قد أجاب بما يفيد تعيّنه وتشخّصه علىٰ ما ذكرنا.

(و) يسأل (بـ"أيّ" عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، نحو ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٌ مَّقَامًا﴾[4]، أي "أنحن أم أصحاب محمد ﷺ؟"). فإن الكافرين والمؤمنين - وهم أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام- قد اشتركا في الفريقيّة، فسألوا عما يميّز أحدهما عن الآخر. والأمر الأعم المشترك فيه هو مضمون ما أضيف إليه "أيّ"، يوضحه قوله في "المفتاح": «يقول القائل: "عندي ثياب"، فتقول "أي الثياب هي؟"، فتطلب منه وصفًا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية»[5].

قيل: إنه إذا أضيف إلىٰ مشار إليه، كقولنا: "أيهم يفعل كذا؟"، فجوابه اسم متضمن للإشارة الحسية أو اسمُ عَلَمٍ، وإذا أضيف إلىٰ كليّ، فجوابه كليّ مميّز لا غير. وعلىٰ الجملة هو طالب للتميز.

---

(١) ط: زيادة: "عن فرعون".

(٢) ينظر: المفتاح ص٣١١.

(٣) طه ٤٩-٥٠.

(٤) مريم ٧٣.

(٥) المفتاح ص٣١٢.

(و) يسأل (بـ"كم" عن العدد، **نحو** ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾)[1]، أي "كم آية آتيناهم؟ أعشرين أم ثلاثين أم غير ذلك؟". والغرض من ذلك السؤال التقريع. والاستفهام استفهام تقرير، أي حمل على الإقرار. "ومن آية" مميز "كم" بزيادة "مِن". قالوا: وإذا فصلوا بينه وبين مميّزه بفعل متعد، وجب زيادة "مِن" فيه؛ لئلا يلتبس بالمفعول، / كما مر في الخبرية. ١٥٣ب/

وذكر بعض المحققين من النحاة أن مميّز الاستفهامية لم أعثر عليه مجرورًا بـ"من" في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو. وأقول ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾.



(و) يسأل (بـ"كيف" عن الحال، وبـ"أين" عن المكان، وبـ"متى" عن الزمان) ماضيًا كان أو مستقبلًا، (وبـ"أيّان" عن) الزمان (المستقبل. قيل: وتستعمل[2] في مواضع التفخيم، مثل ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[3]).



(١) البقرة ٢١١.

(٢) ط: "ويستعمل".

(٣) الذاريات ١٢. وفي جميع النسخ: "يسأل". وقد تنبه لذلك بعض من اطلع على النسخة ظ فصحح الآية في الهامش.

(و"أنى" يستعمل تارة بمعنى "كيف")، ويجب أن يكون بعده فعل، نحو ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[1]. أي "علىٰ أي حال، ومن أي شق أردتم، بعد أن يكون المأتي موضع الحرث". ولم يجيء "أنىٰ زيد؟" بمعنىٰ "كيف هو؟". (وأخرى بمعنى "من أين"، نحو ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[2]) أي من أين لكِ هذا الرزق الآتي كل يوم؟".

وقوله: "يستعمل" إشعار بأنه يحتمل أن يكون مشتركًا بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازًا.

وأيضًا قد ذكر بعض النحاة أن "أنّىٰ" بمعنىٰ "أين" إلّا أنه في الاستعمال[3] مع "مِن" ظاهرة، كما في قوله:

مِنْ أَيْنَ عِشْرُوْنَ لَنَا مِنْ أَنَّىٰ؟[4]

أو مقدرة، كقوله تعالىٰ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾، أي "من أنىٰ"، أي "من أين" فقال المصنف: إنه يستعمل بمعنىٰ "من أين"، سواء كان ذلك من جهة إضمار "من" أو بدونه.

فظهر أن كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق، كـ"هل" وبعضها مختص بطلب التصور، كسائر الأسماء الاستفهامية، وبعضها مشترك بينهما، كـ"الهمزة"؛ فإنها تجيء لطلب التصور والتصديق، لعراقتها

(١) البقرة ٢٢٣.

(٢) آل عمران ٣٧.

(٣) ظ: زيادة: "تكون"، ط: زيادة "يكون".

(٤) لمدرك بن حصين في خزانة الأدب للبغدادي ٧/ ٨٣، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ٥٠، وفيه:

.... لها ....

في الاستفهام. ولهذا يجوز أن يقع بعد "أم" سائر كلمات الاستفهام سوىٰ "الهمزة"، كقوله تعالىٰ ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[1]وقوله: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾[2] وقوله تعالىٰ: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3]. وقول الشاعر:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ ....[4]

و"أم" ههنا بمعنىٰ"بل" التي تكون للانتقال من كلام إلىٰ آخر من غير اعتبار استفهام[5]،/ كقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[6]. ‏/١٥٤أ

وبهذا ينحل ما قيل في قوله تعالىٰ: ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[7]،من أن "أم" إنْ كانت متصلة، فشرطها [8] أن يليها أحد المستويين والآخر يلي "الهمزة"، وهذا ليس كذلك، وهو ظاهر. وإن كانت منقطعة بمعنىٰ "بل" و"الهمزة"، فلا وجه لوقوع "ما" الاستفهامية بعدها؛ إذ لا يستفهم عن الاستفهام.

---

(١) الرعد ١٦.

(٢) الملك ٢٠.

(٣) النمل ٨٤.

(٤) لأفنون التغلبي في المفضليات ص٢٦٣ وشرح المفضل للتبريزي ٣/ ١١٧٥، وبلا نسبة في الكامل ١/ ١٠٧. وتمامه.

رِئْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

وتمام البيت موجود في م، ظ، وط.

(٥) م: "الاستفهام"

(٦) الزخرف ٥٢

(٧) النمل ٨٤.

(٨) ظ: "شرطها"

ولا حاجة إلىٰ ما قيل في الجواب من أنها متصلة، والمعنىٰ "أكذبتم أم لم تكذبوا؟، وإذا لم تكذبوا، فأيّ شيء كنتم تعملون؟".



استعمال كلمات الاستفهام في غير معانيها

(ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية **(كثيرًا ما تستعمل في غير الاستفهام)** مما يناسب المقام بمعونة القرائن. وتحقيق كيفية هذا المجاز، وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله.

١ - **(كالاستبطاء، نحو "كم دعوتك")**. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾[1]، وبيتُ "السِّقط":

إلامَ وَفِيْـمَ تَـنْقُلُـنَـا رِكَـابٌ   وَتَـأْمُـلُ أَنْ يَـكُـوْنَ لَـنَـا أَوَانُ[2]

٢ -**(والتعجب، نحو ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾[3])**.

٣ -**(والتنبيه على الضلال، نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[4])**.

٤ -**(والوعيد، كقولك لمن يسيء الأدب: "ألم أُؤَدب فلانًا؟" إذا عَلِم ذلك")**.

---

(١) البقرة ٢١٤.

(٢) للمعري في سقط الزند ص٦٤.

(٣) النمل ٢٠.

(٤) التكوير ٢٦.

٥-(والتقرير)، قد يقال التقرير بمعنىٰ التحقيق والتثبيت، وقد يقال بمعنىٰ حمل المخاطب علىٰ الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه، وهو الذي قصده المصنف ههنا، (بإيلاء المقرر به "الهمزة") أي يشترط أن يلي "الهمزة" ما حُمِلَ المخاطب علىٰ الإقرار به، (كما مرّ) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه "الهمزة". تقول: "أضربت زيدًا؟"، إذا أردت أن تحمله علىٰ الإقرار بالفعل، و"أأنت ضربت؟" في تقريره بالفاعل، "وأزيدًا ضربت؟" في تقريره بالمفعول. وكذا "أبزيد مررت؟"، و"أراكبًا سرت؟"، وغير ذلك.

ومما جُعِل[1] "الهمزة" فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالىٰ حكاية: ﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾؛ إذ ليس مراد الكفار حمله علىٰ الإقرار بأنَّ كسر الأصنام قد كان، بل علىٰ الإقرار/ بأنه منه كان، كيف وقد أشاروا إلىٰ الفعل في قولهم: "أأنت فعلت هذا؟"، وقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[2]؟!. ولو كان التقريرَ بالفعل، لكان الجواب "فعلت"، أو "لم أفعل".

١٥٤ب/

واعترض المصنف عليه بأنه يجوز أن يكون الاستفهام علىٰ أصله، إذ ليس في السياق ما يدل علىٰ أنهم كانوا عالمين بأن إبراهيم عليه السلام هو الذي كسر الأصنام، حتىٰ يمتنع حمله علىٰ حقيقة الاستفهام[3].

(١) ط: "جعلت"

(٢) الأنبياء ٦٢.

(٣) ينظر: الإيضاح ١/ ٢٣٥.

وأجيب بأنه يدل عليه ما قبل الآية، وهو أنه عليه السلام قد حلف بقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾[1]، ثم لما رأوا كسْرَ الأصنام ﴿قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥٩ قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتًى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾[2]. فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه وذمّه الأصنام. وقد رُوي أنهم هربوا وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد، فلمّا أبصروه يكسرهم[3]، أقبلوا إليه يسرعون؛ ليكفوه[4].

وقوله: «بإيلاء المقرر به "الهمزة"» يعني إذا كان التقرير بـ "الهمزة" فإنها هي التي تجيء للتقرير بالفعل، والفاعل، والمفعول، وغيرها، بخلاف البواقي؛ فإن "هل" يكون للتقرير بنفس[5] الحكم، نحو ﴿هَلۡ ثُوِّبَ ٱلۡكُفَّارُ﴾[6][7]، والأسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه، نحو ﴿كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ﴾[8]، و"ماذا فعلت بفلان؟"، و"مَن الذي قتلته؟"، ونحو ذلك.

---

(١) الأنبياء ٥٧.

(٢) الأنبياء ٥٩-٦٠.

(٣) ط: "يكسر الأصنام".

(٤) لم أجد هذه الرواية فيما بين يدي من مراجع.

(٥) ط: "لتقرير نفس".

(٦) ط: زيادة: ﴿مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾.

(٧) المطففين ٣٦.

(٨) البقرة ٢١١.

٦- **(والإنكار كذلك)** إي بإيلاء المنكر "الهمزة"، يعني إذا كان الإنكار بـ "الهمزة". وأما غيرها وإن صحَّ مجيئه للإنكار، لكن لا يجري فيه هذا التفصيل. وهو مثل قولك: "ماذا يضرك لو فعلت؟"[١]، و"مَن ذا فعل كذا؟" و"كم تدعوني؟"، و"كيف تؤذي أباك؟"،

وَمِنْ أَيْنَ تَدْرِي مَا العَرَارُ مِنَ الرَّنْدِ[٢]

وما أشبه ذلك.

وأما "الهمزة" فهي لإنكار ما يليها، كالفعل في قوله:

أَيَقْتُلُنِيْ وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِيْ ....[٣]

فإنه ذكر ما يكون منعًا من الفعل. فلو كان لإنكار الفاعل، وأنه ليس ممن يتصور منه الفعل علىٰ ما سبق إلىٰ الوهم، لما احتاج إلىٰ ذلك.

١٥٥/أ وكالفاعل في قوله تعالىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[٤]،/ فإن المنكر أن يكونوا هم القاسمين، لا نفس القسمة.

---

(١) م، وط: زيادة: "كذا"

(٢) بلا نسبة في حاشية الفناري علىٰ المطول ص٤٠٥، والمعول ل ٦٤. وصدره
وَتَضْبُوْا إِلَىٰ رَنْدِ الحِمَىٰ وَعَرَارِهِ

(٣) لامرئ القيس في ديوانه ص١١٠. وتمامه:
وَمَسْنُوْنَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

(٤) الزخرف ٣٢.

وكالمفعول في قوله تعالىٰ: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[1]، فإن المنكر هو اتخاذ غير الله وليًا، لا اتخاذ الولي.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾[2]، فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة، فلهذا[3] أُولي الفعلُ "الهمزة".

وكالحال في قولك: "أراجلا أسير إليه؟"، وكذا غير ذلك من المتعلقات.

ونحو "أزيدًا ضربته؟" يحتمل الإنكار علىٰ المفعول، وعلىٰ نفس الفعل بحسب تقدير المفسَّر.

ونحو قوله تعالىٰ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[4] لإنكار المفعول فيقدر المفسَّر بعده[5]. وكذا إذا قدم المرفوع علىٰ الفعل فقد يكون للإنكار علىٰ نفس الفاعل بحمل التقديم علىٰ التخصيص كما مرّ، وقد يكون لإنكار الحكم علىٰ أن يكون التقديم لمجرد التقوي.

وجعل صاحب "المفتاح" قولَه تعالىٰ: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾[6]، و﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾[7] من قبيل تقوية حكم الإنكار، نظرًا إلىٰ أن

---

(١) الأنعام ١٤.

(٢) الأنعام ٧٤.

(٣) م، وظ: "فلذا".

(٤) القمر ٢٤.

(٥) قوله: "ونحو قوله تعالىٰ" إلىٰ هنا ليس في م.

(٦) يونس ٩٩.

(٧) يونس ٤٢، والزخرف ٤٠.

المخاطب -وهو النبي ﷺ- لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به[1].
وجعلهما[2] صاحب "الكشاف" من قبيل التخصيص، نظرًا إلىٰ أنه ﷺ -لفرط شغفه بإيمانهم، وتبالغ حرصه علىٰ ذلك- كأنه يعتقد قدرته علىٰ ذلك[3].

* لا يقال: "همزة" الإنكار بمنزلة حرف النفي، وقد مر أن ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعًا فكيف يحمله السكاكي علىٰ التقوي دون التخصيص؟؛

- لأنا نقول: لو سلّم أن "الهمزة" بمنزلة حرف النفي في ذلك، فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره، بل جعل الجميع محتملًا للتقوي والتخصيص إنْ كان المقدم مضمرًا، ومتعيِّنًا للتخصيص إنْ كان مظهرًا منكرًا، وللتقوي إن كان معرفًا[4]. وقد أشار هنا إلىٰ تذكّر هذا التفصيل، ثم قال: «فلا تَحْمِلْ قوله تعالىٰ:﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾[5] علىٰ التقديم؛ فليس المراد أن الإذن ينكر[6] من الله دون غيره، ولكن احمله علىٰ الابتداء، مرادًا منه تقوية حكم الإنكار»[7].

---

(١) ينظر المفتاح ص٣١٦.

(٢) م: "وجعلها".

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٣٩، ٢٥٤، و٣/ ٤٨٩.

(٤) ينظر: المفتاح ص٢٢١ - ٢٢٤.

(٥) يونس ٥٩.

(٦) ظ: "منكرة".

(٧) المفتاح ص٣١٦.

وهذا يوهم أن مثل هذا[1] التركيب يمكن حمله على التقديم وإنكار نفس الفاعل،/ إذا ساعد عليه المعنىٰ. وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق من أن المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم، فكأنه بنىٰ هذا علىٰ مذهب القوم. ١٥٥ب/

(ومنه) أي من مجيء "الهمزة" للإنكار نحو[2] (﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[3]، أي "الله كافٍ"؛ لأن) إنكار النفي نفي له، و(نفي النفي **إثبات. وهذا**) المعنىٰ (**مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير**) أي لحمل المخاطب علىٰ الإقرار (**بما دخله النفي**) وهو "الله كافٍ"، (**لا بالنفي**) وهو "ليس الله بكاف". وهكذا قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[4] و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾[5]، وما أشبه ذلك. فقد[6] يقال: إن "الهمزة" للإنكار، وقد يقال: إنها للتقرير، وكلاهما حسن.

فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه "الهمزة"، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم. وعليه قوله تعالىٰ: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ ﴾[7]، فإن "الهمزة" فيه للتقرير، أي بما يعرفه عيسىٰ من هذا الحكم، لا بأنه قد قال ذلك، فافهم.



(١) ظ: "فهذا يوهم أن مثل حكم هذا".
(٢) ليست في ظ.
(٣) الزمر ٣٦.
(٤) الشرح ١.
(٥) الضحىٰ ٦.
(٦) ط: "وقد".
(٧) المائدة ١١٦.

قوله: "والإنكار كذلك" دالٌّ علىٰ أن صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل "الهمزة". ولمّا كان له صورة أخرىٰ لا يلي فيها الفعل "الهمزة"، أشار إليها بقوله: (**ولإنكار الفعل صورة أخرى وهو**[1] **نحو "أزيدًا ضربت أم عمرًا؟" لمن يردد الضرب بينهما**) من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما. فإذا أنكرت تعلقه بهما، نفيته من أصله؛ لأنه لابدّ من محل يتعلق به. وعليه قوله تعالىٰ[2]: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[3]، فإن الغرض إنكار التحريم عن أصله. وكذا إذا وليها الفاعل، نحو "أزيد ضربك أم عمرو؟" لمن يردّد الضرب بينهما، وغيرُ الفاعل، نحو "أفي الليل كان هذا أم في النهار؟"، و"أفي السوق كان هذا أم في المسجد؟"، إلىٰ غير ذلك.



(**والإنكار**):

(١) (**إما للتوبيخ، أي ما كان ينبغي أن يكون**) ذلك الأمر الذي كان، (**نحو "أعصيت ربك؟"**)، فإن العصيان واقع. ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنىٰ التثبيت، وإنكار بمعنىٰ أنه كان لا ينبغي أن يقع/، وعليه قوله: ١٥٦أ/

أَفَـوْقَ البَدْرِ يُوْضَعُ لِيْ مِهَادٌ ....[4]

---

(١) ط: "وهي".

(٢) ط: زيادة: ﴿قُلۡ﴾.

(٣) الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(٤) للمعري في سقط الزند ص٨٠. وتمامه:

أَمِ الجَوْزَاءُ تَحْتَ يَدِيْ وِسَادُ

وتمام البيت موجود في ط.

فإنه للتقرير مع شائبة من الإنكار بادعاء أنه أعلىٰ مرتبة من ذلك.

(أو لا ينبغي أن يكون) أي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه "الهمزة". وذلك في المستقبل، **(نحو "أتعصي ربك؟")** بمعنىٰ لا ينبغي أن يتحقق العصيان.

(٢) (أو للتكذيب) في الماضي، **(أي لم يكن، نحو** ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾[1])، أي لم يفعل ذلك، (أو) في المستقبل، **(أي لا يكون، نحو** ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[2])، أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة، أي نكرهكم علىٰ قبولها ونقسركم علىٰ الاهتداء بها، والحال أنكم لها كارهون؟! يعني لا يكون هذا الإلزام. وعليه قوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾[3]، وقول الشاعر:

وَهَلْ يَذْخَرُ الضِّرْغَامُ قُوْتًا لِيَوْمِهِ ... إِذَا ادَّخَرَ النَّمْلُ الطَّعَامَ لِعَامِهِ[4]

وقد يكون استفهام الإنكار[5] الذي بمعنىٰ النفي للتوبيخ أيضًا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾[6] بمعنىٰ "أيّ تبعة ووبال عليهم في الإيمان وترك النفاق؟". وهذا للذم والتوبيخ، وإلا فكل مصلحة فيه.

(١) الإسراء ٤٠.

(٢) هود ٢٨.

(٣) الرحمن ٦٠

(٤) للمعري في سقط الزند ص١٠١.

(٥) م: "الاستفهام للإنكار".

(٦) النساء ٣٩.

٧- (والتهكم) عطف على "الاستبطاء"، (نحو ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾[١]).

٨- (والتحقير، نحو "من هذا؟").

٩- (والتهويل، كقراءة ابن عباس) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرْعَوْنَ﴾ بلفظ الاستفهام، ورفع "فرعون"[٢]، ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾[٣]).

١٠- (والاستبعاد، نحو ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ﴾[٤]).

هذا كله ظاهر. والحاصل أن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته، تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام، ولا تنحصر[٥] المتولدات فيما ذكره المصنف، ولا ينحصر أيضا شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب، فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنى سمعتَه أو مثال وجدتَه من غير أن تتخطاه، بل عليك بالتصرف واستعمال الروية، والله الهادي.



(١) هود ٨٧.

(٢) ينظر: الكشاف ٣/ ٥٠٤.

(٣) الدخان ٣٠ - ٣١.

(٤) الدخان ١٣ - ١٤.

(٥) ط: "ينحصر".

الأمر

(ومنهـا) أي من أنواع الطلب (الأمر). وعرفوه/ بأنه "طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء". ١٥٦ب/

واحترز بـ"غير الكف" عن النهي، وبقوله: "على جهة الاستعلاء"- أي على طريق طلب العلو، سواء كان عاليا حقيقة أو لا- عن الدعاء والالتماس. وفيه نظر؛ لأنه يخرج عنه نحو "اكفف عن القتل".

ثم اختلف الأصوليون في أن صيغة الأمر لماذا وضعت: فقيل للوجوب فقط، وقيل: للندب فقط، وقيل: للقدر المشترك بينهما، وهو الطلب على جهة الاستعلاء، وقيل: هي مشتركة بينهما لفظًا، وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك[1] وبين الاشتراك اللفظي، وقيل: هي مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة، موضوعة لكل منها، وقيل: للقدر المشترك بين الثلاثة، وهو الإذن. والأكثر على كونها[2] حقيقة في الوجوب[3].

ولمّا لم تكن[4] الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء، وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوة أماراته، فقال: **(والأظهر أن صيغته من المقترنة بـ"اللام"، نحو "ليحضر زيد"، وغيرها،**

---

(١) ظ، ط: زيادة: "بينهما وهو الطلب".

(٢) ظ: "أنها".

(٣) ينظر: مناهج العقول ٢/ ٢٤، والبحر المحيط للزركشي ٢/ ٣٦٥ - ٣٦٩، وتيسير التحرير ١/ ٣٤١ - ٣٤٢، وشرح التلويح على التوضيح ١/ ١٥٢ - ١٥٤.

(٤) ط: "يكن".

نحـو"أكرم عمـرًا" و"رويد بكـرًا"). في هذا إشـارة إلىٰ أن أقسـام صيغة الأمر ثلاثة:

الأول: المقترنة بـ"اللام" الجازمة. وتختص بما ليس للفاعل المخاطب.

والثاني: ما يصلح[1] أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

والثالث: اسم دال علىٰ طلب الفعل، وهو عند النحاة من أسماء الأفعال.

والأولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الأمر -أعني طلب الفعل علىٰ سبيل الاستعلاء- سماهما[2] النحويون أمرًا، سواء استعملا في حقيقة الأمر أو في غيرها، حتىٰ إن لفظ "اغفر" في قولنا: "اللهم اغفر لي" أمرٌ عندهم. وأما الثالث فلمّا كان اسمًا، لم يسمُّوه أمرًا تمييزًا بين البابين.

(موضوعة لطلب الفعل استعلاء) أي حال كون الطالب مستعليًا، سواء كان عاليا في نفسه أو لا؛ **(لتبادر الفهم عند سماعها)** أي سماع الصيغة **(إلى/ ذلك)** الطلب، أعني طلب الفعل استعلاءً. والتبادر إلىٰ الفهم من أقوىٰ أمارات الحقيقة. /١٥٧أ

(١) م، وظ: "يصح".

(٢) م: "سماها".

قال صاحب "المفتاح": «واتفاق أئمة اللغة علىٰ إضافة نحو "قم" و"ليقم" إلىٰ الأمر بقولهم: "صيغة الأمر"، و"مثال الأمر"، و"لام الأمر"، دون أن يقولوا: "صيغة الإباحة"، أو "لام الإباحة" مثلًا -عُدّ كونها حقيقة في الطلب علىٰ سبيل الاستعلاء؛ لأنه حقيقة الأمر»[1].

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن "الأمر" في قولهم: "صيغة الأمر"[2] بمعنىٰ طلب الفعل استعلاء، بل الأمر في عرفهم حقيقة في[3] "قم"، و"ليقم"، ونحو ذلك. وإضافة "الصيغة" و"المثال" إليه من إضافة العام إلىٰ الخاص؛ بدليل أنهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وأمثالهما، فليتأمل.

ويمكن أن يجاب بأنّا سلمنا ذلك، لكن تسميتهم نحو "قم" و"ليقم" أمرًا، دون أن يسموه "إباحة" مثلًا عُدَّ ذلك في الجملة، وإن لم تصلح دليلًا عليه.

(وقد تستعمل) صيغة الأمر **(لغيره)** أي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن، وذلك بأن لا تكون لطلب الفعل أصلًا، أو تكون لطلبه لكن لا علىٰ سبيل الاستعلاء.

* فإلىٰ الأول أشار بقوله:

---

(١) المفتاح ص٣١٨ بتصرف.

(٢) ط: زيادة: "مثلا".

(٣) ط: زيادة: "نحو".

١- (كالإباحة، نحو "جالس الحسن أو ابن سيرين").

٢- (والتهديد) أي التخويف. وهو أعم من الإنذار؛ لأنه إبلاغ مع تخويف. وفي "الصحاح": هو تخويف مع دعوة[١]. فالتهديد، (نحو ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾[٢]).

٣- (والتعجيز، نحو ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾[٣]).

٤- (والتسخير، نحو ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[٤]).

٥- (والإهانة، نحو ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾[٥]) إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم علىٰ ذلك. لكن في التسخير يحصل الفعل، وهو صيرورتهم قردة؛ ففيه دلالة علىٰ سرعة تكوينه تعالىٰ إياهم قردة، وأنهم مسخرون له، منقادون لأمره. وفي الإهانة لا يحصل إذ لا يصيرون حجارة. وإنما الغرض/ إهانتهم، وقلة المبالاة بهم. ١٥٧ب/

٦- (والتسوية، نحو ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ﴾[٦]).

والفرق بينها وبين الإباحة أن المخاطب في الإباحة كأنه توهم أن ليس يجوز له الإتيان بالفعل، فأبيح، وأذن له في الفعل، مع عدم الحرج

---

(١) ينظر: الصحاح "هدد" ٢/ ٥٥٦.

(٢) فصلت ٤٠.

(٣) البقرة ٢٣.

(٤) البقرة ٦٥، والأعراف ١٦٦.

(٥) الإسراء ٥٠.

(٦) الطور ١٦.

في الترك. وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرُفع ذلك وسُوِّي بينهما.

٧- (والتمني، نحو) قول امرئ القيس:

(أَلا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ أَلا انْجَلِ)		بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[١]

الإصباح: الصبح، والانجلاء: الانكشاف. يقول: "ليَزُل ظلامُك بضياء الصبح". ثم قال: "وليس الصبح بأفضل منك عندي؛ لأني أقاسي همومي نهارًا كما أقاسيها ليلًا، ولأن نهاري يظلم في عيني؛ لازدحام الهموم عليّ". فليس الغرض طلب الانجلاء؛ لأنه لا يقدر علىٰ ذلك، لكنه يتمنىٰ ذلك تخلصًا عما عرض له في الليل من[٢] تباريح الجوىٰ ولواعج الاشتياق[٣]، ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا يرتقب انجلاءها، وليس له طماعية[٤] ولا توقّع؛ فلهذا يحمل علىٰ التمني دون الترجي.

** وإلىٰ الثاني - أعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا علىٰ سبيل الاستعلاء- أشار بقوله: (والدعاء، نحو "رب اغفر لي")، فإنه طلب للفعل علىٰ سبيل التضرع.

---

(١) شرح ديوانه ص٨١. وفيه:

.... فِيْكَ...........

(٢) م: "في".

(٣) ظ: "الأشواق".

(٤) ظ: زيادة: "فيه".

(والالتماس، كقولك لمن يساويك رتبة: "افعل" بدون الاستعلاء) وبدون التضرع أيضًا. هذا، ولكن الالتماس في العرف إنما يقال للطلب علىٰ سبيل نوع من التضرع لا إلىٰ حد الدعاء.

(ثم الأمر قال السكاكي: «حقه الفور؛ لأنه الظاهر من الطلب) عند الإنصاف، كما في الاستفهام والنداء، **(ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر)** الأول، **(دون الجمع)** بين الأمرين **(وإرادة التراخي»)**[1]. فإن المولىٰ إذا قال لعبده: "قم"، ثم قال له قبل أن يقوم: "اضطجع حتىٰ المساء"، يتبادر الفهم إلىٰ أنه غيّر الأمر[2] بالقيام إلىٰ/ الأمر بالاضطجاع، لا أنه أراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما. ‏/١٥٨أ

(وفيه نظر)؛ لأنا لا نسلّم ذلك عند خلوّ المقام عن القرائن بل ليس مفهومه إلّا الطلب استعلاء. والفور والتراخي مفوّض إلىٰ القرينة كالتكرار وعدمه، فإنه لا دلالة للأمر علىٰ شيء منهما.



(١) المفتاح ص٣٢٠ بتصرف.

(٢) م: زيادة: "الأول".

النهي

(ومنها) أي من أنواع الطلب (النهي). وهو "طلب الكف عن الفعل استعلاء".

(وله حرف واحد وهو "لا" الجازمة في نحو "لا تفعل"). وفي عرف النحاة تسمىٰ[1] نفسُ هذه الصيغة نهيًا في أي معنىٰ استعمل، كما تسمىٰ[2] "افعل" أمرًا.

(وهو كالأمر في الاستعلاء)؛ لأنه المتبادر إلىٰ الفهم. وليس كالأمر في عدم الفور وعدم التكرار؛ إذ الحق أن النهي يقتضي الفور والتكرار. وقال السكاكي: «إنْ كان الطلب بالأمر والنهي راجعًا إلىٰ قطع الواقع، كقولك للساكن: "تحرك"، وللمتحرك: "لا تتحرك" -فالأشبه المرّة. وإنْ كان راجعًا إلىٰ اتصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرك: "تحرك"، أي في الاستقبال، وفي النهي للمتحرك: "لا تسكن" -فالأشبه الاستمرار»[3].



(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل، كما هو مذهب البعض، (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض. فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضىٰ النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده، أو ترك الفعل وهو

---

(١) ط: "يسمىٰ".

(٢) ط: "يسمىٰ".

(٣) المفتاح ٣٢١ بتصرف.

نفس أن لا تفعل والمذهبان متقاربان. ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه، وذلك بأن تستعمل "لا" لطلب الكف أو الترك.

١- **(كالتهديد، كقولك لعبد لا يمتثل أمرَك: "لا تمتثلْ أمري")**، فإنه ظاهرأن ليس المراد طلب كفه[1] عن الامتثال.

٢- أو يستعمل لطلب الكف أو الترك لكن لا علىٰ سبيل الاستعلاء، بل إما علىٰ سبيل التضرع؛ فيكون دعاء، نحو "اللهم لا تشمت بي أعدائي"، أو علىٰ سبيل التلطف؛ فيكون التماسًا، كقولك لمن يساويك: "لا تفعل كذا أيها الأخ".

٣- وقد يستعمل الأمر والنهي لطلب الدوام والثبات علىٰ ما عليه/ المخاطب من الفعل أو الترك نحو ﴿**اهدنا الصراط المستقيم**﴾[2]، و﴿**ولا تحسبن الله غافلا**﴾[3]، أي "دُمْ، واثبتْ علىٰ ذلك". ١٥٨ب/

(وهذه الأربعة) يعني التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي **(يجوز تقدير الشرط بعدها)**، وإيرادُ الجزاء عقيبها مجزومًا بـ "إنْ" المضمرة مع[4] الشرط، **(كقولك)** في التمني: **("ليت لي مالا أنفقْه"، أي "إنْ أُرزقْه) أُنفقْه"**، **(و)** في الاستفهام: **("أين بيتك أزرْك"، أي "إنْ تعرفنيه) أزرْك"**، وفي الأمر: **("أكرمني أكرمْك"، أي "إنْ تكرمني) أكرمْك"**، **(و)** في النهي: **("لا تشتمني**

---

(١) ط: "يستعمل".

(٢) ظ: "الكف".

(٣) الفاتحة ٦.

(٤) إبراهيم ٤٢.

يكن خيرًا لك"، أي "إنْ لا تشتم) يكن خيرًا لك". وقد ذكر في تحقيقه وجهان:

أحدهما: أن هذه الأربعة فيها معنىٰ الطلب، والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه[١]. فوجود ذلك السبب الحامل مسبَّب عن ذلك الطلب في الخارج؛ لأن العلة الغائية بوجودها معلولة للعلّة[٢] الفاعلية، وإنْ كانت بماهيّتها علّة لعليّة العلّة الفاعليّة.

ولهذا قالوا: إن العلّة الغائيّة تتقدم في الذهن علىٰ المعلول، وتتأخر في الخارج عنه. وهذا معنىٰ قولهم: "أول الفكر آخر العمل". ولمّا كان ذلك -أعني كون وجود السبب الحامل مسبّبًا عن الطلب في الخارج- مفهومًا من ذكر الطلب، ودَلَّ عليه ذكر المسبَّب الذي يصلح سببًا حاملًا عليه- أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب؛ إذ ليس معنىٰ الشرط والجزاء إلّا سببيّة الأول ومسببيّة الثاني، فانجزم السبب الحامل بـ"إنْ" مقدرة بعد هذه الأشياء.

وثانيهما: أن كل كلام لابدّ فيه من حامل للمتكلم عليه، والحامل علىٰ الكلام الخبري إفادة المخاطب لمضمونه[٣]، وعلىٰ الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم: إما لذاته أو لغيره، يعني يتوقف ذلك الغير علىٰ حصوله. وتوقف غيره علىٰ حصوله هو معنىٰ الشرط. فإذا ذكرت

---

(١) ط: "علىٰ ذلك الطلب".

(٢) ط: "بالعلة".

(٣) م، وط: "بمضمونه".

الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقّفه علىٰ المطلوب جوَّز المخاطَبُ كون ذلك المطلوب مقصودًا لنفسه ولغيره. وإنْ ذكرتَ بعده ذلك، غلب علىٰ ظنّه كون المطلوب مقصودًا/ لذلك المذكور، لا لنفسه. فيكون إذن معنىٰ الشرط[1] مع ذكر ذلك الشيء ظاهرًا. /١٥٩أ

هذا إذا كان المذكور بعد هذه الأربعة صالحًا لأن يكون جزاءً[2] من مفهومها، وقُصِدَ[3] السببية، بخلاف قولنا: "أينِ بيتك أضرب زيدًا في السوق"؛ إذ لا معنىٰ لقولنا: "إنْ تعرفنيه أضرب زيدًا في السوق". وأما قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[4] فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه، وإن كان متوقفًا علىٰ شيء آخر، نحو "إنْ توضأت صحت[5] صلاتك".

وإذا لم يقصد السببية، يبقىٰ المضارع علىٰ رفعه: إما حالًا، نحو ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[6]، أو وصفًا نحو "أكرم رجلاً يحبك"، أو استئنافًا أي جوابًا عن سؤال يتضمنه ما قبله، نحو "قم، يدعونك".



(١) ط: زيادة: "في الطلب".

(٢) ظ: "جزءًا".

(٣) ط: زيادة: "به".

(٤) إبراهيم ٣١.

(٥) الأصل، وم: "صح".

(٦) الأنعام ٩١.

(وأما العرض) وإنْ عدّه النحاة أحد الأشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع، (كقولك: "ألا تنزل تصبْ خيرًا") أي "إنْ تنزلْ تصبْ خيرًا"، (فمولد من الاستفهام) أي ليس هو بابًا علىٰ حدة، بل "الهمزة" فيه همزة استفهام دخلت علىٰ الفعل المنفي، وامتنع حملها علىٰ حقيقة الاستفهام؛ لأنه يعرف عدم النزول مثلًا، فالاستفهام عنه يكون طلبًا للحاصل؛ فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول علىٰ المخاطب وطلبه منه. وهذه في التحقيق همزة إنكار، أي لا ينبغي لك أن لا تنزل، وإنكار النفي إثبات؛ فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده، نحو "إنْ تنزل"، فإن الشرط المقدر بعد هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها، فلا يصح تقدير المنفي[1] بعد المثبت وبالعكس. مثلًا لا يجوز "لا تكفرْ تدخلِ النار"، أو "أسلمْ تدخلِ النار"، يعني "إنْ تكفر"، أو "إنْ لا تسلمْ تدخلِ النار" خلافًا للكسائي، فإنه يجوّزه تعويلًا علىٰ القرينة[2].

(ويجوز) تقدير الشرط (في غيرها) أي في غير هذه المواضع (لقرينة، نحو) ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾[3]، أي "إن اتخذوا وليًا بحق)،/ فإنه هو الذي يجب أن يُتولّىٰ وحده ويُعتقَد أنه هو المولىٰ والسيد"؛ لأن قوله: "أم اتخذوا" إنكار لكل وليٍّ سواه. /١٥٩ب/

---

(١) ظ: "النفي".

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨.

(٣) الشورىٰ ٩.

* فإن قلت: لاشك أنه إنكار توبيخ بمعنىٰ لا ينبغي أن يتخذ من دون الله أولياء، وحينئذ يترتب عليه قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ من غير تقدير شرط، كما يقال: "لا ينبغي أن تعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة"،

- قلت: ليس كل ما فيه معنىٰ الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، ولا يخفىٰ علىٰ ذي طبع حُسْنُ قولنا: "لا تضرب زيدًا فهو أخوك" بـ "الفاء"، بخلاف "أتضرب زيدًا فهو أخوك؟" استفهامَ إنكارٍ، فإنه لا يحسن إلّا بـ"الواو" الحالية، وذلك لأنهم -وإنْ جعلوا استفهامَ الإنكار بمعنىٰ النفي- لم يقصدوا أن لا فرق بينهما أصلًا؛ لأن كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت، وأنه يصح وقوع أحدهما حيث لا يصح وقوع الآخر. وحذف الشرط في الكلام كثير. وسنتعرض[1] له في بحث الإيجاز إن شاء الله[2].



(١) ط: "وسيتعرض".

(٢) ينظر: ص ٣٧٤.

النداء

(ومنها) أي ومن أنواع الطلب (النداء). وهو "طلب الإقبال بحرف نائب مناب "أدعو" لفظًا أو تقديرًا".

فـ "أيا"، و"هيا" للبعيد. وقد يُنزّل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائمًا أو ساهيًا حقيقة أو بالنسبة إلىٰ الأمر الذي تناديه له، يعني أنه بلغ من علو الشأن إلىٰ حيث[1] المخاطبُ لا يفي بما هو حقه من السعي فيه، وإن بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه، بعيد.

و"أي" و"الهمزة" للقريب. وقد يستعملان في البعيد تنبيهًا علىٰ أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلًا، كقوله:

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوْا   بأَنَّكُمُ فِيْ رَبْـعِ قَلْبِيَ سُـكَّـانُ[2]

وأما "يا" فقيل: حقيقة في القريب والبعيد؛ لأنها لطلب الإقبال مطلقًا، وقيل: بل للبعيد. واستعمالها في القريب:

١- إما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو، نحو "يا الله".

٢- وإما للتنبيه علىٰ عظم الأمر وعلو شأنه، وأن المخاطب مع تهالكه علىٰ الامتثال كأنه غافل عنه بعيد، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾[3] .

---

(١) ط: زيادة: "إن".

(٢) لابن حيوس في ديوانه ٢/ ٦٤٥.

(٣) المائدة ٦٧.

/١٦٠أ ٣- وإما للحرص/ علىٰ إقباله، كأنه أمر بعيد نحو ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ﴾[١].

٤- وإما للتنبيه علىٰ بلادته، وأنه بعيد من التنبّه[٢]، نحو "اسمع[٣] أيها الغافل".

٥- وإما لانحطاط شأنه، تبعيدًا له عن المجلس، نحو "يا هذا".



(وقد تستعمل[٤] صيغته) أي صيغة النداء **(في غير معناه)** وهو طلب الإقبال:

١- **(كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: "أقبل يا مظلوم")** فإنه ليس بطلب للإقبال[٥]؛ لكونه حاصلًا. وإنما الغرض إغراؤه علىٰ زيادة التظلم وبث الشكوىٰ.

٢- **(والاختصاص في قولهم: "أنا أفعل كذا أيها الرجل")**، فإن قولنا "أيها الرجل" أصله تخصيص المنادىٰ بطلب إقباله عليك، ثم جُعِلَ مجرّدًا عن طلب الإقبال، ونُقِل إلىٰ تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

وهو إما في معرض التفاخر، نحو "أنا أكرم الضيف أيها الرجل" أي "مختصًا من بين الرجال بإكرام الضيف"، أو التصاغر، نحو "أنا المسكين

(١) القصص ٣١.

(٢) م: "التنبيه".

(٣) ط: زيادة: "يا".

(٤) ط: "يستعمل".

(٥) ظ، وط: "لطلب الإقبال".

أيها الرجل"، أي "مختصًا بالمسكنة"، أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للتفاخر ولا للتصاغر، نحو "أنا أدخل أيها الرجل" ونحو "نقرأ أيها القوم".

فكل هذا صورته صورة النداء وليس به؛ لأن "أيا" وما جعل وصفًا له، لم يرد به المخاطب، بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق. ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء؛ لأنه لم يبق فيه معنىٰ النداء أصلًا؛ فكره التصريح بأداته. فقوله: "أيها الرجل" فـ"أيُّ" مضموم، والرجل مرفوع، كما في النداء، لكن مجموعه في محل النصب علىٰ الحال. ولهذا[1] قال المصنف في تفسيره: (**أي " متخصِّصًا من بين الرجال"**).

وقد يقوم مقام "أيّ" اسم منصوب: إما معرّف بـ"اللام"، نحو "نحن العرب أقرىٰ الناس"[2]، أو مضاف، نحو «إنّا[3] معاشر الأنبياء[4]»[5]. وربما يكون علمًا، نحو:

بِنَا تَمِيْمًا يُكْشَفُ الضَّبَابْ[6]

---

(١) م، وظ: "ولذا".

(٢) ظ، ط: زيادة: "للضيف".

(٣) ط: "نحن".

(٤) ط: زيادة: "لا نورث".

(٥) رواه البيهقي. وتمام الحديث: «... أمرنا بثلاث: بتعجيل الفطر، وتأخير السحور، ووضع اليد اليمنىٰ علىٰ اليسرىٰ في الصلاة» [ينظر: السنن الكبرىٰ ٢/ ٢٩].

(٦) لرؤبة في ديوانه "مما نسب إلىٰ رؤبة" ص١٦٩، والكتاب ٢/ ٢٣٤.

قال ابن الحاجب: «المعرّف ليس منقولًا من النداء؛ لأن المنادىٰ لا يكون ذا "اللام"، ونحو "أيها الرجل" منقول عنه قطعًا. والمضاف يحتمل أمرين[1]: النقلَ؛ فيكون منصوبًا بياء مقدرة، وكونَه مثل المعرّف؛ فيكون منصوبًا بتقدير "أعني"، أو "أَخُصُّ"»[2].

١٦٠ب/ قال الإمام/ المرزوقي في قوله:

إنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لا نَدَّعِيْ لأَبٍ ....[3]

:«الفرق بين أن يَنصب "بني نهشل" علىٰ الاختصاص، وبين أن يَرفع علىٰ الخبرية، هو أنه لو جعله خبرًا، لكان قصده إلىٰ تعريف نفسه عند المخاطب، وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم، وجهلٍ من المخاطب بشأنهم. وإذا نَصب أمِنَ من ذلك. فقال مفتخرًا: "أنا أذكر من لا يخفىٰ شأنه. لا[4] نفعل كذا وكذا"»[5].

٣- ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو "يا الله من ألم الفراق".

---

(١) ط: "الأمرين: أحدهما".

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٢.

(٣) لبعض بني قيس بن ثعلبة، أو لبشامة بن حزن النهشلي في حماسة أبي تمام ١/ ٧٧. وفي زهر الآداب ٤/ ١١٥٩ أنه لنهشل بن حري. وفي الكامل ١/ ١١١ أنه لرجل يكنىٰ أبا مخزوم من بني نهشل بن دُرام وتمامه:

عَنْهُ وَلا هُوَ بِالأَبْنَاءِ يَشْرِيْنَا

(٤) ظ: "ولا".

(٥) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠٢ - ١٠٣ بتصرف.

٤- ومنها التعجب، نحو "يا للماء!"، و"يا للدواهي!"، كأنه لغرابته يدعوه ويستحضره؛ ليتعجب منه.

٥- ومنها التدلُّه والتحيّر، كما في نداء الأطلال، والمنازل، والمطايا، ونحو ذلك، كقوله:

أَيَا مَنَازِلَ سَلْمَىٰ أَيْنَ سَلْمَاكِ؟ ....[1]

وكقوله

يَا نَاقُ جِدِّيْ فَقَد أَفْنَتْ أَنَاتُكِ بِيْ صَبْرِي وَعُمْرِي وَأَحْلاسِيْ وَأَنْسَاعِيْ[2]

٦- ومنها التوجع والتحسر، كقوله:

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُوْدَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ البَرُّ وَالبَحْرُ مُتْرَعًا[3]

وكقوله:

يَا عَيْنُ بَكِّيْ عِنْدَ كُلِّ صَبَاحِ ....[4]

(١) لم أعثر علىٰ قائله. والبيت في المعوّل ل ٦٨. وتمامه:

وَلا يَلَذُّ لِسَانِيْ غَيْرُ ذِكْرَاكِ

(٢) للمعري في سقط الزند ص١٤٩.

(٣) سبق تخريجه ص١٠.

(٤) لفاطمة بنت الأعجم الخزاعية في حماسة أبي تمام ١/ ٤٤٤. وفي سمط اللآلي ٢/ ٦٢٦ أنه لفاطمة بنت الأحجم، أو لليلىٰ بنت يزيد بن الصعق، أو لامرأة من كندة. وفيها:

.... جُوْدِيْ....... جُوْدِيْ بِأَرْبَعَةٍ عَلَىٰ الجَرَّاحِ

٧- ومنها الندبة، كقولك: "يا محمداه" كأنك تدعوه، وتقول: "تعال[١]؛ فأنا مشتاق إليك".

وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام، فتأمل واستخرج ما يناسب المقام.

(١) م: "تعالىٰ".

وقوع الخبر موقع الإنشاء

(ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء):

١- **(إما للتفاؤل)** بلفظ الماضي، علىٰ أنه من الأمور الحاصلة التي حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية، كقولك: "وفقك الله للتقوىٰ".

٢-**(أو لإظهار الحرص في وقوعه)**، كما مر في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظم رغبته في شيء، كثر تصوره إياه. فربما يخيل إليه حاصلًا، فيورده بلفظ الماضي، كقولك: "رزقني الله لقاءك"[(١)].

(والدعاء بصيغة الماضي من البليغ)، نحو "رحمه الله" **(يحتملهما)** أي التفاؤل، وإظهار الحرص- وأما غير/ البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات. /١٦١أ

٣-**(أو للاحتراز عن صورة الأمر)**، كقول العبد للمولىٰ: "ينظر المولىٰ إليّ ساعة"، دون أن يقول:"انظر"؛ لأنه في صورة الأمر، وإن كان دعاء أو شفاعة في الحقيقة.

٤-**(أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون)** المخاطب **(ممن لا يحب أن يُكذَّب الطالب)** أي ينسب إلىٰ[(٢)] الكذب، كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك: "تأتيني غدًا" مقام "ائتني"، تحمله[(٣)] بألطف وجه علىٰ

---

(١) ينظر: ص٥٩.

(٢) م: "إليه".

(٣) م:"بحمله".

الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غدًا، صرت كاذبًا من حيث الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخبر. فالخبر في هذه الصورة مجاز؛ لاستعمالها في غير ما وضع له. ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها.

٥- ومن الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء القصد إلىٰ المبالغة في الطلب، حتىٰ كأن المخاطب شارعٌ [1] في الامتثال.

٦- ومنها القصد إلىٰ استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب.

٧-ومنها التنبيه علىٰ كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه؛ لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه.

ونحو ذلك من الاعتبارات.



(١) ط: "سارع".

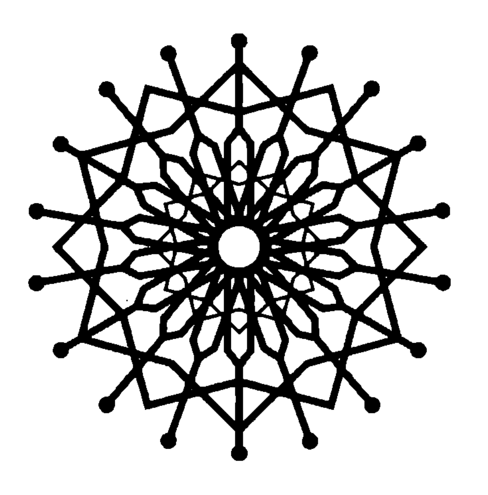
الإنشاء كالخبر في أحواله

(تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة)، يعني: أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقصر. **(فليعتبره)** أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء الخبر **(الناظرُ)** المتأملُ في الاعتبارات ولطائف العبارات.

فإن الإسناد الإنشائي أيضًا: إما مؤكد، أو مجرد عن التأكيد. وكذا المسند إليه: إما مذكور أو محذوف، مقدّم أو مؤخّر، معرّف أو منكّر، إلىٰ غير ذلك. وكذا المسند: اسم أو فعل، مطلق أو مقيد بمفعول أو شرط أو غيره. والمتعلقات: إما متقدمة أو متأخرة، مذكورة أو محذوفة. وإسناده وتعلّقه أيضًا: إما بقصر أو بغير قصر. والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مرَّ في الخبر. ولا يخفىٰ عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق. والله المرشد[1].



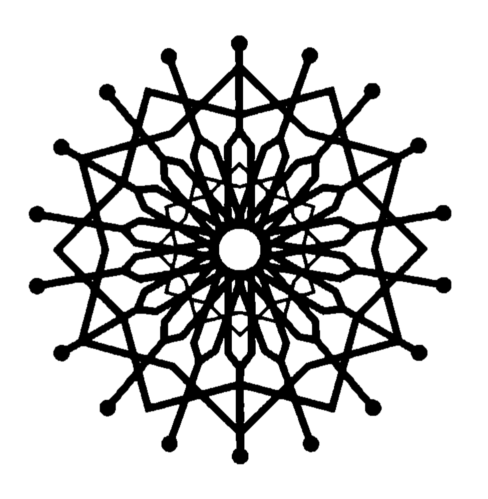
(١) قوله:"والله المرشد" ليس في م.





الباب السابع

الفصل والوصل



الباب السابع:/ (**الفصل والوصل**). ١٦١ب/

(**الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه**) أي ترك عطف بعضها علىٰ بعض؛ فبينهما تقابل العدم والملكة [١]. ولهذا قدم الوصل؛ لأن الأعدام إنما تعرف بملكاتها. وأما في صدر الكتاب فقد قدم الفصل؛ لأنه الأصل، والوصل عليه طارئ [٢].

وإنما [٣] قال: "عطف بعض الجمل" [٤] دون أن يقول: "عطف كلام علىٰ كلام"؛ ليشمل الجمل التي لها محل من الإعراب. وذلك لأنهم وإن جعلوا الكلام والجملة مترادفين، لكن الاصطلاح المشهور علىٰ أن الجملة أعم من الكلام؛ لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودًا لذاته أو لا. فالمصدر، والصفات المسندة إلىٰ فاعلها ليست كلامًا ولا جملة؛ لأن إسنادها ليس أصليًا. والجملة الواقعة خبرًا، أو وصفًا، أو حالًا، أو شرطًا، أو صلة، أو نحو ذلك جملةٌ، وليست بكلام؛ لأن إسنادها ليس مقصودًا [٥] لذاته.

---

(١) ظ: "الملكة والعدم".

(٢) م، وظ، وط: "طارئ عليه".

(٣) ظ: "ولذا".

(٤) م، وط: زيادة: "علىٰ بعض".

(٥) ط: "بمقصود".

(فإذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى: إما أن يكون لها محل من الإعراب، أو لا. وعلى الأول) أي على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب: **(إنْ قصد تشريك الثانية لها)** أي للأولى **(في حكمه)** أي في حكم الإعراب الذي لها، مثل كونها خبرَ مبتدأ، أو حالًا، أو صفة، أو نحو ذلك، **(عُطِفَتْ)** الثانية **(عليها)**؛ ليدل العطف على التشريك المذكور.

(كالمفرد) فإنه إذا قصد تشريكه بمفرد [1] قبله في حكم إعرابه [2] -من كونه فاعلًا، أو مفعولًا، أو حالًا، أو غير ذلك- يجب عطفه عليه. والجملة لا يكون [3] لها محل من الإعراب إلّا وهي واقعة موقع المفرد، فيكون حكمها حكم المفرد. وإذا كان كذلك، **(فشرط كونه)** أي كون عطف الثانية على الأولى **(مقبولا بـ"الواو" ونحوه أن يكون بينهما)** أي بين الجملة الأولى والثانية **(جهة جامعة، نحو "زيد يكتب ويشعُر")**؛ لما بين الكتابة والشعر من التناسب [4]، **(أو "يعطي ويمنع")**؛ لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف "زيد يكتب/ ويمنع"، أو "يشعر ويعطي"؛ وذلك لأن هذا كعطف المفرد على المفرد. وشرط كون عطف المفرد على المفرد بـ"الواو" مقبولًا أن يكون بينهما جهة جامعة [5]، نحو "زيد كاتب وشاعر"، بخلاف "زيد كاتب ومعطٍ".

١٦٢/أ

---

(١) م، وط:"لمفرد".

(٢) م: "إعرابِ".

(٣) ط:"تكون".

(٤) ط: زيادة: "والجهة الجامعة بين الشعر والكتابة هو التأليف".

(٥) ط: زيادة: "لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون".

قوله: "ونحوه" الظاهر أنه أراد به نحو "الواو" من حروف العطف الدالة علىٰ التشريك، كـ "الفاء"، و"ثم"، و"حتىٰ". وهذا فاسد؛ لأن هذا الحكم مختص بـ "الواو"؛ لأن لكل من "الفاء"، و"ثم"، و"حتىٰ" معنىٰ إذا وجد كان العطف مقبولًا، سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة أو لا، نحو "زيد يكتب فيعطي"، أو "ثم يعطي"، إذا كان يصدر منه الإعطاء بعد الكتابة، بخلاف "الواو"، فإنه ليس له هذا المعنىٰ، فلا بدّ له من جامع.

(ولهذا عيب على أبي تمام[1] قوله):

(لا وَالَّذِيْ هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى) (صَـبِرٌ وَأَنَّ أَبَـا الحُـسَيْنِ كَـرِيْـمُ)

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوىٰ، سواء كان نواه أو نوىٰ غيره. فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد علىٰ مفرد، كما هو الظاهر، أو عطف جملة علىٰ جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي "العلم"؛ لأن وجود الجامع شرط فيهما جميعًا.

قوله: "لا" نفيٌ لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه، يدل عليه البيت السابق، وهو قوله:

زَعَمَتْ هَوَاكِ عَفَا الغَدَاةَ كَمَا عَفَا مِنْهَا[2] طِـلَالٌ بِاللِّوَىٰ وَرُسُـوْمُ

---

(١) هو حبيب بن أوس الطائي، شاعر مشهور شامي الأصل، كان في حداثته بمصر. اتصل بالخليفة المعتصم ومدحه، وانتقل إلىٰ بغداد، وجالس الأدباء والعلماء. توفي سنة ٢٣١هـ أو ٢٣٢ هـ في خلافة الواثق [ينظر: نزهة الألباء ص١٢٣-١٢٤].

(٢) ظ، وط: "عنها".

فاعل "زعمت" ضمير الحبيبة، والخطابُ في "هواكِ" للنفس، وجوابُ القسم البيت الذي بعده، وهو قوله:

مَا زِلتُ عَنْ سَنَنَ الوِدَادِ وَلا غَدَتْ نَفْسِي عَلَىٰ إلفٍ سِوَاكَ تَحُوْمُ[1]

(وإلا) أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولىٰ في حكم إعرابها، (فصلت) الثانية (عنها)؛ لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود، (ونحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ۝١٤ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2]. لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، لأنه ليس من مقولهم) يعني أن قولهم: "إنا/ معكم" جملة في محل النصب ١٦٢ب/ علىٰ أنه مفعول "قالوا". فلو عطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عليها، لزم كونه مشاركًا لها في كونه مقول[3] "قالوا". وهذا باطل؛ لأنه ليس من مقول قول المنافقين. وإنما قال: "علىٰ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾"، دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأنه بيان لـ "إنا معكم"، فحكمه حكمه.

(وعلى الثاني) أي علىٰ تقدير أن لا يكون للأولىٰ محل من الإعراب: (وإن قصد ربطها بها) أي ربط الثانية بالأولىٰ (على معنى عاطف سوى "الواو"، عطفت به) أي عطفت الثانية علىٰ الأولىٰ بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر، (نحو "دخل زيد فخرج عمرو"، أو "ثم خرج عمرو"، إذا قصد

---

(١) ديوانه ٣/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) البقرة ١٤-١٥.

(٣) م، وظ، وط: "مفعول".

التعقيب أو المهلة). وذلك لأن ما سوىٰ "الواو" من حروف العطف تُفيد مع الاشتراك [1] معاني محصَّلة.

وتفصيل ذلك أن "حتىٰ"، و"لا" العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل. و"أو"، و"أما"، و"أم" في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات.

وليس [2] "أو" في مثل قوله تعالىٰ: ﴿كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ﴾ [3]، وقوله تعالىٰ [4]: ﴿مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [5] للعطف، بل هو حرف استئناف لمجرد الإضراب بمعنىٰ "بل".

وحكم "لكن" قد عرف فيما [6] سبق. و"بل" في الجمل مثلها في المفردات إلّا أنها قد تكون لا لتدارك الغلط، بل لمجرد الانتقال من كلام إلىٰ آخر أهم من الأول، بلا قصد إلىٰ إهدار الأول وجعله في حكم المسكوت، كقوله تعالىٰ: ﴿ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ﴾ [7].

وأما "الفاء"، و"ثم": فـ "الفاء" تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الأولىٰ بلا فصل. وقد تفيد [8] كون المذكور بعدها كلامًا مرتبًا في

---

(١) ظ: زيادة: "في الجميع".

(٢) م، وظ، وط: "وليست".

(٣) النحل ٧٧.

(٤) ط: زيادة: ﴿إِلَىٰ﴾.

(٥) الصافات ١٤٧.

(٦) م: زيادة: "قد".

(٧) النمل ٦٦

(٨) ط: "يفيد".

الذكر علىٰ ما قبلها، من غير قصد إلىٰ أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان، كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[1]؛ فإن مدح الشيء أو ذمه يصح بعد جري ذكره. ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل، نحو ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ ﴾[2]، ونحو ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[3]؛ لأن موضع التفصيل/ بعد الإجمال. ولا ينافي أن يكون فيها معنىٰ السببية، نحو "يقوم زيد فيغضب عمرو". /١٦٣أ

ثم إن كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني المترتب[4] مما يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقبًا، كقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[5]، فإن الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر، لكن يتم في مدة. ولو قال: "ثم تصبح" نظرًا إلىٰ تمام الاخضرار، جاز.

و"ثم" للترتيب مع التراخي، كما في المفرد. لكنها كثيرًا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولىٰ وعدم مناسبته له، نحو ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾[6]، ونحو ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[7]

---

(١) الزمر ٧٢.

(٢) هود ٤٥.

(٣) الأعراف ٤.

(٤) م: "المرتب"، وظ: "في الترتيب"، وط: "الثانية في المرتبة".

(٥) الحج ٦٣.

(٦) المؤمنون ١٤.

(٧) الأنعام ١.

لاستبعاد الإشراك بخالق السماوات والأرض. وكذا قوله: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بعد قوله: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ...﴾ الآية[1]؛ لبعد المنزلة بين الإيمان وفك الرقبة. وكذا ﴿ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ﴾ [2] للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية إلىٰ الله. وهذا في التنزيل أكثر من أن يحصىٰ.

وقد تجيء [3] لمجرد الترتيب والتدرج [4] في درج الارتقاء، من غير اعتبار تعقيب أو تراخ، كقوله:

إنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوْهُ ثُـمَّ قَـدْ[5] سَـادَ قَبْلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ [6]

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [7].

إذا عرفت هذا، فنقول:

إذا عطفت بواحد[8] من هذه الحروف جملة علىٰ جملة، ظهرت الفائدة فيه، وهي حصول معاني هذه الحروف. بخلاف "الواو"، فإنه لا

---

(١) البلد ١١-١٧.

(٢) هود ٣، ٥٢، ٩٠.

(٣) ط: "يجيء".

(٤) ظ:"والتدريج".

(٥) ليست في ظ.

(٦) لأبي نواس في ديوانه ص٢٠٩. وفيه:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوْهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَـبْلَ ذَلِكَ جَـدُّهُ

(٧) الانفطار ١٧-١٨.

(٨) ط: "بواحدة".

يفيد سوىٰ مجرد الإشراك[1]. وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي. وعند انتفائه يثبت الإشكال.

* فإن قلت: "الواو" أيضًا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصًا؛ لأنك إذا قلت: "يضر زيت ينفع" من غير "واو"، احتمل أن يكون قولك: "ينفع" رجوعًا عن قولك: "يضر" وإبطالًا له. كذا في "دلائل الإعجاز"[2]،

١٦٣ب/ - قلت: هذا القدر مشترك بين "الواو" و"الفاء" و"ثم"./ والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية. فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تُسكب فيه العبرات.

(وإلاّ) أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولىٰ علىٰ معنىٰ عاطف سوىٰ "الواو": **(فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، فالفصل)** واجب؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم **(نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا ... ﴾ الآية. لم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿قَالُوٓا﴾**[3]**؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف؛ لما مرَّ)** من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره[4] يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم - وهو أن خَذَلَهُم وخلّاهم وما سوّلت لهم أنفسهم، مستدرجًا إيّاهم من حيث لا يشعرون - مختصًّا بحال خلوهم إلىٰ شياطينهم. وليس كذلك، بل هو متصل، لا انقطاع له بحال.

---

(١) م، وظ، وط: "الاشتراك".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٢٦.

(٣) البقرة ١٤-١٥.

(٤) ط: "الظروف وغيرها".

* فإن قلت: لا نسلّم أن "إذا" في الآية ظرفية، بل شرطية. وبعد تسليم أن العامل في "إذا" الشرطية هو الجزاء؛ فلا نسلم أن مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص، بل هو لمجرد تصدُّر الشرط، كالاستفهام. ولو سلم، فلا نسلم أن العطف علىٰ مقيّد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء [1]،

- قلت: "إذا" الشرطية هي بعينها الظرفية، استعملت استعمال الشرط. ولاشك أن قولنا: "إذا خلوت، قرأت [2] القرآن" يفيد معنىٰ "لا أقرأ القرآن إلّا إذا خلوت"، سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط أو باعتبار أن التقديم يفيد الاختصاص. ثم القيد إذا كان مقدمًا علىٰ المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به، كقولنا: "يوم الجمعة سرت، وضربت زيدًا"، وقولنا: "إِن جئتني أعطك وأكسك". نعم إنه ليس بقطعي، لكنه السابق إلىٰ الفهم في [3] الخطابيات.

* فإن قلت: إذا عطف شيء علىٰ جواب الشرط، فهو علىٰ ضربين:

أحدهما: أن يستقل كلٌّ/ بالجزائية، نحو "إن تأتني، أُعطك وأكسك". /١٦٤أ/

والثاني: أن يكون المعطوف بحيث يتوقف علىٰ المعطوف عليه، ويكون الشرط سببًا فيه [4] بواسطة كونه سببًا في المعطوف عليه، كقولك: "إِذا رجع الأمير، استأذنت وخرجت"، أي "إذا رجع، استأذنت. وإذا

---

(١) ط: زيادة: "حتىٰ يلزم تقييد استهزاء الله تعالىٰ بحال خلوّهم إلىٰ شياطينهم".

(٢) ظ: "اقرأ".

(٣) م: "من".

(٤) ط: "فيه سببًا".

استأذنت، خرجت". فلِمَ لا يجوز أن يكون عطف ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ علىٰ ﴿قَالُوٓاْ﴾ من هذا القبيل؟،

- قلت: لأنه حينئذ يصير المعنىٰ "وإذا قالوا ذلك، استهزأ الله بهم". وهذا غير مستقيم؛ لأن الجزاء - أعني استهزاء الله بهم - إنما هو علىٰ نفس استهزائهم وإرادتهم إياه، لا علىٰ إخبارهم عن أنفسهم بأنهم مستهزئون، بدليل أنهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن أنفسهم والتسلُّم عن شرهم، لم يكن عليهم مؤاخذة. كذا في "دلائل الإعجاز"[1].

(وإلا) عطفٌ علىٰ قوله: "فإن كان للأولىٰ حكم"، أي وإن لم يكن للأولىٰ حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم[2] زائد علىٰ مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا: **(فإن كان بينهما)** أي بين الجملتين **(كمال الانقطاع بلا إيهام)** أي بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود، **(أو كمال الاتصال، أو شبه أحدهما)** أي أحد الكمالين، **(فكذلك)** يتعين الفصل.

(وإلا) أي وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما، **(فالوصل)** متعين. وتحقيق ذلك أن "الواو" للجمع، والجمعُ بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما، وأن تكون بينهما مغايرة؛ لئلا يلزم عطف الشيء علىٰ نفسه.

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٣٤.

(٢) م: "مفهوم".

والحاصل من أحوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولىٰ حكم لم يقصد إِعطاؤه للثانية ستة:

الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثاني: كمال الاتصال.

الثالث: شبه كمال الانقطاع.

الرابع: شبه كمال الاتصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس: التوسط بين الكمالين.

فحكم/ الأخيرين الوصل. وحكم الأربعة السابقة الفصل: أما في الأول والثالث فلعدم المناسبة، وأما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة إلىٰ الربط بالعاطف(١). ١٦٤ب/

فأخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة، وقال:



(١) ظ: "بالعطف".

مواضع الفصل

كمال الانقطاع

(**أما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرًا وإنشاء، لفظًا ومعنى**) أي تكون[1] إحدىٰ الجملتين خبرًا لفظًا ومعنىٰ، والأخرىٰ إنشاء لفظًا ومعنىٰ، (**نحو**):

(وَقَالَ رَائِدُهُمْ: أَرْسُوْ نُزَاوِلُهَا) فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِيْ بِمِقْدَارِ[2]

"الرائد": الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلأ، و"أَرْسُوْ": أي أقيموا، من أرسيت السفينة: أي حبستها بالمرساة. "نزاولها": أي نحاولها ونعالجها، والضمير للحرب، أي قال رائد القوم ومقدِّمهم: "أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره، لا الجُبْنُ ينجيه، ولا الإقدام يُرديه". وقيل: الضمير للسفينة، وقيل: للخمر. والوجه ما ذكرنا.

ولمّا كان "أَرْسُوْ" إنشاء لفظًا ومعنىٰ، و"نزاولها" خبرًا كذلك، لم يعطف عليه، ولم يجعل أيضًا مجزومًا جوابًا للأمر؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة. والأمرُ في الجزم بالعكس، أعني يصير الإرساء علة للمزاولة. كما في "أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ".

---

(١) ط: "يكون"

(٢) نسبه سيبويه في الكتاب٣/ ٩٦ إلىٰ الأخطل، وفيه:

.... لِمِقْدَارِ

وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الإيضاح ١/ ٢٩٤، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧١، وخزانة الأدب للبغدادي ٩/ ٨٧ – ٨٩.

* فإن قلت: هذه الأقسام كلها على التقدير الثاني، وهو أن لا يكون للجملة الأولى محل من الإعراب. والجملة الأولى في هذا المثال – وهي[1] قوله: "أرسوا" –في محل النصب على أنه مفعول "قال"، فكيف يصح؟،

- قلت: لمّا ذكر أنه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لأولاهما من الإعراب كمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو نحوهما، أشار إلى تحقيق هذه المعاني من غير نظر إلى كونها بين الجملتين اللتين يكون لأولاهما محل من الإعـراب أو لا يكون. فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين.

وقد يقال: إنّ المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد، والجملتان في كلامه/ ليس لهما محل من الإعراب. ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ /١٦٥أ/ لأن المثال إنما هو هذا المصراع. والجملتان[2] فيه مما له إعراب. ولهذا جعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [3] مما له محل من الإعراب، على ما مرَّ.

(أو معنى) أي لاختلافهما خبراً وإنشاء معنى، بأن تكون [4]إحداهما خبراً معنى والأخرى إنشاء معنى، وإن كانتا خبرين أو إنشائين [5] لفظًا،

---

(١) م، وظ: "وهو".

(٢) ظ: "فالجملتان".

(٣) البقرة ١٤.

(٤) ط: "يكون".

(٥) ط: "خبرين وانشائيين".

(نحو "مات فلان، رحمه الله") أي "ليرحمه الله"، فهو إنشاء معنىٰ؛ فلا يصح عطفه علىٰ "مات فلان".

(أو لأنه) عطفٌ علىٰ "لاختلافهما"، والضمير للشأن (لا جامع بينهما، كما سيأتي) بيان الجامع، فلا يصح "زيد طويل وعمرو نائم"، ولا "العلم حسن، ووجه زيد قبيح".



كمال الاتصال

(وأما كمال الاتصال):

** (فلكون الثانية مؤكدة للأولى)، أو بدلًا عنها، أو بيانًا لها. وأما النعت فلمّا لم يتميّز عن عطف البيان إلّا بأنه يدل علىٰ بعض أحوال المتبوع لا عليه، والبيانُ بالعكس، وهذا المعنىٰ مما لا تحقق له في الجمل - لم تنزل الثانية من الأولىٰ منزلة النعت من المنعوت.

ثم جَعْلُ الثانية مؤكدة للأولىٰ يكون (لدفع توهم تجوز أو غلط). وهو قسمان: لأنه إما أن تنزل الثانية من الأولىٰ منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير [1] مع الاختلاف في المعنىٰ، أو منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنىٰ.

(١) ط: "التقدير".

فالأول (نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾) بالنسبة إلىٰ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾. وهذا علىٰ تقدير أن تكون [1] ﴿الٓمٓ﴾ جملة مستقلة، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة، و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جملة ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [2] ثالثة علىٰ ما هو الوجه الصحيح المختار. وههنا وجوه أخر خارجة عن المقصود.

(فإنه لمّا بولغ في وصفه) أي وصف الكتاب. و"الباء" في قوله: (ببلوغه) متعلق بـ"وصفه"، أي في أنْ وُصِفَ بأنه بلغ (الدرجة القصوى في الكمال). وبقوله "بولغ" تتعلق [3] "الباء" في قوله: (بجعل المبتدأ "ذلك"، وتعريف الخبر باللام). وذلك لما مرّ من أن التعريف المسند إليه بالإشارة/ يدل علىٰ كمال العناية بتمييزه، وأنه ربما جُعل [4] ذريعة إلىٰ تعظيمه وبعد درجته، وأن تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة، نحو "الله الواجب"، أو مبالغة، نحو "حاتم الجواد". /١٦٥ب

فمعنىٰ "ذلك الكتاب" أنه الكتاب الكامل، كأنّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمىٰ كتابًا، كما تقول: "هو الرجل"، أي الكامل في الرجولية، كأنّ من سواه بالنسبة إليه ليس برجل. (جاز) جواب "لمّا"، أي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه) أي قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ (مما يُرمى به جزافا)،

---

(١) ط: "يكون".

(٢) البقرة ١-٢.

(٣) ط: "يتعلق".

(٤) م، وظ، وط: "يجعل".

من غير أن يكون صادرا عن رويّة وبصيرة، (**فأُتبعه**) على لفظ المبني للمفعول. والمرفوع المستتر عائد إلىٰ قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ والمنصوبُ البارز إلىٰ قوله ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾. أي ولمّا جاز أن يُتوهّم أن قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جزاف، جعل قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعًا لقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ (**نفيًا لذلك**) التوهم. (**فوزانه**) أي وزان ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (**وزان "نفسه" في "جاءني**[1] **زيد نفسه"**).

(و) الثاني (**نحو** ﴿هُدًى﴾) أي هو هدىٰ (﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾[2]، **فإن معناه أنه**) أي الكتاب (**في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها**)؛ لما في تنكير "هدىٰ" من الإبهام والتعظيم، وكُنْهُ الشيء نهايته. (**حتى كأنه هداية محضة**)، حيث جعل الخبر مصدرا، لا اسم فاعل، ولم يقل: "هاد للمتقين". (**وهذا معنى "ذلك الكتاب"؛ لأن معناه - كما مر - الكتاب الكامل. والمراد بكماله كماله في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها**) أي بحسب الهداية. يقال: "ليكن عملك بحسب ذلك"، أي علىٰ قدره وعدده. وتقديم الجار والمجرور للحصر، أي بحسبها (**تتفاوت في درجات الكمال**)، لا بحسب غيرها.

* فإن قلت: قد تتفاوت[3] الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته، كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه،

- قلت: هذا دخل في الهداية؛ لأنه إرشاد إلىٰ التصديق، ودليل عليه.

---

(١) ظ: "جاء".

(٢) البقرة ٢.

(٣) ط: "يتفاوت".

(فوزانه) أي وزان ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (وزان "زيد" الثاني في "جاءني[1] زيدٌ زيدٌ")؛ لكونه مقررًا لقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مع اتفاقهما في المعنىٰ. بخلاف قوله: ﴿لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾، فإنه وإنْ كان مقررًا، لكنهما مختلفان معنىٰ؛ فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي./ /١٦٦أ/

ولكن[2] ذكر الشيخ في "دلائل الإعجاز" أن قوله: ﴿لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾ بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وزيادة تثبيت له، وبمنزلة[3] أن تقول[4]: "هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب" فتعيده مرة ثانية؛ لتثبته[5].

** (أو بدلا منها) عطف علىٰ قوله: "مؤكدة للأولىٰ". أي القسم الثاني من كمال الاتصال أن تكون[6] الجملة الثانية بدلًا من الأولىٰ؛ (لأنها) أي الأولىٰ (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية، بخلاف الثانية)، فإنها وافية لا تشبه غير الوافية. (والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) أي شأن[7] المراد؛ لأن الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافيًا بتمام المراد، وهذا إنما يكون فيما يُعتنىٰ بشأنه (لنكتة، ككونه) أي تلك النكتة مثل كون المراد (مطلوبًا

---

(١) ظ: "جاء".

(٢) ط: "هذا ولكن".

(٣) ط: "بمنزلة".

(٤) ط: "يقول".

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٢٧.

(٦) ط: "يكون".

(٧) م، وط: "بشأن".

في نفسه، أو فظيعًا، أو عجيبًا، أو لطيفًا) فتنزل الثانية [1] من الأولىٰ منزلة بدل البعض أو الاشتمال من متبوعه؛ فلا تعطف عليها؛ لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال[2].

ولم يعتبر بدل الكل؛ لأنه لا يتميز عن التأكيد إلّا بأن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه المقصود بالنسبة دونه، بخلاف التأكيد. وهذا المعنىٰ مما لا تحقق له في الجمل، لا سيما التي لا محل لها من الإعراب.

فالأول: وهو أن تنزل[3] الثانية منزلة بدل البعض (**نحو** ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [4] **فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى**)[5]. والمقام يقتضي اعتناء بشأنه؛ لكونه مطلوبًا في نفسه، أو ذريعة إلىٰ غيره. (**والثاني**) أعني قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ...﴾ إلىٰ آخره (**أوفى بتأديته**) أي تأدية المراد؛ (**لدلالته**) أي لدلالة[6] الثاني (**عليها**) أي علىٰ نعم الله تعالىٰ (**بالتفصيل، من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين. فوزانه وزان "وجهه" في "أعجبني زيد وجهه"**؛ / **لدخول الثاني في الأول**)؛ لأن "مَا تَعْلَمُون" يشمل الأنعام، والبنين، والجنات، وغيرها. ١٦٦ب/

(١) ظ: زيادة: "الجملة".

(٢) ط: "الاتصاف".

(٣) ط: "يتنزل".

(٤) الشعراء ١٣٢-١٣٤.

(٥) ط: زيادة: "تعالىٰ".

(٦) ظ، وط: "ودلالة".

(و) الثاني: وهو أن تنزّل[1] الثانية منزلة بدل الاشتمال (نحو):

(أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا) (وَإلا فَكُنْ فِيْ السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا)[2]

أي إنْ لم ترحل، فكن علىٰ ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر.

(فإن المراد به) أي بقوله: "ارحل" (كمالُ إظهار الكراهة لإقامته) أي إقامة المخاطب. (وقوله: "لا تقيمنَّ عندنا" أوفى بتأديته) أي تأدية المراد؛ (لدلالته عليه) أي لدلالة "لا تقيمنَّ" علىٰ المراد - وهو كمال إظهار الكراهة لإقامته - (بالمطابقة، مع التأكيد) الحاصل من "النون".

* فإن قلت: قوله: "لا تقيمنَّ عندنا" إنما يدل بالمطابقة علىٰ طلب الكف عن الإقامة؛ لأنه موضوع للنهي. وأما إظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته؛ فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة،

- قلت: نعم، ولكن صار قولنا: "لا تقم عندي" بحسب العرف حقيقةً في إظهار كراهته إقامتَه وحضورَه، حتىٰ إنه كثيرًا ما يقال: "لا تقم عندي" ولا يراد به كفّه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره. والتأكيد بـ"النون" دالٌّ علىٰ كمال هذا المعنىٰ؛ فصار "لا تقيمنَّ عندنا" دالًّا علىٰ كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة.

---

(١) ط: "ينزل".

(٢) غير منسوب في الإيضاح ١/ ٢٥٣، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٨.

وقريب من هذا ما يقال: إنه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ علىٰ تمام ما وضع له، بل دلالته علىٰ ما يفهم منه قصدًا صريحًا[1]، بخلاف "ارحل"، فإن دلالته علىٰ[2] إظهار الكراهة لإقامته ليست بالمطابقة، مع أنه ليس فيه شيء من التأكيد، بل إنما يدل علىٰ ذلك بالالتزام، بقرينة قوله: "وإلّا فكن في السر والجهر مسلمًا"، فإنه يدل علىٰ أن المراد من أمره بالرحلة إظهار كراهة إقامته بسبب مخالفة سره العلن.

وزعم صاحب "المفتاح" أن دلالة "ارحل" علىٰ هذا المراد بالتضمن[3]. فكأنه أراد بالتضمن معناه اللغوي؛ لأن "ارحل" معناه الصريح طلب الرحلة. وقد[4] قصد/ في ضمن ذلك نهيه عن الإقامة إظهارًا لكراهتها. /١٦٧أ وظاهرٌ أنَّ كمال إظهار الكراهة لإقامته ليس جزءًا من مفهوم "ارحل" حتىٰ تكون[5] دلالته عليه بالتضمن.

ويمكن أن يقال: إنه مبني علىٰ أن الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده، فقوله: "ارحل" يدل بالتضمن علىٰ مفهوم "لا تقم عندنا"، وهو إظهار كراهة إقامته بسب العرف، كما مر. وفيه تعسف.

(ووزانه) أي وزان "لا تقيمنَّ عندنا" **(وزان "حسنها" في "أعجبني[6] الدار حسنها"؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال)**، فلا يكون "لا تقيمنَّ"

---

(١) ط: "وصريحًا".

(٢) م، وظ: زيادة: "كمال".

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٦٦.

(٤) ليست في ظ.

(٥) ط: "يكون".

(٦) ظ: "أعجبتني".

تأكيدًا لقوله: "ارحل" أو بدلَ كل. (**وغير داخل فيه**) أي عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال؛ فلا يكون بدل بعض (**مع ما بينهما من الملابسة**) والملازمة؛ فيكون بدل اشتمال.

والكلام في أن الجملة الأولىٰ -أعني "ارحل" -منصوبة المحل مفعولَ "أقول"، كما مرَّ في "أرسوا نزوالها".

وقوله في كلا المثالين -أعني الآية والبيت-: "إن الثاني أوفى[1] بتأدية المراد" يدل علىٰ أن الجملة الأولىٰ فيهما وافية بتمام المراد، لكنها كغير الوافية: أما في الآية فلما فيها من الإجمال، وأما في البيت فلما في دلالتها علىٰ تمام المراد من القصور.

** (**أو بيانًا لها**) عطف علىٰ "مؤكدة". أي القسم الثالث من كمال الاتصال أن تكون الجملة الثانية بيانًا للأولىٰ، فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح؛ فلا تعطف عليها؛ (**لخفائها**). أي المقتضي لتبيين الجملة الأولىٰ بالثانية خفاء الأولىٰ، مع اقتضاء المقام إزالتَه، (**نحو** ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾[2] **فإن وزانه**) أي وزان قوله:﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ (**وزان "عمر" في قوله**):

(**أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ**)[3]

---

(١) ط: زيادة: "بتأديته، أي".

(٢) طه ١٢٠.

(٣) لعبد الله بن كَيْسَبَة في معجم الشعراء للمرزباني ص٥٢٧. وفي خزانة الأدب للبغدادي ٥/ ١٥٤-١٥٥ أنه لأعرابي.

حيث جعل ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ بيانًا وتوضيحًا لقوله: "وَسْوَسَ[1] إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ"، كما جعل "عمر" بيانًا وتوضيحًا[2] لـ "أبي حفص".

ولا يجوز أن يقال: إنه من باب عطف البيان للفعل؛ لأنا إذا قطعنا النظر عن الفاعل -أعني الشيطان- لم يكن "قال" بيانًا وتوضيحًا لـ"وسوس"، فليتأمل.

١٦٧ب/ وقد تعطف الجملة/ التي تصلح بيانًا للأولىٰ عليها تنبيهًا علىٰ استقلالها ومغايرتها للأولىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾[3]، وفي سورة إبراهيم[4] ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾[5] بـ"الواو". فحيث طرح "الواو" جعله بيانًا لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ وتفسيرًا لـ"العذاب"، وحيث أثبتها جعل التذبيح[6] - لأنه أوفىٰ[7] علىٰ جنس العذاب وزاد[8] عليها زيادة ظاهرة - كأنه جنس آخر.

وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانًا وتفسيرًا لمفرد من مفرداته، كقوله تعالىٰ: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ۝٣ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[9]، فإنه

---

(١) ط: "فوسوس".

(٢) ليست في ظ.

(٣) البقرة ٤٩.

(٤) الأصل: "الرعد".

(٥) إبراهيم ٦.

(٦) ط: زيادة: "مستقلاً ومغايرًا للألىٰ".

(٧) ظ: زيادة: "وأدل".

(٨) ط: "وازداد".

(٩) هود ٣-٤.

بيّن عذاب اليوم الكبير بأن مرجعكم إلىٰ من هو قادر علىٰ كل شيء، فكان قادرًا علىٰ أشد ما أراد من عذابكم.



شبه كمال الانقطاع

ولمّا فرغ من[1] كمال الانقطاع والاتصال أراد أن يشير إلىٰ شبههما، فقال: (**وأما كونها**) أي كون الجملة الثانية (**كالمنقطعة عنها**) أي عن الأولىٰ، (**فلكون عطفها عليها**) أي عطف الثانية علىٰ الأولىٰ (**موهمًا لعطفها على غيرها**) مما يؤدي إلىٰ فساد المعنىٰ. وشَبَهُ هذا بكمال الانقطاع[2] أنه يشتمل علىٰ مانع من العطف، وهو إيهام خلاف المراد، كما أن المختلفتين[3] إنشاء وخبرًا أو المتفقتين[4] اللتين لا جامع بينهما تشتمل[5] علىٰ مانع. لكن هذا دونه؛ لأن المانع في هذا خارجي، ربما يمكن دفعه بنصب قرينة.

(**ويسمى الفصل لذلك قطعًا. مثاله**):

(**وتَظنُّ سَلْمى أنَّني أَبْغي بِهَا**) (**بَدَلا أُرَاهَا فِيْ الضَّلالِ تَهِيْمُ**)[6]

---

(١) الأصل، وم، وط: "عن".

(٢) ط: زيادة: "باعتبار".

(٣) ط: "المختلفين".

(٤) ط: "المتفقين".

(٥) ط: "يشتملان".

(٦) غير منسوب في الإيضاح ١/ ٢٥٥، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩.

فإن بين الجملتين الخبريتين - أعني قوله: "وتظن سلمىٰ" وقوله: "أراها" - مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند؛ لأن معنىٰ "أراها": أظنُّها. والمسند إليه في الأولىٰ محبوب، وفي الثانية مُحِبّ. لكن لم يعطف[1] "أراها"، علىٰ "تظنّ"؛ لئلا يتوهم[2] أنه عطف علىٰ قوله:/ "أبغي" - وهو أقرب إليه - فيكون هذا أيضا من مظنونات سلمىٰ. وليس كذلك.

١٦٨أ/

(ويحتمل الاستئناف)، كأنه قيل: "كيف تراها في هذا الظن؟"، فقال:"أراها تتحير في أودية الضلال".

ومن هذا القبيل قطع ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عن الجملة الشرطية، أعني قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾[3]، فإن عطفه عليها يوهم عطفه علىٰ جملة ﴿قَالُوٓاْ﴾ أو جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، وكلاهما فاسد، كما مرّ. فظهر أن قطعه أيضًا للاحتياط، كما في هذا البيت، لا للوجوب كما زعم السكاكي[4]؛ لأنه لم يبين امتناع عطفه علىٰ الجملة الشرطية.

* لا يقال: إنه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية علىٰ الشرطية وظهورِ أنه لا جامع بينهما؛

- لأنا نقول: الأول ممنوع. فإن عطف الشرطية علىٰ غيرها وبالعكس كثير في الكلام، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ

(١) ط:"تعطف".

(٢) ط: زيادة: "السامع".

(٣) البقرة ١٤.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٩٢.

﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[1]، وقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[2]. وكذا الثاني؛ لظهور المناسبة بين المسندين، أعني استهزاء الله بهم وتقاولَهم بهذه المقالات أوقات الخلوات، بل لاتحادهما في التحقيق. وكذا بين المسند إليهما؛ لكونهما متقابلين، يستهزئ كل[3] منهما بالآخر، بدليل أنه علّل قطع ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عن جملة ﴿قَالُوٓاْ﴾ وجملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ بما مرَّ، لا بعدم الجامع بينهما، فليفهم.



شبه كمال الاتصال

(وأما كونها) أي كون الثانية (كالمتصلة بها) أي بالأولىٰ (فلكونها) أي الثانية (جوابًا لسؤال اقتضته الأولى؛ فتنزل) الأولىٰ (منزلته) أي منزلة السؤال؛ لكونها مشتملة عليه ومقتضية له؛ (فتفصل) الثانية (عنها) أي عن الأولىٰ، (كما يفصل الجواب عن السؤال)؛ لما بينهما من الاتصال.

وقال (السكاكي:) «النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال، (فينزل) ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوىٰ (منزلةَ الواقع)، ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابًا له؛ فيقطع عن الكلام السابق لذلك./ وتنزيل السؤال بالفحوىٰ منزلة الواقع لا يصار إليه إلا (لنكتة، كإغناء السامع أن يسأل، أو أن لا يسمع منه) عطف علىٰ "إغناء"، ١٦٨ب/

(١) الأنعام ٨.

(٢) النحل ٦١.

(٣) ط: زيادة: "واحد".

أي مثل أن لا يسمع من السامع (شيء) تحقيرًا له وكراهة لسماع[1] كلامه، أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه، أو مثل القصد إلىٰ تكثير المعنىٰ بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو غير ذلك»[2].

فليس في كلام السكاكي دلالة علىٰ أن الجملة[3] الأولىٰ تنزل منزلة السؤال، كما في كلام المصنف. فكأنّ المصنف نظر إلىٰ أن قطع الثانية عن الأولىٰ، مثل قطع الجواب عن السؤال؛ لكونها كالمتصلة بها- إنما يكون علىٰ تقدير تشبيه الأولىٰ بالسؤال وتنزيلها منزلته. ولا حاجة إلىٰ ذلك؛ لأن كون الجملة الأولىٰ منشأ السؤال كافٍ في كون الثانية - التي هي الجواب- كالمتصلة بها، علىٰ ما أشار إليه صاحب "الكشاف" حيث قال: «وإنما قطع قصة الكفار- يعني قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ...﴾ الآية[4] - عما قبلها؛ لأن ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وأنه هدىً للمتقين، والثانية مسوقة لبيان أن الكفار من صفتهم كيت وكيت. فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب. وهما علىٰ حدٍّ لا مجال فيه للعاطف، بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[5].

---

(١) م: "استماع".

(٢) مفتاح العلوم ص٢٥٢ باختلاف بيسير.

(٣) م: "الجمل".

(٤) البقرة ٦.

(٥) الانفطار ١٣-١٤.

ثم قال:

* «فإن قلت: هذا إذا زعمت أن ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ جار علىٰ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾. فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة [1] المؤمنين، ثم عقّبته بكلام آخر في صفة أضدادهم - كان مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾،

- قلت: قد مرّ لي أن الكلام المبتدأ عقيب "المتقين" سبيله الاستئناف، وأنه مبني علىٰ تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتقين، وتابع له في المعنىٰ، وإن كان مبتدأ في اللفظ، فهو في الحقيقة كالجاري عليه[2].

(ويسمى الفصل لذلك) أي لكون الثانية جوابًا لسؤال اقتضته الأولىٰ (استئنافا، وكذا الجملة الثانية) نفسها تسمىٰ استئنافًا، كما تسمىٰ مستأنفة.

(وهو)،/ أي الاستئناف (ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال) الذي تضمنته الجملة الأولىٰ: /١٦٩أ/

* * (إما عن سبب الحكم مطلقًا، نحو):

(قالَ لي كَيْفَ أَنتَ قُلتُ عَلِيْلُ) (سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلُ)[3]

(أي "ما بالك عليلًا؟"، أو "ما سبب علتك؟"). وذلك لأن العادة أنه إذا قيل: (فلان عليل)، أن يسأل عن سبب علته وموجب مرضه، لا أن يقال: "هل سبب علته كذا وكذا؟"، لا سيما السهر والحزن، فإنه قلّما يقال: "هل سبب مرضه السهر والحزن؟"؛ لأنهما من أبعد أسباب المرض. فعلم أن

---

(١) ظ، وط "بصفة".

(٢) الكشاف ١/ ١٤٩ بتصرف.

(٣) غير منسوب في دلائل الإعجاز ص٢٣٨، ومعاهد التنصيص١/ ١٠٠.

السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص. وعدم التأكيد أيضًا مشعر بذلك.

** (وإما عن سبب خاص) لهذا الحكم، (نحو ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[1]. كأنه قيل: "هل النفس أمارة بالسوء؟")، فقيل: "نعم، إن النفس لأمارة بالسوء". فالتأكيد دليل علىٰ أن السؤال عن السبب الخاص؛ فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد.

(وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم، كما مرَّ) في أحوال الإسناد[2] من أن المخاطب إن كان مترددًا[3] طالبًا له، حسن تقويته بمؤكد[4]. فعلم أن المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء علىٰ سبيل الاستحسان، لا علىٰ سبيل الوجوب.

فإذا قلت: "اعبد ربك، إن العبادة حق له"، فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص، أي "هل العبادة حق له؟". وإذا قلت: "فالعبادة حق له"، فهو بيان ظاهر لمطلق السبب، ووصلٌ ظاهر بحرف موضوع للوصل. وإذا[5] قلت:"العبادة حق له"، فهو وصلٌ خفي تقديريّ الاستئناف، جوابٌ

(١) يوسف ٥٣.

(٢) ط: زيادة: "الخبري وأنه".

(٣) ط: زيادة: "في الحكم".

(٤) ينظر: ص١٠٣.

(٥) م: "فإذا".

للسؤال عن مطلق السبب، أي "لِمَ تأمرنا بالعبادة له؟"، وهذا أبلغ الوصلين وأقواهما. فتتفاوت[1] هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات.

** **(وإما عن غيرهما)** أي غير السبب المطلق والسبب الخاص، **(نحو)** ﴿ قَالُواْ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ ﴾ [2]، **أي "فماذا قال)** إبراهيم في جواب سلامهم[3]؟"، فقيل: "قال سلام"، أي حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة علىٰ الحدوث، أي "نسلم سلامًا"، وتحيته بالاسمية الدالة علىٰ الدوام والثبوت، أي "سلام عليكم".

(وقوله):/ . ١٦٩ب/

(زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنّني في غَمرةٍ)

"العواذل" جمع عاذلة بمعنىٰ جماعة عاذلة، لا امرأة عاذلة، بدليل قوله:

(صَدَقُواْ)

ولما كان هذا مظنة أن يتوهم أن غمرته مما سينكشف، كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد، استدركه بقوله:

(ولَكِن غَمرَتِيْ لا تَنْجَلِيْ)[4]

---

(١) ط: "فيتفاوت".

(٢) هود ٦٩.

(٣) ظ: "كلامهم".

(٤) غير منسوب في دلائل الإعجاز ص٢٣٥، ومغني اللبيب ص٥٠١، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨١.

ففصل قوله: "صدقوا" عما قبله؛ لكونه استئنافًا جوابًا للسؤال عن غير السبب. كأنه قيل: "أصَدقوا في هذا الزعم أم كذبوا؟"، فقيل:" صدقوا".

ومثّلَ المصنف بمثالين؛ لأن السؤال عن غير السبب أيضًا: إما أن يكون علىٰ إطلاقه، كما في المثال الأول؛ وإما أن يشتمل علىٰ خصوصية، كما في الثاني، فإن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب، وإنما السؤال عن تعيينه.

والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن.



(وأيضًا منه) هذا تقسيم آخر للاستئناف وهو أن منه **(ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه)** أي أوقع عنه الاستئناف، بحذف المفعول بلا واسطة، والأصل "استؤنف عنه الحديث"، **(نحو "أحسنتَ)** أنت **(إلى زيد، زيدٌ حقيق بالإحسان")**.

(ومنه ما يُبنى على صفته) أي علىٰ صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، يعني يكون المسند إليه في الجملة الاستئنافية من صفات مَن قصد استئناف الحديث عنه، أعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه[1]. وهذه العبارة أوضح من قولهم: "ومنه ما يأتي بإعادة صفته"، أي إعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته، **(نحو)** "أحسنت إلىٰ زيد، **(صديقُك القديم أهلٌ**

(١) ط: "عليها".

لذلك"). والسؤال المقدر فيهما "لماذا أحسن إليه؟"، أو[1] "هل هو حقيق بالإحسان؟".

(وهذا) أي الاستئناف المبني علىٰ صفة ما استؤنف عنه (أبلغ) وأحسن؛ لاشتماله علىٰ بيان السبب الموجب، كقدم الصداقة في المثال المذكور؛ لما يسبق إلىٰ الفهم من ترتب الحكم علىٰ الوصف أن الوصف علةٌ له.

وأما إذا عقّبت المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات، ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الإشارة، كقولك: "قد أحسنت إلىٰ زيد/ الكريم الفاضل، ذلك حقيق بالإحسان"، فالأظهر أنه من قبيل الثاني[2]. وعليه قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾[3] علىٰ وجه. /١٧٠أ

* فإن قلت: إنْ كان السؤال في الاستئناف عن السبب، فالجواب يشتمل علىٰ بيانه لا محالة، سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه، أو مبنيًا علىٰ صفته. وإن كان عن غيره، فلا معنىٰ لاشتماله علىٰ بيان السبب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾[4]، وقوله:

زَعَمَ العَـــوَاذِلُ ... البـــيت

سواء كان بإعادة الاسم أو الصفة، فما وجه هذا الكلام؟،

---

(١) م، وظ: "و".

(٢) م: "من هذا القبيل".

(٣) البقرة ٥.

(٤) هود ٦٩.

- قلت: وجهه أنه إذا أُثبِت لشيء حكم، ثم قدر سؤال عن سببه، وأريد أن يجاب عنه[1] بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم وأهلٌ له، فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء؛ فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقًا به، وتارة بإعادة صفته؛ فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا[2] الحكم هو هذا الوصف. وليس يجري هذا[3] في سائر صور الاستئناف، فليتأمل.

(**وقد يحذف صدر الاستئناف**)، فعلًا كان أو اسمًا، (**نحو** ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[4]). كأنه قيل: "من يسبحه؟"، فقيل: "رجال"، أي "يسبحه رجال". (**وعليه "نعم الرجل زيد"**)، أو "نعم رجلًا زيد" (**على قول**) أي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، أي "هو زيد"، ويجعل الجملة استئنافًا جوابًا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم، كما مرّ[5].

(**وقد يحذف**) الاستئناف (**كله، إما مع قيام شيء مقامه، نحو**) قول الحماسي يهجو بني أسد:

(**زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ**) (**لَهُمْ إِلْفٌ**)

(١) ليست في ظ.

(٢) ط: "بهذا".

(٣) م: "هذا يجري".

(٤) النور ٣٦-٣٧.

(٥) ينظر: ص٣٠٢ وما بعدها، وينظر أيضًا: ص٣٧٨.

أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة: رحلة في الشتاء إلىٰ اليمن، ورحلة في الصيف إلىٰ الشام.

(وَلَيْسَ لَكُمْ إلافُ)

أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين. وبعده:

أُوْلَئِكَ أُوْمِنُوا جُوْعًا وَخَوْفًا وَقَد جَاءَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوْا[1]

كأنهم قالوا: "أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا؟"، فقيل[2]: "كذبتم"، فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله: "لهم إِلْفٌ وليسَ لكم إلافُ"، مقامه؛ لدلالته عليه. ويحتمل أن يكون قوله: "لهم إلْفٌ وليسَ لكم إلافُ"، جوابًا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف. كأنه لمّا قال المتكلم:/ "كذبتم"، قالوا: "لِمَ كذبنا؟"، فقال: "لهم إِلْفٌ وليسَ لكم إلافُ"؛ فيكون فيٰ البيت استئنافان. كذا في "الإيضاح"[3]. /١٧٠ب/

* فإن قلت: هذا هو الوجه الأول بعينه؛ لأن قوله: "لهم إلْفٌ" بالنسبة إلىٰ "كذبتم" المحذوف لا يحتمل سوىٰ أن يكون استئنافًا جوابًا له وبيانًا لسببه، فأقيم مقام المسبّب،

- قلت: بل يحتمل التأكيد والبيان. فكأنه جعله في الوجه الأول مؤكدًا للجواب المحذوف[4]، أو بيانًا له.

---

(١) لمساور بن هند بن قيس بن زهير في حماسة أبي تمام ٢/ ١٦٩. والبيت الأول في اللسان: "إلف" ١٠/ ٩، والفائق٣/ ١٥.

(٢) ظ: زيادة: "بل".

(٣) ينظر: الإيضاح ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٤) ليست في م.

(أو بدون ذلك) أي بدون قيام شيء مقامه، (**نحو** ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[1]، أي "**نحن**" **على قول**)[2] مَن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، أي "هم نحن"، فحذف المبتدأ والخبر جميعًا من غير أن يقوم شيء مقامهما.



(١) الذاريات ٤٨.

(٢) ظ، وط: زيادة: "أي علىٰ قول".

مواضع الوصل

دفع الإيهام

ولمّا فرغ من الأحوال الأربعة المقتضية للفصل، شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل، فقال:

(**وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: "لا، وأيَّدك الله"**). فقولهم: "لا" ردٌّ لكلام سابق، كأنه قيل: "هل الأمر كذلك؟"، فقيل: "لا"، أي "ليس الأمر كذلك". فهذه جملة إخبارية، و"أيَّدك الله" جملة إنشائية معنىٰ؛ لأنها بمعنىٰ الدعاء[1]؛ فبينهما كمال الانقطاع.

لكنَّ تَرْكَ العطف ههنا يوهم خلاف المقصود، فإنه لو قيل: "لا، أيَّدك الله"، لتوهم أنه دعاء علىٰ المخاطب بعدم التأييد. فلدفع هذا الوهم جيء بـ"الواو" العاطفة للإنشائية الدعائية علىٰ الإخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة "لا"، كما ترك العطف في صورة القطع، نحو:

وتَظُنُّ سَلْمَىٰ... البـــــيت

دفعًا للإيهام.



(١) ظ: "لأنها دعاء".

التوسط بين الكمالين

(وأما للتوسط) أي أما[1] الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال. وقد توهَّمه بعضهم "إما" بكسر "الهمزة"؛ فوقع في خبط عظيم. وإنما هو "أما" بالفتح، عطفًا علىٰ "أما" السابقة. وقد علم مما مرَّ أن الوصل: إما لدفع الإيهام، وإما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع[2]. فنقول:

/١٧١أ أما الوصل/ لدفع الإيهام فكذا، وأما الوصل للتوسط **(فإذا اتفقتا)** أي الجملتان **(خبرًا وإنشاء، لفظًا ومعنى، أو معنى فقط بجامع)** أي مع وجود جامع بينهما[3]. والاتفاق المذكور إنما يتحقق إذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظًا ومعنىٰ، أو إنشائيتين كذلك، أو كان كلتاهما خبريتين معنىٰ فقط، بأن تكونا[4] إنشائيتين لفظًا، أو تكون الأولىٰ إنشائية لفظًا والثانية خبرية، أو بالعكس، أو كان كلتاهما إنشائيتين معنىٰ فقط، بأن تكونا خبريتين لفظًا، أو تكون[5] الأولىٰ خبرية لفظًا والثانية إنشائية معنىٰ[6]، أو بالعكس. فالمجموع ثمانية أقسام:

---

(١) ظ: "وأما".

(٢) م: "بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال".

(٣) م، وط زيادة: "وإنما ترك هذا القيد استغناءً عنه بما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع، فبينهما كمال الانقطاع؛ وبما يذكر بعيد هذا من أن الجامع بينهما يجب أن يكون كذا وكذا".

(٤) ط: "يكونا".

(٥) ط: "يكون".

(٦) ليست في م.

فالاتفاق لفظًا ومعنىٰ (كقوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾[2]) في الخبريتين المتفاوتتين اسمية وفعلية، والمتناسبتين (وقوله: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾[3]) في الإنشائيتين[4].

والاتفاق معنىٰ فقط لم يذكر له المصنف إلّا مثالا[5] واحدًا. لكنه أشار إلىٰ أنه يمكن تطبيقه علىٰ قسمين من الأقسام الستة. وأعاد فيه "الكاف" تنبيهًا علىٰ أنه مثال للاتفاق معنىٰ فقط، فقال: (وكقوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾[6])، فعطف ﴿قُولُواْ﴾ علىٰ ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾؛ لأنهما وإنْ اختلفتا لفظًا لكنهما متفقتان معنىٰ؛ لأن ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾ إخبار في معنىٰ الإنشاء، (أي "لا تعبدوا")، كما تقول: "تذهب

(١) النساء ١٤٢.

(٢) الانفطار ١٣-١٤.

(٣) الأعراف ٣١.

(٤) هذه الفقرة جاءت في ط هكذا: "فالاتفاق لفظًا ومعنىٰ (كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾) في الخبريتين المتوافقتين اسمية، (وقوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾) في الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية، (وقوله تعالى: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾) في الإنشائيتين المتوافقتين لفظًا ومعنىٰ".

(٥) ط: "مثال".

(٦) البقرة ٨٣.

إلىٰ فلان تقول كذا" تريد الأمر. وهو أبلغ من صريح الأمر؛ لأنه[1] كأنه سورع إلىٰ الامتثال، فهو يخبر عنه.

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا بدَّ له من فعل: فإما أن يقدّر خبر في معنىٰ الطلب، تنبيهًا علىٰ المبالغة المذكورة، أي (**"وتحسنون" بمعنى "أحسنوا"**)، وهو عطف علىٰ ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾؛ فيكون مثالًا لقسم آخر وهو أن تكونا/ إنشائيتين[2] معنىٰ فقط، بأن تكون كلتاهما خبريتين لفظًا، أو يقدر من أول الأمر صريح الطلب علىٰ ما هو الظاهر (**أي** "وأحسنوا) بالوالدين إحسانا".

١٧١ب/

ومنه قوله تعالىٰ في سورة الصف: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفًا علىٰ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ قبله في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[3]؛ لأنه بمعنىٰ "آمِنوا". كذا في "الكشاف"[4].

وفيه نظر؛ لأن المخاطب بالأول هم المؤمنون خاصة، بدليل قوله: ﴿بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وبالثاني هو النبي عليه الصلاة والسلام. وهما وإنْ كانا متناسبتين[5]، لكن لا يخفىٰ أنه لا يحسن عطف الأمر لمخاطب علىٰ الأمر

---

(١) ليست في ظ.

(٢) الأصل: "إنشائين".

(٣) الصف ١٠-١٣. وتمام الآيات: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) ينظر: الكشاف ٤/ ١٠١.

(٥) الأصل، وط: "متناسبين".

لمخاطب آخر إلّا عند التصريح بالنداء، نحو "يا زيد قم، واقعد يا عمرو".
علىٰ أن قوله: ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾ بيان لما قبله علىٰ طريق الاستئناف، كأنهم قالوا: "كيف نفعل؟"، فقيل: ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾، أي "آمنوا"؛ فلا يصح عطف "بشِّر" عليه.

فالأحسن أنه عطف علىٰ "قل" مرادًا قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، أي "قل يا محمد كذا، وبشِّر"، أو علىٰ محذوف، أي "فأبشر يا محمد، وبشِّر". يقال: بشَّرته فأبشر، أي سُرَّ.

ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنىٰ فقط، والثانية إنشاء في معنىٰ الإخبار قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾[1]، أي "وأشهدكم".

وبالعكس قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ﴾[2]، أي "أخذ عليهم"؛ لأنه للتقرير.

* فإن قلت: قد جوّز صاحب "الكشاف" عطف الإنشاء علىٰ الإخبار من غير أن يجعل الخبر بمعنىٰ الإنشاء أو علىٰ العكس، بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون إحدىٰ الجملتين علىٰ الحاصل من مضمون الأخرىٰ، حيث ذكر في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[3] أنه ليس المعتمد بالعطف هو الأمر حتىٰ يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه، وإنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين.

---

(١) هود ٥٤.

(٢) الأعراف ١٦٩.

(٣) البقرة ٢٤-٢٥.

/١٧٢أ فهي معطوفة علىٰ/ جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: "زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبَشِّرْ عمرًا بالعفو والإطلاق"[١].

- قلت: هذا دقيق حسن، لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرًا وإنشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال. ولهذا قال المصنف إن قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ عطف علىٰ محذوف يدل عليه ما قبله، أي "فأنذرهم، وبشِّر الذين آمنوا".

وقال صاحب "المفتاح": «إنه عطف علىٰ "قل" مرادًا قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ...﴾ الآية[٢]»[٣]، فكأنه أمر النبي ﷺ بأن يؤدّي معنىٰ هذا الكلام؛ لأنه قد أدرج فيه قوله: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا﴾[٤]. وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد: "قل لزيد: أما تستحي أن تضرب غلامي وأنا المنعم عليك بأنواع النعم؟".



الجامع بين الجملتين

(والجامع بينهما) أي بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعًا) أي باعتبار المسند إليه في الجملة الأولىٰ والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الأولىٰ والمسند في الثانية،

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) البقرة ٢١.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٥٩-٢٦٠.

(٤) البقرة ٢٣.

(**نحو "يشعر زيد ويكتب"**)[1]؛ للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة، وتقارنهما في خيال أصحابهما، (**"ويعطي ويمنع"**)؛ لتضاد الإعطاء والمنع. هذا عند اتحاد المسند إليهما.

وأما عند تغايرهما فلابدَّ أن يكون بينهما أيضًا جامع، كما أشار إليه بقوله: (**و"زيد شاعر وعمرو كاتب"، و"زيد طويل وعمرو قصير"؛ لمناسبة بينهما**) أي بشرط أن يكون بين "زيد" و"عمرو" مناسبة، كالأخوة، أو الصداقة، أو العداوة، أو نحو ذلك. وعلىٰ الجملة يكون أحدهما بسبب[2] من الآخر وملابسًا له. (**بخلاف "زيد شاعر وعمروٌ كاتب" بدونها**) أي بدون المناسبة بين "زيد" و"عمرو"، فإنه لا يصح، وإن كان المسندان متناسبين، بل وإن كانا متحدين أيضًا. ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو "خُفِّي ضيِّقٌ، وخاتَمي ضيق"[3].

(و) بخلاف (**"زيد شاعر وعمرو طويل" مطلقًا**)/ أي سواء كان بين "زيد" و"عمرو" مناسبة أو لم تكن، فإنه لا يصح؛ لعدم المناسبة بين المسندين، أعني "الشعر" و"طول القامة". قال الشيخ في "دلائل الإعجاز": «اعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدىٰ الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرىٰ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري

١٧٢ب/

---

(١) ط: "زيد يشعر ويكتب".

(٢) ظ، وط: "سببًا".

(٣) ينظر: المفتاح ص٢٧.

مجرىٰ الشبيه أو النظير أو النقيض للخبر عن الأول. فلو قلت: "زيد طويل القامة وعمرو شاعر"، لكان خَلْفًا من القول»[1].

(السكاكي: «الجامع بين الشيئين). قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلًا ظنًا منه أنه إصلاح له. ونحن نشرح أولًا هذا الكلام مطابقًا لما ذكره السكاكي، ثم نشير إلىٰ ما في نقل المصنف من الاختلال، فنقول:

١- من القوىٰ المدركة العقل، وهي القوة العاقلة المدركة للكليات.

٢- ومنها الوهم، وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات، من غير أن يتأدّىٰ إليها من طرق الحواس، كإدراك العداوة والصداقة من زيد مثلًا، وكإدراك الشاة معنىٰ في الذئب.

٣- ومنها الخيال، وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات، وتبقىٰ فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك. وهي القوة التي تتأدىٰ إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة، فتدركها. وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة، كالحكم بأن هذا الأصفر هو هذا الحلو.

ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بإحدىٰ الحواس الظاهرة، وبالمعاني ما لا يمكن.

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢٢٥ باختلاف يسير.

٤- ومنها المفكرة، وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك، والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض. وهي دائمًا لا تسكن نومًا ولا يقظة. وليس من شأنها أن يكون عملها منتظمًا، بل النفس تستعملها/ علىٰ أي نظام تريد. فإن استعملتها بواسطة القوة الوهمية، فهي المتخيّلة. وإن استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها، أو مع القوة الوهمية فهي المفكرة. /١٧٣أ

إذا تمهَّد هذا، فنقول: ذكرَ السكاكي أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعًا من جهة العقل، أو من جهة الوهم، أو من جهة الخيال. فالجامع بين الجملتين:

* * **(إما عقلي بأن يكون بينهما اتحاد في التصور)**. المراد بالجامع العقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة. قال السكاكي: «هو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور[١]، مثل الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما»[٢]، مثل الوصف، أو الحال، أو الظرف، أو نحو ذلك. فظهر أنه أراد بالتصور الأمرَ المتصوَّرَ؛ إذ كثيرًا ما تطلق التصورات والتصديقات علىٰ المعلومات التصورية والتصديقية.

(أو تماثل هناك) أي في تصور من تصوراتهما. ثم أشار إلىٰ سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله: **(فإن العقل بتجريد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد)** بينهما؛ لأن العقل

---

(١) ط: "التصور".

(٢) مفتاح العلوم ص٢٥٣.

مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي، بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج، وينتزع منه المعنىٰ الكلي؛ فيدركه. فالمتماثلان إذا جُرِّدا عن المشخصات، صارا متحدين؛ فيكون حضور أحدهما في المفكرة حضور الآخر.

وإنما قال: "عن التشخص في الخارج"؛ لأن كل ما هو حاصل عند العقل فلا بدَّ له من تشخص عقلي، ضرورةَ أنه متميز عن سائر المعلومات. وإنما قلنا[1]: "إنه لا يدرك الجزئي بذاته"؛ لأنه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية؛ لأنه يحكم بالكليات علىٰ الجزئيات، كقولنا: "زيدٌ إنسان"، والحاكم يجب أن يدركهما معًا، لكنَّ إدراكَه للكلي بالذات،/ وللجزئي بالآلات. وكذا حكمه بأن هذا اللون غير هذا الطعم، ونحو ذلك. ١٧٣ب/

* فإن قلت: تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما؛ لجواز أن يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل، مثل أن تعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل، ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل،

- قلت: إذا كانت الأوصاف كلية، كان اشتراك "زيد" و"عمرو" وغيرهما من الجزئيات فيها علىٰ السويّة باعتبار العقل، وإن كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها.

---

(١) ظ: "قال".

وههنا نظر، وهو أن التماثل إذا كان جامعًا، لم تتوقف[1] صحة قولنا: "زيد كاتب وعمرو شاعر" علىٰ مناسبة بين "زيد" و"عمرو"، مثل الأخوة، والصداقة، ونحو ذلك؛ لأنهما متماثلان؛ لاشتراكهما في الإنسانية، وقد مرّ بطلانه.

والجواب أن المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما. وسيتضح ذلك في باب التشبيه[2].

(**أو تضايف**) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقُّل كل واحد منهما إلّا بالقياس إلىٰ تعقُّل الآخر. فحصول كل واحد منهما في المفكرة، يستلزم حصول الآخر ضرورةً. وهذا معنىٰ الجمع بينهما. (**كما بين العلة والمعلول**)، فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر -إما بالاستقلال، أو بواسطة انضمام الغير إليه- فهو علة، والأمر الآخر معلول. فتعقُّل كل واحد منهما بالقياس إلىٰ تعقُّل الآخر. (**أو الأقل والأكثر**)، فإن كل عدد يصير عند العدِّ فانيًا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر، والآخر هو أكثر[3] منه.

وذكر الشارح العلامة رحمه الله أن المثال الأول مثال[4] للتضايف بين الأمور المعقولة، والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات[5].

---

(١) ط: "يتوقف".

(٢) ينظر: ٣/ ٣١.

(٣) ط: "الأكثر".

(٤) ليست في م.

(٥) ينظر: مفتاح المفتاح ل٨٤.

وفيه نظر؛ لأن التضايف إنما هو بين مفهومي العلة والمعلول، ومفهومي الأقل والأكثر، لا بين الذاتين. ألا ترىٰ أن تعقُّل ذات الواجب ليس بالقياس إلىٰ[1] تعقّل[2] مخلوقاته، وبالعكس. وكذا تعقّل خمسة من الرجال/ ليس بالقياس إلىٰ تعقُّل ستة، وبالعكس. والمفهومات صور معقولة، لا محسوسة. /١٧٤أ

وإن أراد أنَّ ما يصدق عليه الأقل والأكثر يجوز أن يكون محسوسًا وأن يكون معقولًا، فكذا العلة والمعلول، كالنجار والكرسي، فإنهما محسوسان. وإن أراد أن العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبيتين، فالأقلية والأكثرية أيضًا كذلك.

** **(أو وهمي)** عطف علىٰ قوله: "عقلي". والمراد بالجامع الوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة، أعني أن الوهم يحتال في ذلك. بخلاف العقل، فإنه إذا خُلِّيَ ونفسَه، لم يحكم باجتماعهما[3].

وذلك **(بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل، كلوني بياض وصفرة، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين)** من جهة أنه يسبق إلىٰ الوهم أنهما نوع واحد، زِيْدَ في أحدهما عارض. بخلاف العقل، فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس، وهو[4] اللون. وكذا[5] الخضرة والسواد.

---

(١) م: زيادة: "ذات".

(٢) ط: زيادة: "ذات".

(٣) ط: زيادة: "في المفكرة".

(٤) م، وظ: "هو".

(٥) ظ: "وكذلك".

(ولذلك) أي ولأن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة، (حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله):

(ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا)

(شَمْسُ الضُّحى وَأَبُوْ إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ) [1]

فإن الوهم يبرزها في معرض الأمثال، ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد، وإنما اختلفت بالعوارض والمشخصات. بخلاف العقل، فإنه يعرف أن كلًّا منها من نوع آخر، وإنما اشتركت في عارض هو[2] إشراق الدنيا ببهجتها[3]، علىٰ أن ذلك في "أبي إسحاق" مجاز.

(أو) يكون بين تصوريهما (تضاد)، وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان علىٰ محلٍّ واحد، بينهما غاية الخلاف، (كـ"السواد" و"البياض") في المحسوسات، (و"الإيمان" و"الكفر") في المعقولات. والحق أن بينهما[4] تقابل العدم والملكة، لا تقابل التضاد؛ لأن الإيمان هو تصديق النبي ﷺ في جميع ما عُلِمَ مجيئه به بالضرورة، أعني قبول النفس لذلك والإذعان له من غير إِباء ولا جحود -علىٰ ما فسره/ المحققون من المنطقيين- مع الإقرار به باللسان. والكفر عدم الإيمان عما من شأنه[5]. ١٧٤ب/

---

(١) سبق تخريجه ص١٠٩.

(٢) ط: "عوارض وهو".

(٣) ليست في ظ.

(٤) ظ: زيادة: "أي بين الإيمان والكفر".

(٥) ظ: زيادة: "الإيمان"، وط: زيادة: "أن يكون مؤمنًا".

اللهم إلّا أن يقال: الكفر إنكار شيء من ذلك، فيكون ضد الإيمان؛ لكونه وجوديًا مثله.

(**وما يتصف بها**) أي بالمذكورات، كـ "الأسود" و"الأبيض"، و"المؤمن" و"الكافر". فإنه قد يُعَدُّ مثل "الأسود" و"الأبيض" متضادين باعتبار اشتمالهما علىٰ الوصفين المتضادين وهما "السواد" و"البياض"، وإلاّ فهما لا يتواردان علىٰ المحل أصلًا، فكيف يتضادان؟![1]، وذلك لأن "الأسود" مثلًا هو المحل مع السواد.

(**أو شبه تضاد، كـ"السماء" و"الأرض"**) في المحسوسات، فإن بينهما شبه التضاد باعتبار أنهما وجوديتان[2]: إحداهما في غاية الارتفاع، والأخرىٰ في غاية الانحطاط، لكنهما لا يتواردان[3] علىٰ المحل؛ لكونهما من الأجسام دون الأعراض؛ فلا يكونان[4] متضادين.

(**و"الأول" و"الثاني"**) فيما يعم المحسوسات والمعقولات، فإن "الأول" هو الذي يكون سابقًا علىٰ الغير ولا يكون مسبوقًا بالغير. و"الثاني" هو الذي يكون مسبوقًا بواحد فقط. فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما علىٰ وصفين لا يمكن اجتماعهما. لكنهما ليسا بمتضادين؛ لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالأوّلية والثانويّة.

---

(١) قوله: "فكيف يتضادان" ليس في م.

(٢) ظ: "وجوديان".

(٣) ط: "تتواردان".

(٤) ط: "تكونان".

* فإن قلت: كما جعل نحو "الأسود" و"الأبيض" من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالها علىٰ الوصفين المتضادين، فليُجعل نحو "السماء" و"الأرض"، و"الأول"و"الثاني"، أيضًا من هذا القبيل بهذا الاعتبار، وإلّا فما الفرق؟،

- قلت: الفرق أن الوصفين المتضادين في "الأسود"، و"الأبيض" جزءا مفهوميهما. بخلاف نحو "السماء" و"الأرض"، فإنهما لازمان لهما، خارجان. وأما "الأول" و"الثاني"، وإن كانت الأولية والثانوية جزأين من مفهوميهما، لكنهما ليسا بمتضادين؛ إذ ليس بينهما غاية الخلاف؛ لأن "العاشر" أبعد من "الثاني"، مع أن العدم معتبر في مفهوميهما؛/ فلا يكونان وجوديين. /١٧٥أ

ثم بيَّن سبب كون التضاد وشبهه جامعًا وهميًا بقوله: **(فإنه)** أي الوهم **(ينزلهما)** أي التضاد وشبه التضاد **(منزلةَ التضايف)** في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما[1] إلّاويحضره الآخر.

(ولذلك تجد الضد أقرب خطورًا بالبال مع الضد) من المغايرات التي ليست أضدادًا له. فإنه قلَّما يخطر بالبال "السواد" إلّا ويخطر به "البياض". وكذا "السماء" و"الأرض". يعني أن ذلك مبنيٌّ علىٰ حكم الوهم، وإلّا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلًا عن الآخر، وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة.

(١) الأصل، وم: "لهما".

** **(أو خيالي)** عطف على "وهمي". ويعني[1] بالجامع الخيالي أمرًا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة، وإن كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك. وهو **(بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق)** على العطف، لأسباب مؤدية إلى ذلك.

(وأسبابه) أي أسباب التقارن في الخيال **(مختلفة؛ ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً ووضوحًا)**. فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال، وهي في آخر مما لا يجتمع أصلًا. وكم من صور لا تغيب عن خيال[2]، وهي في خيال آخر مما لا يقع[3] قط.



(ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع)؛ لأن معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع، **(لا سيما الخيالي، فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة»[4])** بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال. وتباينُ الأسباب مما يفوته الحصر. ولهذا أمثلة وحكايات ذكرت في "المفتاح"[5].

---

(١) م: "والمراد".

(٢) ط: زيادة: "أصلا"

(٣) ط: "تقع"

(٤) مفتاح العلوم ص٢٥٣- ٢٥٧ بتصرف.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٥٥- ٢٥٨.

وقد ظهر لك مما ذكرنا أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركًا بالعقل، وبالوهمي ما يكون مدركًا بالوهم، وبالخيالي ما يكون مدركًا بالخيال؛ لأن التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم. وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور/ التي تجتمع[1] في الخيال. /١٧٥ب بل جميع ذلك معان معقولة.

وبعضهم لمَّا لم يقف علىٰ ذلك، اعترض أولًا بأن "السواد" و"البياض"، مثلًا محسوسان، فكيف يصح أن يجعلا من الوهميات؟. وأجاب ثانيًا بأن الجامع كون كل منهما مضادًا للآخر، وهذا معني جزئي لا يدركه إلَّا الوهم.

و هذا فاسد؛ لأنا لا نسلِّم أن تضاد "السواد" و"البياض" معنىٰ جزئي. وإنْ[2] أراد أن تضاد هذا "السواد" وهذا "البياض" جزئي، فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضًا معنىٰ[3] جزئي؛ فلا تفاوت بين التماثل، والتضايف، وشبه التماثل، والتضاد، وشبه التضاد، في أنها إذا أضيفت إلىٰ الجزئيات كانت جزئيات، وإذا أضيفت إلىٰ الكليات كانت كليات. فكيف يصح جعل بعضها علىٰ الإطلاق عقليًا، وبعضها وهميًا؟. ثم إن الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال. وظاهر[4] أنه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال؛ لأنه من المعاني. وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ "المفتاح".

---

(١) ط: "يجتمع".

(٢) ط: "فإن".

(٣) ليست في م.

(٤) ط "فظاهر".

* فإن قلت: ما ذكرت من تقرير كلام "المفتاح" مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما، مثل الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما. وفساده واضح، للقطع بامتناع العطف في نحو "هزم الأمير الجند يوم الجمعة، وخاط زيد ثوبي فيه". والسكاكي أيضًا معترف بامتناع نحو "خُفِّي ضيق، وخاتمي ضيق"[1] ونحو "الشمس، وألف باذنجانة، ومرارة الأرنب" محدثة[2]،

- قلت: ليس في هذا الكلام إلّا بيان الجامع بين الجملتين. وأما أن مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف أم لا فمفوّض إلىٰ ما قبل هذا الكلام وما بعده. وقد صرّح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب فيه بين المخبر عنهما، وإن كان الخبران متحدين؛ فعلم منه أن الجامع يجب أن يكون/ باعتبارهما جميعًا. /١٧٦أ

والمصنف لمّا اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه، وأراد إصلاحه، غَيَّره إلىٰ ما ترىٰ. فذكر مكان "الجملتين": "الشيئين"، وأقام قوله: "اتحاد في التصور" مقام قوله: "اتحاد في تصور، مثل الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما". فظهر الفساد في قوله: "الوهمي أن[3] يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبهه، وفي

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٧٠.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٥١.

(٣) ط: "بأن".

قوله: "الخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن"؛ لأن التضاد[1] مثلًا إنما هو بين نفس "السواد" و"البياض"، لا بين تصوريهما، أعني العلم بهما. وكذا التقارن إنما هو بين نفس الصور. فيجب أن يريد بتصوريهما مفهوميهما؛ حتىٰ يكون له وجه صحة.

وأما ما يقال من أنه أراد بالشيئين الجملتين، وبالتصور المفردَ الواقع في الجملة، كما هو مراد السكاكي بعينه، فهو غلط؛ لأنه قد ردّ هذا الكلام علىٰ السكاكي، وحملَه علىٰ أنه سهو منه، وقصَد بهذا التغيير إصلاحه. علىٰ أن هذا المعنىٰ مما لا يدل عليه لفظه، ويأباه قوله: "في التصور" معرّفًا، كما لا يخفىٰ علىٰ من له معرفة بأساليب الكلام. فليتأمل في هذا المقام، فإن تحقيقه علىٰ ما ذكرت من أسرار هذا الفن. واللّه الموفق.



محسنات الوصل

(ومن **محسنات الوصل**) بعد تحقق المجوّزات (**تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية**) أي في كونهما اسميتين أو فعليتين، (و) تناسب (**الفعليتين في المضي والمضارعة**)، وما شاكل ذلك، ككونهما شرطيتين. مثلًا إذا أردت مجرد الإخبار - من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرىٰ- لزم أن تقول: "قام زيد، وقعد عمرو"، و"زيد قائم، وعمرو قاعد".

---

(١) ظ: زيادة: "بينهما".

قال صاحب "المفتاح": «و كذا "زيد قام، وعمرو قعد"»[١]. وزعم الشارح العلامة[٢] أنه إنما فصله بقوله: "كذا"؛ لاحتمال كونهما اسميتين، بأن يكون "زيد" و"عمرو" مبتدأين، و"قام" و"قعد" خبرهما[٣]- وأن تكونا فعليتين، بأن يكون "زيد" و"عمرو" فاعلين لـ" قام" و"قعد"، قُدّما عليهما[٤]. يعني يجب أن تقدّرا[٥] إما اسميتين أو فعليتين، لا أن تقدر إحداهما اسمية والأخرىٰ فعلية.

ولعمري إنه كلام في غاية السقوط. ما كان ينبغي أن يصدر مثله عن مثله. بل وجه الفصل أن الخبر في كل منهما/ جملة فعلية. وفيه إشارة إلىٰ أن الأولىٰ إذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية، كان المناسب رعاية ذلك في الثانية أيضًا[٦]. ولا تحصل المناسبة بأن يُؤتىٰ بالثانية فعلية صرفة، نحو "زيد قام، وقعد عمرو".

١٧٦ب/

وهذا مبني علىٰ ما ذكره السيرافي[٧] ومن تبعه في نحو[٨] "زيد قام، وعمرو أكرمته". من أنه إذا رفع "عمرو"، فالجملة عطف علىٰ الجملة

---

(١) مفتاح العلوم ص٢٧٢.

(٢) ليست في ظ.

(٣) ظ: "بأن يكون "زيد" مبتدأ، و"قام" خبره".

(٤) ينظر: مفتاح المفتاح ل٩٧.

(٥) ط: "تقدر".

(٦) م زيادة: "للمحافظة علي المناسبة".

(٧) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي النحوي، من أكابر علماء النحو، عرف بزهده وورعه، واشتهر بكتابة "شرح كتاب سيبويه". توفي سنة ٣٦٨هـ في خلافة الطائع [نزهة الألباء٢٢٧- ٢٢٩].

(٨) ليست في ظ.

الاسمية؛ وإذا نصب بتقدير الفعل، فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ، والضمير محذوف، أي "وأكرمت عمرًا عنده"، أو "في داره".

وإنما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير؛ لأن غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية. وتصحيح المثال إنما يكون باعتبار الضمير، وقد اعتمد فيه على علم السامع.

والذي يشعر به كلام بعض المحققين أن المعطوف عليه في الوجهين هو جملة "زيد قام"؛ لأنها ذات وجهين[1]: فالرفع بالنظر إلى اسميتها، والنصب بالنظر إلى فعليتها. والمعطوف عليه في الوجهين واحد، واختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين، وبهذا تحصل المناسبة. ولا يخفى على المنصف لطفُ هذا الوجه ودقته، وإنْ ذهُل عنه الجمهور، وخفي على كثير من الفحول.

(إلا لمانع) مثل:

١ - أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت، مثل "زيد قام، وعمرو قاعد".

٢- أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ﴾[2]، وقوله: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[3].

---

(١) ظ: "جهتين"

(٢) الحج ٢٥.

(٣) البقرة ٨٧

٣- أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرىٰ التقييد بالشرط، مثل "أكرمت زيدًا، وإنْ جئتني أكرمْك[١] أيضًا". ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[٢].



(١) م: "أكرمتك"

(٢) الأنعام ٨.

الجملة الحالية

(**تذنيب**) شبَّهَ تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونَها بـ "الواو" تارة وبغير "الواو" أخرىٰ بالتذنيب، وهو جعل الشيء ذِنابةً للشيء. فكأن هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له.

والحاصل علىٰ ضربين: مؤكِّدة: يؤتىٰ بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية علىٰ رأي، ومضمون الجملة مطلقًا علىٰ رأي. والحق/ أن الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول أخرىٰ كثيرًا ما تقع بعد الجملة الفعلية أيضًا. فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية، لزمه أن يجعلها قسمًا آخر غير المؤكِّدة والمنتقلة، ولتسمَّ[1] دائمة أو ثابتة. فبالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلًا لـ"الواو"؛ لشدة ارتباطها بما قبلها. فلا يبحث ههنا إلّا عن المنتقلة، فنقول: /١٧٧أ

(**أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير "واو"**)؛ لأنها معربة بالأصالة، لا بالتبعية. والإعراب في الأسماء إنما جيء به للدلالة علىٰ المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل، فهو دال علىٰ التعلق المعنوي بينها وبين عواملها؛ فيكون مغنيًا عن تكلّف معلِّقٍ آخر، كـ"الواو". واستدل المصنف علىٰ ذلك بالقياس علىٰ الخبر والنعت، فقال:

(**لأنها**) أي الحال وإن كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها، لكنها (**في المعنى حكم على صاحبها، كالخبر**) بالنسبة إلىٰ المبتدأ من حيث إنك

---

(١) ط: "ولنسم".

تثبت بالحال المعنىٰ لذي الحال، كما تثبت بالخبر المعنىٰ للمبتدأ. فإنك في قولك: "جاء زيد راكبًا" تثبت الركوب لـ "زيد"، كما في قولك: "زيد راكب"، إلّا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنىٰ في إخبارك عنه بالمجيء، ولم تقصد ابتداء إثبات الركوب له، بل أثبتّه علىٰ سبيل التبع. بخلاف الخبر، فإنك تثبت به المعنىٰ ابتداء وقصدًا.

(ووصف له) أي ولأن الحال في المعنىٰ وصف لصاحبه، **(كالنعت)** بالنسبة إلىٰ المنعوت، إلّا أنك تقصد في الحال أن صاحبها كان علىٰ هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت، فإن المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت، من غير نظر إلىٰ كونه مباشرًا للفعل أو غير مباشر. ولهذا جاز أن يقع نحو "الأسوَد"، و"الأبيض"، و"الطويل"، و"القصير"، وما أشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتًا، لا حالًا. وبالجملة كما أن من حق الخبر/ والنعت أن يكونا بدون: "الواو"، فكذلك الحال. ١٧٧ب/

* فإن قلت: الخبر والنعت قد يكونان مع "الواو" أيضًا: أما الخبر فكخبر باب "كان" كقول الحماسي:

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَىٰ وَهْوَ عَرْيَانُ[1]

وخبر "ما" الواقع بعد "إلا"، كقولهم: "ما أحد إلّا وله نفس أمارة".

وأما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة، فإنها قد تصدر بـ "الواو" لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة علىٰ أن اتصافه بها أمر مستقر، كقوله

(١) للفند الزمّاني في حماسة أبي تمام ١/ ٦٠.

تعالىٰ: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[2]، ونحو ذلك،

- قلت: أمثال ذلك مما ورد علىٰ خلاف الأصل تشبيهًا بالحال، علىٰ أن مذهب صاحب "المفتاح" أن قوله: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾[3] حال عن "قَرْيَةٍ"؛ لكونها نكرة في سياق النفي، فتعم[4][5].

وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة. وحَمْلُه علىٰ الوصف - كما هو مذهب صاحب "الكشاف"[6] سهوٌ.

فأصل الحال أن تكون بغير "واو"، **(لكن خولف)** هذا الأصل، **(إذا كانت)** الحال **(جملة)**. وإنما جاز كونها جملة؛ لأن مضمون الحال قيدٌ لعاملها. ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد.

(فإنها) أي الجملة الواقعة حالًا **(من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة)**، من غير أن تتوقف علىٰ التعليق بما قبلها، وإن كانت من حيث هي حال غير مستقلة، بل متوقفة علىٰ التعلّق[7] بكلام سابق عليها؛ لما مرّ من أنك

---

(١) الكهف ٢٢.

(٢) الحجر ٤.

(٣) ط: زيادة: "معلوم".

(٤) ليس في م.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٧٦.

(٦) ينظر: الكشاف٢/ ٤٧٨- ٤٧٩.

(٧) م، وظ، وط: "التعليق".

لا تقصد بالحال إثباتَ الحكم ابتداء، بل تثبت أولًا حكمًا، ثم توصل به الحال، وتجعلها من صلته؛ لتثبت على سبيل التبع له. (**فتحتاج**) الجملة الواقعة حالا- بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة - (**إلى ما يربطها بصاحبها**) الذي جُعلت حالًا عنه.

(**وكلٌّ من الضمير و"الواو" صالح للربط. والأصل الضمير بدليل**) الاقتصار عليه في الحال (**المفردة، والخبر، والنعت**). ومعنى أصالته أنه لا يُعدل عنه إلى "الواو" ما لم تمسّ/ حاجة إلى زيادة ارتباط. وإلّا فـ"الواو" أشد في الربط؛ لأنها الموضوعة له. فالحال لكونها فضلة[1] بعد تمام الكلام أحوجُ إلى الربط، فصُدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط -أعني "الواو" التي أصلها الجمع - إيذانًا من أول الأمر بأنها لم تبق على استقلالها، بخلاف الحال المفردة، فإنها ليست بمستقلة، وبخلاف الخبر، فإنه جزء كلام[2]، وبخلاف النعت، فإنه لتبعيته للمنعوت وكونِه للدلالة على معنى فيه، صار كأنه من تمامه؛ فاكتفى في الجميع بالضمير، كالجملة الواقعة صلة، فإن الموصول لا يتم جزء الكلام[3] بدونها. فظهر أن ربط الجملة الحالية قد يكون بـ"الواو"، وقد يكون بالضمير، ولكلٍّ مقام.

/١٧٨أ

فنقول: الجملة التي تقع حالًا: إما أن تكون خالية عن ضمير صاحبها، أو لا تكون. (**فالجملة**) التي تقع حالًا: (**إنْ خلت عن ضمير صاحبها**) التي

(١) ظ، وط: زيادة: "تجيء".

(٢) ط: "الكلام".

(٣) ط: "الكلام".

تقع حالًا عنه، (وجب "الواو")؛ لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه. فلا يجوز "خرجت زيد علىٰ الباب". وجوّزه بعضهم عند ظهور الملابسة علىٰ قلّة[1].

ولمّا تبيّن[2] أن أيّ جملة تجب فيها "الواو"، أراد أن يبين أن أيّ جملة يجوز أن تقع حالًا بـ"الواو"، وأيّ جملة لا يجوز ذلك فيها[3]، فقال: (**وكل جملة خالية عن ضمير ما**) أي الاسم الذي (**يجوز أن ينتصب عنه حالٌ**). وذلك بأن يكون فاعلًا أو مفعولًا، معرّفًا أو منكّرًا، مخصوصًا، لا مبتدأ أو[4] خبرًا، ولا نكرة محضة. وإنما لم يقل: "عن ضمير صاحب الحال"؛ لأن خبر المبتدأ هو قوله: (**يصح أن تقع**) تلك الجملة (**حالا عنه**) أي عما يجوز أن ينتصب عنه حال (**بـ"الواو"**)، أي إذا كانت تلك الجملة مع "الواو". وما لم يثبت هذا الحكم - أعني وقوع الجملة حالًا عنه - لم يصح إطلاق صاحب الحال عليه إلّا مجازًا.

وإنما لم يقل: "عن ضمير ما يجوز أن تقع تلك الجملة حالًا عنه"؛ ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدّرة بالمضارع؛ لأن ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالًا عنه، لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة. وحينئذ يكون قوله: "كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه/ حالٌ". متناولًا للمصدّرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور؛ فيصح استثناؤها بقوله: (**إلا المصدّرة بالمضارع المثبت، نحو "جاء**

/١٧٨ب/

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٣.

(٢) ط: "بين".

(٣) الأصل، وم، وظ: ط: "فيه"

(٤) ظ، وط: "ولا".

زيد، ويتكلم عمرو")، فإنه لا يجوز أن يكون قولنا: "ويتكلم عمرو" حالًا عن "زيد"؛ (لما سيأتي) من أن ربط مثله يجب أن يكون بالضمير فقط.

* فإن قلت: قوله: "كل جملة... إلىٰ آخره" شاملٌ للجملة الإنشائية، وهي لا يصح[1] أن تقع حالًا، سواء كانت مع "الواو" أو بدونها؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال؛ فيجب أن تكون مما يقصد فيه الدلالة علىٰ حصول مضمونه، وهو الخبرية دون الإنشائية،

- قلت: المراد كل جملة يصح وقوعها حالا[2]؛ لأنها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام.

* فإن قلت: هل تقع الجملة الشرطية حالًا أم لا؟،

- قلت: قد منعوا ذلك، وزعموا أنه إذا أريد ذلك، لزم أن تجعل الشرطية خبرًا عن ضمير ما أريد الحال عنه، نحو "جاءني زيد، وهو إنْ يُسأل يُعْطِ"؛ فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية. وذلك لأن الشرطية - لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام -لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلّا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك، كما في الخبر والنعت. فإن المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف إلىٰ نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنىٰ صلوح لذلك. وكذا النعت؛ لما بينه وبين المنعوت من

---

(١) ط: "تصح".

(٢) م، وظ، وط: زيادة: "في الجملة".

الاشتباك والاتحاد المعنوي، حتىٰ كأنهما شيء واحد. بخلاف الحال، فإنها فضلة تنقطع عن صاحبها.

وأما "الواو" الداخلة علىٰ الشرط المدلول علىٰ جوابه بما قبله من الكلام، وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أولىٰ باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط، كقولك: "أكرمُه وإنْ شتمني"[1]، و"اُطْلُبُوْا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّيْنِ"[2] - فذهب صاحب "الكشاف" إلىٰ أنها للحال، والعامل فيها ما تقدمّه من الكلام، وعليه الجمهور.

وقال الجَنْزيّ[3]: إنها للعطف علىٰ محذوف هو ضد الشرط المذكور،/ أي "أكرمه إن لم يشتمني وإنْ شتمني"[4]، "واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين"[5]. /١٧٩أ

وقال بعض المحققين من النحاة[6]: إنها "اعتراضية. ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقًا به معنىٰ، مستأنفًا لفظًا علىٰ طريق الالتفات، كقوله:

---

(١) ط: "يشتمني".

(٢) سبق تخريجه ص٧٦.

(٣) هو أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجَنْزِيّ، منسوبٌ إلىٰ ثَغرِ جَنْزَة، وهو أحد علماء النحو والأدب، كان علّامة في زمانه. توفي بمرو سنة ٥٥٠هـ[ينظر: إرشاد الأريب ١٦/ ٦٢- ٦٤].

(٤) ط: "يشتمني".

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٩٩.

(٦) هو الرضي.

فَأَنْتِ طَـلَاقٌ[1] وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ ....[2]

وقوله:

يَرَىٰ كُلَّ مَا فِيْهَا وَحَاشَاكَ فَانِيَا[3]

وقد تجيء بعد تمام الكلام، كقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ أَوْلادِ آدَمَ، وَلا فَخْرَ[4]» [5].

(وإلا) عطف علىٰ قوله: "إنْ خلت"، أي وإنْ لم تخلُ الجملة التي تقع حالًا عن ضمير صاحبها: فإما أن تكون فعلية، أو اسمية. والفعلية: إما أن يكون فعلها مضارعًا، أو ماضيًا. والمضارع: إما أن يكون مثبتًا، أو منفيًا. فبعض هذه تجب[6] فيه "الواو"، وبعضها تمتنع[7]، وبعضها يستوي

---

(١) ط: "طالق".

(٢) غير منسوب في مجالس العلماء للزجاجي ص٣٣٨، وخزانة الأدب للبغدادي ص٤٥٩. وتمامه:
ثَلاثًا وَمَنْ يَخرَقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

وفي مجالس العلماء:
........................عَزِيْمَةٌ

(٣) للمتنبي في ديوانه ٤/ ٢٩٠. وصدره:
وَتَحْتَقِرُ الدُّنْيَا احْتِقَارَ مُجَرِّبِ

وفي م: "كل من".

(٤) رواه ابن ماجة في كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة [ينظر: سنن ابن ماجة ص٦٢٩].

(٥) شرح الكافية ٤/ ٩٨-٩٩.

(٦) ط: "يجب".

(٧) ط: "يمتنع".

فيه الأمران، وبعضها يترجح فيه أحدهما. فأشار إلىٰ تفصيل ذلك، وبيان أسبابه بقوله: (**فإنْ كانت فعلية والفعل مضارع مثبت، امتنع دخولها**) أي دخول "الواو". ويجب الاكتفاء بالضمير، (**نحو** ﴿وَلَا[1] تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[2]) أي لا تعط حال كونك تَعُدُّ ما تعطيه كثيرًا.

(**لأن الأصل**) في الحال هي الحال (**المفردة**)؛ لعراقة المفرد في الإعراب، وتطفُّلِ الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه. (**وهي**) أي المفردة (**تدل على حصول صفة**)؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول. والهيئة ما يقوم بالغير، وهذا معنىٰ الصفة. (**غير ثابتة**)؛ لأن الكلام في الحال المنتقلة. (**مقارنٍ**) ذلك الحصول (**لما جُعلت**) الحالُ (**قيدًا له**) يعني العامل؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنىٰ المقارنة. (**وهو كذلك**) أي المضارع المثبت يدل علىٰ حصول صفة غير ثابتة مقارنٍ لما جعلت قيدًا له، كالمفردة؛ فيمتنع فيه دخول "الواو"، كما يمتنع في المفردة.

(**أما الحصول**) أي أما دلالته علىٰ حصول صفة غير ثابتة (**فلكونه فعلا مثبتًا**)؛ فالفعلية تدل علىٰ التجدد وعدم الثبوت،/ والإثبات يدل علىٰ الحصول. ١٧٩ب/

(**وأما المقارنة فلكونه مضارعا**)، والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال أيضًا: إما علىٰ أن يكون مشتركًا بينهما، أو يكون حقيقة في الحال مجازًا في الاستقبال.

---

(١) ط: ﴿لا﴾

(٢) المدثر ٦.

وههنا نظر، وهو أن الحال -الذي هو مدلول المضارع -إنما هو زمان التكلم، وقد مرَّ أن حقيقته[1] أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل. والحال -الذي نحن بصدده -يجب أن يكون مقارنًا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال. وهو قد يكون ماضيًا، وقد يكون حالًا، وقد يكون استقبالًا؛ فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة. والأَولىٰ أن يقال: إن المضارع المثبت علىٰ وزن اسم الفاعل لفظًا وبتقديره معنىٰ؛ فيمتنع دخول "الواو" فيه مثله.

ولمّا كان هنا مظنّة اعتراض، وهو أنه قد جاء المضارع المثبت بـ"الواو" في النظم والنثر[2]، أشار إلىٰ جوابه بقوله: (**وأما ما جاء من نحو** قول بعض العرب: (**"قمت وأصك وجهه"، وقوله**) أي قول عبدالله بن همَّام السلولي[3]:

(فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيْرَهُمْ) (نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكا)[4]

(**فقيل: على حذف المبتدأ، أي "وأنا أصك"، "وأنا أرهنهم"**)؛ فتكون الجملة اسمية؛ فيصح دخول "الواو".

---

(١) ط: "حقيقة الحال".

(٢) ط: "النثر والنظم".

(٣) هو عبدالله بن همام السلولي، من بني مرة بن صعصعة، شاعر إسلامي، اتصل بالخلفاء ومدحهم. وهو الذي حث يزيد بن معاوية علىٰ البيعة لابنه معاوية بن يزيد من خلال شعره [ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٢٥-٦٣٧، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥١-٦٥٢].

(٤) الشعر والشعراء ٢/ ٦٥١، وفيه:

ولما............................ ....وأرهنتهم...............

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[1]، أي "وأنتم قد تعلمون".

(وقيل: الأول) أي "قمت وأصك وجهه" (شاذٌّ، والثاني) أي "نجوت وأرهنهم" (ضرورة).

(وقال عبدالقاهر: «هي) أي "الواو" (فيهما) أي في قوله: "وأصك"، وقوله: "وأرهنهم" (للعطف)، لا للحال. وليس المعنىٰ "قمت صاكًا وجهه"، و"نجوت راهنًا مالكًا"، بل المضارع بمعنىٰ الماضي. (والأصل) "قمت (وصككت")، و"نجوت (ورهنت". عَدَلَ) من لفظ الماضي (إلى المضارع حكاية للحال»)[2] الماضية. ومعناها أن يفرض أن ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان، فيعبّر عنه بلفظ المضارع، كقوله:

وَلَقَد أَمُرُّ عَلَىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....[3]

بمعنىٰ "مررت"./ هذا إذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعًا مثبتًا. /١٨٠أ



(وإن كان) الفعل مضارعًا (منفيًا، فالأمران) جائزان -يعني دخولَ "الواو" وتركَه -من غير ترجيح.

---

(١) الصف ٥.

(٢) دلائل الإعجاز ص٢٠٦-٢٠٧ بتصرف.

(٣) لرجل من بني سلول مولد في الكتاب ٣/ ٢٤، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٥٨، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٣٠. وتمامه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّت قُلْتُ: لا يَعْنِيني

وأما مجيئه بـ"الواو" فهو (كقراءة ابن ذكوان[1] ﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾[2] **بالتخفيف**)[3] أي بتخفيف "النون". فإن "لا" حينئذ للنفي دون النهي؛ لثبوت "النون" التي هي علامة الرفع؛ فيكون إخبارًا؛ فلا يصح عطفه علىٰ الأمر قبله، فتعيّن كون "الواو" للحال. بخلاف قراءة العامة ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ بتشديد "النون"، فإنه نهيٌ معطوف علىٰ الأمر قبله، و"النون" للتأكيد.

وأما مجيئه بغير "الواو" فما أشار إليه بقوله: (**ونحو** ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[4]) أي "أيّ شيء يثبت لنا؟"، والمعنىٰ "ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله؟". وحقيقته "ما سبب عدم إيماننا؟".

وإنما جاز في المضارع المنفي الأمران؛ (**لدلالته على المقارنة لكونه مضارعًا، دون الحصول لكونه**[5] **منفيًا**). والمنفي -من حيث إنه منفي- إنما يدل علىٰ عدم الحصول، لا علىٰ الحصول. وإن جاز أن يدل بالالتزام علىٰ حصول ما يقابل الصفة المنفية، لكن الأصل المعتبر هو المطابقة. والمراد بالمنفي ههنا المنفي بـ"ما" أو "لا" دون "لن"؛ لأنها حرف استقبال.



---

(١) هو أبو عمرو وأبو محمد عبدالله بن أحمد بن بشر أو بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي. كان شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق. له كتاب "أقسام القرآن وجوابها وما يجب علىٰ قارئ القرآن عند حركة لسانه". توفي سنة ٢٤٢هـ [ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٠٤-٤٠٥].

(٢) يونس ٨٩.

(٣) ينظر: النشر ٢/ ٢٨٦. وفي كتاب السبعة أن رواية ابن ذكوان مخففة "التاء" مع تشديد "النون" [ينظر: السبعة ص٣٢٩].

(٤) المائدة ٨٤.

(٥) ظ، وط: زيادة: "فعلا".

ويشترط في الجملة الواقعة حالًا خلوها عن حرف الاستقبال، كـ"السين"، و"لن"، ونحوهما؛ وذلك لأن هذه الحال والحالَ التي تقابل الاستقبال، وإنْ تباينتا؛ لأن لفظ "يركب" في قولنا: "يجيء زيد غدًا يركب" حالٌ بهذا المعنىٰ، غير حال بالمعنىٰ المقابل للاستقبال؛ لأنه ليس في زمان التكلم -لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعَلَم الاستقبال؛ لتناقض الحال والاستقبال في الجملة.

وزعم بعض النحاة أن المنفي بلفظة[1] "ما" يجب أن يكون بدون "الواو"؛ لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف إذا انضم إليه ما يدل بظاهره/ علىٰ الحال، وهو "ما"؟!. ١٨٠ب/

وجوابه: أن فوات الدلالة علىٰ الحصول جوّز ذلك. قال الشيخ عبدالقاهر في قول مالك بن رُفيّع[2]:

أَقَادُوْا مِنْ دَمِيْ وَتَوَعَّدُوْنِي وَكُنْتُ وَمَا يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ[3]

: «إن "كان" تامة. والجملة الداخلة عليها "الواو" في موضع الحال. والمعنىٰ "ووُجدت غير مُنَهْنَهٍ بالوعيد، وغير مُبَال بها". ولا معنىٰ لجعلها ناقصة، وجعلِ "الواو" مزيدة»[4].

---

(١) م، وط: "بلفظ".

(٢) لم أعثر علىٰ ترجمته.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٠٨. وفي ذيل الأمالي والنوادر أنه لمالك بن أخي رفيع الأسدي [ينظر: ذيل الأمالي والنوادر ص١٢٧ - ١٢٨]

(٤) دلائل الإعجاز ص٢٠٨ باختلاف يسير.

(وكـذا) يجوز الأمـران، أعني دخول "الواو" والاكتفاء بالضمير، (إنْ كان) الفعل في الجملة[1] (ماضيًا لفظًا أو معنى، كقوله تعالى) إخبارًا: (﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾[2]) بـ"الواو"، (وقوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3]) بدون "الواو". هذا فيما هو ماض لفظًا. وأما الماضي معنىٰ فنعني به المضارع المنفي بـ"لم"، أو "لمّا"[4]، فإن كلاًّ منهما يقلب معنىٰ المضارع إلىٰ الماضي. وأشار إلىٰ[5] أمثلة ذلك بقوله: (وقـوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[6]، وقوله: ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾[7]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾[8]).



وأهمل مثال المنفي بـ"لمّا" مجردٍ عن "الواو"؛ لأنه لم يطلع عليه، لكن القياس يقتضي جوازه. ثم أشار إلىٰ سبب جواز الأمرين في الماضي مثبتًا كان أو منفيًا بقوله: (أما المثبت؛ فلدلالته على الحصول) يعني حصول

(١) ط: زيادة: "الفعلية".

(٢) آل عمران ٤٠.

(٣) النساء ٩٠.

(٤) ظ: «أو بـ" لما"».

(٥) ط: "ال".

(٦) مريم ٢٠.

(٧) آل عمران ١٧٤.

(٨) البقرة ٢١٤.

صفة غير ثابتة؛ **(لكونه فعلا مثبتًا، دون المقارنة؛ لكونه ماضيًا)** والماضي لا يقارن الحال.

(ولهذا) أي ولعدم دلالته علىٰ المقارنة **(شُرِطَ)** في الماضي المثبت **(أن يكون مع "قد" ظاهرة أو مقدرة)**؛ لأن "قد" تقرب الماضي من الحال.

ويرد ههنا الإشكال المذكور، وهو أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول [1] مضمون العامل، لا لزمان التكلم. وإذا كان العامل والحال ماضيين، يجوز أن يكونا متقارنين، كما إذا كانا مضارعين. وأيضا لفظ "قد" إنما يقرّب الماضي إلىٰ الحال المقابل للاستقبال، وهو زمان/ التكلم. فربما يكون "قد" في الماضي سببًا لعدم مقارنته لمضمون[2] العامل، كما في قولنا: "جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه". /١٨١أ/

وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام: إن حاليّة الماضي - وإنْ كانت بالنظر إلىٰ عامله، ولفظة "قد" إنما تقربه من حال التكلم فقط، والحالان متباينان - لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية[3]؛ لتنافي الماضي والحال في الجملة، فأتوا بلفظ "قد" لظاهر الحالية، وقالوا: "جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب" [4]، كما مرَّ في اشتراط خلوّ الجملة الحالية عن حروف الاستقبال. وظهر [5] أن تصدير الماضي المثبت بلفظ "قد" لمجرد استحسان لفظي.

---

(١) الأصل: "بحصول".

(٢) الأصل، وط: "بمضمون".

(٣) م: "والحال".

(٤) ط: زيادة: "فرسه".

(٥) م، وط: "فظهر".

وكثيرًا ما يقيّد [1] الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة، لكن تصديره بلفظ "قد" يكسر منه سورة الاستبعاد، كقول أبي العلاء[2]:

أُصَدِّقُهُ فِيْ مِرْيَةٍ وَقَدِ امْتَــرَتْ صَحَابَةُ مُوْسَىٰ بَعْدَ آيَاتِهِ التِّسْعِ [3]

وبالجملة يجب أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي في زمان التكلم، وأنهما متباينان حقيقة.

وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي [4]من أنك إذا قلت: "جئت وقد كتب زيد"، فلا يجوز أن تكون [5] حالًا إن كانت الكتابة قد انقضت، ويجوز أن تكون[6] حالاً، إذا كان شرع في الكتابة وقد قضىٰ[7] منها جزءًا[8]، إلّا أنه

---

(١) ط: "يفيد".

(٢) هو أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي المعروف بالمعري. شاعر مشهور، أديب عالم باللغة، وله شعر كثير كـ "سقط الزند" و"لزوم ما يلزم". توفي سنة ٤٩٩ هـ في خلافة القائم بأمر الله [نزهة الألباء ص٢٥٧ – ٢٥٩].

(٣) سقط الزند ص٢٦٠.

(٤) هو أبو حسن علم الدين علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي. كان إماما علامة، برع في القراءات والنحو. من مصنفاته "سفر السعادة وسفير الإفادة"، و"شرح الشاطبية". توفي سنة ٦٤٣ هـ [بغية الوعاة ٢ / ١٩٢].

(٥) ط: "يكون".

(٦) ط: "يكون".

(٧) م: وظ: "مضىٰ"، وط: "انقضىٰ".

(٨) ط: "جزء".

متلبّس بها مستديم لها [1]. فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي، ولتلبسه بها ودوامه عليها صحّ أن يكون لفظ الماضي حالا؛ لاتصاله بالحال [2].

وأما الماضي المنفي فلمّا جاز فيه الأمـران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرًا لكونه ماضيًا منفيًا، احتاج في تحقيق المقارنة فيه إلىٰ زيادة بيان، فقال: (**وأما المنفي**) أي أما جواز الأمرين في الماضي المنفي (**فلدلاته على المقارنة دون الحصول**).

(**أما الأول**) أي دلالته علىٰ المقارنة (**فلأن "لمّا" للاستغراق**) أي لامتداد النفي من حين الانتفاء/ إلىٰ حين التكلم، نحو "نَدِمَ زيد ولمّا ينفعه الندمُ"، أي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم. (**وغيرُها**) أي غير "لمّا" مثل "ما"، و"لم" (**لانتفاء متقدم**) علىٰ زمان التكلم، (**مع أن الأصل استمراره**) أي استمرار ذلك الانتفاء، وإن جاز انقطاعه دون زمان التكلم، نحو "لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم". (**فيحصل به**) أي بالنفي، أو بأن الأصل فيه الاستمرار (**الدلالة عليها**) أي علىٰ المقارنة (**عند الإطلاق**) أي عند عدم التقييد بما يدل علىٰ انقطاع ذلك الانتفاء، كما في قولنا: "لم يضرب زيد أمس، ولكن ضرب اليوم".

١٨١ب/

(**بخلاف المثبت، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد**) من غير أن يكون الأصل استمراره. فإذا قلت: "ضرب زيد" [3]مثلًا، كفىٰ في صدقه وقوعُ

---

(١) ط: "بها".

(٢) لم أجد قول السخاوي هذا.

(٣) ليست في ظ.

الضرب في جزء من أجزاء الزمان [1]الماضي. وإذا قلت: "ما ضرب"، أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي. وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض. فلو جعلوا [2] النفي كالإثبات مقيدًا بجزء من الأجزاء، لم يتحقق التناقض؛ لجواز تغاير الجزأين. فاكتفوا في الإثبات بوقوعه مطلقًا، ولو مرة. وقصدوا في النفي الاستغراق؛ إذ استمرار الفعل أصعب وأقل من استمرار الترك. ولهذا كان النهي موجبًا للتكرار، دون الأمر. وكان نفي النفي إثباتًا دائمًا، مثل "ما زال"، و"ما انفك"، ونحو ذلك.

(**وتحقيقه**) أي وتحقيق هذا الكلام، وأن الأصل في النفي الاستمرار بخلاف الإثبات (**أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود**) يعني أن بقاء الحادث - وهو استمرار وجوده - يحتاج إلىٰ سبب موجود؛ لأنه وجود عقيب وجود، والوجود الحادث لابدّ له من سبب موجود. بخلاف استمرار العدم، فإنه عدم، فلا يحتاج إلىٰ وجود سبب، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث العدم.

/١٨٢أ والمراد أن استمرار العدم لا يفتقر إلىٰ سبب موجود/ يؤثر فيه، وإلا فهو مفتقر إلىٰ انتفاء علة الوجود. وهذا مراد من قال: إن العدم لا يعلّل، وإنه أولىٰ بالممكن من الوجود. وبالجملة لمّا كان الأصل في المنفي الاستمرار، حصلت من إطلاقه الدلالة علىٰ المقارنة. وقد عرفتَ ما فيه.

---

(١) ليست في م، وظ.

(٢) م: "جعل".

(**وأما الثاني**) أي عدم دلالته علىٰ الحصول (**فلكونه منفيًا**). هذا إذا كانت الجملة فعلية.

(**وإن كانت الجملة**) اسمية، (**فالمشهور جواز تركها**) أي ترك "الواو"؛ (**لعكس ما مر في الماضي المثبت**) أي لدلالة الاسمية علىٰ المقارنة؛ لكونها مستمرة، لا علىٰ حصول صفة غير ثابتة؛ لدلالتها علىٰ الدوام والثبات. (**نحو "كلمتُه فُوْهُ إلى فِيّ"**)، و"رَجَعَ عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِه" فيمن رفع "فُوْهُ" و"عَوْدُهُ" علىٰ الابتداء، أي "رجوعه علىٰ ما ابتدأه" علىٰ أن" البدء" مصدر بمعنىٰ المفعول. (**وأن دخولها**) أي والمشهور أيضًا أن دخول "الواو" (**أولى**) من تركها؛ (**لعدم دلالتها**) أي الجملة الاسمية (**على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها. فحسن زيادة رابط، نحو** ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]) أي "وأنتم من أهل العلم والمعرفة"، أو "وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت"، حتىٰ ذهب كثير من النحاة إلىٰ أن تجرد الاسمية عن "الواو" ضعيف.

(**وقال عبدالقاهر**: «**إن كان المبتدأ**) في الجملة الاسمية (**ضميرَ ذي الحال، وجبت**) "الواو"، سواء كان خبره فعلًا، (**نحو "جاء زيد وهو يسرع"، أو**) اسمًا، نحو "جاء زيد (**وهو مسرع"**»[2]). وذلك لأن الجملة لا تترك فيها

(١) البقرة ٢٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص٢٠٢ بتصرف.

"الواو" حتىٰ تدخل في صلة العامل، وتنضم إليه في الإثبات، وتقدَّرَ تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات. وهذا مما يمتنع في نحو "جاء زيد وهو يسرع"، أو "وهو مسرع"؛ لأنك إذا أعدت ذكر "زيد"، وجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلًا إلىٰ أن تدخل "يسرع" في صلة المجيء، وتضمه إليه في الإثبات؛/ لأن إعادة ذكره لا تكون حتىٰ تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلّا لكنت تركت المبتدأ بمَضِيْعَة، وجعلته لغوًا في البين، وجرىٰ مجرىٰ أن تقول: "جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه"، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلامًا، ولم تبتدئ للسرعة إثباتًا.

١٨٢ب/

وعلىٰ هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلّا مع "الواو". وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل، ونوع من التشبيه. وذلك لأن معنىٰ "فوه إلىٰ فيَّ": "مشافها"، ومعنىٰ "عَوْدُهُ علىٰ بَدْئِه": "ذاهبًا في طريقه الذي جاء منه".

وأما قوله:

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَـــرْوَانَ تَسْأَلُهُ		وَجَدْتَهُ حَاضِرَاهُ الجُوْدُو[الحَسَبُ][1]

فلأنه بسبب تقديم الخبر قَـرُبَ في المعنىٰ من قولك: "وجدته حاضره"، أي "حاضرًا عنده الجود والكرم". وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم. ويجوز أن يكون جميع ذلك علىٰ إرادة "الواو"، كما جاء

---

(١) للأخطل في شعره ص٨٦. وجاء في جميع النسخ:

.... الجُـــوْدُ وَالكَـــرَمُ

الماضي علىٰ إرادة "قد". هذا كلامه في "دلائل الإعجاز"[1]. والذي يلوح منه[2] أن وجوب "الواو" في نحو "جاءني [3]زيد، وزيد يسرع" أو "مسرع" و"جاء[4] زيد، وعمرو يسرع أمامه" أو "مسرع" أولىٰ منه في نحو "جاءني وهو يسرع" أو "مسرع".

وقال أيضًا في موضع آخر: «إنك إذا قلت: "جاءني زيد السيفُ علىٰ كتفه"، أو "خرج التاج عليه"، كان كلامًا نافرا، لا يكاد يقع في الاستعمال؛ لأنه بمنزلة قولك: "جاءني وهو متقلد سيفه"، "وخرج وهو لابس التاج" في أن المعنىٰ علىٰ استئناف كلام وابتداء إثبات، وأنك لم ترد "جاءني كذلك"، ولكن "جاءني وهو كذلك"»[5].

فظهر منه أن الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن "الواو" إلّا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد.

وبهذا يشعر كلام صاحب "الكشاف" حيث ذكر في قوله تعالىٰ: ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[6] أن الجملة الاسمية/ إذا عطفت علىٰ حال قبلها، حذفت "الواو" استثقالا لاجتماع حرفي عطف[7]؛ لأن "واو" الحال هي /١٨٣أ

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢١٥ – ٢١٩.

(٢) ط: "عنه".

(٣) ظ: "جاء".

(٤) ظ: "جاءني"، وط: "جام".

(٥) دلائل الإعجاز ص٢٢١ باختلاف يسير.

(٦) الأعراف ٤.

(٧) ط: "العطف".

"واو" العطف استعيرت للوصل. فقولك: "جاءني زيد راجلًا وهو[1] فارس" كلامٌ فصيح. وأما "جاءني زيد هو فارس" فخبيثٌ [2].

وذكر في قوله تعالىٰ: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3] أنه في موضع الحال، أي "متعادين[4]، يعاديهما إبليس ويعاديانه"[5]، فأوّله، ونزَّله منزلة المفرد. وهذا بخلاف "جاءني زيد هو فارس"؛ لأنه لو أريد ذلك، لوجب أن يقال: "فارسًا"؛ فلهذا حكم بأنه خبيث.

والذي يبيّن ذلك ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" من أنك إذا قلت: "جاء زيد يسرع" فهو بمنزلة "جاء مسرعًا" في أنك تثبت له مجيئًا فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين [6] بالآخر، وتجعل الكلام خبرًا واحدًا، كأنك قلت: "جاءني بهذه الهيئة". وإذا قلت: "جاء زيد وهو مسرع"، أو "وغلامه يسعىٰ بين يديه"، أو "وسيفه علىٰ كتفه"، كان المعنىٰ علىٰ أنك بدأت فأثبتَّ[7] المجيء، ثم استأنفت خبرًا، وابتدأت إثباتًا ثانيًا لما هو مضمون الحال؛ ولهذا احتيج إلىٰ ما يربط الجملة الثانية بالأولىٰ، فجيء بـ"الواو"، كما جيء بها في نحو "زيد منطلق، وعمرو ذاهب".

(١) الأصل، وم، وظ: "أو هو".

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٦٧.

(٣) الأعراف ٢٤.

(٤) ط: "المتعادين".

(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ٧٣.

(٦) ط: "المنعيين".

(٧) ط: زيادة: "به".

وتسميتها "واوَ" حال[1] لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة إلىٰ جملة، كـ "الفاء" في جواب الشرط، فإنها بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها. فالجملة في نحو "جاءني زيد يسرع" بمنزلة الجزاء المستغني عن "الفاء"؛ لأن من شأنه أن يرتبط بنفسه. والجملة في نحو "جاءني زيد وهو مسرع"، أو "وغلامه يسعىٰ بين يديه"، أو "وسيفه علىٰ كتفه" بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه [2].

ثم قال الشيخ: («**وإن جعل نحو "على كتفه سيف" حالًا، كَثُرَ فيها**) أي في تلك الحال (**تركها**) أي ترك "الواو"، (**نحو**) قول بشار[3]:

إذَا أَنْكَرَتْـنِيْ بَـلْـدَةٌ أَوْ نَكِرْتُـهَا
(خَرَجْتُ مَعَ البَازِيْ عَلَيَّ سَـوَادُ[4]»[5])

أي إذا لم يعرف قدري أهل بلدة ولم أعرفهم،/ خرجت منهم ١٨٣ب/ وفارقتهم مبتكرًا، مصاحبا للبازي الذي هو أبكر الطيور، مشتملًا علىٰ

(١) ظ، وظ: "الحال".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢١٣-٢١٥.

(٣) هو أبو معاذ بشار بن برد بن يرجوخ العقيلي بالولاء، شاعر عباسي مشهور، ولد أعمىٰ. من الشعراء المحدثين المقدمين، له شعر كثير. توفي سنة ١٦٧ أو ١٦٨ هـ [وفيات الأعيان ١/ ٢٧١-٢٧٣].

(٤) ديوانه ٣/ ٤٩. وفيه:

نَهَضْـتُ...................

(٥) دلائل الإعجاز ص٢٠٢ - ٢٠٣ بتصرف.

شيء من ظلمة الليل، غير منتظر لإسفار الصبح. فقوله: "عليَّ سوادُ" -أي بقية من الليل - حالٌ تُرِكَ فيها "الواو".

ثم قال الشيخ: «الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلًا للظرف؛ لاعتماده علىٰ ذي الحال، لا مبتدأ. وينبغي أن يقدَّر ههنا خصوصًا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل، دون الفعل. اللهم إلّا أن يُقدَّر فعلًا ماضيًا مع "قد"»[1].

وقال المصنف: «لعله إنما اختار تقدير اسمه باسم فاعل[2]؛ لرجوعه إلىٰ أصل الحال، وهي المفردة؛ ولهذا كثر فيها ترك "الواو". وإنما جوّز التقدير بالفعل الماضي، لمجيئها بـ"الواو" قليلًا، كقوله:

وَإِنَّ امْـرَأً أَسْـرَىٰ إِلَيْكَ وَدُونَـهُ ... مِنَ الأرضِ مُوْمَاةٌ وبَيْدَاءُ سَمْلَقُ[3]

وإنما لم يجوّز التقدير بالمضارع؛ لأنه لو جاز التقدير، لامتنع مجيئها بـ"الواو"»[4].

هذا[5] كلامه. وفيه نظر؛ لأنه كما أن أصل الحال الإفراد، فكذا الخبر والنعت.

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢١٩ - ٢٢٠ بتصرف.

(٢) ط:" الفاعل".

(٣) للأعشىٰ في ديوانه ص٢٥٩. وفيه:

فَيَافٍ تَنُوفَاتٌ وَبَيْـدَاء خَيْـفَقُ

(٤) الإيضاح ١/ ٢٧٧-٢٧٨ بتصرف.

(٥) ط: "وهذا".

فالواجب أن يذكر مناسبة تقتضي اختيار الإفراد في الحال علىٰ الخصوص، دون الخبر والنعت. ولأنا لا نسلّم أن جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع "الواو"؛ لجواز أن يكون المقدّر عند وجود "الواو" هو الماضي. ألا يرىٰ أنه اختير تقديره بالمفرد، ومع هذا لم تمتنع[1] "الواو"، مع أن المفرد أولىٰ بامتناع "الواو" من المضارع.

والحق أن نحو "علىٰ كتفه سيف" يحتمل أن يكون الاسم مرفوعًا بالابتداء، والظرفُ خبرَه؛ فتكون [2] الجملة اسمية، كما جاز ذلك في نحو "أفي الدار زيد؟"، و"أقائم زيد؟". ويحتمل أن تكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع، وأن تكون[3] حالًا مفردة بتقدير اسم الفاعل. والأولان مما يجوز فيه ترك "الواو". والأخيران مما يمتنع فيه "الواو"؛ فمن أجل هذا كثر فيه ترك "الواو".

هذا إذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة، وإلّا فـ"الواو" واجب؛ لئلا تلتبس[4] الحال بالصفة، نحو "جاءني رجل فارس، وعلىٰ كتفه سيف"،/ ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[5]. /١٨٤أ

---

(١) ط: "يمتنع".

(٢) ط: "فيكون".

(٣) ط: "يكون".

(٤) ط: "يلتبس".

(٥) الحجر ٤.

ومن كلام الشيخ أيضًا قوله: («ويحسن الترك) أي ترك "الواو" في الجملة الاسمية تارة؛ (لدخول حرف على الابتداء)[1]، يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط، (كقوله) أي الفرزدق[2]:

(فَقُلتُ عَسى أن تُبْصِرِيني كأنَّمَا) (بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُوْدُ الحَوَارِدُ)[3]

من حَرِدَ: إذا غضب. فقوله: "بَنَيَّ الأُسُوْد" جملة اسمية وقعت حالًا من مفعول "تبصريني". ولولا دخول "كأنّ" عليها، لم يحسن الكلام إلّا بـ"الواو". وقوله: "حَوَالَيَّ"، أي في أكنافي وجوانبي، حالٌ من "بَنِيَّ"؛ لِمَا في حرف التشبيه من معنىٰ الفعل.

(و) يحسن الترك تارة (أخرى؛ لوقوع الجملة) الاسمية الحالية (بعقب مفرد) حال، (كقوله) أي ابن الرومي:

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتَعْظِيمُ[4]

فهذه الجملة حال. ولو لم يتقدمها قوله: "سالمًا"، لم يحسن فيها ترك "الواو". والحالان -أعني الجملة، و"سالمًا" -يجوز أن يكونا[5] من الأحوال المترادفة، وهي أن تكون[6] أحوال متعددة صاحبها واحد، كـ

---

(١) ط: "المبتدأ".

(٢) م: "أي كقول الفرزدق".

(٣) ديوانه ص١٤٦، وفيه:

فإني........................ .... اللوابدُ

(٤) ديوانه ٦/ ٢٣١٥.

(٥) ط: "تكونا".

(٦) ط: "يكون".

"الكاف" في "يبقيك" ههنا - ويجوز أن يكونا[1] من الأحوال المتداخلة، وهي أن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة، مثل أن يجعل قوله: "برداك تبجيل" حالًا من الضمير في "سالمـًا".

وقال بعضهم: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال، يجب[2] "الواو". وإلّا فإن كان الضمير فيما صُدّر به الجملة، سواء كان مبتدأ، نحو "فوه إلىٰ فيّ"، و﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3]، أو خبرًا[4]، نحو:

وَجَدْتَهُ حَاضِرَاهُ الجُوْدُ و[الحَسَبُ][5]

فلا يحكم بضعفه مجردًا عن "الواو"؛ لكون الرابطة[6] في أول الجملة، وهذان البيتان من هذا القبيل. وإلّا فهو ضعيف قليل[7]، كقوله:

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُهُ ....[8]



(١) ط: "تكونا".

(٢) م: "وجب".

(٣) البقرة ٣٦، والأعراف ٢٤.

(٤) ط: "وخبرا".

(٥) في جميع النسخ:

..................الجُوْدُ وَالْكَرَمُ

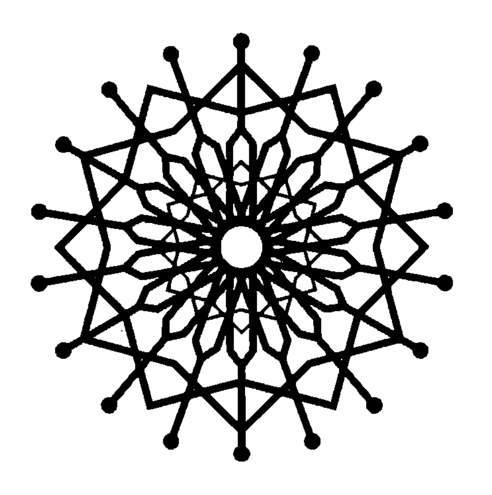
والتصحيح من شعر الأخطل ص٨٦. وينظر: ص٣٤٦ من هذا الكتاب.

(٦) ظ: "الرابط".

(٧) ط: "قليل ضعيف".

(٨) للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص٢٧٧-٢٧٨. وتمامه:

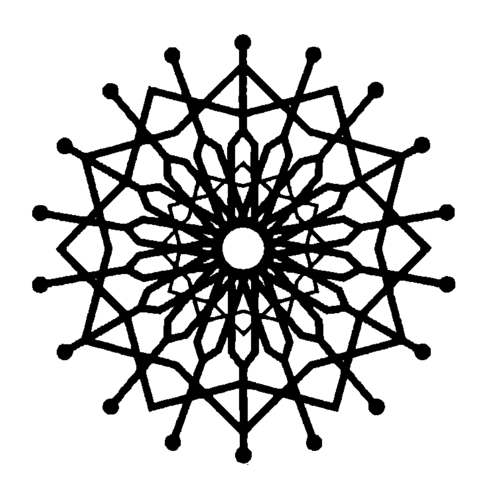
وَرَفِيْقُهُ بِالغَيْبِ لا يَدْرِي





الباب الثامن

الإيجاز والإطناب والمساواة



الباب الثامن: (**الإيجاز والإطناب والمساواة**).

(**قال السكاكي: «أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين**) أي من الأمور النسبية التي يكون تعقُّلها[1] بالقياس إلىٰ تعقل شيء آخر، فإن الموجز إنما يكون موجزًا بالنسبة إلىٰ كلام أزيد منه. وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالقياس/ إلىٰ كلام أنقص منه. ١٨٤ب/

(**لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين**) يعني لا يمكن أن يقال علىٰ التعيين والتحقيق: إنّ الإتيان بهذا المقدار من الكلام إيجاز، وبذاك[2] المقدار إطناب، إذ رُبَّ كلام موجز بالنسبة إلىٰ كلام، يكون هو بعينه مطنبًا بالنسبة إلىٰ كلام آخر. وكذا المطنب، فكيف يمكن علىٰ التحقيق والتحديد أن[3] هذا إيجاز وذاك إطناب؟!.

(**والبناء على أمر عرفي**) أي وإلّا بالبناء علىٰ أمر يعرفه أهل العرف (**وهو متعارف الأوساط**) الذي ليس لهم فصاحة وبلاغة، ولا عِيٌّ وفهاهة، (**أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني**) عند المعاملات والمحاورات. (**وهو**) أي هذا الكلام (**لا يحمد**) من الأوساط (**في باب البلاغة**)، لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، (**ولا يذم**) أيضًا منهم؛ لأن غرضهم تأدية أصل المعنىٰ بدلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت، ومجردِ تأليفٍ يخرجها عن حكم النعيق.

---

(١) ط: "تعلقها".

(٢) ظ، وط: "وبذلك".

(٣) ظ: زيادة: "يقال"، وط: زيادة: "يقال: إن".

(فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارَف. والإطناب أداؤه بأكثر منها»[1]. **ثم قال: «الاختصار لكونه نسبيًا يرجع**[2] **تارة إلى ما سبق)** أي إلىٰ كون عبارة المتعارف أكثر[3]، (و) يرجع تارة **(أخرى إلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر»)**[4] أي من الكلام الذي ذكره المتكلم.

وليس المراد بـ "ما ذكر" متعارفَ الأوساط علىٰ ما سبق إلىٰ بعض الأوهام. ويعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه أقل من عبارة المتعارف، وقد يوصف به لكونه أقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضىٰ الظاهر، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[5]، فإنه إطناب بالنسبة إلىٰ المتعارف، وهو قولنا: "يا ربِّ شِخْتُ". لكنه إيجاز بالنسبة إلىٰ ما يقتضيه المقام؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط، ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن.



فعلم أن للإيجاز معنيين:

أحدهما: كون الكلام أقل من عبارة/ المتعارف. /١٨٥أ

---

(١) مفتاح العلوم ص٢٧٦-٢٧٧ بتصرف.

(٢) ظ، وط: زيادة: "فيه".

(٣) ظ، وط: زيادة: "منه".

(٤) مفتاح العلوم ٢٨٧ بتصرف.

(٥) مريم ٤.

والثاني: كونه أقل مما هو مقتضىٰ ظاهر المقام. وبينهما عموم من وجه، لتصادقهما فيما هو أقل من عبارة المتعارف ومقتضىٰ المقام جميعًا، كما إذا قيل: "رَبِّ قد شِخْتُ" بحذف حرف النداء وياء الإضافة.

وصدق الأول بدون الثاني كما في قوله:

إذَا قَـالَ الـخَـمِـيْـسُ نَـعَـمْ[1]

بحذف المبتدأ، فإنه أقل من عبارة المتعارف، وهو "هذا نعم"، وليس أقل من مقتضىٰ المقام؛ لأن المقام لضيقه يقتضي حذف المسند إليه، كما مرَّ[2].

وصدق الثاني بدون الأول كما في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾[3].

ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الإطناب أيضًا، لكنه تركه لانسياق الذهن إليه مما ذكر في الإيجاز. والنسبة بين الإطنابين أيضا عموم من وجه، وكذا بين الإيجاز بالمعنىٰ الثاني وبين الإطناب، فليتأمل.

وقد يتوهم[4] من كلام السكاكي أن الفرق بين الإيجاز والاختصار هو أن الإيجاز ما يكون بالنسبة إلىٰ المتعارف، والاختصار ما يكون بالنسبة إلىٰ مقتضىٰ المقام.

---

(١) هذا طرف بيت للمرقّش الأكبر في المفضليات ص٢٤٠، والبيت مدوّر هكذا:

لا يُبْعِـدُ اللهُ التَّلَبُّبَ والْـــ ـــغَارَاتِ إِذْ قَالَ الخَمِيْسُ نَعَمْ

(٢) ينظر ص١٥٠.

(٣) مريم ٤.

(٤) م، وظ: "توهم".

وهو وَهْمٌ؛ لأن السكاكي قد صرح بإطلاق الاختصار علىٰ كونه أقل من المتعارف أيضًا. نعم لو قيل: الإيجاز أخص باصطلاحه؛ لأنه لم يطلقه علىٰ ما هو بالنسبة إلىٰ مقتضىٰ المقام، لم يبعد عن الصواب.

(وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيًا لا يقتضي تعسُّرَ تحقيقِ معناه)؛ لأن كثيرًا من الأمور النسبية والمعاني الإضافية، قد تحقق[1] معانيها وتعرَّف تعريفات[2] تليق بها، كالأبوة، والبنوة، ونحوهما.

وجوابه: أن المراد بـ "عدم تيسّر تحقيقه" أنه لا يمكن أن يُحَقّقَ ويُعيَّنَ أن هذا القدر من الكلام إيجاز وذاك إطناب علىٰ ما مرَّ، وهذا ضروري. وليس المراد أنه لا يمكن أن يبيّن معناها أصلا؛ لأن ما ذكره السكاكي تفسير لهما.

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال: إيجاز الكلام قد يكون لكونه أقل من المتعارف، وقد يكون لكون المقام خليقًا بكلام أبسط من الكلام المذكور **(ردٌّ إلى الجهالة)**؛ لأنه لا يُعرف كميةُ متعارف الأوساط وكيفيتُها؛ لاختلاف طبقاتهم. ولا يُعرف أنَّ كل/ مقام[3] أيَّ مقدار يقتضي من البسط، حتىٰ يقاس عليه، ويحكم بأن المذكور أقل منه، أو أكثر. ١٨٥ب/

وجوابه: أنَّ الألفاظ قوالب المعاني. والقدرة علىٰ تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر، والتصرف في ذلك بحسب مناسبة

(١) م، وظ: "تتحقق".

(٢) م، وط: "بتعريفات".

(٣) ط: زيادة: "أي مقام".

المقامات - إنما هي من دأب البلغاء. وأما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حدٌّ معلوم من الكلام، يجرىٰ فيما بينهم في[1] الحوادث اليومية، يدل[2] بحسب الوضع علىٰ المعاني المقصودة، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم.

فالبناء علىٰ المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعًا. وأما البناء علىٰ البسط الموصوف فإنما[3] هو بالنسبة إلىٰ البلغاء فقط. وهم[4] يعرفون أن أيّ مقام يقتضي البسط وأن كل مقام أيَّ مقدار يقتضي من البسط، علىٰ ما مرَّ نُبَذٌ من ذلك في الأبواب السابقة، فلا ردَّ إلىٰ الجهالة.



(**والأقـرب**) إلىٰ الصواب، أو إلىٰ الفهم (**أن يقال**): التعبير علىٰ المقصود: إما أن يكون بلفظ مساوٍ له أو لا، الثاني: إما أن يكون ناقصًا عنه أو زائدًا، والناقص: إما أن يكون وافيًا به أو لا، والزائد: إما أن يكون لفائدة أولا. فهذه خمسة طرق: ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان.

أما (**المقبول من طرق التعبير عن المراد**) فهو (**تأدية أصله بلفظ مساوٍ له**) أي لأصل المراد (**أو**) بلفظ (**ناقص عنه وافٍ، أو**) بلفظ (**زائد عليه**

---

(١) ظ: "من".

(٢) ط: "تدل".

(٣) م: "إنما".

(٤) ط: "وهو".

لفائدة). فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد. والإيجاز أن يكون اللفظ ناقصًا عنه وافيا به. والإطناب أن يكون اللفظ زائدًا عليه لفائدة.

(واحترز بـ"وافٍ" عن الإخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصًا عن أصل المراد، غيرَ وافٍ ببيانه، (كقوله) أي الحارث بن حلّزة اليشكري[1]:

(والعَيْشُ خَيْرٌ في ظِلالِ النَّوْكِ) أي الحمق والجهالة (ممن) أي من عيش مَنْ

(عـــاشَ كَـدًّا)[2]

أي مكدودًا متعوبًا.

(أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني أن أصل مراده: أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل. ولفظه غيرُ وافٍ بذلك، فيكون/ مخلًا. ١٨٦/أ

وفيه نظر؛ لأنه قد اشتهر في العرف أن العيش المعتد به - أعني العيش الناعم - إنما هو عيش الجهلة الحمقىٰ، دون العقلاء المتأملين في عواقب الأمور. فجَعَلَ مطلق العيش في ظلال النوك كنايةً عن العيش الناعم، والعيشَ الشاق كنايةً عن عيش العقلاء المتحيّرين في أمورهم. وأشار بألطف

---

(١) هو الحارث بن حلزة اليشكري بن وائل. أحد الشعراء الجاهليين، وكان أبرص. اشتهر بمعلقته التي ارتجلها بين يد عمرو بن هند في شيء كان بين بكر وتغلب بعد الصلح [الشعر والشعراء ١/١٩٧/١٩٨].

(٢) ديوانه ص٦٠، وفيه:

فَالنَّوْكُ خَيْرٌ فِيْ ظِلَالِ الْـ ـعَيْـشِ ....

وجه إلىٰ أن العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون إلّا ناعمًا، وأن العيش الشاق لا يكون إلّا عيش العاقل، حتىٰ إنه لو ذكر "الناعم" أو "في[1] ظلال العقل"، لكان كالتكرار. وينبِّهُ علىٰ[2] ذلك لفظ[3] "الظلال".

(و) احترز (بـ"فائدة" عن التطويل) وهو أن يكون اللفظ زائدًا علىٰ أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعينًا، (نحو) قول عدي بن [زيد][4] يذكر غدر الزباء[5] بجذيمة بن الأبرش[6]:

وَقَـدَّدَتِ الأَدِيْـمَ لِرَاهِشَـيْهِ (وَأَلْفى) أي وجد (قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا)[7]

والكذب والمين بمعنىٰ واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما. التقديدُ[8]: التقطيع، والرهشان: عرقان في باطن الذراعين. والضمير في "راهشيه" وفي "ألفىٰ"[9] لجَذِيمة، وفي "قدَّدت" و"قولها" للزبّاء.

---

(١) م، وظ: "وفي".

(٢) ط: "عن".

(٣) ط: "بلفظ".

(٤) في جميع النسخ: "الأبرش". وهذا الشعر لعدي بن زيد العبادي [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٢٧].

(٥) هي الزباء بنت عمرو بن طريف، كانت ملكة علىٰ الشام والجزيرة من قبل الروم. قتلها قصير مولىٰ جذيمة بن الأبرش وعمرو بن عدي ابن أخت جذيمة [ينظر: جمهرة الأمثال ص٢٣٣-٢٣٥].

(٦) هو جذيمة بن مالك الأبرش، يعني الأبرص، كان ملكا علىٰ ثغر العرب من قبل أردشير بن بابك. غدرت به الزباء فقتلته [ينظر: جمهرة الأمثال ص٢٣٢-٢٣٥].

(٧) لعدي بن زيد العبادي في الشعر والشعراء ١/ ٢٢٧، وفيه:
وَقَدَّمَتْ.......................

(٨) ظ: "والتقديد".

(٩) قوله: "وفي ألفىٰ" ليس في ظ.

(وعن الحشو المفسد) أي واحترز بفائدة عن الحشو أيضًا، وهو الزيادة لا لفائدة، بحيث يكون الزائد متعينًا. وهو قسمان؛ لأن ذلك الزائد إما أن يكون مفسدًا للمعنىٰ أو لا يكون:

فالحشو المفسد (كـ"الندى" في قوله) أي كلفظ "الندىٰ" في بيت أبي الطيب:

(ولا فَضْلَ فِيْهَا) أي في الدنيا

(لِلشَّجَاعَةِ والنَّدَى) (وَصَبْرِ الفَتى لَوْلا لِقَاء شُعُوْبِ)[1]

هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث، وإنما صرفه[2] للضرورة.

فالمعنىٰ أنها لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر علىٰ الشدائد، علىٰ تقدير عدم الموت. وهذا إنما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء، فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود، هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك؛ لعدم خوفه من الهلاك، فلم يكن في ذلك فضل. وكذا الصابر إذا تيقن بزوال الحوادث/ والشدائد وبقاء العمر، هان عليه صبره علىٰ المكروه؛ لوثوقه بالخلاص عنه. بل مجرد طول العمر مما يهون علىٰ النفوس الصبر علىٰ المكاره[3]، ولهذا[4] يقال: "هب أن لي صبر أيوب، فمن أين لي عمر نوح؟"، بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود، شَقَّ

١٨٦ب/

---

(١) ديوانه ١/ ٥١.

(٢) الأصل: "صرفها".

(٣) م: "المكروه".

(٤) ظ: "ولذا".

عليه بذل المال؛ لاحتياجه إليه دائمًا، فيكون بذله حينئذ أفضل. وأما إذا تيقن بالموت، فقد هان عليه بذله، ولهذا قيل:

فَكُلْ إِنْ أَكَلْتَ وَأَطْعِمْ أَخَاكَ فَلَا الزَّادُ يَبْقَىٰ وَلا الآكِلُ[1]

وما يقال: إن المراد بـ"الندىٰ" بذل النفس فليس بشيء؛ لأنه لا يفهم من إطلاق لفظ "الندىٰ"، ولأنه علىٰ تقدير عدم الموت، لا معنىٰ لبذل النفس إلّا عدم التحرز عن الأمور التي من شأنها الإهلاك، وهذا بعينه معنىٰ الشجاعة.

والأقرب ما ذكره الإمام ابن جني[2]، وهو أن في الخلود، وتنقُّل الأحوال فيه من عُسر إلىٰ يسر، ومن شدة إلىٰ رخاء - ما يُسكِّن النفوس ويسهّل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل[3].

(وغير المفسد، كقوله) أي عن الحشو [غير][4] المفسد للمعنىٰ، كلفظ[5] "قبله" في قول زهير بن أبي سلمىٰ[6]:

---

(١) لمهيار الديلمي في ديوانه ٣/ ١٢٠. وفيه:
وَكُلْ.............................

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي. كان من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف. وهو أكبر تلاميذ أبي علي الفارسي. من مصنفاته "الخصائص" و"سر الصناعة". توفي سنة ٣٩٢هـ [نزهة الألباء ص٢٤٤-٢٤٦].

(٣) ينظر: الفسر ١/ ١٤٥.

(٤) في جميع النسخ: "الغير".

(٥) م: "كلفظة".

(٦) هو زهير بن ربيعة بن رياح المزني. أحد الشعراء الجاهليين المشهورين، وهو راوية أوس بن حجر. كان يتأله في شعره ويتعفف، ويدل شعره علىٰ إيمانه بالبعث [الشعر والشعراء ١/ ١٣٧-١٤١].

(فَأَعْلَمُ[1] عِلْمَ اليَـوْمِ وَالأَمْـسِ قَبْلَهُ)

وَلَكِنَّنِيْ عَـنْ عِلْمِ مَا فِيْ غَـدٍ عَمِي[2]

* فإن قلت: قد يقال: "أبصرته بعيني"، و"سمعته بأذني"، و"ضربته بيدي"، ولا يجعله مثل هذا من الحشو، لوقوعه في التنزيل، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[3]،

- قلت: أمثال ذلك إنما يقال في مقام يفتقر إلىٰ التأكيد، كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه: "يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه".

وأما قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾[4] معناه أنه قول لا يعضده برهان. فما هو إلّا ألفاظ[5] يفوهون به، لا معنىٰ له، كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم، لا معاني لها. وذلك لأن القول الدال علىٰ معنىٰ: لفظه مقول بالفم، ومعناه مؤثر في القلب. وما لا معنىٰ له مقول بالفم لا غير، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾[6].



---

(١) ط: "وأعلم".

(٢) شعره ص٢٥. وفيه:
وَأَعْلَمُ ....

(٣) البقرة ٧٩.

(٤) التوبة ٣٠.

(٥) م، وظ: "لفظ".

(٦) آل عمران ١٦٧.

المساواة

(المساواة): قدّمها لأنها الأصل والمقيس عليه، (نحو ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[1]، وقوله): أي قول النابغة[2] يخاطب أبا قابوس[3]:

(فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ/ الَّذِيْ هُوَ مُدْرِكِيْ) (وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى) ١٨٧/أ

هو اسم الموضع، من "انتأىٰ عنه": أي بَعُدَ (عَنْكَ وَاسِعُ)[4]

أي ذو سعة وبعد.

شبَّهه بالليل؛ لأنه وصفه في حال سخطه وهَوْلِه. والمعنىٰ أنه لا يفوت الممدوحَ، وإن أبعد في الهرب، فصار إلىٰ أقصىٰ الأرض؛ لسعة ملكه وطول يده، ولأن له في جميع الآفاق مطيعًا لأوامره، يرد الهارب إليه.

* فإن قيل: كلا المثالين غير صحيح؛ لأن في الآية حذف المستثنىٰ منه، وفي البيت حذف جواب الشرط، فيكون إيجازًا، لا مساواة،

- قلنا: اعتبار ذلك أمر لفظي، ورعايةٌ للقواعد النحوية، من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد، حتىٰ لو صرح بذلك، لكان إطنابًا، بل ربما

---

(١) فاطر ٤٣.

(٢) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع، يكنىٰ أبا أمامة أو أبا ثمامة. أحد الشعراء الجاهليين المشهورين، اتصل بالنعمان بن المنذر، ومدحه. وكانت تضرب له قبة حمراء من أدم بسوق عكاظ، فتأتيه الشعراء، فتعرض عليه أشعارها [الشعر والشعراء ١/ ١٥٧-١٦٨].

(٣) هو النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وكان يفضل شعر النابغة علىٰ غيره، واشتهر النابغة بأشعاره التي اعتذر فيها للنعمان [الشعر والشعراء ١/ ١٦٤-١٧٢].

(٤) ديوانه ص٥٢.

يكون تطويلًا. وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصًا عن أصل المراد ممنوع. علىٰ أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط [1] الواقع حالًا لا يحتاج إلىٰ الجزاء.



(١) ط: زيادة: "أعني الشرط".

الإيجاز

إيجاز القِصَر

(والإيجاز ضربان: إيجاز القِصَر، وهو ما ليس بحذف، نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾[1]، فإن معناه كثير، ولفظه يسير)؛ لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متىٰ قَتَلَ قُتِلَ، كان ذلك داعياً إلىٰ أن لا يقدم علىٰ القتل، فارتفع بالقتل - الذي هو القصاص - كثيرٌ من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان[2] ارتفاعُ القتل حياةً لهم، (ولا حذف فيه).

* فإن قلت: أليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف؟،

- قلت: لمّا سد الظرف مسدَّه، ووجب تركه لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه، حتىٰ لو ذكر لكان تطويلًا - صحّ أن ليس فيه حذف شيء مما يُؤدىٰ به أصل المراد. وتقدير الفعل إنما هو مجرد رعاية أمر لفظي، وهو أن حرف الجر لا بدَّ أن يتعلق بفعل.

(وفضله) أي رجحان قوله: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ (على ما كان عندهم أوجزَ كلام في هذا المعنى، وهو) قولهم: ("القتل أنفى للقتل"):

١ - (بقلة حروف ما يناظره) أي اللفظ الذي يناظر قولهم: "القتل أنفىٰ للقتل" (منه) أي من قوله: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾. وما يناظره منه هو

---

(١) البقرة ١٧٩.

(٢) ط: "فكان".

﴿فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾؛ لأن قوله: ﴿لَكُمْ﴾[1] لا مدخل له في المناظرة؛ لكونه زائدًا علىٰ معنىٰ قولهم: "القتل أنفىٰ للقتل"./ فحروف ﴿فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ أحد عشر، إنْ اعتبر التنوين، وإلّا فعشرة. وحروف "القتل أنفىٰ للقتل" أربعة عشر. والمعتبر الحروف الملفوظة، لا المكتوبة؛ لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعبارة دون الكتابة. ١٨٧ب/

٢- (والنص على المطلوب) الذي هو "الحياة"، بخلاف قولهم، فإنه لا يشتمل علىٰ التصريح بها.

٣- (وما يفيده تنكير "حياة" من التعظيم؛ لمنعه) أي منع القصاص إيّاهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد). فالمعنىٰ: "لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة". (أو النوعية) عطف علىٰ "التعظيم"، أي لكم في القصاص نوع من الحياة، وهي الحياة (الحاصلة للمقتول) أي الذي يقصد قتله، (والقاتل بالارتداع) عن القتل؛ لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل؛ لأنه إذا همَّ بالقتل، فعلم أنه يقتص منه، فارتدع، سلم صاحبه من القتل، وسلم هو من القَوَد.

٤- (واطراده) أي بكون قوله: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ مطردًا؛ لأن الاقتصاص مطلقًا سبب للحياة. بخلاف قولهم، فإن القتل الذي هو أنفىٰ للقتل ما يكون علىٰ وجه القصاص، لا مطلق القتل؛ لأن القتل ظلمًا ليس أنفىٰ للقتل، بل أدعىٰ له.

---

(١) ط: ﴿وَلَكُمۡ﴾.

٥- **(وخلوّه)**[١] أي بخلو قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ **(عن التكرار)**، بخلاف قولهم، فإنه يشتمل علىٰ تكرار "القتل". والتكرار من حيث إنه تكرار من عيوب الكلام، بمعنىٰ أن ما يخلو[٢] عن التكرار أفضل مما يشتمل عليه. ولا يلزم من هذا أن يكون التكرار مخلًا بالفصاحة.

* فإن قيل: في هذا التكرار رد العجز علىٰ الصدر، وهو من المحسنات[٣]،

- قلنا: حسنه ليس من جهة التكرار، بل من جهة رد العجز علىٰ الصدر. وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار؛ ولهذا قالوا: الأحسن في رد العجز علىٰ الصدر أن لا يؤدي إلىٰ التكرار، بأن يكون كل من اللفظين بمعنىٰ آخر.

٦- **(واستغنائه)** أي وباستغناء قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ **(عن تقدير محذوف)**، بخلاف قولهم، فإنه يحتاج إليه، أي "القتل أنفىٰ للقتل من تركه".

٧- **(والمطابقة)** أي وباشتماله علىٰ صنعة المطابقة، وهي الجمع/ بين المتضادين، كـ"القصاص" و"الحياة". /١٨٨أ

٨- ورجح أيضًا بما فيه من الغرابة، وهو أن القصاص قتلٌ وتفويتٌ للحياة، وقد جعل مكانًا وظرفًا للحياة.

---

(١) ط: "وبخلوه".

(٢) م: "أن الخلو".

(٣) م: "محسنات الكلام".

٩- وبسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام. بخلاف قولهم، فإنه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين إلّا في موضع واحد.

١٠- وبخلوّه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر، وهو أن الشيء ينفي نفسه. وفيه نظر؛ لأن ذلك غرابة محسنة.

١١- وبما فيه من تقديم الخبر علىٰ المبتدأ للاختصاص مبالغة. وفيه نظر؛ لأن تقديم الخبر علىٰ المبتدأ المنكّر، مثل "في الدار رجل" لا يفيد الاختصاص.



إيجاز الحذف

(وإيجاز الحذف) عطف علىٰ "إيجاز القصر". وهو ما يكون بحذف شيء.

(والمحذوف):

** **(إما جزء جملة)** يعني بالجزء ما يذكر في الكلام، ويتعلق به، ولا يكون مستقلًا، عمدة كان أو فضلة، مفردًا كان أو جملة.

(مضاف) بدل من "جزء جملة"، **(نحو ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1])** أي "أهل القرية".

---

(١) يوسف ٨٢.

(أو موصوف، نحو) قول العرجي[1]:

(أَنَا ابْنُ جَلا وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا) مَتَىٰ أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِيْ[2].

الثنيّة: العقبة. وفلانٌ طلاع الثنايا، أي ركّاب لصعاب الأمور.

(أي) "أنا ابنُ (رجلٍ جَلا") أي انكشف أمره، أو "جلا الأمور" أي كشفها؛ فحذف الموصوف. وقيل: إن الصفة إذا كانت جملة، لا يحذف موصوفها إلّا بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـ"من" أو بـ"في"، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾[3]، وكقولك: "ما في القوم دون هذا"- وفي غيره نادر، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلىٰ الجملة. فلفظ "جلا" ههنا عَلَمٌ. وحذف التنوين؛ لأنه محكيٌّ، كـ"يزيد" في قوله:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِيْ بَنِيْ يَزِيْدُ
ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيْدُ[4]

---

(١) هو عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، أحد شعراء قريش، اشتهر بالغزل علىٰ نهج عمر بن أبي ربيعة، حبسة والي مكة محمد بن هاشم خال هشام بن عبدالملك نحوًا من تسع سنين حتىٰ مات [ينظر: الأغاني، ١/ ٣٨٣-٤٠٩].

(٢) لسحيم بن وثيل في الكتاب ٣/ ٢٠٧، والكامل ١/ ٢٢٤، ٣٨٠، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٢٥٥-٢٦٠، وبلا نسبة في الأمالي للقالي ١/ ٢٤٦. قال البغدادي: «وهذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي، وليس هو للعرجي كما توهمه التفتازاني في المطول» [خزانة الأدب ١/ ٢٦٠]. وقد نص التفتازاني علىٰ أنه لسحيم بن وثيل في آخر الكتاب [ينظر: ٤/ ٢٢٧].

(٣) الأعراف ١٦٨.

(٤) بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٧٠، ولسان العرب "فدد" ٣/ ٣٢٩، وفيه:
أُنبِئْتُ ....

لا لأنه غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل علىٰ ما توهمه بعض النحاة؛ لأن هذا الوزن ليس مما يختص الفعل[1] ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل، وتحقيق ذلك أن الفعل المنقول إلىٰ العلميّة إذا اعتبر معه ضمير فاعله، وجعل الجملة علمًا -فهو محكي، وإلّا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه.

/١٨٨ب/ (أو صفة، نحو/ ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[2] أي) كل سفينة (صحيحة أو نحوها)، كسالمة، أو غير معيبة، أو ما يؤدي هذا المعنىٰ؛ (بدليل ما قبله) وهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾، فإنه[3] يدل علىٰ أن الملك كان إنما يأخذ الصحيحة دون المعيبة.

(أو شرط، كما مرّ) في آخر باب الإنشاء[4].

(أو جواب شرط):

١- (إما لمجرد الاختصار، نحو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا﴾[5][6]، أي "أعرضوا"، بدليل ما بعده)، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[7].

---

(١) ظ، وط: "بالفعل".

(٢) الكهف ٧٩.

(٣) ليست في ظ.

(٤) ينظر: ص٢٥٧.

(٥) ط: زيادة: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

(٦) يس ٤٥.

(٧) يس ٤٦.

٢- (أو للدلالة) عطف علىٰ قوله[1]: "لمجرد الاختصار". يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة (على أنه) أي جواب الشرط (شيء لا يحيط به الوصف).

٣- (أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن). ولا يتصوّر مطلوبًا أو مكروهًا إلّا وهو يُجوّز أن يكون الأمر أعظم منه. بخلاف ما إذا ذكر، فإنه تعيّن، وربما سهل أمره عنده. ألا ترىٰ[2] أن المولىٰ إذا قال لعبده: "والله لئن قمت إليك" وسكَتَ، تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته علىٰ ضرب من العذاب. وكذلك إذا قال المتبجّح: "إذا رأيتني شابـًا" وسَكَتَ، جالت الأفكار له بما لم تجل به لو أتىٰ بالجواب.

(مثالهما) أي مثال الحذف للدلالة علىٰ أنه لا يحيط به الوصف، والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾)[3]،﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[4]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[5]. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[6] .

---

(١) ليست في ط.

(٢) ط: "يرىٰ".

(٣) الأنعام ٢٧.

(٤) سبأ ٣١.

(٥) السجدة ١٢.

(٦) الزمر ٧٣.

(أو غير ذلك) عطف علىٰ قوله: "جواب الشرط"، أي أو المحذوف غير ذلك المذكور، كالمسند إليه، والمسند، والمفعول[1]، كما مر في الأبواب السابقة.

وكالحال[2]، نحو "البرُّ الكرُّ بستين" أي "منه".

والمستثنىٰ، نحو "زيد جاءني ليس إلا".

والمضاف إليه، نحو:

بَيْـنَ ذِرَاعَــيْ وَجَبْهَـةِ الأسَـدِ[3]

ونحو "يا رَبِّ" و"يا غلام".

وكجواب القسم، نحو ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[4].

وجواب "لمّا"، نحو ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[5].

/١٨٩أ/ وكالمعطوف مع حرف العطف،/ (نحو ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾، أي "ومن أنفق بعده وقاتل"، بدليل ما بعده)، وهو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ﴾[6].

---

(١) ظ: زيادة: "والفعل".

(٢) ظ: "كالحال".

(٣) نسبه صاحب "المعول" إلىٰ الفرزدق، وصدره:

يَا مَنْ رَأىٰ عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ

ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٤) الفجر ١-٢.

(٥) الصفات ١٠٣.

(٦) الحديد ١٠.

** (وإما جملة) عطف على "إما جزء جملة":

١ - (مسبّبة عن) سبب (مذكور، نحو ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾[١]، أي "فعل ما فعل").

ومنه قول أبي الطيب:

أَتَىٰ الزَّمَانَ بَنُوْهُ فِيْ شَبِيْبَتِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَىٰ الهَرَمِ[٢]

أي "فساءنا".

٢- (أو سبب لمذكور، نحو) قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ (فَٱنفَجَرَتْ﴾[٣] إن قُدِّر "فضربه بها") فيكون قوله: "فضربه بها" جملة محذوفة هي سبب لمذكور، وهو قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾.

ومنه قوله: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ﴾، أي "فاختلفوا فبعث الله"، بدليل قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[٤].

(ويجوز أن يقدَّر "فإنْ ضربتَ بها، فقد انفجرت")، فيكون المحذوف جزء جملةٍ هي شرط، كقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾[٥]، أي "إن أرادوا وليًّا بحق، فالله هو الوليّ".

---

(١) الأنفال ٨.

(٢) ديوانه ٤/ ١٦٣.

(٣) البقرة ٦٠.

(٤) البقرة ٢١٣.

(٥) الشورى ٦.

و"الفاء"[1] في مثل قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ تسمىٰ فاءً فصيحة. وظاهر كلام "الكشاف" أن تسميتها فصيحة إنما هي علىٰ التقدير الثاني، وهو أن يكون المحذوف شرطًا[2]. وظاهر كلام "المفتاح" علىٰ العكس[3]. وقيل: إنها فصيحة علىٰ التقديرين. والمشهور في تمثيلها قوله:

قَالُوْا خُرَاسَانُ أَقْصَىٰ مَا يُرَادُ بِنَا ... ثُمَّ الْقُفُوْلُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَا[4]

٣- **(أو غيرهما)** أي غير المسبّب والسبب، **(نحو ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[5]، على ما مرَّ)** في بحث الاستئناف من أنه علىٰ حذف المبتدأ والخبر، في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف[6].

** **(وإما أكثر)** أي والمحذوف إما أكثر **(من جملة، نحو ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ﴾[7]، أي)** "فأرسِلوني[8] **(إلى يوسف، لأستعبره الرؤيا، ففعلوا. فأتاه، وقال له: يا يوسف")**.

ومنه بيت "السقط":

---

(١) م: "فالفاء".

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٢٨٤.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٧٨.

(٤) للعباس بن الأحنف في ديوانه ص٢٧٩.

(٥) الذاريات ٤٨.

(٦) ينظر: ص٣٠٠ وما بعدها.

(٧) يوسف ٤٥-٤٦.

(٨) م، وظ: "فأرسلون".

طَرِبْنَ لِضَوْءِ البَارِقِ المُتَعَالِيْ ببَغْدَادَ وَهْنًا مَا لَهُنَّ وَما لِيْ[1]

أي طربن فأخذت أسكّنها وهي لا تسكن، ثم أُعاودها وتُدافعني، إلىٰ أن قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدَّة مدافعتها/ . ١٨٩ب/

(والحذف على وجهين)[2]:

١ - **(أن لا يقام شيء مقام المحذوف، كما مرَّ)**.

٢ - **(وأن يقام، نحو ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾**[3]، **أي "فلا تحزن، واصبر")**؛ لأن تكذيب الرسل من قبله متقدم علىٰ تكذيبه، فلا يصح وقوعه جزاء له، بل هو سبب لعدم الحزن والصبر؛ فأقيم مقام المسبّب.

ثم الحذف لابدّ له من دليل. **(وأدلته كثيرة)**

١ - **(منها أن يدل العقل عليه)** أي علىٰ الحذف **(والمقصودُ الأظهر على تعيين المحذوف، نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾)**[4] أي "تناولها"، فإنّ العقل دلَّ علىٰ أن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان، فلابد ههنا من محذوف. والمقصود الأظهر دلّ علىٰ أن المحذوف "تناول"؛ لأن

(١) للمعري في سقط الزند ص٢٤٤.

(٢) م: زيادة: "أحدهما".

(٣) فاطر ٤.

(٤) المائدة ٣.

الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها. وتقدير "التناول" أولىٰ من تقدير "الأكل"؛ ليشمل شرب ألبانها، فإنه أيضًا حرام.

وقوله: "منها أن يدل" فيه تسامح؛ لأن "أن يدل" بمعنىٰ الدلالة، والدلالة ليست من الأدلة[1].

٢- (ومنها أن يدل العقل عليهما) أي علىٰ الحذف وتعيين المحذوف، (نحو ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[2]، أي "أمره" أو "عذابه")، فإن العقل يدل علىٰ امتناع المجيء علىٰ الله تعالىٰ[3]، ويدل علىٰ تعيين المحذوف بأنه الأمر أو العذاب، أي أحدهما. وليس المراد أنه يدل علىٰ تعيين الأمر، أو تعيين العذاب، فليتأمل.

٣- (ومنها أن يدل العقل عليه، والعادةُ على التعيين، نحو ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾)[4]، فإن العقل دلَّ علىٰ أن في قوله: "فيه" مضافًا محذوفًا، إذ لا معنىٰ للوم الإنسان علىٰ ذات شخص، بل إنما يلام علىٰ فعل كسبَه. وأما تعيين المحذوف (فإنه يحتمل) أن يقدّر ("في حبّه" لقوله: ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[5]، و"في مراودته"، لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾[6]،

---

(١) ط: "أدلته".

(٢) الفجر ٢٢.

(٣) هذا ليس صحيحا، فمذهب أهل السنة والجماعة إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات من غير تمثيل ولا تكييف ولا تحريف ولا تعطيل. وتحكيم العقل في إثبات صفات الله ﷻ أو امتناعها يخالف مذهب سلف الأمة.

(٤) يوسف ٣٢.

(٥) يوسف ٣٠.

(٦) يوسف ٣٠.

و"**في شأنه**"؛ **حتى يشملهما**) أي الحب والمراودة. (**والعادةُ دلت على الثاني**) أي مراودته؛ (**لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة؛ لقهره إياه**) أي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه[1]؛ فلا يصح أن يقدّر "في حبّه" ولا "في شأنه" لكونه شاملًا له. ويتعين أن يقدّر/ "في مراودته" نظرًا إلىٰ العادة[2]. /١٩٠أ

٤- (**ومنها**) أي ومن[3] أدلة تعيين المحذوف (**الشروع في الفعل**)؛ لأن الشروع مثلا إنما يدل علىٰ أن المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه. وأما الدلالة علىٰ الحذف فإنما هي من جهة أن الجار والمجرور لا بدّ له من فعل يتعلق هو به علىٰ ما شهد[4] به القوانين النحوية. ويدل علىٰ تعيينه[5] الشروع في الفعل، (**نحو "بسم الله" فيقدّر ما جعلت التسمية مبدأ له**) أي يقدّر عند الشروع في القراءة: "بسم الله أقرأ"، وعند الشروع في القيام أو القعود" "بسم الله أقوم أو أقعد"[6]، وكذا كل فعل يشرع فيه.

---

(١) م: "إياه".

(٢) في م زيادة: «(ومنها) أي من أدلّة الحذف والتعيين (**العادة**) لقوله تعالىٰ: ﴿**لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ**﴾ [آل عمران ١٦٧] مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب، فكيف يقولون إنهم لا يعرفونها؟، فلا بد من حذف قدَّرَه مجاهد "مكان قتال"، أي إنكم تقاتلونهم في موضع لا يصلح للقتال ويخشىٰ عليكم منه. ويدل علىٰ أنهم أشاروا علىٰ الرسول ﷺ أن لا يخرج من المدينة والحزم البقاء فيها».

(٣) م: "من".

(٤) م: "تشهد"، وط: "يشهد".

(٥) ط: "تعيين المحذوف".

(٦) م: "وأقعد".

٥- **(ومنها الاقتران)** أي ومن أدلة تعيين المحذوف اقتران الكلام أو المخاطب[1] بالفعل، **(كقوله للمعرس: "بالرفاء والبنين"[2]، أي "أعرست")**، فإن كون هذا الكلام مقارنًا لإعراس المخاطب، دلَّ على[3] أن المحذوف "أعرست" و"الباء" للملابسة. والرفاء: الالتئام والاتفاق، يقال رفأت الثوب أرفؤه: إذا أصلحت ما وهن منه.



(١) قوله: "أو المخاطب" ليس في ظ.

(٢) هذه تهنئة جاهلية مكروهة [ينظر: الأذكار للنووي ص٢٥١-٣٢٦]. والتهنئة المشروعة هي ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا رفأ الإنسان إذا تزوج، قال: «بارك الله لك - أو لكم -، وبارك عليك - أو عليكم -، وجمع بينكما في خير» [ينظر: صحيح سنن أبي داود ٢/ ٤٠٠، وصحيح سنن ابن ماجة ١/ ٣٢١-٣٢٢].

(٣) ليست في ظ.

الإطناب

الإيضاح بعد الإبهام

(والإطناب إما بالإيضاح بعد الإبهام):

١ - (ليُرى المعنى في صورتين مختلفتين): إحداهما مبهمة، والأخرىٰ موضحة. وعلمان خير من علم واحد.

٢ - (أو ليتمكن في النفس فضلَ تمكن)؛ لما طبع الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهمًا ثم تبيّن، كان أوقع فيها من أن يبين أولًا.

٣ - (أو لتكتمل لذة العلم به) أي بالمعنىٰ. وذلك لأن الإدراك لذة، والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجهٍ ما ألمٌ. فالمجهول إذا لم يحصل به شعورٌ ما، فلا ألم في الجهل به. وإذا حصل به الشعور بوجه دون وجه، تشوقت النفس إلىٰ العلم به، وتألمت بفقدانها إياه. فإذا حصل لها العلم به علىٰ سبيل الإيضاح، كملت لذة العلم به؛ للعلم الضروري بأن اللذة عقيب الألم أكمل وأقوىٰ، وكان لها[1] لذتان: لذة الوجدان، ولذة الخلاص عن الألم.

ومما يؤاخي ذلك ما في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[2]، فإنه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة؛ ليكون أشد؛ لأن الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب كان/ أغم، كما ١٩٠ب/

(١) الأصل، وم، وظ: "وكأنها".

(٢) البقرة ٢١٠.

أن الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب، كان أَسَرّ؛ فكيف إذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير؟!. ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع؛ لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾[1].

(**نحو** ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾[2]، **فإن "اشرح لي" يفيد طلب شرح لشيءٍ مَا له**) أي للطالب (**"وصدري" يفيد تفسيره**) أي تفسير ذلك الشيء وإيضاحه. وهذا الإيضاح بعد الإبهام يحتمل أن يكون للأغراض الثلاثة المذكورة.

٤- وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[3]، وكقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾[4]، حيث لم يقل: "قواعد البيت" بالإضافة.



(**ومنه**) أي من[5] الإيضاح بعد الإبهام (**باب "نِعْمَ" على أحد القولين**) أي علىٰ قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ (**إذ لو أريد الاختصار، كفى "نعم زيد"**). فلما قيل: "نعم الرجل زيدًا"، أو "نعم رجلًا زيد"، كان إطنابًا، أبهم فيه الفاعل أولًا، وفُسِّر ثانيًا.

---

(١) الزمر ٤٧.

(٢) طه ٤٥.

(٣) الحجر ٦٦.

(٤) البقرة ١٢٧.

(٥) ط: "ومن".

وقوله: "إذ لو أريد الاختصار" مشعر بأن الاختصار قد يطلق علىٰ ما يقابل الإطناب، ويعم الإيجاز والمساواة. وهذا يوافق اصطلاح السكاكي.

(ووجه حسنه) أي حسن باب "نعم" (سوى ما ذكر) من الإيضاح بعد الإبهام (إبرازُ الكلام في معرض الاعتدال)، نظرًا إلىٰ الإطناب من وجه، حيث لم يقل: "نعم زيد"، وإلىٰ الإيجاز من وجه، حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستئناف. (وإيهام الجمع بين المتنافيين): الإيجاز، والإطناب. وقيل: الإجمال، والتفصيل.

ولا شك أن الجمع بين المتنافيين من الأمور الغريبة المستطرفة، التي يظهر في النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب. وإنما قال: "إيهام الجمع"؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين: أن يصدق علىٰ ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما علىٰ شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهذا محال.



(ومنه) أي من الإيضاح بعد الإبهام (**التوشيع. وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو «يَشِيْبُ ابْنُ آدَمَ، وَيَشِبُّ فِيْهِ خَصْلَتَانِ: الحِرْصُ، وطُوْلُ الأَمَلِ»**[1]). ولو أريد الاختصار، لقيل: "ويشب فيه الحرص وطول الأمل"، لكنه أبهم أولًا/ ثم أوضح؛ لما سبق. /١٩١أ

(١) رواه أحمد في المسند بلفظ: «يهرم ابن آدم وتبقىٰ منه اثنتان: الحرص والأمل» [ينظر: المسند ٣/ ١١٩، ١٦٩، ٢٧٥]. وفي لفظ: «يهرم ابن آدم ويشب منه اثنتان: الحرص علىٰ المال، والحرص علىٰ العمر» [ينظر: المسند ٣/ ١٩٢].

ويسمىٰ هذا توشيعًا؛ لأن التوشيع لف القطن المندوف. وكأنه[1] يجعل التعبير عن المعنىٰ الواحد بالمثنىٰ المفسّر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف.



ذكر الخاص بعد العام

(وإما بذكر الخاص بعد العام) عطف علىٰ قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام". ويعني بذكره بعده أن يكون ذلك علىٰ سبيل العطف، دون الوصف أو الإبدال. فلو قال: "وإما بعطف الخاص علىٰ العام"، لكان أوضح.

وذلك (للتنبيه على فضله) أي مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي جنس العام، (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة، جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام، مباين له، لا يشمله لفظ العام، ولا يعرف حكمه منه، بل يجب التنصيص عليه، والتصريح به.

وذلك قد يكون في مفرد، (نحو ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾)[2] أي "الوسطىٰ من[3] الصلوات"، أو "الفضلىٰ"، من قولهم:

---

(١) ظ: "كأنه".

(٢) البقرة ٢٣٨.

(٣) م: "بين".

"الأفضل[1] الأوسط". وهي صلاة العصر علىٰ قول الأكثرين. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[2].

وقد يكون في كلام، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[3] ومنه قوله: ﴿ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟﴾[4]، لأن المصابرة باب من الصبر، ذكر بعده تخصيصًا لشدته وصعوبته.



التكرير

(وإما بالتكرير لنكتة)، ليكون إطنابًا، لا تطويلًا، (كتأكيد الإنذار في ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[5])، فقوله: ﴿كَلَّا﴾ ردع وتنبيه علىٰ أنه لا ينبغي للناظر لنفسه أن تكون الدنيا جميع همه، وأن لا يهتم بدينه. و"سوف تعلمون" إنذار؛ ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم، أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه، إذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله.

وفي تكريره تأكيدٌ للردع والإنذار. (وفي) الإتيان بلفظ ("ثم" دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ) من الأول وأشد، كما تقول للمنصوح: "أقول لك ثم أقول لك: لا تفعل". وذلك لأن أصل "ثم" الدلالة علىٰ تراخي الزمان،

(١) م: "للأفضل".

(٢) البقرة ٩٨.

(٣) آل عمران ١٠.

(٤) آل عمران ٢٠٠.

(٥) التكاثر ٣-٤.

١٩١ب/ لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من/ غير اعتبار التراخي[١] والبعد بين تلك الدرج. ولأن الثاني بعد الأول في الزمان، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه[٢]، نحو "والله ثم والله"، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[٣] .

ومن نكت التكرير زيادة التنبيه علىٰ ما ينفي[٤] التهمة، والإيقاظ عن سنة الغفلة، ليكمل تلقي الكلام بالقبول، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ﴾[٥].

ومنها زيادة التوجع والتحسر، كما في قوله:

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ أَنْتَ أَوَّلُ حُفْرَةٍ ... مِنَ الأَرْضِ خُطَّتْ للسَّمَاحَةِ مَضْجِعًا

ويَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُوْدَهُ ... وَقَدْ كَانَ مِنْهُ البَرُّ والبَحْرُ مُتْرَعًا

ومنها تذكير ما قد بَعُدَ، بسبب طول في الكلام.



(١) ظ: "تراخ".

(٢) ط: "بلفظ".

(٣) الانفطار ١٧-١٨.

(٤) ط: "ينبغي".

(٥) غافر ٣٨-٣٩.

وهذا التكرير قد يكون مجردًا عن رابط، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[1]، وكما في قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الحَيُّ اليَمَانُوْنَ أَنَّنِي		إِذَا قُلْتُ: "أَمَّا بَعْدُ" أَنِّيْ خَطِيْبُهَا[2]

وقد يكون مع رابط، كما في قوله: ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُوا۟ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُوا۟ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ ﴾[3]، فقوله: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم﴾ تكرير لقوله: ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ﴾؛ لبعده عن المفعول الثاني.



الإيغال

(وإما بالإيغال) من "أوغل في البلاد"، إذا أبعد فيها. واختلف في تفسيره، (فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قولها) أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر:

(وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ) أي تقتدي (الهُدَاةُ بِهِ)

(كأنَّهُ عَلَمٌ) أي جبل مرتفع

(في رَأسِهِ نَارُ)[4]

(١) النحل ١١٠.

(٢) لسحبان بن زفر بن إياس الوائلي في خزانة الأدب ١٠/ ٣٦٩.

(٣) آل عمران ١٨٨.

(٤) ديوانها ص٣٨٦-٣٨٧.

فإنَّ قولها: "كأنه علم" وافٍ بالمقصود، وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية[1]، لكنها أتت بقولها: "في رأسه نار" إيغالاً، وزيادةً للمبالغة.

(**وتحقيق**) أي وكتحقيق (**التشبيه في قوله**) أي قول امرئ القيس:

(**كأنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا**). أي خيامنا

(**وأرْحُلِنَا الجَزْعُ الذي لَمْ يُثَقَّبِ**)[2]

شبَّه عيون الوحش بالجَزْع، وهو بالفتح: الخرز[3] اليماني الذي فيه سواد وبياض، يشبّه[4] به عيون الوحش. لكنه أتىٰ بقول: "لم يثقب" إيغالاً، وتحقيقًا للتشبيه؛ لأن الجَزْع إذا كان غير مثقوب،/ كان أشبه بالعيون. ١٩٢أ/

قال الأصمعي: «الظبي والبقرة إذا كانا حيّين، فعيونهما كلها سود، فإذا ماتا، بدأ بياضها. وإنما شبهها بالجزع – وفيه سواد وبياض- بعدما موّتت. والمراد كثرة الصيد، يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا»، كذا في "شرح ديوان امرئ القيس"[5].

وبه يتبين[6] بطلان ما قيل: إن المراد به: قد طالت مسايرتهم في المفاوز، حتىٰ أَلِفت الوحوش[7] رحالهم وأخبيتهم.

---

(١) ظ: "في الهداية".

(٢) ديوانه ص١٤٩.

(٣) ط: "الحرز".

(٤) م، وظ" "فشبه".

(٥) هذا الكلام غير منسوب في شرح ديوان امرئ القيس للأعلم الشنتمري، ص١٥٠.

(٦) ط: "تبين".

(٧) م: "الوحش".

وكدفع توهم غير المقصود في بيت "السقط":

فَسُقْيًا بِكَأْسٍ مِنْ فَمٍ مِثْلِ خَاتَمٍ ... مِنَ الدُّرِّ لَمْ يَهْمُمْ بِتَقْبِيْلِهِ خَالُ[1]

فإنه لما جعل الفم كأسًا ضيقًا مثل خاتم من الدر، وكان الكأس غالبًا مما يكرع فيه كل أحد من أهل المجلس، حتىٰ كأنه يقبّله - دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يُقبّله مَلِكٌ متكبر، فكيف غيرُه؟!. فعلىٰ هذا يختص الإيغال بالشعر.

(**وقيل: لا يختص بالشعر**)، بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنىٰ بدونها. (**ومُثّل**) لذلك (**بقوله تعالى**: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[2])، فإن قوله: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ مما يتم المعنىٰ بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة، لكن فيه زيادة حثٍّ علىٰ الاتباع، وترغيب في الرسل، أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم، وتربحون صحة دينكم؛ فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة.



التذييل

(**وإما بالتذييل. وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها**) أي معنىٰ الجملة الأولىٰ (**للتوكيد**) علة "التعقيب".

---

(١) للمعري في سقط الزند ص٢٢٨. وفيه:
فَسُقْيًا لِكَأْسٍ..............

(٢) يس ٢٠-٢١.

فالتذييل أعم من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره، وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد.

(وهو) أي التذييل **(ضربان)**:

١- **(ضرب لم يخرج مخرج المثل)**، بأن لم يستقل بإفادة المراد، بل توقف على ما قبله، **(نحو ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى**[١] **إلا الْكَفُورَ﴾**[٢] **على وجه)**، وهو أن يكون المعنى: "وهل يُجازى[٣] ذلك الجزاء المخصوص"، فيكون متعلقًا بما قبله. واحترز به عن الوجه الآخر، وهو أن يقال: الجزاء عام لكل مكافأة، يستعمل تارة في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة. فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾ بمعنى "عاقبناهم بكفرهم"، قيل: ﴿وَهَلْ/ يُجَازَى إلا الْكَفُورَ﴾ بمعنى "وهل يُعاقب". فعلى هذا يكون من الضرب الثاني؛ لاستقلاله بإفادة المراد. ١٩٢ب/

٢- **(وضرب أخرج مخرج المثل)**، بأن تكون[٤] الجملة الثانية حكمًا كليًّا منفصلًا عما قبلها، جاريًا مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال، **(نحو** ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾[٥]**)**.

---

(١) ط: ﴿نُجَٰزِيٓ﴾.

(٢) سبأ ١٧، وينظر السبعة ص٥٢٩ والنشر ٢/ ٣٥٠.

(٣) ط: "نجازي".

(٤) ط: "يكون".

(٥) الإسراء ٨١.

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[1]، فقوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ تذييل من الضرب الأول، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ من الضرب الثاني، وكل[2] منهما تذييل علىٰ ما قبله.

(وهو أيضًا) أي التذييل ينقسم قسمة أخرىٰ. ولفظ "أيضًا" تنبيه علىٰ أن هذا تقسيم للتذييل مطلقًا. يعني قد علم أنه ينقسم إلىٰ القسمين المذكورين، وهو أيضًا ينقسم بقسمة أخرىٰ إلىٰ قسمين آخرين. ولولا قوله: "أيضًا" لتوهم أن هذا تقسم الضرب الثاني، كما توهَّمه -نظرًا إلىٰ الأمثلة- بعضُ مَن لم يتنبّه بالتنبيه.

فالتذييل الذي يجب أن يكون لتأكيد الجملة السابقة:

(إما) أن يكون (لتأكيد منطوقٍ، كهذه الآية)، فإن زهوق الباطل منطوق في قوله: ﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾.

(وإما لتأكيد مفهومٍ، كقوله) أي قول النابغة الذبياني:

(ولَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لا تَلُمُّهُ)

حال من "أخًا"، لعمومه بوقوعه في سياق النفي، أو عن[3] ضمير المخاطب في "لستَ". وهذا أحسن من أن يكون صفة[4] لـ"أخًا"، يعرف

---

(١) الأنبياء ٣٤-٣٥.

(٢) م: "فكل".

(٣) م: "من".

(٤) ظ: "وصفا".

بالتأمل. يعني لا تقدر علىٰ استبقاء مودّة أخٍ حال كونك ممن لا يلمّه، ولا يصلحه[1].

(**علىٰ شَعَثٍ**) أي تفرق وذميم خصال (**أيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ**)[2] أي المنقّح الفعال المرضيّ الخصال.

فصدر البيت دلَّ بمفهومه علىٰ نفي الكمال من الرجال، وعجزه تأكيد لذلك وتقرير؛ لأن الاستفهام فيه للإنكار، أي "لا مهذَّب في الرجالَ".



التكميل

(**وإما بالتكميل. ويسمى الاحتراس أيضًا**)؛ لأن الاحتراس هو التوقّي والاحتراز عن الشيء. وفيه توقّ عن إيهام خلاف المقصود.

(**وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه**) أي يؤتىٰ بشيء يدفع ذلك الإيهام.

١٩٣أ/ وذكر له مثالين؛ لأن ما يدفع الإيهام/ قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره:

فالأول (**كقوله**) أي قول طرفة[3]:

---

(١) ط: "لا تلمه، ولا تصلحه".

(٢) ديوانه ص، وفيه:

فَلَسْتَ......................

(٣) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك. شاعر جاهلي قليل الشعر. قال الشعر في حداثة سنة وقتل وهو ابن عشرين سنة، فيقال له: "ابن العشرين" [الشعر والشعراء ١/ ١٨٥-١٨٨].

(فَسَقى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا)

أي غير مفسد للديار، وهو حال من فاعل "سقىٰ"، أعني قوله:

(صَوْبُ الرَّبِيْعِ)

أي نزول المطر ووقوعه في الربيع (وَدِيْمَةٌ تَهْمِيْ)[1]

أي تسيل؛ لأن المطر قد يكون سببًا لخراب الديار وفسادها، فدفع ذلك بتوسط قوله: "غير مفسدها".

(و) الثاني (نحو) قوله تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2])، فإنه لو اقتصر علىٰ وصفهم بالذلة علىٰ المؤمنين؛ لتوهم أن ذلك لضعفهم. فأتىٰ علىٰ سبيل التكميل بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ دفعًا لهذا الوهم، وإشعارًا بأن ذلك تواضع[3] منهم للمؤمنين؛ ولذا عدّىٰ "الذل" بـ"علىٰ" لتضمنه معنىٰ العطف، كأنه قيل: "عاطفين عليهم علىٰ وجه التذلل والتواضع". ويجوز أن تكون[4] التعدية بـ"علىٰ" للدلالة علىٰ أنهم - مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم علىٰ المؤمنين - خافضون لهم أجنحتهم.

---

(١) ديوانه ص١٤٦. وفيه:

فَسَقَىٰ بِلادَك........................

(٢) المائدة، ٥٤.

(٣) ط: "تواضح".

(٤) ط: "يكون".

ومن هذا القسم[1] قول كعب بن سعد الغنوي[2]:

حَلِيْمٌ إِذَا مَا الحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَهُ مَعَ الحِلْمِ في عَيْنِ العَدُوِّ مَهِيْبُ[3]

فإنه لو اقتصر علىٰ وصفه بالحلم، لأوهم أن ذلك من عجزه؛ فأزال هذا التوهّم بأنّ حلمه إنما هو في وقت تزيين الحلم لأهله، وهذا إنما يكون عند القدرة، وإلّا لم يكن زينًا. وأما المصراع الثاني فزعم المصنف أنه تأكيد للازم ما يفهم من قوله: "إذا ما الحِلم زيّن أهله"، وهو أنه غير حليم حين لا يكون الحلم زينًا لأهله؛ فإنّ من لا يكون حليمًا حين لا يحسن الحِلم، يكون مهيبًا في عين العدو لا محالة؛ فيكون هذا تذييلًا لتأكيد المفهوم، لا تكميلًا كما زعم بعض الناس[4].

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلّم أن من لا يكون حليمًا حين لا يحسن الحلم، يكون مهيبًا في عين العدو؛ لجواز أن يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به.

والذي يخطر بالبال أن معنىٰ البيت ألطف وأدق مما يشعر به كلام المصنف، وأن المصراع الثاني تكميل؛ وذلك لأن كونه حليمًا في حال يحسن فيه الحلم، يوهم أنه في تلك الحالة ليس مهيبًا؛ لما به من البشاشة/ وطلاقة الوجه، وعدم آثار الغضب والمهابة. فنفىٰ ذلك الوهم بقوله: "مع الحلم ١٩٣ب/

(١) م: "القبيل".

(٢) هو كعب بن سعد بن عمرو بن عقبة أو علقمة الغنوي. شاعر جاهلي، جعله ابن سلام في طبقة أصحاب المراثي. اشتهر برثائه لأخيه أبي المغوار [ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٠٤].

(٣) جمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٠٧. وفيه:

......فِي عَيْنِ الرِّجَالِ............

(٤) ينظر: الإيضاح ١/ ٣١٢.

في عين العدو مهيب"، يعني أنه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم، بحيث يهابه العدو؛ لتمكّن[1] مهابته في ضميره، فكيف في غير تلك الحالة؟!.



التتميم

(وإما بالتتميم. وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله؛ لنكتة):

(كالمبالغة[2]، نحو ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[3] في وجهٍ)، وهو أن يكون الضمير في "حبِّه" لـ"الطعام"، **(أي)** "يطعمونه **(مع حبه)** والاحتياج إليه". وإذا جعل الضمير لـ "الله"، أي "يطعمونه علىٰ حب الله تعالىٰ"، فلا يكون مما نحن فيه؛ لأنه لتأدية أصل المراد.

وكتقليل المدة في قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[4]، ذكر "ليلا" مع أن الإسراء لا يكون إلّا بالليل؛ للدلالة علىٰ تقليل المدة، وأنه أسرىٰ في بعض الليل.



---

(١) ط: "ليتمكن".

(٢) ط: زيادة: "في".

(٣) الإنسان: ٨.

(٤) الإسراء: ١.

الاعتراض

(وإما بالاعتراض. وهو أن يؤتى في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى -بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سوى دفع الإيهام). ليس المراد بـ"الكلام" هو المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع. والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانًا للأول، أو تأكيدًا له، أو بدلًا منه.

(كالتنزيه في قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[1]**)**، فإنَّ قول: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ جملة؛ لكونه بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام؛ لأن قوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ عطف على قوله: ﴿لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾. والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون إليه.

(والدعاء في قوله) أي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني[2] يشكو كبره، وضعفه:

(إنَّ الثَّمَانِيْنَ وبُلِّغْتَهَا) (قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعي إلى تُرْجُمَانْ)[3]

يقال: ترجم كلامه: إذا فسّره بلسان آخر.

(١) النحل: ٥٧.

(٢) هو أبو المنهال عوف بن محلم الخزاعي، وليس الشيباني، أحد العلماء والأدباء والرواة، كان صاحب أخبار ونوادر وأشعار. كان نديمًا لطاهر بن الحسين بن مصعب ثم لابنه عبدالله من بعده. توفي في حدود سنة ٢٢٠ هـ [ينظر: فوات الوفيات ٣/ ١٦٢-١٦٤].

(٣) الأمالي للقالي ١/ ٥٠، وبهجة المجالس ٣/ ٢٣٢، وفوات الوفيات ٣/ ١٦٤، وإرشاد الأريب ١٦/ ١٤٣، وبلا عزو في الصناعتين ص٥٥، ٤١٠.

فقوله: "وبُلِّغْتَهَا" جملة معترضة بين اسم "إنَّ" وخبرها. و"الواو"[1] فيه اعتراضية، ليست عاطفة[2]، ولا حالية كما ذكره بعض النحاة. وبه يشعر ما ذكر[3] صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾[4] أنها اعتراضية[5]، لا محل لها من الإعراب، نحو:

أَلا هَل أَتَاهَا والحَوَادِثُ جَمَّةٌ ....[6]

فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته. ولو جعلتها عطفًا علىٰ الجملة قبلها، لم يكن لها معنىٰ.

ومثله ما ذكر في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ أنه اعتراض بين قوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾، وقوله: ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾[7].

ومثل هذا الاعتراض كثيرًا ما يلتبس بالحال. والفرق دقيقٌ، أشار إليه صاحب "الكشاف" حيث ذكر في قوله: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾[8] أن قوله: ﴿ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ حال، أي "عبدتم العجل، وأنتم واضعون العبادة غير موضعها"، أو اعتراض، أي "وأنتم قوم عادتكم الظلم".

---

(١) م: ف "الواو".

(٢) ط: "بعاطفة".

(٣) ط: "ذكره".

(٤) النساء: ١٢٥.

(٥) م، وظ: "اعتراض".

(٦) لامرئ القيس في ديوانه ص٣٨٢. وتمامه:

بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

(٧) آل عمران: ٣٦.

(٨) البقرة ٥١، ٩٢. وقد سقط من الأصل قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾.

(**والتنبيه في قوله**) أي وكالتنبيه في قول الشاعر:

(واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ) (أَنْ سَوْفَ يَأتي كُلُّ مَا قُدِرَا)[1]

"أنْ" هي المخففة من الثقيلة. وضمير الشأن محذوف. يعني أن المقدورَ آتٍ ألبتة[2]، وإنْ وقع فيه تأخير. وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر. وقوله: "فعلم المرء ينفعه" جملة معترضة بين "اعلم"، ومفعوليه. و"الفاء" اعتراضية، وفيها شائبة من السببية.

(**ومما جاء**) أي ومن الاعتراض الذي وقع (**بين كلامين، وهو أكثر من جملة أيضًا**)[3]، كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة (**قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾**)[4]، فقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ / التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ /١٩٤أ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنىً. وأشار اتصالهما بقوله: (**فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾**). يعني أن المأتيَّ الذي أمركم به هو مكان الحرث؛ لأن الغرض الأصلي[5] في الإتيان طلب النسل، لا قضاء الشهوة. فلا تأتوهن إلاّ من

(١) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في الكشاف ١/ ٢٩٧.

(٢) م: "المقدورات آتية".

(٣) ط: زيادة: "أي".

(٤) البقرة: ٢٢٢- ٢٢٣.

(٥) م: "الأصيل".

حيث يتأتىٰ منه هذا الغرض. والنكتة[1] في هذا الاعتراض الترغيب فيما أُمروا به، والتنفير عما نُهوا عنه.

ومن نكت الاعتراض تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علّق بهما، كقوله تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[2]، فقوله: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى﴾ تفسير لـ﴿وَصَّيْنَا﴾. وقوله: ﴿حَمَلَتْهُ[3]﴾ اعتراض بينهما، إيجابًا للتوصية بالوالدة خصوصًا، وتذكيرًا لحقها العظيم مفردًا.

ومنها المطابقة والاستعطاف في قول أبي الطيب:

وَخَفُوْقِ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتِ لَهِيْبَهُ	يَا جَنَّتِي لَرَأَيْتِ فِيْهِ جَهَنَّمَا[4]

فقوله: "يا جنتي" اعتراض للمطابقة مع "جهنم"[5]، وللاستعطاف[6].

ومنها بيان السبب لأمرٍ فيه غرابة، كما في قول الشاعر:

فَلا هَجْرُهُ يَبْدُوْ وفِي اليَأْسِ رَاحَةٌ	ولا وَصْلُهُ يَصْفُوْ لَنَا فَنُكَارِمُهْ[7]

فإنَّ كون هجر الحبيب مطلوبًا للمحب أمر غريب، فبين سببه بأن في اليأس راحة.

---

(١) ط: "فالنكتة".

(٢) لقمان: ١٤.

(٣) ط: زيادة: "أُمُّهُ".

(٤) ديوانه ٤/ ٢٨.

(٥) الأصل، وم، وظ: "الجهنم".

(٦) م، وظ، وط: "والاستعطاف".

(٧) سبق تخريجه ١/ ٣٩٢.

(**وقال قوم: قد تكون النكتة فيه**) أي في الاعتراض (**غير ما ذكر**) مما سوىٰ دفع الإيهام، بل يجوز أن يكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود.

(**ثم جوّز بعضهم وقوعه**)، يعني أن القائلين بأن النكتة في الاعتراض قد تكون[1] دفع الإيهام أيضًا افترقوا فرقتين: فجوّز فرقة منهم وقوع الاعتراض (**آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها**)، بأن لا تليها جملة أصلًا؛ فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة غير متصلة بها معنىً. وهذا صريح في مواضع من "الكشاف"[2].

فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتىٰ في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متصلين، أو غير متصلين، بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة؛ لأنهم لم يخالفوا الأولين إلّا في جواز كون النكتة دفع الإيهام، وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها،/ فيبقىٰ اشتراط أن لا يكون لها محل من الإعراب بحاله[3]. ١٩٤ب/

(**فيشمل**) الاعتراض بهذا التفسير (**التذييلَ، وبعض صور التكميل**)، وهو أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، كما في قول الحماسي:

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ ... ولا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيْلُ[4]

---

(١) ط: "يكون".

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٢١٨، ٢٦٢.

(٣) ط: "بحال".

(٤) لعبد الملك بن عبدالرحيم الحارثي أو للسموأل بن عاديا اليهودي الغساني في الحماسة ١/ ٨٠.

فإن المصراع الثاني تكميل؛ لأنه لمّا وصف قومه بشمول القتل إياهم، أوهم أن ذلك لضعفهم، فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم.

وكلامه[١] ههنا دال علىٰ أن الجملة في التذييل يجب أن لا يكون لها محل من الإعراب. وهذا مما لم يشعر به تفسيره؛ لجواز أن تكون[٢] جملة ذات محل من الإعراب، تعقب جملة[٣] أخرىٰ مشتملة علىٰ معناها، معربة بإعرابها، بدلًا منها، أو توكيدًا[٤]، ويكون الغرض منها تأكيد الأولىٰ. اللهم إلّا أن يقال: إنه اعتمد في هذا الاشتراط علىٰ الأمثلة. والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم؛ لأنه إنما يكون بفضلة، والفضلة لابدَّ لها من الإعراب.

(**وبعضهم كونه**) أي وجوّز الفرقة الثانية من القائلين بأن النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الإيهام أن يكون الاعتراض (**غيرَ جملة**). فالاعتراض عندهم أن يؤتىٰ في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنىٰ بجملة أو غيرها؛ لنكتة ما. (**فيشمل**) الاعتراض بهذا التفسير (**بعضَ صور التتميم، و**) بعض صور (**التكميل**)، وهو ما يكون واقعًا في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنىٰ.

وتقرير كلامه علىٰ ما ذكرنا ظاهر. وأما علىٰ ما ذكره في "الإيضاح" حيث قال: «وفرقة تشترط في الاعتراض أن يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنىٰ، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة.

---

(١) م: "فكلامه".

(٢) ط: "يكون".

(٣) ط: "بجملة".

(٤) ط: "تأكيدًا".

فحينئذ يشمل من التتميم ما كان واقعًا في أحد الموقعين، أي في أثناء كلام[1]، أو بين كلامين متصلين؛ ومن التكميل ما كان واقعًا في أحد الموقعين، ولا محل له من الإعراب، جملة كان، أو أقل من جملة، أو أكثر»[2] -ففيه اختلال؛ لأنه إما أن يشترط في الاعتراض عند هؤلاء أن لا يكون له محل من الإعراب، أو لا يُشترط. فإن اشترط ذلك، لم يصح تجويز كونه غير جملة -/ لأن المفرد لابدّ له في الكلام من الإعراب -ولم يشمل شيئًا من التتميم أصلًا؛ لأنه إنما يكون بفضلة، ولا بد للفضلة من إعراب. وإن لم يشترط، فلا حاجة إلىٰ قوله: "ولا محل له من الإعراب"؛ لأنه يشمل من التكميل ما كان واقعًا في أحد الموقعين، سواء كان له محل من الإعراب أو لا يكون. اللهم إلّا أن يقال: إن الاعتراض إذا كان جملة، يشترط[3] عند هؤلاء أن لا يكون لها محل من الإعراب.

/١٩٥أ

وأما قوله: "جملة كان، أو أقل من جملة، أو أكثر" فسهوٌ؛ لأن ما هو أقل من الجملة لا بد من أن يكون له إعراب. ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط.



(١) ط: "الكلام".

(٢) الإيضاح ١/ ٣١٧ بتصرف.

(٣) ط: "تشترط".

صور أخرىٰ

(وإما بغير ذلك) أي الإطناب يكون إما بالإيضاح بعد الإبهام[1]، وإما بكذا وكذا، وإما بغير ذلك، **(كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾[2]، فإنه لو اختصر، لم يذكر ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ لأن إيمانهم لا ينكره من يثبتهم)**، فلا حاجة إلىٰ الإخبار به؛ لكونه معلومًا. **(وحسن ذكره)** أي ذكر قوله: ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ **(إظهار شرف الإيمان)**، وأنه مما يتحلىٰ به حملة العرش ومن حوله، **(ترغيبًا فيه)** أي في الإيمان.

وكون هذا الإطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها.

ومن الأمثلة التي أوردها المصنف في هذا المقام قولهم: "رأيته بعيني"، وقوله تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم﴾[3]، ونحو ذلك.

وفيه نظر؛ لأن هذا داخل في التتميم؛ إذ قد أتي فيه بفضلة لنكتة هي التأكيد، والدلالة علىٰ أن هذا قول يجري علىٰ ألسنتهم من غير أن يكون ترجمة عن علم في القلب.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾، بعد قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡ﴾[4]؛ لإزالة توهم الإباحة، فإن "الواو" تجيء[5] للإباحة

---

(١) ط: "الإيهام".

(٢) غافر: ٧.

(٣) آل عمران: ١٦٧.

(٤) البقرة: ١٩٦.

(٥) ط: "يجيء".

في نحو "جالس الحسن وابن سيرين"؛ ألا ترىٰ[1] أنه لو جالسهما جميعًا أو واحدًا منهما، كان ممتثلًا.

وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون من باب التكميل، أعني الإتيان بما يدفع خلاف المقصود.

ومنها قوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[2]،/ فإنه لو اختصر[3]، لترك قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾؛ لأن مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوىٰ الإخلاص في الشهادة. وحسَّنه دفع توهم أنهم كاذبون في نفس الأمر. ١٩٥ب/

وفيه نظر؛ لأنه أيضًا من قبيل التكميل، ومن الاعتراض عند من يجوّز كون النكتة فيه دفع الإيهام.



(١) ط: "يرىٰ".

(٢) المنافقون: ١.

(٣) ط: "اقتصر".

جهة وصف الكلام

(واعلم أنه) كما يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كونه ناقصًا عما يساوي أصل المراد أو زائدًا عليه، فكذلك (**قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له**) أي لذلك الكلام (**في أصل المعنى، كقوله**) أي قول أبي تمام:

(**يَصُدُّ**) أي يعرض (**عنِ الدُّنْيَا إذا عَنَّ**) أي ظهر (**سُؤْدَدٌ**) أي سيادة

وتمامه:

ولو بَرَزَتْ في زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ[1]

الزيّ: الهيئة، والعذراء: البكر، والناهد: المرأة التي نهد ثديها، أي ارتفع.

(**وقوله**) أي كقول[2] الشاعر الآخر:

(**وَلَسْتُ بنَظَّارٍ إلى جَانِبِ الغِنى**) (**إذَا كَانَتِ العَلْيَاء فِيْ جَانِبِ الفَقْرِ**)[3]

أراد بالغنىٰ مسبَّبه - أعني الراحة - وبالفقر المحنةَ. يعني أن السيادة مع التعب والمشقة أحب إليه من الراحة والدعة بدونها، يصفه بالميل إلىٰ المعالي، فمصراع أبي تمام إيجاز بالنسبة إلىٰ هذا البيت، لمساواته له في

---

(١) ديوانه ٢/ ٧٣

(٢) ط: "قول".

(٣) لأبي سعيد المخزومي في شعره ص٣٧، وفيه:

......العَلْيَاءُ مِنْ جَانِبِ.............

أصل المعنىٰ مع قلة حروفه. والبيت إطناب بالنسبة إليه. ومثل هذا الإيجاز يجوز أن يكون إيجازًا بالتفسير السابق، وأن يكون مساواة، وأن يكون إطنابًا. وكذا مثل هذا الإطناب.

(ويقرب منه) أي من هذا القبيل (قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[1]، وقول الحمَاسي):

(وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا على النَّاسِ قَوْلَهُمْ) (ولا يُنْكِرُوْنَ القَوْلَ حِيْنَ نَقُوْلُ)[2]

أي نُغيّر ما نريد تغييره من قول غيرنا، وأحدٌ لا يجسر علىٰ الاعتراض علينا، انقيادًا لهوانا، واقتداء بحزمنا[3]. يصف رئاستهم، ونفاذ حكمهم، ورجوع الناس في المهامات إلىٰ رأيهم./ فالآية إيجاز بالنسبة إلىٰ البيت. وإنما قال: "يقرب"؛ لأن ما في الآية يشمل كل فعل، والبيتُ مختص بالقول، وإن كان يلزم منه عموم الأفعال أيضًا. والله أعلم. ١٩٦أ/

تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه. ونحمده علىٰ جزيل نواله، ونصلي علىٰ النبي محمد وآله، ونسأله التوفيق في إتمام القسمين الآخرين بمنه وجوده[4].



(١) الأنبياء ٢٣.

(٢) لعبد الملك بن عبدالرحيم الحارثي أو للسموأل بن عاديا اليهودي الغساني في الحماسة ١/ ٨١.

(٣) م: "لحرمتنا"، وط: "لجزمنا".

(٤) قوله: "بعون الله....." إلىٰ هنا ليس في ظ. وفي ط: زيادة: "وكرمه".



فهرس الموضوعات



